د. سعاد الصباح

أزمة الموارد في الوطن العربي

أزمة الموارد
في الوطن العربي

جميع حقوق النشر محفوظة

الطبعة الأولى
أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩

مؤسسة سعاد الصباح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أبي :

محمد صباح المحمد الصباح

الشجرة العالية التي قطفت عنها أول أزهار الحنان..

وأول ثمار الثقافة..

لك الرحمة ..

سعاد

د. سُعَاد الصّبَاح

أزمة الموارد
في الوطن العربي

مؤسسة سُعَاد الصَبَاح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت

الفصـــل الأول

الفصل الأول

١ ـ تمهيد

تعنى هذه الدراسة بأزمة الموارد في العالم العربي ، وبصفة خاصة في مجالات النفط والعمالة ورأس المال . والهدف من الدراسة هو تحديد المقصود بأزمة الموارد الثلاثة والأسباب التاريخية والموضوعية لهذه الأزمة ، كمنطلق أساسي لتحديد معالم العلاج ومواجهة الأزمة في الأجلين المتوسط والطويل . ويرجع تخصيص الدراسة لهذه الموارد وقصرها عليها دون غيرها إلى سببين رئيسيين : أولهما نابع من النظرية الاقتصادية وخاصة تلك التي تتعلق بالعملية الانتاجية في إطار النمو والتنمية ، إذ أنه لا يمكن التطرق إلى العملية الانتاجية وقضية التنمية الاقتصادية بمعزل عن رأس المال والعمل ، فهما يمثلان عنصرين من عناصر الانتاج مهما اختلفتَ طبيعة وشكل دالة الانتاج . والسبب الثاني يعود إلى الظروف الواقعية لاقتصاديات العالم العربي . فمن ناحية لعب النفط ولا زال يلعب دوراً حيوياً استراتيجياً في اقتصاديات المنطقة سواءٌ في الدول العربية النفطية حيث كان التأثير مباشراً ، أو الدول العربية غير النفطية حيث كان التأثير غير مباشر . أما العمالة فيكاد يكون هناك اتفاق بين كافة الكتاب المتخصصين في شؤون اقتصاديات هذه المنطقة على أن العنصر البشري سواء في حجمه أو نوعيته أو توزيعه يمثل أخطر أنواع عنق الزجاجة (Bottle-neck) في التنمية الاقتصادية في العالم ، بل كان ولا يزال وسيستمر أكثر العوامل تحديداً وتأثيراً على العملية الانتاجية وعلى تحقيق التوازنات الاقتصادية اللازمة للنمو المطرد والمستقر . وأهمية العنصر البشري لا تقتصر كما يرى البعض على تلك الدول العربية التي تعاني من الندرة العددية والنوعية ، وانما تتبين أيضا في اختلال التوازن في هيكل العمل ، وفي علاقته بالهيكل الاقتصادي بصفة عامة للدول العربية ذات الكثافة السكانية والتي تعتبر دولاً مصدرة للعمالة . إن نوعية الأزمة فيما يتعلق بالعنصر البشري موجودة في

كلتا المجموعتين ، المستوردة للعمالة نظراً للندرة الكمية والنوعية ، والمصدرة للعمالة استناداً للكثافة العددية السكانية .

أما رأس المال فلقد مثل نوعاً جديداً من الأزمة فيما يتعلق ببعض الدول العربية ، وهي ليست أزمة الندرة كما هو الحال عادة في الدول النامية ، وانما أزمة التخمة مع انعدام القنوات أو مجالات الاستثمار أو خشية استخدام القنوات التي تخترق الحدود نظراً لاعتبارات سياسية اقليمية كانت أم دولية . بل أن أزمة رأس المال قد شهدت أيضا تغيراً يكاد يكون تاماً وفي فترة قصيرة ، حيث انقلبت التخمة بالنسبة لهذه الدول إلى احتمالات النضوب ، أو احتمالات عدم الكفاية وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار حجم وأبعاد بعض المشاكل المالية المستعصية التي تعاني منها بعض الدول العربية . أما بالنسبة للدول العربية التي كانت تعاني من ندرة رأس المال في الوقت الذي تمتعت فيه دول عربية أخرى بتخمة رأس المال فانها الآن تواجه أزمة أشد حدة وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى ، كنتيجة طبيعية لتقلص التخمة الرأسمالية والتي كانت تعود بالفائدة المحدودة على هذه الدول . فتناقص التحويلات الدخلية للعمالة المصدرة سيؤدي بلا شك إلى تناقص مصدر هام من مصادر العملة الأجنبية في الدول المصدرة للعمالة ، وسوف يؤثر ذلك على حركة النشاط الاقتصادي بما فيها حركة تكوين رأس المال .

واختيار هذه الموارد الثلاثة موضوعا للدراسة والتحليل يرجع أيضاً إلى وجود علاقة هامة بينها في الوطن العربي أكثر من أي مكان آخر في العالم . فالنفط في الوطن العربي كان المصدر الأساسي للتكوين الرأسمالي سواء في الدول النفطية أو غير النفطية . وتفسير ذلك بالنسبة للدول النفطية أمر واضح لا يحتاج إلى تفصيل ، ويعود ببساطة إلى أن النفط وايراداته كان ولا يزال المصدر الرئيسي لاقتصاديات هذه الدول في كافة الأبعاد .

أما بالنسبة للدول غير النفطية فلقد عانت ولفترة طويلة من عدم كفاية المدخرات نظراً لارتفاع مستوى الاستهلاك المصاحب لانخفاض مستوى الدخل ، ومن ثم فلقد كان المصدر الرئيسي للتكوين الرأسمالي لهذه الدول هو مدخرات عمالها المهاجرين

الذي يعملون في الدول العربية النفطية ، وقد يقال أن الدخل النفطي يلعب دوراً مشابهاً في دول نفطية أخرى وان العالم العربي لا يعد متميزاً في هذا الصدد . إلا أن هذا الرأي لا يستند إلى الواقع ، فالنفط هو المصدر الأساسي للتكوين الرأسمالي في غالبية دول الوطن العربي ، وبدونه يفتقد التكوين الرأسمالي مصدر تمويله الرئيسي ، بينما لو قارنا هذا الوضع مثلا بالمملكة المتحدة ، لوجدنا برغم أن النفط قد لعب دوراً أساسيا في الاقتصاد البريطاني في السنوات العشر الأخيرة إلا ان القطاع النفطي لا زال صغير الحجم نسبياً ، ولا يمثل أكثر من ٦٪ من الدخل القومي . وهو قطاع في وضعه الحالي أكثر استخداما لرأس المال من مساهمته في تكوين رأس المال . كما أن علاقة النفط بالمورد البشري في العالم العربي هي علاقة متميزة أيضاً . فحركة العمل على الخريطة العربية قد ارتبطت ارتباطاً مباشرا بحركة منحنى الايرادات النفطية ، فوصلت حركة العمل إلى القمة عندما وصلت الايرادات النفطية إلى مستويات فاقت كل التوقعات . ومع بدء انخفاض منحنى الايرادات النفطية انعكس هذا الانخفاض على حركة العمالة وفي اتجاه عكسي . ومما يزيد من خطورة هذه العلاقة بين إيرادات النفط من ناحية والتكوين الرأسمالي وحركة العمل من ناحية أخرى أن الباحث يواجه هنا وضعا يتحكم فيه مورد قابل للنفاد في وضع ومستوى موارد قابلة للتجديد .

وكأننا هنا نواجه قوتين عكسيتين تؤثران على مستوى عوامل انتاج قابلة للنمو والتجديد . وهذا وضع يختلف تماماً عما يحدث عادة ووفقاً لاعتبارات النظرية الاقتصادية حيث تخضع مستويات وأحجام عوامل الانتاج المعروفة ومنها العمل ورأس المال لاعتبارات طويلة الأجل ، وهي في غالبتها لا تتأثر تأثيراً مباشراً أو آنياً باعتبارات الأجل القصير ، وخاصة فيما يتعلق بالتقلبات الدخلية وفقاً للدورة الاقتصادية في الأجل القصير . كما اننا نواجه هنا وضعاً تؤثر فيه أسعار الموارد القابلة للنفاد وأسواقها على نمو وحركة عوامل الانتاج القابلة للتجديد ، وهذا هو مصدر أزمة الموارد بل جوهرها الحقيقي إذ تتمثل في تحديد الموارد القابلة للنفاد لحجم ونوعية الموارد غير القابلة للنفاد .

تحاول هذه الدراسة التعرض لهذه الأزمة ، وتبدأ بتناولها تناولاً تاريخياً بداية من السبعينات عندما بدأ النفط يلعب دوراً أساسياً في مقدرات هذه الدول ، ويستمر التحليل ليتناول الوضع في الثمانينات عندما بدأ يتقلص دور النفط ، وتتعرض الدراسة لتأثير ذلك على حركة العمالة ورأس المال في داخل الوطن العربي . ويعتمد التحليل التاريخي على نموذج مبسط للعملية الانتاجية في الدول العربية النفطية والدول العربية المصدرة للعمالة والمستوردة لرأس المال .

ويخلص التحليل في هذا الجزء بتحديد نوعية الأسئلة المطروحة ذات العلاقة الأساسية بأزمة الموارد الثلاثة . وفي محاولة للاجابة على هذه الأسئلة تعتمد الدراسة منهجاً نظرياً وتطبيقياً حيث يتم معالجة هذه الأسئلة معالجة نظرية وفقاً لنظريات حركة العمل والسكان ونظريات حركة رأس المال ، مع الربط بينهما وفقاً لنماذج حركة عوامل الانتاج على أساس معيار الرفاهية الاقتصادية للدول المستوردة والمصدرة . وبعد التعرض لنظريات الموارد القابلة للنفاد في إطار التجارة الدولية تحاول الدراسة تحديد الخصائص العامة التي يمكن أن تشكل إطاراً لحركة الموارد في العالم العربي . أما الجزء الثاني من الدراسة فيعتمد المنهج التطبيقي الذي يبدأ بالتحليل الاحصائي لحركة عوامل الانتاج في الوطن العربي مع التركيز على علاقتين رئيسيتين الأولى بين النفط وحركة العمل والسكان ، والثانية بين النفط وحركة رأس المال في إطار اقتصاد مغلق تتمثل حدوده في حدود الوطن العربي . وبعد هذا الاستعراض الاحصائي تركز الدراسة على حالتين ، احداهما تمثل أهم الدول العربية المصدرة للعمالة ، والأخرى تمثل أهم الدول النفطية وأكثرها فائضاً في التكوين الرأسمالي .

أما الجزء الأخير من الدراسة فيحاول تحديد معالم صورة الوضع الحالي اعتماداً على الأدوات النظرية والاستنتاجات الاحصائية ومدلولات التحليل المتخصص الذي يركز على الدول المختارة . وبناء على ذلك تحاول الدراسة أن تتبع الأسلوب المعتاد في مثل تلك الدراسات بالتعرض للمستقبل فتبدأ بالتنبؤ وفقاً لعديد من الافتراضات ، وتنتهي بمحاولة التطبيق في مجال التخطيط وتحديد السياسات التي يفضل اتباعها لمواجهة أزمة الموارد .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

٢ ـ الأطر النظرية لحركة العمالة ورأس المال

٢ – ١ المقدمة

يعنى هذا الفصل بالنظريات الاقتصادية التي تتعلق بالموارد الثلاثة الرئيسية التي تمثل الاهتمام الجوهري لهذه الدراسة . وهي النظريات الاقتصادية الخاصة بالعمل ورأس المال من ناحية والموارد القابلة للنفاد والتي من أهمها النفط من ناحية أخرى . ولا يتطرق التحليل النظري إلى كافة جوانب النظرية الاقتصادية للعمل ورأس المال أو النفط ، وانما يعنى بزاوية معينة ذات أهمية قصوى من الناحية التطبيقية ، وهي زاوية الحركة والاستغلال الأمثل . والسبب الرئيسي في التركيز على هذا الجانب بذاته هو أن موضوع الحركة ، أي حركة هذه الموارد ، يمثل قاسماً مشتركاً في الجانب التطبيقي الذي يتعلق بالدراسات على المستوى الاقليمي ، حيث يفترض تواجد أكثر من دولة لكل منها خصائصها الذاتية كما يفترض أيضاً أن من مصلحة هذه الدول مجتمعة ، بل ومن مصلحة كل دولة بذاتها أن تتعاون تعاوناً اقتصادياً في مجال الانتاج . ويتضمن هذا الافتراض عدة افتراضات فرعية . أولها ، ان لكل دولة ميزة نسبية في أحد عوامل الانتاج ، بينما تعاني من نقص نسبي في عوامل أخرى من العوامل الهامة للانتاج . كما يفترض انسياقاً من الافتراض الأول أن هذه الدول لم تستطع حتى الآن ان تحقق انجازات هامة في مجال التصدير للعالم الخارجي ، وعلى أساس اقتصاد متوازن . وان فشل هذه الدول في تحقيق نمو قائم على التصدير وعلى أسس سليمة

يعود إلى أسباب تتفاوت من دولة إلى أخرى ، يمكن أن يكون منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- عدم وجود ميزة نسبية ، والتركيز هنا على اللفظ نسبية ، بمعنى ان كل دولة لها مزاياها في الانتاج ولكن هذه المزايا تضعف في الأهمية عند المقارنة بالدول المجاورة .
- عدم وجود أعداد كافية من العمالة الماهرة أو المنظمة في بعض الدول ، بينما تتضاءل هذه المشكلة إذا اتسع المفهوم ليشمل المجال الاقليمي ، مبتعداً عن الاطار الداخلي الضيق ، وهو إطار الدولة .
- عدم وجود أعداد كافية من رجال الأعمال ، وخاصة أولئك الذين يتمتعون بقدر كبير من بعد النظر والابتكار والقدرة على تحمل المخاطرة بل الرغبة في تحملها في مجال الاستثمار .
- البعد عن الأسواق ، والافتراض هنا ان السوق المحلي لبعض الدول أو لغالبيتها على المستوى الاقليمي يتسم بالضيق النسبي ، مما يجعل قيام صناعة أو مشاريع ذات حجم أمثل أمرا صعبا ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أهمية التصدير فيما يتعلق بمتطلبات التنمية بصفة عامة ، كضرورة زيادة الموارد من العملات الصعبة لتمويل القطاعات الأخرى غير التصديرية من خطة التنمية .
- عدم وجود نظام متميز لتشجيع الحوافز ، واتباع الحكومات سياسات تقليدية تركز على اعتبارات الادارة الوقتية للجهاز الحكومي أكثر من اهتمامها بالاعتبارات الطويلة الأجل ، التي عادة ما تتعدى عمر الحكومات وبقاءها في الحكم . مثل هذه الاعتبارات الطويلة الأجل تعتمد اعتماداً رئيسياً على الحوافز التي لا تتحرك بطبيعتها إلا بعد وقت طويل . كما يدخل في هذا الاطار اتباع الحكومات لسياسات تدخلية تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن وظهور اعناق الزجاجات في أسواق عوامل الانتاج ، وأسواق السلع الرئيسية والخدمات . كما يدخل في هذا الاطار أيضاً أخطاء متراكمة في استراتيجيات التصنيع ، مما يعني ضرورة مضاعفة الجهود للتصحيح ثم إعادة البناء على أساس جديد .
- هذا بالاضافة إلى انعدام جو المنافسة ، وعدم وجود فرص للاستثمار في المجالات

التي تقوم على التصدير ، نظراً لعدم وجود أو لضعف هيكل الأسواق بالنسبة لبعض السلع في الأسواق التصديرية . كل ذلك عادة ما يؤدي إلى عدم قدرة كل دولة على تنفيذ استراتيجية للتنمية قائمة على التصدير ، اعتماداً على نفسها ودون تعاون مع الدول الأخرى المجاورة .

والافتراض الثاني لضرورة التعاون بين الدول يقوم على إمكانية إزالة الحواجز وتحرير التجارة بين الدول المتجاورة ، ولا يعني ذلك حتمية التنسيق بينها في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، أو في مجال توحيد الخدمات العامة . فالتكامل الاقتصادي الاقليمي يمكن أن ينظر إليه على أنه بديل من بدائل أربعة متاحة للدول التي تنتمي إلى مجال اقليمي معين . وتتمثل هذه البدائل الأربعة فيما يلي :

١ ـ التنمية في الاطار القومي ، وتكون الأهداف هنا أهدافاً تخص كل دولة بحد ذاتها ، ولا تهتم بما حولها إلا في الحدود التي تؤثر فيها التغيرات خارج إطار الدولة على تحقيق أهداف التنمية داخل كل دولة .

٢ ـ التعاون الاقتصادي الاقليمي حيث يكون تنظيم العملية الانتاجية داخل كل دولة مرتبطاً بالعملية الانتاجية في الدول المجاورة ، ولا نعني هنا شكلاً معيناً من أشكال التعاون الاقتصادي الاقليمي ، بل أن هذه النظرة نظرة مرنة ، لا تقتصر على التعريف الشامل للتعاون الاقليمي الذي يشمل التعاون على كافة المستويات وفي إطار رسمي يتمثل في اتفاقيات تتضمن إلى حد ما قدراً معيناً من التنازل عن السيادة ، بل قد يكون التعاون الاقتصادي الاقليمي على مستوى أقل بكثير من هذا المستوى الشامل ، ليتضمن مثلاً تعاوناً على مستوى مشروع واحد أو عدة مشاريع ، أو تعاونا على مستوى قطاع أو عدة قطاعات . كذلك فان المقصود بالتعاون الاقتصادي الاقليمي لا يعني اهمال اعتبارات التصدير خارج إطار الاقليم ، أي أنه لا يقتصر على ما يمكن تسميته بالسلع القومية أو الاقليمية ، وانما يتضمن ما يمكن تسميته بالسلع الدولية (International goods)

٣ ـ زيادة حجم التجارة مع الدول النامية في مناطق اقليمية أخرى . وتلجأ الدول إلى اتباع هذا الأسلوب إذا لم يكن من مصلحتها اتباع أسلوب التنمية بالمفهوم

القـومي الضيق ، أو التنمية على المستـوى الاقليمي سواء بالمفهوم الضيق أو الشامل ، وبغض النظر عن الهدف والنطاق ليشمل السلع القومية أو الاقليمية أو الدولية . وعادة تفضل الدول خيار زيادة حجم التبادل التجاري مع الدول النـامية الأخـرى خارج اطارها الاقليمي لأسباب سياسية أو تاريخية . فوجود خلافات في السياسة بين دول الاقليم تعني استبعاد اطار التعاون الاقتصادي الاقليمي حتى في أدنى مستوياته ، إذ ان مثل هذا التعاون يتطلب حداً أدنى من التنسيق السياسي ، مما قد يصعب تحقيقه إذا وجدت مشاكل سياسية وخاصة إذا كان لها جذور تاريخية . وتفضيل التجـارة مع دول العـالم الثـالث وتدعيم الروابط الاقتصادية معها ، يقوم على الرغبة في عدم الاعتماد اقتصادياً على الدول الصنـاعية الكـبرى خشية عودة التبعية السياسية التي استنـدت تاريخياً على الاعتبارات الاقتصادية .

٤ ـ المساهمة في أسواق العمل الدولية على أساس من التخصص وتقسيم العمل ، وتسلك الدول هذا الأسلوب إذا لم تكن لديها الرغبة في التقيد بأي شكل من الأشكـال باتفـاقيات متعـددة الأطـراف ، وانما تفضل أن تكون مساهمتها في الاقتصاد الدولي قائمة على الاعتبارات التقليدية لنظرية التجارة الدولية القائمة على الميزة النسبية التي تنعكس على الكلفة المضاعة ، حيث تعطى أهمية كبرى لعنصر العمل في تعريف الكلفة .

ومن الناحية النظرية فان التعاون الاقتصادي الاقليمي يحقق عديدا من المزايا ؛ ويوجد قدراً كبيراً من الدراسات النظرية التي تؤكد ان التعاون الاقتصادي الاقليمي يؤدي إلى زيادة الكفاءة الانتاجية ، إلا أنه من الناحية العملية لم تستطع الدول النامية تحقيق قدر معقول من النجاح في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي ، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها عدم قدرة الدول على الوصول إلى اتفاقيات تقبلها كافة الأطراف فيما يتعلق بالتعريفة الجمركية عن كل بند من البنود ، أو السلع التي تنتجها كل دولة أو التي تنوي انتاجها في إطار التعاون الاقليمي أو خارجه . كذلك يصعب الوصول إلى اتفاق لتحرير التجارة بين الدول المتفاوضة ، وخاصة إذا اختلفت درجات النمو

الصناعي فيما بينها . بالاضافة إلى ذلك فانه ليس من السهل تحديد المنافع التي قد تعود من التعاون أو التكامل الاقتصادي ، حتى وإن أمكن تحديد هذه المنافع والتأكد من امكانية تحقيقها . فغالباً ما تختلف الأطراف المعنية ، في تحديد توزيع هذه المنافع ، حتى ان أمكن تحديد هذا التوزيع وحل الخلافات فان حكومات الدول التي تسعى للتكامل يتسم سلوكها بالتردد ، فالتكامل حتى في أدنى درجاته يمثل تنازلاً في السيادة ، الأمر الذي تقف عنده الحكومات وقفة طويلة قبل أن تدخل في اتفاقيات لها تأثيرها في هذا الشأن ، حتى وان تعاظمت المنفعة الاقتصادية .

ولقد أدت صعوبات التكامل أو التعاون الاقتصادي بين الدول النامية إلى الابتعاد عن المنهج التقليدي ، واتباع أسلوب جديد لا يتطلب تخفيضا عاما في التعريفة الجمركية أو تحرير التجارة بصفة عامة ، أو الدخول في اتفاقيات لها تأثير على السيادة واللجوء إلى ما يسمى بمنهج المشروع أو القطاع (Project or Sector Approach) . وعلى أساس هذا المنهج يتم اختيار قطاع معين يتميز بخاصية مزايا الانتاج الكبير (Economies of Scale) ، ويتم تحليله على أساس السوق المشترك ، ثم يتم تحديد مشروعات في إطار هذا القطاع ، ويتم توزيع هذه المشروعات بين الدول على أساس المفاوضات التي تدخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، وتقل أهمية الاعتبارات السياسية في هذا المنهج بالمقارنة بالمنهج التقليدي للتكامل الاقتصادي . ويتميز منهج القطاع أو المشروع بخصائص هامة وان كان تنفيذ هذا المنهج لا يخلو من الصعوبات .

يعتمد هذا المنهج من الناحية الاقتصادية على ضرورة وجود اقتصاديات الانتاج الكبير ، والتي تؤدي إلى صعوبات كبيرة سنتطرق إليها عند التعرض إلى تحليل الاستثمار وحركته . واقتصاديات الانتاج الكبير تفترض وجود حد أدنى لحجم السوق ، فإذا لم يتوفر هذا الحجم فان الانتاج يكون ذا كلفة مرتفعة ولا يتسم بالكفاءة . ويتوفر هذا الحد الأدنى عن طريق تجميع أسواق متعددة لدول تنتمي لمنطقة معينة ، وبدون هذا التجميع لا يمكن تبرير إقامة مشروع معين في قطاع بذاته . ويمكن النظر لهذا المنهج على أنه يمثل خطوات في البداية تأمل تحقيق التكامل

الاقتصادي في النهاية . وعلى هذا الأساس قد يصاحب تنفيذ هذا المنهج اجراءات تدريجية لتخفيض التعـريفة الجمركية وتحرير التجارة الخارجية . فإذا افترضنا وجود اقتصاديات الحجم الكبير في قطاع معين ، وبالنسبة لمشروعات محددة في إطار هذا القطاع ، وافترضنا أيضاً أن الحد الأدنى من حجم السوق لا يتوفر إلا في إطار التكامل الاقليمي ، بمعنى ان لا يكون في إمكان دولة بذاتها انتاج سلعة معينة في قطاع محدد اعتماداً على سوقها وحدها ـ على أساس هذه الافتراضات فان تحقيق الانتاج وتحديد موقعه يتوقف إلى حد كبير على الموارد المتاحة في الدول المتعاونة اقتصاديا ، وتصبح حركة الموارد بين هذه الدول من أهم متطلبات النجاح . لذا يتعين من الناحية العملية التحديد الدقيق للعوامل التي تؤثر على حركة عوامل الانتاج في الاطار الاقليمي .

٢ - ٢ حركة العمالة

لقى موضـوع هجـرة العـمالـة اهتماماً بالغاً من المتخصصين في مجال الدراسات السكـانية والاجتـماعية والاقتصادية ، إذا قورن بالجوانب الأخرى لحركة العمالة . ويرجـع ذلـك إلى النتائج التاريخية التي أكدت تأثير الهجرة في القرنين التاسع عشر والعشرين على اقتصـاديات الـدول الصناعية . كذلك فان هذا الموضوع قد قوبل باهتمام كبير في الدراسات الاحصائية حيث ظهرت مجلدات تتضمن بيانات احصائية عن حركة هجرة العمالة ، وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة من إعطاء التقاليد التاريخية أهمية كبرى في دراسة موضوع الهجرة . ولقد انعكست هذه الاعتبارات على دراسات الهجرة حيث ظهرت مناهج تحليلية متعددة ودراسات كثيرة يصعب أن نغطيها تغطية كافية في هذه الدراسة . ومن ثم سنركز على جانب واحد في دراسات هجرة العمالة ، وهو ذلك الجانب الذي ينظر إلى العلاقة بين الهجرة والظروف الاقتصادية .

لقد ظهرت تفسيرات متعددة تحاول كل منها أن تشرح حركة هجرة السكان ، بل أن كثيراً من هذه التفسيرات تبدو متناقضة ، فعلى سبيل المثال وجد (لوري)[1] أنه ليس هناك أي علاقة بين حجم الهجرة إلى الخارج والمستوى المطلق أو النسبي للفرص

الاقتصادية ، بل أن الهجرة تتوقف أساساً على حجم السكان والخصائص الهيكلية لديهم . وعلى هذا الأساس فان عدد المهاجرين بين الدولتين لن يتوقف على الظروف الاقتصادية بين الدولتين ، وانما يتوقف على حجم السكان في كلا الدولتين والخصائص الديمغرافية للسكان فيهما . بينما يرى (مولر وآخرين في دراسة سنة ١٩٦٤)[٢] ان هناك علاقة بين هجرة السكان والاختلافات في درجات البطالة والأجور ، وخاصة في القطاعين الصناعي والزراعي . فالمناطق ذات المستوى العالي من البطالة تقوم بتصدير نسبة أكبر من السكان والعكس صحيح بالنسبة للمناطق ذات المستويات المنخفضة من البطالة . وفي دراسة أخرى (لمولر ولافزنج) وصلا إلى نتيجة تتمثل في ضرورة التركيز على العقبات التي تؤثر على حركة السكان ومدى توافر المعلومات عن فرص العمل المتاحة . إما (بلانكو)[٣] فلقد وجد ان نسبة العمالة من السكان المقيمين يشرح إلى حد كبير حركة الهجرة كردة فعل لفرص العمل النسبية ، بينما يرى (موث)[٤] أن الهجرة لا تتأثر فقط تأثراً ايجابياً بالعمالة ، وانما تؤثر على العمالة الحقيقية ونموها . وأغلب الدراسات تؤكد ان الاختلاف في معدلات الهجرة يتأثر بالاختلاف في مستويات العمالة ، وان الاختلاف في مستويات الهجرة قد يحدث اما نتيجة لبقاء معدلات الهجرة الخارجية ثابتة ، بينما تتأثر الهجرة الداخلية بالاختلاف في نسب العمالة ، وإما ان كلا من معدلات الهجرة الداخلية والخارجية تتأثر بالاختلاف في معدلات العمالة . وتوجد نتائج احصائية تبين أن معامل الارتباط بين العمالة الخارجية (Out Migration) والهجرة الداخلية (In Migration) هو حوالي أكثر من ٥٠٪ ؛ بمعنى أنه كلما زاد معدل الهجرة الداخلية ازداد معه معدل الهجرة الخارجية .

وفي دراسة هامة قام بها (مازك)[٥] استعرض تأثير كل من العوامل الديمغرافية والظروف الاقتصادية في تفسير الهجرة ، إذ قام بدراسة معدلات الهجرة بالنسبة لمجموعات متعددة ذات وظائف مختلفة وأعمار مختلفة من الذكور والاناث . ولتمثيل العوامل الاقتصادية في الدراسة الاحصائية استخدم ما يسمى بمعدلات البطالة المتوقعة (Potential unemployment rate) ولقد فحص مازك معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والصافية ، ووجدها ترتبط ارتباطاً كبيراً بمعدلات البطالة الممكنة . وفي

دراسة أخرى قام بها (ماكينز)[٦] تم اختبار العلاقة بين تدفقات الهجرة من ناحية ، والعوامل الاقتصادية والديمغرافية من ناحية أخرى . ولقد استخدم ماكينز الفروق الدخلية والمسافة في شرح حركة العمالة على المستوى التجميعي لمجموعات مختلفة من ناحية السن ومستوى التعليم والوظيفة ، ووصل إلى نفس النتيجة التي وصل إليها مازك والتي تم تأكيدها في دراسة أخرى قام بها (سستاد)[٧] ، حيث وجد ان تدفقات الهجرة تحدث من المناطق ذات الدخل المنخفض إلى المناطق ذات الدخل المرتفع ، بينما وجد (بلانكو) ان التدفقات تتأثر بالاختلاف في درجات البطالة المتوقعة (Prespective unemployment) والتي تشبه إلى حد كبير البطالة الممكنة وفقا لمازك .

وبالرغم من تعدد الدراسات والنتائج التي تشرح أسباب الهجرة ، فانه من الصعب الوصول إلى نتائج عامة . فهناك اتفاق على أهمية العوامل الاقتصادية غير أن هذا الاتفاق يقتصر على المفهوم العام ، وتختلف الآراء فيما يتعلق بنوعية العوامل الاقتصادية ومدى تأثيرها ، كما أن في رأي الكثير من الكتاب ومنهم (سبينجلر)[٨] و (فريدمان)[٩] يتوقف مدى تأثير الاعتبارات الاقتصادية على العوامل السكانية والخصائص الديمغرافية . وبالرغم من أهمية العوامل الاقتصادية إلا ان هناك دراسات أخرى ركزت على العوامل غير الاقتصادية التي قد تؤثر على تدفقات الهجرة . ففي رأي (بوج وهاجود)[١٠] أن هناك عوامل تؤثر على تدفقات الهجرة كالتدهور في المستوى الصحي أو كبر السن أو انتشار الجرائم غير أن هذه العوامل انما تزيد أو تقلل من حدة تأثير العوامل الاقتصادية على تدفقات الهجرة .

وهناك بالاضافة إلى ما سبق تفسيرات أخرى متعددة لحركات الهجرة لخصها (لي)[١١] فيما يلي :

١ ـ المسافة ، حيث توجد علاقة عكسية بين تدفقات الهجرة والمسافة ، فكلما زادت المسافة قلت دوافع الهجرة والعكس صحيح .

٢ ـ ان كل حركة للسكان في اتجاه معين تؤدي إلى حركة السكان في اتجاه معاكس ، أي أن تدفقات الهجرة الداخلية والخارجية تخضع لما يشبه قانون نيوتن في الميكانيكا .

٣ ـ إن سكان المدن أقل ميلاً للهجرة من سكان القرى .
٤ ـ كذلك فان العاملات أقل ميلاً للهجرة لمسافات بعيدة من العاملين .
٥ ـ ان التغيرات التكنولوجية تؤدي إلى الهجرة .
٦ ـ الدوافع الاقتصادية هي أهم العوامل المؤثرة على حركة الهجرة .

ويضيف (كرولي)[١٢] إلى ما سبق عدة علاقات منها :
١ ـ إن معدل التبادل السكاني يكون في علاقة نسبية مباشرة مع ناتج حجم السكان في الجهتين وفي علاقة عكسية مع المسافة .
٢ ـ إن معدلات الهجرة لها علاقة نسبية مع مستويات المعيشة النسبية .
٣ ـ إن حجم العمالة يكون في علاقة مباشرة مع عدد الفرص المتاحة . وفي علاقة عكسية مع الفرص الوقتية .
٤ ـ إن معدلات الهجرة الداخلية تتأثر وتؤثر في معدلات الهجرة الخارجية .
٥ ـ إن تدفقات الهجرة تتغير مع تغير المكان والزمان .

ويمكن تقسيم هذه التفسيرات إلى مجموعتين من النماذج أولاهما : وتسمى بنماذج الجاذبية ، وتعتمد على المسافة كأهم عامل يؤثر على تدفقات الهجرة . وثانيتهما : نماذج هيكلية أو تصحيحية لأسواق العمل . ويستند النوع الأول من النماذج على نظرة نيوتينية حيث تعتمد تدفقات الهجرة اعتماداً عكسياً على المسافة ، واعتماداً مباشراً على حجم السكان في المناطق المستقبلة والمرسلة . اما نماذج تصحيح أسواق العمل فانها تنظر إلى حركة العمالة في إطار تصحيح الاختلال في أسواق العمل الاقليمية .

وقد خضعت هذه الدراسات والتفسيرات لاختبارات احصائية متعددة ، اعتمدت إلى حد كبير على توافر البيانات . ومع توافر بيانات احصائية تفصيلية تعطي صورة شبه كاملة عن الخصائص الديمغرافية للسكان ، ومع توافر بيانات احصائية تغطي الجوانب الاقتصادية أمكن اخضاع هذه التفسيرات لاختبارات قياسية دقيقة . ومما ساعد على ذلك التقدم الكبير الذي حدث في أساليب القياس الاحصائي والاقتصاد الرياضي . وهناك من النتائج الرياضية ما يؤكد أن تدفقات الهجرة تتوقف على

مجموعتين من العوامل . أولاهما : العوامل الديمغرافية مثل حجم السكان وتوزيعه بالنسبة للعمر ، والجنس والحالة الاجتماعية ، وعدد الأطفال ، والاعتبارات التعليمية والوظيفية . . . الخ . وثانيتهما : اعتبارات اقتصادية تتمثل في الفروق النسبية في الدخل والعمالة وفرص العمل الحالية والمتوقعة . ويتوقف تأثير العوامل الاقتصادية على العوامل الديمغرافية ، مما يعني ان اختبار العلاقة بين معدلات الهجرة ، سواء الداخلية أو الخارجية أو الصافية والعوامل الاقتصادية ، لا بد أن يتم بالنسبة لكل مجموعة سكانية ذات خصائص محددة وليس على المستوى التجميعي . ولتحقيق ذلك يتم الاختبار الاحصائي في مرحلتين :

المرحلة الأولى وتهدف إلى اكتشاف المجموعات الديمغرافية ـ التعليمية الوظيفية ، التي يمكن النظر إلى سلوكها من ناحية الهجرة على أنه سلوك يتسم بالتجانس . وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تنجح المرحلة الأولى في تحديد هذه المجموعات المتجانسة سكانياً وتعليمياً ووظيفياً ، فيتم اختبار ميلها للهجرة في علاقته مع الفروق في الظروف الاقتصادية ، وقد تلعب المسافة دوراً حدياً في هذه العلاقة . والمهمة الرئيسية في المرحلة الثانية تنصب على محاولة اختيار المفهوم المناسب الذي يمثل العوامل الاقتصادية ، أي فيما إذا كانت الاختلافات الدخلية أو الاختلافات في درجة العمالة أو فرصها ، أو الاختلافات السعرية وفي مستويات المعيشة . ومتى تم اختيار المفهوم المناسب يصبح من الضروري التركيز على محاولة قياس هذه العوامل قياساً كمياً ، وليس هذا من الأمور السهلة حيث يصعب في كثير من الأحيان القياس الكمي لبعض العوامل التي لا تخضع للقياس الكمي المباشر ، كمفهوم الدخل المتوقع أو الدخل الممكن أو الدخل الدائم بمفهوم (فريدمان)[١٣] كما يتوقف أيضاً على توافر البيانات الاحصائية لفترة زمنية كافية لمتابعة تدفقات الهجرة .

وهناك منهج نظري آخر بدأ يلقى التأييد في الآونة الأخيرة وتم اخضاعه لعديد من الدراسات الاحصائية ، وهو منهج يحاول تطبيق نظريات (توبين) و (ماركو فيتس)[١٤، ١٥] الخاصة بالاستثمار على موضوع الهجرة ، سواء كانت على المستوى القومي أو الاقليمي أو الدولي ، وينظر لقرار هجرة العمالة على أنه قرار استثماري شأنه

شأن أي قرار استثماري آخر ، وفي إطار محفظة استثمارية تشمل بالاضافة إلى الاستثمارات المالية والعينية الاستثمار في رأس المال البشري ، ومن ثم تتميز المحفظة بالتنويع كوسيلة لتخفيض المخاطرة . ووفقاً لنظريات توبين ومماركو فيتس ، فان الطلب على أي أصل استثماري يتوقف على مجموعتين من الاعتبارات ، أولاهما يتمثل في العوائد الصافية الحالية والمتوقعة من هذا الاستثمار والاستثمارات البديلة ، والاعتبارات الثانية وتشمل الكلفة المتمثلة في المخاطر الصافية الاحتمالية للاستثمار والاستثمارات البديلة . بالاضافة إلى هذه الاعتبارات يشترط أن تتوفر القدرة على الاستثمار ، ويستخدم الدخل عادة كعامل يمثل القدرة على الطلب في دراسات الاستثمار غير البشري ، وفي أحيان أخرى يستخدم متغير الثروة الكلية بدلاً من الدخل ، على أساس ان الاستثمار قرار له طابع الاستمرارية ، ومن ثم يرتبط بالتراكم وليس بمجرد التدفق الدخلي .

وإذا افترضنا دالة للمنفعة قابلة للتقسيم وخطية أي قابلة للتجميع (Separable, additive utlity function) حيث ينتج عنها شجرة للمنفعة ، وبحيث يصبح القرار الاستثماري قراراً تدريجياً ، في هذه الحالة يمكن استخدام أنواع معينة من الثروة وليس بالضرورة الثروة الكلية ، كالسيولة مثلاً كعامل محدد للطلب على الأصل الاستثماري .

والعوامل السابقة تؤثر على الطلب الاستثماري المرغوب فيه (Desired demand) أو الطلب في الأجل الطويل ، غير أن الاعتبارات الواقعية تبين أن المستثمر لا يستطيع تحقيق الوضع الأمثل لمحصلته الاستثمارية في فترة زمنية واحدة ، وانما يتحرك نحو هذا الوضع بصورة تصحيحية وتدريجية . وتعتمد سرعة التصحيح في الأجل القصير على عوامل ومتغيرات تختلف من فترة إلى أخرى ، وتؤثر على مقدار التصحيح الذي يمكن تحقيقه أي أن سرعة التصحيح تعتمد على عوامل الأجل القصير التي قد تؤدي إلى الاسراع في الوصول إلى الوضع المرغوب فيه أو الابطاء اعتماداً على الوضع الساري في أي وقت من الأوقات . فإذا كانت الثروة الكلية أو أحد أجزائها تمثل قيد للقدرة على الاستثمار المرغوب فيه ، أو استثمار الأجل الطويل فانه يمكن النظر إلى الدخل أو

الادخار أو السيولة على أنها قيود الأجل القصير التي تؤثر في المقام الأول على سرعة التصحيح . واستناداً إلى هذه النظرية فانه يمكن التفريق بين دالات الطلب على الأصول الاستثمارية في الأجلين القصير والطويل ، حيث يمكن إذا توفرت البيانات الاحصائية اخضاع هذه الدالات للقياس الكمي ، وتحديد القيم الكمية للثوابت المتعلقة بالمتغيرات التي تؤثر على دالات الأجل الطويل ، ودالات الأجل القصير ، كما يمكن القياس الكمي لحجم وسرعة التصحيح . ويلاحظ هنا أيضاً ان نظريات توبين ومـاركـو فيتس في شكلها القياسي تعد امتداداً طبيعياً لنظريات الطلب على السلع والخـدمـات ، التي كانت تقتصر تقليدياً على المجـال الاستهلاكي ، حـ ث تتوقف الـطلب على مصفـوفـة الأسعـار ، التي تشمل سعر السلعة وأسعار السلع البديلة والمكملة كما تتوقف على الدخل أو الثروة ، إذا فرقنا بين دالات الأجل القصير ودالات الأجـل الـطويل . ومصفـوفـة الأسعار في هذا الاستثمار تتمثل في عوائد الاستثمار والاستثمارات البديلة . والفرق بين دالات الطلب على السلع الاستهلاكية ودالات الـطلب على السلع الاستثـمارية ، هو أن الأولى لا تتضمن مخاطـرة نظرا لطبيعتها الاستهـلاكية والآنية ، بينما دالات الاستثمار تتأثر بمتغيرات المخاطرة نظراً للطبيعة الاستثمارية والأجلية أي الممتدة على فترات زمنية مستقبلية ، لا يمكن التنبؤ بمتغيراتها بصورة مؤكدة .

وتـطبيق نظريات توبـين ماركـو فيتس على هجرة العمالة له مزايا متعددة ، منها إمكـانية الجمـع والتـوفيق بين النـظريات الجغـرافية لهجـرة العـمالـة والنـظريات الاقتصـادية ، حيث يمكن أن تلعب عوامـل المسافة وأحجام السكان والخصائص الديمغرافية الدور الذي يلعبه متغير الثروة أو الدخل في دالات الاستثمار غير البشري في نفس الوقت الذي تستخدم فيه الفروق في الدخول المتوقعة أو الفروق في معدلات البطالة أو فرص العمل . . . الخ لتمثيل الاعتبارات المتعلقة بالعائد المتوقع ، والتي تؤثر على دالات الأجل الطويل أو المستويات المرغوب فيها . والصعوبة هنا تتمثل في اختيار متغـيرات تمثـل عوامـل المخاطرة تكون قابلة للقياس الكمي ، غير أن هذه المتغيرات تمثل صعوبات كبيرة في الدراسات الكمية بصورة عامة ، ولا تقتصر على

دراسات هجرة العمالة . أما قيود الأجل القصير التي تؤثر على سرعة التصحيح وحجمه ، فهي تختلف في دالات هجرة العمالة من وقت إلى آخر ومن مكان إلى مكان آخر ، كما انها تختلف باختلاف المجموعات التي بصدد اتخاذ قرار الهجرة . وهذه القيود قد تكون ديمغرافية في بعض الأحيان كوجود أطفال في سن صغيرة في الوقت الذي يتخذ فيه قرار تنفيذ الرغبة في الهجرة ، كما ان القيود قد تكون ذات طابع اقتصادي ، كوجود عجز مؤقت في السيولة لا يكفي لمواجهة تكلفة الانتقال والاستقرار ، كما قد تكون هذه القيود ديمغرافية اقتصادية بل أيضاً اجتماعية ، كوجود أقارب في سن التقاعد أو في حالة مرض . . . الخ . ومن مزايا تطبيق نظريات توبين ماركو فيتس على هجرة العمالة ، أن هذا التطبيق ينطوي على اعتراف صريح بالاستثمار في رأس المال البشري ، ومن ثم يعطي أهمية قصوى للانفاق على التعليم والتدريب واكتساب المهارات كبديل له قيمته ، ومن ثم عائده الصافي مقارنة بالاستثمارات البديلة بالمفهوم التقليدي سواء كانت مالية أو عينية . ومن مزايا هذا المنهج توسيع دائرة ونطاق نظرية الطلب لتشمل الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية والمعمرة ، والطلب على الأصول والخصوم المالية بما في ذلك الطلب على النقود والاذخارات المالية والأسهم والسندات ، والطلب على السلع الاستثمارية العينية كامتلاك المساكن أو المعدات أو الآلات أو المخزون الاستثماري ، كما انها تشمل الاستثمارات التعاقدية كالطلب على بوالص التأمين على الحياة وغيره ، والطلب على البرامج الاستثمارية المتعلقة بالتعاقد . كل هذا في نفس الاطار الذي يضم أيضا الطلب على التعليم واكتساب المهارات والتدريب ، أي الطلب على الاستثمار البشري . بل أكثر من ذلك فان معالجة موضوع هجرة العمالة في هذا الاطار يدخل عامل المكان والموقع في اطار النظرية العامة للطلب ، ومن ثم يصبح من الممكن استخدام النظرية العامة للطلب لتفسير عديد من القرارات التي يتخذها الفرد ، سواء تلك التي تتعلق بتوزيع وقته بين العمل الفراغ ، وتوزيع دخله بين الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري ، ثم اختيار المكان للعيش والعمل ، كل ذلك في اطار نظري واحد يفترض دالات تشرح المستويات المرغوب فيها وفقاً للأسعار (أو العوائد الصافية) ، والقدرة على الاختيار

وفقاً للثروة أو الدخل والمخاطرة وفقاً لاعتبارات الزمن وطبيعة القرار فيما إذا كان آنيا أو آجلاً ، ودالات الأجل القصير حيث تلعب قيود الأجل القصير دوراً هاماً في دور وسرعة التصحيح . ولا شك أن استخدام النظرية العامة للطلب لتفسير كافة القرارات الاستهلاكية والاستثمارية والمكانية يمكن أيضاً من بناء جسر يربط شقي النظرية الاقتصادية للوحدات الصغيرة (Micro) والوحدات الكبيرة التجميعية (Macro) في مجالات هامة كالانفاق والاستثمار والهجرة .

ومن أهم النماذج التي اتخذت اطار توبين ماركو فيتس في مجال هجرة العمالة نموذج (تودارو)[١٦] ، والذي طبقه على هجرة العمالة من الريف إلى الحضر في إطار قومي ، غير أن نموذجه في شكله التحليلي قابل للتطبيق على الأنواع المتعددة لهجرة العمالة سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي . ويبدأ النموذج بافتراض أن قرار الهجرة هو قرار اقتصادي في المقام الأول بغض النظر عن وجود نسبة معينة من البطالة في المدن أو في بلد المهجر ، ويتنبأ النموذج بأن الهجرة تحدث كنتيجة لوجود فروق في الدخول المتوقعة وليس في الدخول الحالية ، على أساس ان المهاجر سيدرس كافة فرص العمل المتاحة في الحاضر والمستقبل ، وسيختار منها تلك التي تحقق له أقصى قدر من المنفعة المتوقعة كنتيجة للهجرة . ويتم قياس المنفعة المتوقعة بالفرق في الدخل الحقيقي بين جهتي الموطن والمهجر مشروطاً بالقيم الاحتمالية للحصول على عمل في جهات المهجر . ويقوم نموذج تودارو على مبادىء أربعة أساسية :

١ ـ ان الهجرة تتأثر بالاعتبارات الاقتصادية مع افتراض مبدأ المستهلك الرشيد الذي يقوم بمقارنة المنافع النسبية والتكلفة النسبية ، والتي تتمثل في المقام الأول في المنافع والكلفة المالية وإلى حد أقل المنافع والكلفة السيكولوجية .

٢ ـ إن اتجاه الهجرة يتوقف على الفروق « المتوقعة » وليست الحالية ، والتي يمكن تقديرها بعاملين : أولهما يتمثل في فروق الأجور ، وثانيهما يتمثل في احتمال الحصول على عمل في بلد المهجر .

٣ ـ إن احتمال الحصول على عمل في بلد المهجر ، يتوقف بموجب علاقة عكسية على نسبة البطالة في بلد المهجر .

٤ ـ إن معدلات الهجرة قد تفوق معدلات النمو في فرص العمل ، وهو أمر ممكن ومعقول بل ومتوقع .

وعلى هذا الأساس يمكن تفسير ظهور البطالة في الحضر في البلاد المتخلفة على انه نتيجة وجود اختلال في التوازن في فرص العمل بين الريف والحضر . ويمكن تمثيل نموذج تودارو بالشكل البياني التالي :

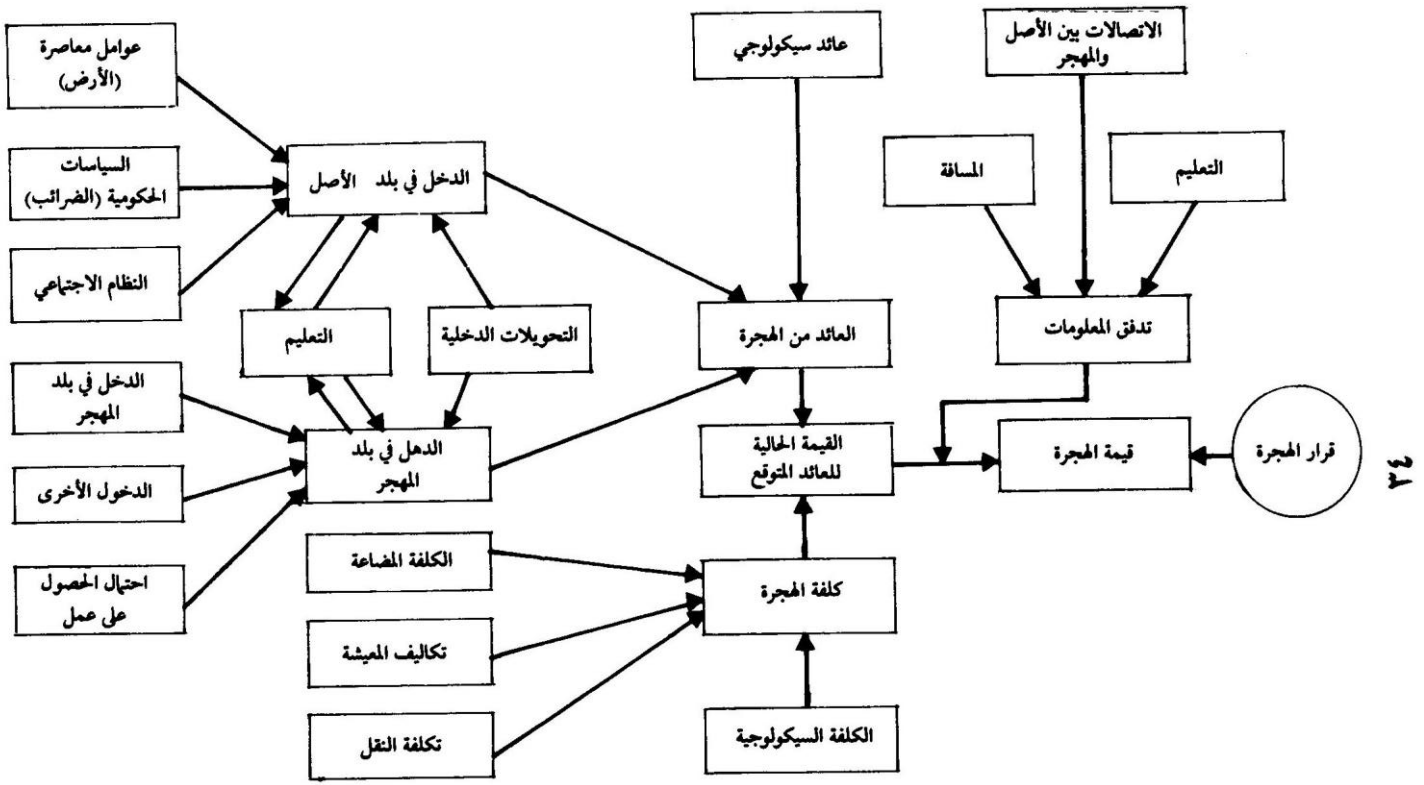

شكل ٢ -١ (نموذج تودارو)

٢ - ٣ نظريات سوق العمل

يوجد تياران من الفكر الاقتصادي يتعلقان بتحليل السلوك في سوق العمل . التيار الأول يتمثل في النظرية الكلاسيكية الحديثة . اما الثاني فيتمثل فيما يسمى بنظريات شرائح سوق العمل (Segmental Labour market) . وبصفة عامة فان النظرية الكلاسيكية الحديثة تقوم على التحليل الحدي ، حيث تفترض أن أرباب العمل يعملون على تحديد الطلب على العمل ، بموجب اعتبارات تحقيق أقصى قدر من الربح ، بينما العمال يتبعون مبدأ تحقيق أقصى قدر من المنفعة سواء في اتخاذ القرارات الخاصة بزيادة مستوى المهارة أو الاستثمار في رأس المال البشري أو في الاختيار الأمثل لساعات العمل والفراغ . أما النظريات البديلة لشرائح أو فصائل سوق العمل ، فهي تبدأ من موقف انتقادي للنظريات الكلاسيكية الحديثة ، وتؤكد على ضرورة التركيز على الخصائص الهيكلية لسوق العمل ، بدلا من التركيز على سلوك أرباب العمل والعمال ، وذلك في تحديد شكل وأسلوب عمل أسواق العمل .

وتقوم النظرية الكلاسيكية الحديثة على افتراض وجود سوق سواء للسلع أو الخدمات تتفاعل في إطاره قوي العرض والطلب ، بحيث يتم تحديد الكميات المتداولة من هذه السلع أو الخدمات والأسعار التي تتم على أساسها العملية التبادلية . ولا تعد خدمات العمل استثناءً من هذا الاطار ، حيث يحدد سوق العمل الاعداد التي يتم توظيفها والأجور التي يتم على أساسها هذا التوظيف ، وعلى هذا الأساس فان سوق العمل يمثل الاطار الذي من خلاله يتفاعل رجال الأعمال ممثلين في ذلك جانب الطلب على العمل ، والعمال الذين يمثلون جانب العرض .

ويحدد هذا التفاعل حجم وتوزيع مجهود العمل والأجور التي يتفق عليها الطرفان . وتقوم النظرية الكلاسيكية الحديثة بتقديم نموذج يوضح قواعد وميكانيكية العمل في هذا السوق . وتفترض النظرية سيادة حالة من المنافسة الكاملة ، ومن ثم درجة عالية من التجانس حيث ينظر العمال لكافة فرص العمل المتاحة على أنها متساوية ، كما ينظر رجال الأعمال لجميع أنواع العمالة على أنها متجانسة ، ويحدد العمال قراراتهم

واختياراتهم بهدف تحقيق أقصى حد من المنفعة ، فيستمرون في الاستثمار البشري ، واكتساب مهارات جديدة طالما ان القيمة الحالية للمنفعة من الاستثمار تفوق الكلفة . وعلى هذا الأساس يقوم العمال ببيع مجهوداتهم في نظير زيادة الدخل ويستمرون في هذه العملية حتى تتساوى الاضافة الحدية للدخل مع كل وحدة من الزمن المخصص للفراغ ، وتشمل هذه المقارنة اعتبار الكلفة والمنفعة التي قد لا تقتصر على الناحية المالية فحسب . أما رجال الأعمال وهم يمثلون جانب الطلب على العمل ، فهدفهم هو تحقيق الربح بحيث يتحدد طلبهم على العمل وفقاً للايرادات الحدية من انتاجية العمل . ومع افتراض المنافسة الكاملة فان سوق العمل يعمل بصورة مستمرة وبكفاءة وينتج تدفقات متتالية من خدمات العمل عند أسعار تحقق التوازن بين العرض والطلب . كما يقوم السوق وبكفاءة بتحقيق التطابق بين الوظائف المتاحة والمهارات المطلوبة والمتاحة ، وفي ظل هذا الاطار يحاول الأفراد تحسين أحوالهم بالتحرك من الأماكن ذات الدخل المنخفض نسبياً إلى الأماكن ذات الدخل المرتفع نسبياً ، ومن الوظائف ذات الدخول المنخفضة إلى الوظائف ذات الدخول المرتفعة . ويفترض أن يقوم الأفراد بالاستثمار البشري لتحسين مهاراتهم حتى يتساوى العائد الحدي مع الكلفة الحدية لهذا الاستثمار .

إلا أن النظرية الكلاسيكية الحديثة لا تفترض ضمنياً سريان هذه الظروف المثالية في كافة الأحوال ، بل تعترف بإمكانية حدوث عدم استمرار في التدفقات العمالية ، مثل وجود مجموعات غير متنافسة حيث يُفتقد التجانس ، أو ظهور عجز في المعروض من العمل في بعض المناطق مع وجود فوائض في مناطق أخرى ، أو وجود وظائف شاغرة في بعض الصناعات أو المنشآت قد تستمر شاغرة لفترة طويلة ومستمرة . ووفقاً للنظرية الكلاسيكية الحديثة فان هذه الحالات تحدث نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق السوق ، وتتطلب اتخاذ وتطبيق سياسات يكون من شأنها عودة السوق إلى حالة المنافسة الكاملة وإزالة تأثير العوامل الخارجة عن إطار السوق ، إلا أن النظرية الكلاسيكية الحديثة تعجز عن تقديم شرح مقنع للأسباب والظروف التي تؤدي إلى ظهور هذه العوامل الخارجية ، والتي تسبب فقدان السوق لخاصية الكمال ، أي ظهور

ما يسمى بالمعوقات والشوائب (Imperfections) . ولقد أدى عجز النظرية عن شرح أسباب ظهور بعض النتائج التي لا تعد مثلى من الناحية الاقتصادية ، أو مرغوب فيها من الناحية الاجتماعية ، إلى ظهور النظريات البديلة لأسواق العمل والقائمة على افتراض شرائح أو فصائل مميزة في سوق العمل .

والواقع انه لا توجد نظرية واحدة لتشريح سوق العمل ، وانما يوجد حالة من عدم الرضى بصفة عامة عن تقديم شرح منطقي وواف لبعض الظواهر السائدة في سوق العمل ، مثل وجود الفقر والبطالة واستمرارهما في إطار من الرفاهية والعجز الظاهر لبرامج التعليم والتدريب عن تقليل الفوارق في الدخل والمهارات ، وسلوك رجال الأعمال في التوظيف بصورة لا تتفق مع افتراضات النظرية الكلاسيكية الحديثة القائمة على افتراض المستهلك الرشيد ، الذي يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة أو الربح ، بالاضافة إلى سياسات التمييز والتفرقة لا على أساس المهارات وانما لاعتبارات أخرى كالجنس أو اللون مثلاً . وبالرغم من تعدد نظريات الشرائح فانها تتفق جميعاً في موقف واحد ، يتمثل في التحديد الهيكلي لسوق العمل في صورة مجموعة من العلاقات الهيكلية ، تربط الأفراد ككل بالوظائف ككل وعلى المستوى التجميعي .

والخطوة الثانية تعني بتعيين شكل هذا التحديد الهيكلي والعملية الميكانيكية المسببة له . بما يؤدي في النهاية إلى تقسيم سوق العمل تقسيماً داخلياً ، في صورة شرائح تتميز كل منها بخصائص محددة تميزها عن غيرها .

وتمثل نظرية الوظائف المتنافسة (job Competition Theory) أحد أشكال نظريات تشريح سوق العمل ، وتقوم على عدة افتراضات أساسية في محاولة التحديد الهيكلي للسوق . فمن ناحية تفترض أن عدد ونوعية الوظائف المتاحة يتوقف على التكنولوجيا السائدة ، بينما يتأثر عدد ونوعية الوظائف التي يتم شغلها بالفعل بالعادات الاجتماعية والمؤسسات القائمة أكثر من تأثره بالمهارات أو الأجور ، بل أكثر من ذلك فان الأجور لا تتسم بالمرونة في الاتجاه الانخفاضي ، كما تفترض النظرية الكلاسيكية الحديثة . وبالاضافة إلى ذلك فان هناك عديداً من القرارات التي تتخذ داخل المنشأة ، كالترقية

والتدريب على الوظيفة التي تعد في عزلة تامة عن ميكانيكية السوق ، بالرغم من أهمية هذه القرارات بالنسبة لأسلوب عمل أسواق العمل .

إن مثل هذه القرارات التي تتخذ داخل المنشأة تعني أن جزءً هاماً من توزيع الوظائف يحدد من جانب الطلب فقط ، ومن ثم فان عديداً من الخصائص الهامة لرأس المال البشري يفقد أهميته في تحديد مستويات الأجور .

وبالرغم مما قد يبدو من خلاف حاد بين هاتين المجموعتين من النظريات ، الكلاسيكية الحديثة وشرائح سوق العمل ، إلا انهما في الواقع يمثلان الحالات المتطرفة لأسواق العمل ، ويمكن من الناحية الواقعية القول بانهما يكملان بعضهما البعض ، ويمكن استخدام كلتا النظريتين معاً لشرح وتحليل أسواق العمل ، وخاصة إذا كانت المتغيرات الهيكلية للسوق خاضعة للتغير المستمر ، أو إذا كان الهدف هو تشجيع جو المنافسة في السوق ، فمن الممكن مثلا في ظروف الدول المتخلفة استخدام النظرية الكلاسيكية الحديثة لتحليل الوضع على المستوى الكلي مع افتراض المنافسة الكاملة ودون التقيد بالتفاصيل ، وخاصة تلك التي تتعلق بعوامل عدم الكمال ، ثم يتبع ذلك مرحلة يتم فيها الادخال التدريجي للاعتبارات المعوقة للمنافسة الكاملة في سوق العمل ، ومن ثم تقسيم السوق إلى فصائل أو شرائح وفقاً لعديد من الاعتبارات . فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم السوق وفقاً لدرجة التجانس في خدمات العمل المتاحة . فالعمل من الناحية المنطقية لا يتسم بالتجانس ، بل توجد دالات متعددة للطلب والعرض ليس فقط لمجموعات العمالة من حيث كونها عمالة ماهرة أو غير ماهرة أو شبه ماهرة ، ولكن الأهم من ذلك للمجموعات ذات الطابع المتخصص من إداريين ومهنيين ومزارعين . . الخ ، والمجموعات المتفرعة من المجموعات المتخصصة مثل الأطباء والمهندسين ، بل أنه من الناحية الواقعية فان التقسيم قد يكون عند مستويات أكثر دقة من ذلك ، كمهندسين ميكانيكيين ومدنيين . . الخ . وعلى أساس ذلك فإن سوق العمل يتسم بالتعقيد الشديد ، ويجب أن ينظر إليه على أنه يتكون من عدة أسواق وليس سوقاً واحدة ، ودرجة تعقد الحركة بين الشرائح المتعددة من أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل الخصائص الهيكلية

لسوق العمل . ومن هنا يمكن القول أيضاً بأن حركة العمالة تعد من أهم العوامل التي تؤثر على درجة كفاءة سوق العمل . وعلى سبيل المثال فالعلاقة بين أسواق العمل المحلية وسوق العمل على المستوى القومي تنتج من ظهور عدم التوازن بين الطلب والعرض على المستوى المحلي ويتم تعويضها بالحركة جغرافياً على المستوى القومي . وعلى هذا الأساس فان الأسواق التي لديها فائض من مهارات معينة يؤدي فيها هذا الفائض إلى الهجرة إلى أسواق أخرى تعاني من العجز في هذه المهارات ، والعكس صحيح بالنسبة للأسواق التي تعاني من العجز ، حيث تقوم باجتذاب المهارات المطلوبة من الأسواق الأخرى التي تعاني من الفوائض .

٢ - ٤ رأس المال البشري وسوق العمل في العالم العربي

٢ - ٤ - ١ مفهوم رأس المال البشري

يعد مصطلح رأس المال البشري أحد التسميات التي تستخدم للتعبير عن النظرة إلى المجتمع الانساني من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والجغرافية والديمغرافية . ويفضل الاقتصاديون هذا المصطلح للتعبير عن القيمة الاقتصادية للعنصر البشري باعتبار أنه عنصر هام من عناصر الانتاج ، بينما يفضل الجغرافيون استخدام مصطلح الموارد البشرية أو الثروة البشرية ، بهدف التأكيد على الأهمية النسبية للاعتبارات الكمية والجغرافية . أما إذا كان الغرض هو التركيز على الاعتبارات الاجتماعية وطبيعة العلاقات القائمة بين عناصر المجتمع البشري ، بما في ذلك العادات والتقاليد والخصائص السكانية ذات الأبعاد الاجتماعية ، فان علماء الاجتماع يفضلون استخدام مصطلح الديمغرافية . وبالرغم من اختلاف التسميات إلا أنها جميعا تتفق على اعتبار أساسي وهو النظرة إلى الانسان نظرة إنتاجية باعتباره عنصرا هاما من عناصر الانتاج . ولا يقلل أو يضعف من المعالجة العلمية وجود

اختلافات سواء في الهدف من العنصر الانتاجي للانسان أو في درجة أهمية هذا العنصر .

وواضح ان النظرة إلى الانسان باعتباره رأس مال بشري تؤدي إلى نتائج هامة : منها مثلاً اقتصار التحليل على ذلك القطاع من السكان ذوي القدرة على العمل والباحثين عنه ، أو ما يسمى بقوة العمل رغم ان هذه الفئة لا تشكل في العادة سوى ٢٥٪ من مجموع السكان في كثير من الدول النامية . كذلك يترتب على استخدام هذا المصطلح الاهمال النسبي والمقصود من ناحية التحليل للمحتوى الانساني ، والتركيز على النظرة المادية المجردة . بعبارة أخرى يؤدي استخدام هذا المصطلح إلى النظرة الضيقة للانسان باعتباره جزءً لا يتجزأ من قوى الانتاج المادية التي تسعى إلى الانتاج المادي فحسب ، ومن ثم تهمل كونه مجموعة من المشاعر والسلوك والأحاسيس . ومن ناحية أخرى فان اختيار مصطلح رأس المال البشري بالذات بدلاً من التسميات الأخرى ، تضفي طابعاً خاصاً على التحليل وذلك بتحديد نوعية هذا المورد وانتمائه لمورد رأس المال واخضاعه إلى حد ما لأساليب التحليل الخاصة برأس المال والاستثمار بما في ذلك اعتبارات العائد المتوقع والمخاطرة والكفاءة والأجل الطويل . ومع التركيز على الجانب المادي الانتاجي للعنصر البشري واخضاعه للمعالجة على نمط معالجة رأس المال والاستثمار إلا أننا لا نقلل من أهمية الجوانب الأخرى للعنصر الانساني ، وبصفة خاصة فان الاهتمام بقوة العمل لا يعني اهمال الجانب السكاني ، والتركيز على فئة معينة من السكان دون غيرها ، وانما يعني إعطاء قدر أكبر من الأهمية لقوة العمل دون اهمال باقي الشرائح السكانية ، كذلك فان التركيز على رأس المال لا يعني اهمال دور الانسان في السوق بصفته أهم مكونات جانب الطلب بالاضافة إلى جانب العرض ، أي النظرة للعنصر البشري بصفته مستهلكاً بدرجة لا تقل في الأهمية عن كونه منتجاً . وهذه النظرة الايجابية للاستهلاك تتنافى مع الموقف المالتوسي الذي لا يرى في الانسان الزائد سوى عنصر سلبي ، وهي نظرة ضيقة تركز على الجانب الكمي وتهمل نوعية الزيادة السكانية ، وهي النوعية ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية البشرية ، وهي تضمن الاختفاء التدريجي للجانب السلبي للزيادة الكمية السكانية عندما يلقى

العنصر البشري الـزائد كميـاً فرصة التنمية البشرية بمحتواها المادي والاجتماعي والحضاري والسياسي في آن واحد وبشكل مترابط .

٢ - ٤ - ٢ تقسيم العالم العربي لأغراض التحليل

يمكن تقسيم العالم العربي وفقاً لاعتبارات مختلفة أهمها تقسيمه إلى مجموعتين : دول غنية في رأس المال ، ودول فقيرة في رأس المال . وكان أول من استخدم هذا التقسيم روبـرت مابـرو عام ١٩٧٥[١٧] . ومنـذ ذلـك الوقت وبسبب اتساع الهوة الدخلية أصبح من الممكن مطابقة هذا التقسيم بتقسيم آخر يتمثل في مجموعة الدول المصدرة للنفط ، والدول غير المصدرة للنفط . وعادة ما يتم التقسيم إلى دول غنية في رأس المال وأخرى فقيرة في رأس المال على أساس معيار الدخل الفردي . ومع قصور هذا المعيار لأسباب كثيرة معروفة ، إلا انه لا زال أكثر المؤشرات دلالة على الوضع الاقتصادي للعالم العربي المعاصر . ويرى البعض الآخر ان التقسيم إلى دول غنية وأخرى فقيرة في رأس المال ، لم يعد يكفي حيث توجد مجموعة أخرى يصعب دمجها في احـدى المجموعتين ، فهي تجمع بعض الخصائص من كلتا المجموعتين ويطلق عليها الدول شبه الغنية برأس المال ، بمعنى أنها ليست غنية برأس المال في الوقت الحالي ، ولكنها تسعى سعياً جدياً لتحقيق ذلك في المستقبل .

ويتراوح الـدخل الفردي في الوطن العربي من مستويات دنيا لا تزيد عن ٢٥٠ دولاراً سنوياً إلى مستويات مرتفعة بالمعيار الدولي وليس بالمعيار القومي أو الاقليمي ، حيث يزيد الـدخـل الفـردي في بعض الـدول عن (١٦) ألف دولار سنـويا وفقـاً لاحصائيات عام ١٩٧٦ .

ويبـين الجـدول التـالي الدخل الفردي بالدولار للدول العربية التي تتوافر لديها بيانات إحصائية :

جدول ٢ - ١
الدخل الفردي في الوطن العربي في عام ١٩٧٦ بالدولار

الدولة	الدخل الفردي بالدولار	الدولة	الدخل الفردي بالدولار
الكويت	١٥,٨٤٠	سوريا	٧٨٠
الامارات	١٣,٩٩٠	الأردن	٦١٠
قطر	١١,٤٠٠	المغرب	٥٤٠
ليبيا	٦٣١٠	السودان	٢٩٠
السعودية	٤٤٨٠	اليمن الجنوبي	٢٨٠
عمان	٢٦٨٠	مصر	٢٨٠
البحرين	٢١٤٠	اليمن الشمالي	٢٥٠
العراق	١٣٩٠		
الجزائر	٩٩٠		
تونس	٨٤٠		

* المصدر : نشرات البنك الدولي .

والدول الغنية برأس المال تتمتع بمستوى من الدخل الفردي يزيد عن (٤٠٠٠) دولار سنوياً ، باستثناء العراق التي تدخل في هذه المجموعة بالرغم من انخفاض دخلها الفردي عن هذا المستوى ، نظراً لاحتياطياتها النفطية الهائلة بالاضافة إلى الموارد الأخرى ، وعلى هذا الأساس تشمل الدول الغنية في رأس المال الكويت والامارات والسعودية وقطر وليبيا والعراق . أما الدول الفقيرة في رأس المال ، فهي دول لا يصل فيها مستوى الدخل الفردي إلى (١٠٠٠) دولار سنوياً وغالبيتها دول لا يزيد الدخل الفردي فيها على (٣٠٠) دولار سنوياً ، وتشمل السودان واليمن الشمالي والجنوبي ومصر والدول الأقل فقراً ذات دخل فردي منخفض نسبياً وهي المغرب والأردن وسوريا وتونس .

أما الدول الأخرى فتدخل في مجموعة الدول شبه الغنية برأس المال ومنها الجزائر وذلك نظراً لخططها التنموية الطموحة التي تؤهلها لان تكون من الدول الغنية في رأس المال في المستقبل . ولنفس السبب تنتمي عمان والبحرين لهذه المجموعة . ومن المهم الاشارة إلى أن هذا التقسيم يهدف إلى تسهيل التحليل ، ولا يخلو من الانتقادات ، ولكنه يسهل من إمكانية الوصول إلى نتائج لها طابع العمومية ويمكن اخضاعها لعديد من التحفظات إذا كان الغرض تطبيق هذه النتائج العامة على بعض الحالات الخاصة .

٢ - ٤ - ٣ السكان في العالم العربي

تختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بحجم السكان ، فيزيد حجم السكان في مصر وفقاً لاحصائيات عام ١٩٧٦ عن (٣٨) مليون نسمة ، ويمثل أكثر من ضعف عدد السكان في المغرب وهو حوالي (١٨) مليون نسمة . ومن الدول ذات الحجم السكاني الكبير نسبياً بمعيار الشرق الأوسط الجزائر ، التي يزيد عدد سكانها عن (١٧) مليون نسمة ، والسودان حيث يزيد عدد سكانها عن (١٤) مليون نسمة ، والعراق يزيد عن (١١) مليون نسمة .

ومن ناحية أخرى هناك دول صغيرة في حجم السكان كما هو الحال في قطر حيث يبلغ عدد السكان القطريين حوالي (٦٠) ألف نسمة وفقاً لتعداد ١٩٧٥ ، والامارات (٢٠٠) ألف نسمة ، والبحرين (٢٢٥) ألف نسمة من أهل البلاد الأصليين . أما الكويت وعمان فهما أكبر حجماً في السكان نسبياً إذ بلغ عدد السكان الكويتيين وفقاً لتعداد ١٩٧٥ (٤٧٢) ألف نسمة والعمانيين حوالي (٥٥٠) ألف نسمة وفقاً لتعداد ١٩٧٤ . وبين هاتين المجموعتين توجد دول متوسطة الحجم مثل سوريا وتونس واليمن الشمالي والسعودية ، حيث يتراوح عدد السكان بين (٤,٥) مليون نسمة و(٧,٥) مليون نسمة . أما الدول الباقية وهي الأردن ولبنان وليبيا واليمن الجنوبي فيتراوح سكانها بين (١,٧) مليون نسمة (٢,٧) مليون نسمة . ويوضح الجدول التالي حجم السكان في الدول العربية .

جدول ٢ - ٢

الدولة	عدد السكان	سنة التعداد
مصر	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١٩٧٦
المغرب	١٨,٤٠٠,٠٠٠	١٩٧٧
الجزائر	١٦,٩٤٠,٠٠٠	١٩٧٧
السودان	١٤,١١٣,٦٠٠	١٩٧٣
العراق	١١,١٢٤,٠٠٠	١٩٧٥
سوريا	٧,٣٣٥,٠٠٠	١٩٧٥
تونس	٥,٥٧٠,٠٠٠	١٩٧٥
اليمن الشمالي	٥,٠٣٧,٠٠٠	١٩٧٥
السعودية	٤,٥٩٢,٥٠٠	١٩٧٥
الأردن	٢,٦١٦,٧٠٠	١٩٧٥
لبنان	٢,٤٠٠,٠٠٠	١٩٧٥
ليبيا	٢,٠٨٧,٠٠٠	١٩٧٣
اليمن الجنوبي	١,٦٦٠,٠٠٠	١٩٧٥
عمان	٥٥٠,٠٠٠	١٩٧٤
الكويت	٤٧٢,١٠٠	١٩٧٥
البحرين	٢٢٤,١٠٠	١٩٧٦
الامارات	٢٠٠,٠٠٠	١٩٧٥
قطر	٦٠,٠٠٠	١٩٧٥
	١٣١,٦٠٤,٢٠٠	

* المصدر : النشرات الرسمية لتعداد السكان .

ويجب النظر إلى هذه البيانات بدرجات متفاوتة من التحفظ إذ يخضع عديد منها لقدر كبير من عدم الدقة ، فعلى سبيل المثال لو نظرنا إلى الأرقام المتاحة عن حجم السكـان في المملكـة العربية السعودية ، لوجدنا هناك قدراً كبيراً من عدم التناسق منطقياً . فلو أخذنا مثلاً اعداد السكان وفقاً لاحصائيات عام ٦٢/٦٣ والتعداد وفقاً لاحصائيات ١٩٧٤ ، لوجدنا درجة كبيرة من التناقض ، فوفقاً لتعداد ٦٢/٦٣ بلغ عدد السكان (٣,٣) مليون نسمة دون الاشارة إلى الأجانب ، بينما في تعداد عام ١٩٧٤ وصل حجم السكان (٥,٠٩٤,٠٠٠) مليون منهم (٧٩٠) ألف نسمة من الأجـانب . فلو أن كلا من هذين الـرقمين صحيح ، لكان معنى ذلك ان معدل الزيادة السنوية السكانية ما بين عامي ٦٢/٦٣ وعام ٧٤ هو حوالي ٥٪ تقريباً سنوياً ، وهو معدل يصعب تصديقه ، مما يعني انه لا يمكن اعتبار كلا الرقمين صحيحاً . فإذا كان تعداد عام ٧٤ صحيحاً فان معنى ذلك ان تعداد عام ٦٢/٦٣ أقل من هذا العدد الصحيح ، وان عدد السكان في عام ٦٢/٦٣ كان حوالي (٤,٢٦٠,٠٠٠) مليون نسمة بدلاً من (٣,٣٠٠,٠٠٠) مليون نسمة . أي ان هناك حوالي ٣٠٪ أقل من التقدير الصحيح ، وإما ان تعداد ٦٢/٦٣ صحيح ، مما يعني ان تعداد عام ١٩٧٤ فيه قدر كبير من المبالغة .

وبالرغم من تفاوت الدول العربية في حجم السكان ، إلا انها تتمتع بمعدل مرتفع نسبيا للزيادة السكانية . فغالبية الدول العربية تنمو بمعدل ٣,٥٪ سنوياً مما يعني مثلا ان عدد سكان الكويت سيتضاعف كل ١٦ سنة ، وسكان مصر يتضاعف كل ٣٠ سنة . أي ان سكان الكويت الأصليين سيصل عددهم إلى ما يقرب من مليون نسمة في عام ١٩٩١ وسكان مصر سيصل عددهم حوالي ٥٥ مليون نسمة .

وبـالـرغم من الخـاصية المشتركة للزيادة السكانية في العالم العربي إلا ان هناك اختلاف كبير فيما يجب أن تكون عليه أهداف السياسة السكانية للدول الغنية في رأس المال والدول الفقيرة في رأس المال . فالدول الغنية ليس من مصلحتها الحد من الزيادة السكانية لأسباب اقتصادية واجتماعية ، فمن الناحية الاقتصادية وحتى عهد قريب لم تكن تعـاني من نقص في الـتراكم الرأسمالي بل لديها من الموارد المالية ما يكفي بل

ويفيض عن احتياجاتها ، ويمثل صغر حجم السكان فيها أهم معالم محدودية الطاقة الاستيعابية التي تمثل العائق الرئيسي في تحقيق تنمية متوازنة . أما من الناحية الاجتماعية فهذه الدول ترى في زيادة السكان الأصليين أسلوباً تعويضياً هاماً ، يمكنها من تحقيق التوازن السكاني في مواجهة الزيادة المستمرة والكبيرة في العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية ، بما في ذلك آثار اجتماعية عكسية وذوبان الشخصية القومية ، مع احتمالات عدم الاستقرار السياسي مع تعدد الجنسيات واللغات والعادات والتقاليد . ولقد ازدادت أهمية هذه الاعتبارات في الآونة الأخيرة ، نظراً للتناقص المستمر في الايرادات النفطية وشيوع جو من الكساد الاقتصادي الناتج عن التخفيض المستمر في الانفاق الحكومي ، الذي ينعكس مباشرة على العمالة الأجنبية والوافدة ، إذ ان الانفاق الحكومي المستند إلى الايرادات النفطية هو المصدر الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الدول الغنية في رأس المال .

ويختلف الوضع في الدول الفقيرة في رأس المال ، إذ يعد النمو المتزايد والكبير في السكان من أهم معوقات التنمية والانخفاض المستمر في مستويات المعيشة ، فالزيادة السكانية تعني زيادة نسبة صغار السن من السكان ، وهم غير قادرين على العمل ويمثلون عبئاً متزايداً على الخدمات الصحية والتعليمية ذات الكلفة العالية من وجهة نظر الفرصة البديلة ، نظراً لاستحواذها على موارد كان في الامكان ـ في غياب الزيادة السكانية ـ تخصيصها للاستخدامات الانتاجية الأخرى ذات العائد الانتاجي المباشر . وينعكس كل ذلك على الدخل الفردي بحيث يصبح من الصعب المحافظة على المستويات التي أمكن تحقيقها . وأكثر من ذلك فليس هناك بارقة أمل في أن يحدث انخفاض ملموس في معدلات الخصوبة السكانية في هذه الدول في المستقبل القريب . فبرامج تحديد النسل أو تنظيمه مرتفعة التكلفة وصعبة التطبيق وخاصة في المجتمعات التقليدية . ومن ناحية أخرى فان التحسن في مستويات المعيشة (الذي عادة ما يؤدي أتوماتيكيا وفقاً للنتائج المتوفرة من الدول الصناعية المتقدمة إلى حدوث تغير تلقائي مقابل في الناحية الديمغرافية ، ينتج عنه انخفاض في معدلات الزيادة السكانية) يبدو بعيد المنال نظراً لصعوبة تحقيق أي تحسن في مستوى المعيشة . بعبارة

أخرى فان الزيادة السكانية في هذه الدول ، تهدد مستويات المعيشة مما يعني بدوره استمرار الزيادة السكانية ، حيث توجد في هذه الحالة حلقة مفرغة يصعب الخروج منها دون حدوث قفزة كبيرة في البرامج الاستثمارية التنموية يصاحبها توعية اجتماعية وبرامج تعليمية تهدف إلى الحد من الزيادة السكانية الانفجارية في الدول الفقيرة في رأس المال .

وإذا كان هذا هو الوضع في هذه الدول ، فان هناك خوفاً من أن يحدث العكس في الدول الغنية في رأس المال ذات الأحجام السكانية المنخفضة ، فيحدث انخفاض في معدلات الخصوبة فيها ، ذلك نظراً للعلاقة العكسية ذات الأجل الطويل بين معدلات الخصوبة ومستويات المعيشة ، بحيث تنخفض معدلات الخصوبة مع التحسن في مستويات المعيشة ، بل ان هناك من الدلائل على ان تنظيم النسل بل تحديده بدأ ينتشر في بعض الدول الغنية في رأس المال وخاصة في الكويت التي تمثل رمزاً للدول الخليجية الأخرى في مجالات التقدم الاجتماعي والتطور السياسي في المنطقة .

فإذا حدث ذلك فقد تكون النتيجة اتساع الهوة في النمو السكاني بين الدول الغنية في رأس المال والدول الفقيرة في رأس المال ، فمن ناحية نجد أنه في المستقبل القريب سيؤدي اختلاف معدلات النمو السكاني إلى زيادة الثروة في الدول المصدرة للنفط ، بينما ان النمو السكاني في الدول الفقيرة في رأس المال سيؤدي إلى انخفاض مستويات المعيشة وتدهور الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة . أما في الأجل المتوسط ستستمر معدلات النمو السكاني المتزايدة في الدول الفقيرة في رأس المال ، بينما تبدأ معدلات النمو السكاني في التباطؤ في الدول الغنية في رأس المال ، مما يؤدي إلى زيادة حدة عدم المساواة في الثروة والدخل ومستويات المعيشة بين هاتين المجموعتين .

وإذا انتقلنا إلى استعراض قوة العمل في العالم العربي فاننا نجد ان معدل المساهمة البدائي في سوق العمل في الدول الفقيرة في رأس المال يمثل حوالي ٣٠٪ ، غير ان هذا المعدل لا يعطي صورة صادقة ، إذ انه يهمل مساهمة المرأة وخاصة في القطاع الزراعي ، وهي تمثل كما هو معروف نسبة عالية في الدول الفقيرة في رأس المال ، وان

كانت لا تدخل في الحسبان في تعداد السكان أو تعداد العمل نظراً لصعوبات فنية . أما في الدول الغنية في رأس المال فان معدل المساهمة في سوق العمل منخفض ويتراوح ما بين ١٩٪ في الكويت ، ٢٥٪ في العراق . بل والواقع أن هذه المعدلات ليست صغيرة فقط من الناحية المطلقة ، بل انها صغيرة بالمقارنة بأحجام السكان ، ومرجع ذلك عدة أسباب : منها النسبة المرتفعة لصغار السن في هذه الدول . ففي قطر مثلاً يوجد حوالي ٤٤٪ تحت سن ١٥ سنة ، أي خارج قوة العمل من مجمل السكان وهو (٦٠) الف نسمة ، بينما تصل نسبة صغار السن ٤٨٪ في السعودية ، ٤٩٪ في العراق ، مما يعني ان ما يقرب من نصف السكان يقع خارج قوة العمل . ومن أسباب انخفاض نسبة المساهمة في سوق العمل في هذه الدول استمرار نسبة كبيرة من السكان في التعليم الذي انتشر بدرجة كبيرة نتيجة لزيادة الايرادات النفطية . أي أن هناك نسبة هامة من السكان فوق سن ١٥ سنة تبقى خارج سوق العمل لفترة قد تصل إلى ثماني سنوات في حالة الاستمرار في الدراسة الجامعية ، هذا بالاضافة إلى انخفاض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ، نظراً للاعتبارات الاجتماعية والتقاليد السائدة . ويبين الجدول التالي نسبة المساهمة في سوق العمل :

جدول ٢ - ٣
نسبة المساهمة في سوق العمل

الدولة	السكان	قوة العمل	نسبة المساهمة٪ مئوياً
المجموعة ١			
العراق	١١,٣٨٠,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠	٪٢٥,١
السعودية	٤,٥٩٢,٥٠٠	١,٠٢٦,٥٠٠	٪٢٢,٣
ليبيا	٢,٢٢٣,٧٠٠	٤٤٩,٢٠٠	٪٢٠,٢
الكويت	٤٧٢,١٠٠	٩١,٨٠٠	٪١٩,٤
الامارات	٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٪٢٢,٣
قطر	٦٠,٠٠٠	١٢,٥٠٠	٪٢٠,٧
	١٨,٩٢٨,٦٠٠	٤,٤٨٥,٠٠٠	٪٢٣,٧
المجموعة ٢			
الجزائر	١٥,٨٠٠,٠٠٠	٤,١٠٠,٠٠٠	٪٢٦,١
عمان	٥٥٠,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠	٪٢٤,٩
البحرين	٢١٤,٠٠٠	٤٥,٨٠٠	٪٢١,٣
	١٦,٥٦٤,٠٠٠	٤,٢٨٢,٨٠٠	٪٢٥,٩
المجموعة ٣			
مصر	٣٧,٣٦٤,٩٠٠	١٥,٥٢٢,٢٠٠	٪٣٣,٥
السودان	١٥,٠٣١,٣٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٪٢٤,٦
سوريا	٧,٣٣٥,٠٠٠	١,٨٣٨,٩٠٠	٪٢٨,١
اليمن الشمالي	٦,٠٣٧,٠٠٠	١,٤٢٥,٨٠٠	٪٢٠,٤
الأردن	٢,٦١٦,٧٠٠	٥٣٢,٨٠٠	٪٢٥,٩
الضفة الشرقية			
اليمن الجنوبي	١,٦٦٠,٠٠٠	٤٣٠,٥٠٠	
	٦٩,٠٤٤,٩٠٠	٢٠,٤٥٠,٢٠٠	٪٢٩,٦
الاجمالي	١٠٤,٥٣٧,٥٠٠	٢٩,٢١٨,٠٠٠	٪٢٧,٩

* المصدر : نشرات البنك الدولي .

أمـا بالنسبة للدول شبه الغنية برأس المال فتتفاوت فيها نسبة المساهمة في سوق العمل ، فالجزائر مثلاً تتمتع بنسبة مرتفعة وهي تشبه في ذلك غيرها من دول المغرب التي تنتمي للدول الفقيرة في رأس المال . وبما ان عدد السكان في الجزائر كبير نسبياً ، فان ارتفاع نسبة المساهمة في سوق العمل ، تعني ان لديها قوة عمل كبيرة نسبياً تزيد عن أربعـة ملايين عامل وعاملة ، كذلك فان نسبة المساهمة في عمان مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الخليجية الأخرى ، إذ تصل إلى حوالي ٢٥٪ ، ويعود ذلك إلى استمرار القطاع التقليدي والقطاع الزراعي مع نمو القطاع النفطي . اما في البحرين فان نسبة المساهمة منخفضة نسبيا حوالي ٢١٪ نظراً لارتفاع نسبة صغار السن في الحجم الكلي للسكان وارتفاع نسبة التعليم ومدته .

والنقطة الهامة التي يمكن ملاحظتها من هذه البيانات ، ان حجم قوة العمل في الدول الغنية في رأس المال وهي حوالي (١,٨) مليون باستثناء العراق ، تمثل ١/١٠ قوة العمل في الدول الفقيرة في رأس المال ، ومع ذلك فاننا نجد ان هذه الدول الغنية في رأس المال هي التي شاهدت نمواً كبيراً في فترة السبعينات . ومما يدعو للدهشة أن هذه الدول ذات الأحجام السكانية الصغيرة وقوة العمل المحدودة قد اعتمدت نمطاً للنمو يتنافى مع الموارد المتاحة لها ، فاختارت أساليب انتاجية ذات كثافة عمالية عالية بدلا من أنـماط الانتاج والنمو ذات الكثافة الرأسمالية العالية . ومما أدى إلى تعقيد الأمـور انخفاض مستوى التعليم والمهارات والقدرات بالنسبة لقوة العمل الصغيرة نسبياً وقوة العمل المستوردة .

ويبين الجدول التالي معدلات نسبة المتعلمين في الدول العربية الرئيسية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ :

جدول ٢ - ٤
معدلات التعليم في الدول العربية في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥

الدولة	السنة	النسبة ٪	السكان فوق سن
لبنان	١٩٧٤	٦٨٪	+١٥
الأردن	١٩٧٤	٦٢٪	+١٥
الكويت	١٩٧٤	٥٥٪	+١٥
تونس	١٩٧٢	٥٥٪	+١٥
سوريا	١٩٧٤	٥٣٪	+١٥
البحرين	١٩٧١	٤٧٪	+١٠
مصر	١٩٧٤	٤٠٪	+١٥
ليبيا	١٩٧٣	٣٩٪	+١٥
الجزائر	١٩٧٤	٣٥٪	+١٥
السعودية	١٩٧٤	٣٣٪	+١٠
قطر	١٩٧٠	٣٣٪	+١٥
المغرب	١٩٧٤	٢٦٪	+١٥
العراق	١٩٧٤	٢٦٪	+١٥
عمان	١٩٧٥	٢٠٪	+١٥
السودان	١٩٧٤	١٥٪	+١٥
الامارات	١٩٦٨	١٤٪	+١٥
اليمن الشمالي	١٩٧٤	١٠٪	+١٥
اليمن الجنوبي	١٩٧٤	١٠٪	+١٥

* المصدر : نشرات البنك الدولي .

وواضح من هذا الجدول انخفاض مستويات التعليم نسبياً في المنطقة ككل ، فنسبة هؤلاء الذين يجيدون القراءة والكتابة لا تزيد عن ٣٠٪ في المتوسط ، وهي نسبة تقل عن المستويات السائدة في بلاد أخرى . ونسبة الأمية في العالم العربي لا تخضع

لنمط معين يتمشى مع التقسيم السابق إلى دول غنية في رأس المال ودول شبه غنية ودول فقيرة ، فالمستويات المنخفضة للتعليم توجد في الدول الغنية والدول الفقيرة على حد سواء . ومن الجدول نجد السودان واليمن وهما من الدول الفقيرة في رأس المال تعانيان من نسبة عالية من الأمية تشاركهما الامارات العربية وهي دولة غنية في رأس المال . ويمكن تفسير انخفاض مستويات التعليم في الدول الفقيرة بعدم توافر الموارد المالية اللازمة لبرامج التعليم ، هذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من زيادة كبيرة في السكان . اما انخفاض النسبة في الدول الغنية مثل الامارات مثلا ، فيرجع أساساً لحداثة المؤسسات وخاصة التعليمية ، وبالرغم من زيادة نسبة السكان التي تدخل البرامج التعليمية في هذه الدول ، الا ان نسبة الأمية لا زالت مرتفعة في عديد منها وخاصة بين كبار السن من السكان . ففي الكويت مثلاً وهي تعد من أقدم الدول الخليجية الغنية في رأس المال في إدخال البرامج التعليمية ، لا زال هناك ما يزيد عن ٥٠٪ من السكان أميين . ومع ذلك لا يفوق الكويت في نسبة التعليم في العالم العربي إلا الأردن ولبنان وهما دولتان تقعان في منطقة من العالم العربي ، تمتعت تاريخياً بنسبة عالية من التعليم وذلك بسبب موقعها الجغرافي وعلاقاتها التجارية والثقافية والتاريخية مع العالم الخارجي وخاصة دول أوروبا الغربية .

أما بالنسبة لليبيا (٣٩٪) والجزائر (٣٥٪) والسعودية (٣٣٪) ، ووفقاً لاحصائيات عام ١٩٧٥ ، فان الثروة النفطية على ما يبدو لم تحقق تقدماً ملموساً في تحسين نسبة المتعلمين . ومن هذا المنطلق ، وبالرغم من الارتفاع النسبي للدخل الفردي فان هذه الدول تعد من الدول النامية بمعيار التعليم . ويمكن تفسير هذا التناقض بين المستوى المرتفع للدخل الفردي والنسبة المنخفضة للتعليم في هذه الدول ، بان التقدم الاقتصادي قد فاق بكثير التقدم الاجتماعي ، ومرجع ذلك طبيعة هذا التقدم الاقتصادي الذي انحصر في الزيادة في الايرادات النفطية ، زيادة هائلة ومفاجئة ، إذ لم يصاحبها حتى ذلك التاريخ تغيرات هامة في باقي قطاعات الهيكل الاقتصادي ، كذلك يمكن تفسير انخفاض نسبة التعليم في هذه الدول إلى حد ما بطبيعتها الجغرافية فهي تتميز برقعة صحراوية كبيرة وتوزيع سكاني لا يتسم بالكثافة بل على

العكس يتسم بالانتشار مع استمرارية التنقل بالنسبة لسكان الصحراء .

وبـالرغم من التقدم الملموس في مستويات التعليم والاهتمام الكبير للحكومات العربية ، إلا انه لا يتوقع تحقيق تحسن جذري في المدى المتوسط ، حتى في الكويت التي سبقت غيرها من الدول الغنية في رأس المال في تطبيق برامج طموحة للتعليم . ويتميز التوزيع السكاني في الكويت بالتركز وصغر الحجم جغرافياً ، ومع ذلك فان تنمية الموارد البشرية فيها عن طريق التعليم قد واجهت صعوبات كبيرة ، ومرجع ذلك ان الثروة الهائلة التي كان لها ان تستخدم في التوسع في برامج تنمية الموارد البشرية ، قد أدت إلى العكس ، فظهرت طبقة من السكان الأصليين قادرة على العمل غير راغبة فيه . امـا في الـدول الفقيرة في رأس المال فان قيود الموارد المالية والازدياد السكاني المضطرد ، قد حدت من قدرة هذه الدول على تنفيذ برامج تعليمية تؤدي إلى تخفيض نسبة الأمية تخفيضاً ملموساً . فمثلاً نجد الوضع في مصر يتمثل في عدم قدرة الجهاز التعليمي على خلق عدد كاف من الأماكن في المدارس والمعاهد يتناسب مع الزيادة السكانية مما يؤدي إلى زيادة نسبة الأمية بدلاً من انخفاضها . ومع ذلك فمن المهم أن نشير إلى ان التقدم في التعليم في الدول العربية سواء الغنية أو شبه الغنية أو الفقيرة في رأس المال يفوق بكثير الوضع التعليمي في الدول المجاورة من دول أفريقيا .

وإذا انتقلنا من الناحية الكمية إلى الناحية النوعية ، فاننا نجد ان طبيعة البرامج التعليمية واتجاهاتها وليس فقط نسبتها ، لا تتمشى مع الأهداف المعلنة لسياسات حكومات الدول العربية وهي تتمثل في بناء اقتصاديات صناعية متقدمة . إن المدارس القائمة على تعليم القرآن (الكتاتيب) ، كانت تمثل تاريخياً الركيزة الأساسية للتعليم في معظم الدول العربية ، وبالرغم من ان المدارس بمفهومها الحديث ، قد حلت محل هذه المدارس التقليدية في كثير من الدول ، إلا انها ظلت قائمة على نفس الفلسفة والمنهج ، حيث التركيز على المبادىء الأساسية للقراءة والكتابة وحفظ القرآن ، مع عدم إعطاء عناية كافية لتربية العقلية التحليلية أو النواحي التطبيقية حتى في المعاهد التعليمية العليا ، وليس هذا بغريب إذ ان المدرسين في المدارس الحديثة تلقوا تعليمهم في ظل الـبرامج التقليدية ، ومن ثم كان صعباً في المراحل الأولى تدريس النواحي

التطبيقية ، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تفتقر إلى ذلك النوع من التعليم أو التدريب التطبيقي .

ومع الاحتفاظ بالخصائص التقليدية لعبت مصر دوراً هاماً في البرامج التعليمية للدول العربية من اعداد للبرامج وتوفير المدرسين والادارة والتدريب . وينطبق هذا بصفة خاصة على الدول الغنية في رأس المال ، التي مكنتها ثروتها النفطية من تخصيص الموارد المالية اللازمة للبرامج التعليمية والاستعانة بالجهاز ألتعليمي في مصر لتوفير المدرسين والمناهج والكتب والمعدات والادارة . وبالرغم من وجود بعض الاختلافات الطفيفة في أنظمة التعليم في الدول العربية إلا انها جميعاً تتفق على خصائص معينة ، من حيث كون النظام التعليمي خطيا (Linear) في تصميمه ، ومتحيزاً للفنون والآداب ، وينظر إلى الجامعات على أنها نهاية المطاف وقمة الهرم التعليمي الذي يهدف كل شخص إلى تحقيقه . وتتسم البرامج بالتكرار حيث تدرس نفس مجموعة المواد على كافة المستويات ، ولا يوجد مجال للاختيار إلا في التعليم الثانوي ، وفي مراحله النهائية حيث يتم الاختيار بين القسم العلمي والأدبي . ويعتبر الالتحاق بالجامعة حقاً لا جدال فيه لكل من يستطيع اجتياز المرحلة الثانوية من التعليم ، وحتى عهد قريب اتسمت البرامج التعليمية في الجامعات بالتكرار أيضاً ، حيث تدرس نفس مجموعة المواد مرة أخرى مع التركيز على الدراسات الأدبية ، وذلك انعكاساً للأهمية النسبية للغة العربية في الثقافة العربية والدين وكونها لغة القرآن الكريم . ومع الاعتراف بالتقدم الكبير كميا وإلى حد ما كيفياً في البرامج التعليمية للدول العربية ، فانه يجب التسليم بان الأنظمة التعليمية السائدة ليست مهيأة لتوفير الأعداد الكافية من المدربين والمهارات اللازمة لبرامج التنمية الحديثة في المنطقة حيث توجد نقاط ضعف عديدة . وتتسم أنظمة التعليم الحديثة في العالم العربي بعدم المرونة ، فهي تزرع في تفكير الطلبة ان التعليم الجامعي هو الهدف النهائي للتعليم ، وهو ورقة المرور للوظيفة الحكومية . وبذلك تعطي ميزات نسبية كبيرة للبرامج التي تؤهل للتعليم الجامعي مقارنة ببرامج التعليم الفني الثانوي . والأكثر من ذلك ان الصفة الغالبة في التعليم الجامعي تتمثل في التركيز على العلوم الأدبية والاجتماعية بدلا

من الطبيعة والكيمياء والهندسة والطب التي يزداد الطلب عليها ازدياداً كبيراً مع التوسع في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونتيجة للتركيز على التعليم الجامعي ، أصبح من يلتحقون بالتعليم الفني أو المهني هم من لا يتمتعون بقدرات أكاديمية عالية لا تؤهلهم لدخول الجامعات . واكتسبت نظرة المجتمع لغير الجامعيين أو الذين يعملون في المجالات الفنية أو اليدوية نظرة لا تتسم بالتقدير لما يمكن أن يقدموه لبرامج التنمية وبناء الهيكل الاقتصادي الحديث القائم على التصنيع وميكنة وتحديث الزراعة .

والخلاصة ان طبيعة التعليم في العالم العربي بصفة عامة لا تتناسب مع متطلبات التنمية الصناعية الحديثة من قوة عمالة حديثة مدربة ، بالرغم من وجود بعض المدارس والمعاهد الفنية المتقدمة ونجاح بعض الدول كالعراق في ربط خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بخطة للقوى البشرية والعمالة وتحديد الأولويات ، إلا ان العراق يمثل الاستثناء لا القاعدة . ولقد كان من نتيجة ضعف الجهاز التعليمي في الدول العربية ، عدم توافر الأعداد الكافية بالنوعية المطلوبة وظهور عجز مزمن في قوى العمل في الدول الغنية في رأس المال ، بينما نجد ان دور الجهاز التعليمي في تدعيم خطط التنمية وبناء الاقتصاديات الحديثة في الدول الفقيرة في رأس المال ، كان دوراً محدوداً ومتواضعاً لا يتناسب مع حجم هذه الدول وامكانياتها البشرية .

ولقد زاد من حدة عدم التوازن في قوى العمل سواء في الدول الغنية أو الفقيرة أو شبه الغنية في رأس المال طبيعة سياسات التنمية التي اتبعتها هذه الدول . ففي الدول الغنية استخدمت الثروة النفطية في البداية في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان ، حيث تم توفير السلع التي كانت غير متوفرة في الماضي بكميات كبيرة وبصورة متزايدة مع مرور الوقت ، كما تم بناء محطات تحلية المياه والقوى الكهربائية وتوفير خدمات سكنية أفضل . ومع ازدياد الطلب على الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية ، استخدمت الايرادات النفطية لتوفير هذه المطالب ، وبدأت تظهر المشاكل الادارية والبيروقراطية الحكومية وبداية سياسة التوظيف العام للمواطنين الأصليين ، التي أصبحت هي والأجور المرتبطة بها حقاً مكتسباً ليس له علاقة

بالمهـارات أو الكفـاءات أو التـطابق بين الخصـائص التعليمية والمهنية ومتـطلبات الوظيفة . ولقد كان من نتيجة سياسة التوظيف العام مع ازدياد الثروة النفطية ، أن تم التحول من المجتمع التقليدي إلى اقتصاد حديث إلى حد ما بسرعة كبيرة ، وان كان هذا التقدم ظاهـرياً أكثـر منه حقيقياً ، إذ ظلت القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومي على ما هي عليه ، تعتمد اعتماداً رئيسياً على تصدير النفط . وحتى في تلك الدول التي حاولت تنويع مصادر الدخل والاتجاه نحو بناء قطاع مكمل للنفظ اتبعت سياسـات للتصنيع اتسمت بالتسرع وعـدم الـدراسـة الكـافية فسبقت مشـاريعها التصنيعية بناء القاعدة الأساسية ، التي هي الركيزة الرئيسية للتنمية ، وظهرت بعض الصناعات البتروكيمائية ، وبعض الصناعات الأخرى المتعلقة بالبناء والصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات وذلك قبل بناء الطرق والموانى وباقي الأنشطة الأساسية . ومع الطفرة النفطية والارتفاع الكبير في سعر النفط في عام ١٩٧٣ ، بدأ عديد من هذه الدول في محاولة تطبيق برامج تنموية صناعية طموحة وبالذات مشاريع صناعية كبيرة مستخدمة الايرادات النفطية ، إلا ان سياساتها النفطية لم تتناسب في تلك الفترة مع متطلبات التنمية المتوازنة ، إذ عمدت هذه الدول إلى انتاج كميات هائلة من النفط ، وبيعها في الأسواق بأسعار مرتفعة ، مما أدى إلى ظهور فوائض في الايرادات المالية ، تم استخدام جزء منها في التنمية الداخلية ، والجزء الآخر في الاستثمارات الخارجية .

ومع تفاوت درجات النمو وسرعته في هذه الدول إلا ان برامجها للتنمية اتسمت ببعض الخصائص المشتركة ومنها الاعتماد الكبير والمتزايد على القطاع الحكومي واتخاذ خطط طموحة لمحاولة بناء صناعة ثقيلة دون دراسة كافية لمدى توافر مقوماتها أو كلفتها وقدرتها على المنافسة ، وتبني دولة الرفاهية القائمة على زيادة الدخل الفردي ، وتوفير الخـدمات المجانية الصحية والتعليمية والبرامج الاجتماعية للمواطنين الأصليين من أهل البلاد . ومع تبني التصنيع ومحاولة تشجيعه ازدادت الحاجة إلى مؤسسات البنية الأسـاسية ، وتم تخصيص جزء هام من الموارد المتاحة لتمويل مشروعات التصنيع والبنية الأساسية . واستطاعت الدول تحقيق منجزات هائلة في بناء البنية الأساسية بالـذات ، لا يوجد لها مثيل في دول العالم الثالث . وقد نتج عن الاسراع في بناء

القطاع الاقتصادي المتقدم اهمال القطاعات التقليدية في عديد من الدول ، فتقلصت العمالة في المهن التقليدية كصيد اللؤلؤ وبناء السفن والتجارة والصيد . ولقد عانت الزراعة بصفة خاصة من عدم الاهتمام بها والتركيز على الصناعة وقطاع الخدمات ، وان استمرت الأنشطة الزراعية في الدول الكبيرة الحجم نسبياً من الدول الغنية في رأس المال كالسعودية وليبيا والعراق . فالتنمية الاقتصادية بصفة عامة قد تمت على حساب القطاع التقليدي ، وليس هذا غريباً إذا أخذنا في الاعتبار الطلب الكبير على العمالة لاستيفاء احتياجات التوسع في القطاع الاقتصادي الحديث ، الذي اجتذب غالبية العمالة التي كانت تعمل في القطاعات التقليدية . وبدأ القطاع الاقتصادي الحديث يعاني من عجز حاد في عديد من النوعيات الهامة الفنية والهندسية والمهنية ، بحيث أصبح ينظر إلى ندرة العمالة على أنها أكثر قيود التنمية وأهمها ، ولقد انعكس ذلك على أسواق العمل في المنطقة وخاصة ان هذه الدول اتبعت نمطاً للتنمية يتسم بالكثافة النسبية للعمل ، حيث تم تركيز الاهتمام على المرحلة الانشائية ، التي تعد بطبيعتها ذات كثافة للعمل كبيرة نسبياً . ولسد هذه الاحتياجات اعتمدت حكومات هذه الدول على اعتبارات السوق ، وكانت النتيجة الطبيعية هي زيادة الواردات من العمالة زيادة هائلة ، كان أغلبها في البداية من الدول العربية المجاورة وهي دول فقيرة في رأس المال تختلف تجربتها الانمائية اختلافاً كبيراً عن تجربة التنمية في الدول الغنية في رأس المال ، فلم تتمتع الدول الفقيرة بمعدلات كبيرة للتنمية كما هو الحال في الدول الغنية ، بل ركزت مجهوداتها على محاولة منع التدهور الاقتصادي والحفاظ على ما أمكن تحقيقه . ولا تختلف خطط التنمية في الدول العربية الفقيرة في رأس المال عن تجارب التنمية بصورتها التقليدية في دول العالم الثالث النامية ، من حيث الزيادة السكانية الكبيرة ومعدلات الادخار المنخفضة وندرة رأس المال وعدم وجود قنوات كافية للاستثمار ووجود البطالة بصورها المتعددة من هيكلية إلى مقنعة .

وبصورة عامة لم تحظ الخطط التنموية لهذه الدول بقدر ملموس من النجاح ، بل على العكس تفاقمت حدة المشاكل الاقتصادية بحيث أصبح المخرج الوحيد من البطالة المتزايدة هو الهجرة للعمل في الدول الغنية برأس المال من الدولة العربية

المصدرة للنفط ، واستطاعت حالة الرواج الاقتصادي في الدول النفطية أن تجتذب أعداداً متزايدة وتمتص قدراً ملموساً من البطالة في الدول المجاورة . لكن استمرار الهجرة وخاصة هجرة المدربين والمهنيين والفنيين من ذوي المهارات العالية بدأ يمثل قيداً جديداً على خطط التنمية في الدول الفقيرة ، بالاضافة إلى القيود التقليدية المتمثلة في ندرة رأس المال وضعف المرونة الاجتماعية .

أما برامج التنمية في الدول شبه الغنية برأس المال ، كعمان والبحرين والجزائر . فلقد تميزت بخصائص أهلتها للتسمية بدول شبه غنية برأس المال ، فلقد اتبعت هذه الدول خططاً للتنمية تشبه إلى حد كبير خطط التنمية التي اتبعتها الدول الغنية في رأس المال ، مع الفارق من حيث حجم ونطاق هذه الخطط ، إذ ان محدودية الموارد المالية مقارنة بالدول الغنية قد دفعتها إلى اتباع خطط أقل طموحاً من تلك التي اتبعت في الدول ذات الفوائض المالية الناتجة عن الايرادات النفطية الهائلة مع محدودية الطاقة الاستيعابية وصغر حجم السكان . فلو أخذنا عمان كمثل فاننا نجدها قد اتبعت خططاً للتنمية لا تتناسب مع انخفاض الصادرات النفطية وتناقص الموارد المالية ، فبدلا من تدعيم القطاعات التقليدية القائمة كالزراعة ذات الامكانيات الهائلة ، اتبعت خطة للتنمية قائمة على التصنيع . ويختلف الوضع في البحرين التي كانت من أوائل الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج ، حيث اتبعت سياسة معتدلة في البداية للتنمية ، تتسم بعدم الاسراع مما مكنها في نهاية الستينات وبداية السبعينات من بناء اقتصاد مستقر مع تفادي الاعتماد الكبير على العمالة المستوردة ، غير انها سرعان ما غيرت من سياستها التنموية مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، وبدأت باتباع سياسة تشبه إلى حد كبير السياسات المتبعة في الدول النفطية المجاورة مع اختلاف الظروف وخاصة المالية . لذا يصعب ان نتصور الكيفية التي يمكن فيها للبحرين تفادي المشاكل المصاحبة للاسراع في التنمية في ظروف عدم توافر الموارد المالية الكافية للاستمرار والصيانة . اما التنمية في الجزائر فتمثل نموذجاً كلاسيكياً لمحاولة الاسراع في التنمية ، وبناء قاعدة للصناعات الثقيلة في الوقت التي تعاني فيه من عدم كفاية الموارد المالية ، بالرغم من اتباعها لسياسة تتسم بالحذر الشديد في اتخاذ

القـرارات المتعلقة بمشروعات التنمية . وقد تواجه الجزائر مشاكل متزايدة في نهاية الثمانينات ، حيث ان من المتوقع أن تنخفض الايرادات من النفط والغاز الطبيعي كما يواجه القطاع الزراعي مشاكل ناتجة عن قلة الاستثمارات في هذا القطاع والنقص في الموارد المالية يعني صعوبة استمرار سياسة الاعانات للصناعات الثقيلة ، التي لا تعمل بكفاءة انتاجية وكلفة منخفضة بحيث يتاح لها القدرة على المنافسة .

يمكن في نهاية هذا القسم أن نلخص الوضع السكاني في العالم العربي وفقاً لتقسيم الدول العربية إلى دول غنية في رأس المال ودول شبه غنية في رأس المال ، ودول فقيرة فنقول إنه وضع اتسم باتباع سياسات تنموية متفاوتة ، إلا انها تؤكد جميعاً أهمية عامل رأس المـال البشري . فالدول الغنية تعاني من نقص شديد في رأس المال البشري المحلي ، وقدرتها على التنمية باستخدام مواردها المالية اعتمدت على استيراد الموارد البشرية باعداد هائلة . أما في الدول الفقيرة فلقد أدت الزيادة السكانية الهائلة ونقص الموارد المالية والطبيعية الأخرى إلى انخفاض مستويات الدخل الفردي . وهي تملك رأس مال بشري ولكنه من النوعية التي لا تتناسب مع متطلبات التنمية ، بل أكثر من ذلـك فلقد أدت الهجرة الدولية والاقليمية إلى امتصاص أعداد هائلة من المهارات المدربة والغنية من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ، هذا بالاضافة إلى هجرة العقول إلى الدول المتقدمة صناعياً ، ولقد كان تأثير هذه الهجرة من الدول الفقيرة تأثيراً ضاراً باقتصادها إلى حد ما . أما النتيجة غير المباشرة فهي ان ثروة الدول الغنية قد أدت عن طريق الهجرة الاقليمية إلى تعاظم مشاكل الدول الفقيرة ، واتساع الهوة الدخلية بين المجمـوعتين . اما الدول شبه الغنية في رأس المال فلقد اتبع بعضها سياسات لا تتناسب مع ظروفها ، فاعتمدت خططاً طموحة للتنمية عن طريق اعانة الصناعات الثقيلة والمتوسطة وحمايتها ، وهي بلا شك لن يكون في مقدورها الاستمرار في مواجهة المنافسة دون استمرارية المعونات التي ستتناقص مع تناقص الايرادات النفطية وخاصة في نهاية الثمانينات .

إن مهمة تنمية الموارد البشرية مهمة صعبة في الدول العربية ، فالدول الغنية قادرة على اتباع سياسات للتنمية تفوق مواردها المحلية من الموارد البشرية ، مما يعني اعتمادها

في الأجل القصير على العمالة المستوردة ، وهو يؤدي إلى ظهور اختلالات في سوق العمل المحلي مع خطورة أن يتحول الاعتماد المؤقت في الأجل القصير إلى اعتماد على العمالة المستوردة في الأجل الطويل . ومن ناحية أخرى فان محاولات هذه الدول لتنمية مواردها البشرية قد باءت بالفشل ، ويرجع ذلك أساسا إلى السياسات الاقتصادية التلقائية ، وعدم وجود خطة لتنمية القوى البشرية لها أبعاد واقعية ، وذات مدى طويل مرتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية . أما بالنسبة للمجموعة الثانية فان الوضع فيها وإن اختلف في خصائصه لا يختلف في نتائجه ، فالزيادة السكانية في هذه الدول مثلت عائقاً رئيسياً للتنمية ، وأدت إلى امتصاص قدر كبير من مواردها لسد الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة ، وكانت النتيجة انخفاض مستوى الدخل الفردي وانتشار البطالة وتزايدها على كافة المستويات التعليمية . ففي مصر مثلاً بالرغم من البرامج التعليمية الهائلة ، ازداد عدد الأميين بحوالي ثلاثة ملايين نسمة ، ما بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٧٦ .

ولقد أدت الهجرة في البداية إلى تخفيف حدة البطالة وآثارها ، إلا أن الواقع أثبت ان هؤلاء الذين هاجروا ليسوا من العمالة العاطلة غير الماهرة ، بل من عمالة ذات مهارات نادرة وكبيرة ، مما أدى في النهاية إلى ظهور صعوبات كبيرة في المورد البشري ، وأصبحت مهمة توزيع الموارد الاستثمارية النادرة بين الخدمات الاجتماعية والمشاريع الخالقة لفرص العمل مهمة صعبة في غياب المهارات المتعلمة والمدربة اللازمة لادارة هذه المشروعات . ولقد ظهر في الأونة الأخيرة تيار جديد يتمثل في الهجرة المتزايدة للعمالة الأجنبية غير العربية وخاصة الآسيوية لأسواق العمل العربية ، مما أدى إلى اضافة تعقيدات جديدة للوضع المتأزم سواء في أسواق العمل في دول المجموعة الأولى أو الثانية . ومع هذه التغيرات في سوق العمل بدأت تظهر مشاكل جديدة في الموارد البشرية للعالم العربي ككل ، وازدادت أهميتها مع التغيرات التي حدثت في السوق النفطي الدولي بحيث أصبحت خطط التنمية في الثمانينات أكثر اعتماداً في أي وقت مضى على الموارد البشرية ، بعد أن كان النفط هو محور خطط التنمية في السبعينات .

٢ - ٤ - ٤ أسواق العمل في العالم العربي

تم فيما سبق استعراض الوضع السكاني في العالم العربي وعلاقته بالمورد البشري وبرامج التنمية على أساس تقسيم العالم العربي إلى ثلاث مجموعات ، وفي هذا القسم نتعرض بالتحليل لاسواق العمل في الوطن العربي على أساس قطاعي وعلى المستوى الاقليمي ، دون التقيد بالتقسيم الداخلي السابق ، فنتعرض لما يسمى بالقطاع غير الرسمي (The informal Sector) ، والقطاع التقليدي (The traditional Sector) ، والشرائح المتعددة لسوق العمل العربي (Segmention of the labour market) ، ثم نختتم هذا الفصل بالنظر إلى ما يمكن أن يسمى بسوق العمل العربي المشترك . والهدف من التحليل هو تحديد التيارات والخصائص الرئيسية في هذه الأسواق ، وتحديد أهميتها النسبية واحتمالات المستقبل .

٢ - ٤ - ٤ - ١ القطاع غير الرسمي

يوجد هذا القطاع ويزداد أهمية في غالبية الدول النامية ، والدول العربية التي تنتمي إلى المجموعة الثانية لا تعد استثناء من هذه القاعدة ، حيث توجد أسواق العمل غير الرسمي في القاهرة والخرطوم وتونس ودمشق وبيروت . . . ويمكن تعريف هذا القطاع بأنه قطاع يسهل الدخول فيه ويعتمد على الموارد المحلية ، وهو يتسم بصغر الحجم والاعتماد على الأسرة ، كما أنه ذو كثافة عالية بالنسبة للعمل . ويتسم اكتساب المهارات فيه بأنه يجري بطريقة غير رسمية أو هيكلية . ويوجد هذا القطاع من سوق العمل في الريف وفي المدن ، وان كان يتركز عادة في الأماكن القريبة من مراكز التنمية الحديثة . وحتى عهد قريب لم يكن ينظر إلى هذا القطاع على أنه ذو أهمية بالنسبة لأهداف التنمية الحديثة ، حيث ركز الاقتصاديون والمخططون والمسئولون الحكوميون اهتمامهم بما يسمى بالقطاع الحديث (Modern Sector) . غير أن عدم قدرة القطاع الحديث على امتصاص قدر كاف من الباحثين عن العمل وخلقه فرصاً محدودة للعمالة في الوقت الذي يستطيع فيه القطاع غير الرسمي امتصاص أعداد كبيرة ـ كل ذلك أدى إلى زيادة الاهتمام بهذا القطاع .

تتركز عمالة القطاع غير الرسمي في الوطن العربي في دول المجموعة الثانية ، حيث أن أعداد صغار التجار وماسحي الأحذية وأصحاب الورش الصغيرة . . . الخ تمثل عدداً صغيراً في دول المجموعة الاولى . وهناك عدة أسباب لذلك . أولها ، ان الحكومات في دول المجموعة الأولى تتبع سياسة التوظيف العام لكافة مواطنيها ، وقد التزمت بذلك بغض النظر عن المهارات أو مستويات التعليم ، ثانيا ، توجد صعوبات كبيرة تكاد تجعل من المستحيل على العمالة الأجنبية في هذه الدول أن تخلق قطاعاً غير رسمي خلال فترات انتقالها بين الوظائف المتاحة في القطاع التقليدي . فحكومات هذه الدول لا تسمح لأي شخص بالاقامة ما لم يكن لديه تصريح عمل ، وهذا متاح فقط إذا وجد كفيل يمثل رب العمل في القطاع الرسمي . والكفالة ليست بالأمر السهل ، كما أنها قد تكون ذات كلفة عالية ، ومن نتيجة ذلك تحديد فرص ظهور القطاع غير الرسمي ، حتى وان استطاعت فئة من العمالة الأجنبية أن تتفادى لفترة معينة الحصول على رخص العمل وأن تقوم بالعمل في إطار العمل غير الرسمي ، فإن بقاءها فيه لا يستمر طويلاً إذ سرعان ما يجدون أنفسهم في وضع يعجزون فيه عن استيفاء المتطلبات الرسمية كالرخص والتصاريح ، حينئذ يكون مصيرهم المغادرة أو إذا كانت منشأتهم تتمتع بقدر من النجاح والربحية ، فإنه يتم شراؤها وتنقل ملكيتها إلى القطاع الرسمي . ومن الحواجز الأخرى التي تحول دون قيام قطاع غير رسمي للعمل ارتفاع التكاليف الثابتة ، كتكلفة الأرض ، والمباني ، والايجارات ، بالاضافة إلى القوانين التجارية السائدة التي لا تسمح للأجانب بالتملك . إن وجود هذه الحواجز المانعة وسياسات الحكومة الخاصة بالتوظيف العام والسياسيات المالية والتنمية السريعة التي تخلق بسرعة مشاريع متعددة في مجال القطاع التقليدي تحول كلها في النهاية دون ظهور أو استمرار أسواق العمل في القطاع غير الرسمي في دول المجموعة الأولى . والاستثناء الوحيد لذلك هو ظهور هذا القطاع في العراق ، نتيجة للهجرة المستمرة والسريعة من الريف ، مما أدى إلى ظهور احتياطات متراكمة وان كانت مؤقتة في المدن من المهاجرين الذين ينتظرون ظهور فرص جديدة للعمل في القطاع الرسمي .

وتختلف الصورة تماماً في دول المجموعة الثانية ، وهنالك تقديرات تؤكد أن هذا القطاع يستحوذ على أعداد كبيرة من السكان حتى في الريف حيث توجد أعداد متزايدة تجد فرص عملها في إطار هذا القطاع ، وقد أصبحت تمثل نسبة هامة من العمالة في مصر والمغرب على الأخص ، وفي بعض الدول الأخرى صغيرة الحجم سكانياً ، وان كانت تنتمي إلى المجموعة الثانية . أما في الدول شبه الغنية في رأس المال ، فبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لبناء وتدعيم قطاع اقتصادي حديث ، إلا أن هناك أدلة وشواهد على استمرار النمو في العمالة في إطار القطاع غير الرسمي . فلقد أدى اتباع سياسة تنموية في الجزائر ذات كثافة رأسمالية عالية إلى خلق أعداد محدودة من فرص العمل ، ومن ثم استمرار البطالة ، الظاهرة والمقنعة ، التي تمثل المناخ الأمثل لظهور القطاع غير الرسمي . ويختلف الوضع في البحرين ، فالبرغم من كونها دولة مستوردة للعمالة إلا أنها لم تتبع سياسات حازمة بالنسبة لمواطني الدول المجاورة . كذلك فان عدم وجود فوائض مالية في عمان ، أدى إلى بداية ظهور عمالة القطاع غير الرسمي في مجتمع العمالة المهاجرة الوافدة ، وهي في ذلك تشبه إلى حد ما خصائص أسواق العمل في دول المجموعة الثانية .

إن محاولة الحصول على معلومات إحصائية رسمية لحجم العمالة في القطاع غير الرسمي ، تكاد تكون من الأمور المستحيلة ، نظراً لطبيعة العمل في هذا القطاع ، حيث أن الفرد أو العائلة هما محور النشاط في هذا القطاع . ولكن يمكن استنباط بعض المؤشرات عن طبيعة هذا القطاع الهام في أسواق العمل في الوطن العربي ، حيث توجد بعض التقديرات عن حجم العمالة في هذا القطاع في كل من مصر والسودان واليمن الشمالي ، وقدرت النسبة بـ ١١٪ في مصر عام ١٩٧٦ ، ١٤٪ في السودان عام ١٩٧٣ ، ١٤٪ في اليمن الشمالي في عام ١٩٧٥ ، وذلك في دراسة قام بها (بيرك وسنكلير)[١٨] نشرت عام ١٩٨٠ ، وتعترف الدراسة بأن تقديراتها منحازة في الاتجاه الانخفاضي . وإذا أخذنا في الاعتبار مجموعة أخرى من الافتراضات أمكننا أن نستخلص تقديرات لحجم العمالة في القطاع غير الرسمي قد تصل إلى نصف حجم العمالة في القطاع التقليدي . والأهم من ذلك ليس مجرد حجم هذه العمالة وانما

احتمالات تطورها في المستقبل ، ففرص العمل في القطاع الحديث ستستمر في التناقص في المستقبل ، بحيث لا يصبح أمام الأعداد المتزايدة من قوة العمل غير فرص العمل في القطاع غير الرسمي . وإن فشل القطاع الحديث في خلق فرص كافية للعمل في الثلاثين سنة الأخيرة في دول المجموعة الثانية ، يمكن ارجاعه إلى عدة عوامل ؛ منها ارتفاع كلفة خلق فرص جديدة للعمل ، وطبيعة النمو الحديث من حيث اعتماده على أنماط الانتاج ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، مع استمرار الزيادة السكانية الهائلة . وبالاضافة إلى ذلك فان اتساع الهوة في الدخل والثروة بين الريف والمدن أدت إلى زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ومن ثم زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ومن ثم زيادة أعداد الباحثين عن العمل في المدن ، مع عدم توافر أعداد كافية من فرص العمل في القطاع الحديث ، فلا يكون هناك مخرج سوى العمل في إطار القطاع غير الرسمي أو البطالة .

هذه هي الأسباب الرئيسية التي أدت في الماضي إلى ازدياد الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي ، ولا زالت تؤثر في الحاضر ، وسيستمر تأثيرها في المستقبل . وفي الآونة الأخيرة بدأ يظهر عامل جديد ، كان له تأثير كبير على هذا القطاع ، ويتمثل في العلاقة بين دول المجموعة الأولى المستوردة للعمالة ودول المجموعة الثانية المصدرة ، حيث تقوم دول المجموعة الأولى بفرض شروطها على دول المجموعة الثانية العارضة للعمل . ولشرح هذه النقطة ، نستعرض بعض جوانب الهجرة الدولية . فالنمط الشائع هو أن الهجرة الدولية تتم في عدة خطوات تدريجية ، ابتداء من القرية إلى المركز ، ثم من المراكز إلى المدن وفي النهاية ينتهي المطاف بالهجرة إلى الخارج . وينتج عن ذلك أن تبقى فوائض العمالة التي لم تستطع القيام بالهجرة إلى الخارج مستقرة في المدن انتظاراً لدورها في الهجرة إلى الدولة الجاذبة ، ومن ثم تنتمي خلال المرحلة الانتقالية ، أي مرحلة الانتظار ، إلى القطاع غير الرسمي . ويزداد الضغط على المدن نتيجة لتفضيل المهاجرين عند عودتهم إلى موطنهم الأصلي العيش في المدن ، بدلاً من القرى أو المراكز التي بدؤا منها عملية الهجرة التدريجية ، وتكتسب نسبة كبيرة منهم عادات وقيم جديدة نتيجة لخبرة الهجرة تجعلهم يفضلون العيش في المدن .

وفي نفس الوقت يمكن القول بأن حركة الهجرة من دول المجموعة الثانية إلى دول المجموعة الأولى ، أدت إلى آثار عكسية أخرى على النمو في دول المجموعة الثانية ، مما أدى في النهاية إلى تعاظم الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي . فمع ازدياد الايرادات النفطية ازدادت التحويلات المالية للعمالة العربية المهاجرة ، إلا أن هذه التحويلات سلكت مسالك غير تقليدية ، نظراً لعدم وجود قنوات تكفل توجيه هذه التحويلات المالية إلى المشروعات الانتاجية المثمرة ، وظهر التضخم نتيجة لزيادة الطلب الاستهلاكي ، كما أدى النقص في المهارات إلى زيادة الأجور ومن ثم كلفة الانتاج . وأدت زيادة الطلب على المساكن إلى حالة رواج في القطاع الانشائي ، ومن ثم ارتفاع التكاليف بصفة عامة . أي أن التحويلات المالية أدت إلى ازدياد كلفة النمو ، فانخفضت معدلاته ومعدلات فرص العمل في القطاع الرسمي الحديث ، ولم يعد في الامكان خلق فرص عمل جديدة ، فأصبح القطاع غير الرسمي هو الملجأ الوحيد .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدول المستوردة للعمالة في مقدورها استيراد كميات ونوعيات العمالة التي تحتاجها ليس هذا فقط ، بل ان في مقدورها تحديد مدة الاقامة التي تجدد سنوياً في أغلب الأحوال . معنى ذلك أن في إمكان هذه الدول تخفيض حجم العمالة المستوردة في أي وقت تشاء ، وهي تحتفظ لنفسها بدرجة كبيرة من المرونة ، تربط مستويات العمالة بالدورة الاقتصادية أو الاعتبارات السياسية والاجتماعية . بينما لا تتمتع الدول المصدرة للعمالة بمثل هذه المرونة ، فلا تستطيع مثلاً إعادة استيراد أي كفاءات تحتاجها في الوقت الذي يناسبها ، بل عليها أن تنتظر عودة هذه الكفاءات ، عندما تقرر هذه الكفاءات العودة ، أو عندما تنهي الدول المستوردة خدماتها . ونظراً لهذا الوضع غير المتوازن فان أسواق العمل في القطاع غير الرسمي تمثل في الواقع السوق المستقبلي لمن يعود ، وفي الوقت الذي يعود فيه نظراً لعدم توافر فرص العمل في القطاع الحديث . ولقد أصبح هذا السيناريو حقيقة في الآونة الأخيرة ، مع انخفاض الأهمية النسبية للنفط ، ومن ثم الانخفاض الكبير في ايراداته ، ولجأ العديد من حكومات هذه الدول إلى تطبيق سياسات تهدف إلى تخفيض العمالة الوافدة ، كوسيلة لترشيدة إنفاقها وتخفيض العجز في ميزانياتها .

٢ - ٤ - ٤ - ٢ القطاع التقليدي

إن القطاع غير الرسمي كما ذكرنا سابقاً يقتصر وجوده على دول المجموعة الثانية وإلى حد ما دول المجموعة الثالثة ، في حين نجد أن القطاع التقليدي ينتشر في المجموعات الثلاث بما فيها الدول الكبيرة الحجم من الدول الغنية في رأس المال . وتمثل الزراعة المجال الرئيسي للعمالة في هذا القطاع التقليدي ، بالرغم من انتشار برامج تحديث الزراعة . ويعطي الجدول رقم ٢ - ٤ صورة عن مدى انتشار العمالة في هذا القطاع التقليدي ، وخاصة في دول المجموعة الثانية التي لا تحظى بموارد رأسمالية كافية ، وعائد العمالة في هذا القطاع منخفض ، فأجوره لا تتعدى مستويات الكفاف . وليس من الأمور المستغربة أن نجد أن هذا القطاع من العمالة لا زال موجوداً في الدول شبه الغنية في رأس المال ، باستثناء البحرين التي بدأت برامجها التنموية منذ مدى طويل ، كما ينتشر فيها التعليم بدرجة عالية نسبياً ، مما أدى إلى شبه اختفاء للقطاع التقليدي ، بما في ذلك انخفاض النشاط الزراعي لأهداف السوق . أما في عمان والجزائر فلا زال يوجد قطاع تقليدي وزراعي كبير في صورته التقليدية التي لم تتأثر بأي تغيرات تحديثية تذكر .

جدول ٢ ـ ٤
نسبة العمالة في القطاع التقليدي في بعض الدول العربية

الدولة	نسبة العمالة في القطاع التقليدي ٪	السنة
اليمن الشمالي	٪٥٧,٩	١٩٧٥
السودان	٪٥٥,٢	١٩٧٣
مصر	٪٥٠,٧	١٩٧٦
السعودية	٪٣٢,٥	١٩٧٥
عمان	٪٢٩,٣	١٩٧٦
ليبيا	٪٢٥,٤	١٩٧٥
سوريا	٪٥٠,٠	١٩٧٦
الأردن	٪١٣,٦	١٩٧٥
البحرين	٪ ٦,٦	١٩٧١
الامارات	٪ ٤,٥	١٩٧٥
قطر	٪ ٤,٣	١٩٧٠
الكويت	٪ ١,٧	١٩٧٥

* المصدر : دراسة بيرك سنكلير/ الأمم المتحدة ١٩٨١ .

أما في الدول الغنية برأس المال ، باستثناء السعودية وليبيا والعراق ، فان القطاع التقليدي يعد صغيراً جداً ، بينما نجد أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادي الرئيسي للقطاع التقليدي في دول المجموعة الثانية إلا أن هذا القطاع يضم أنشطة اقتصادية أخرى في دول المجموعة الأولى منها صيد السمك وإلى حد أقل بناء السفن والغزل والنسيج . ففي الدول الخليجية الصغيرة نجد أن هذا القطاع يكاد يكون قد اختفى تماماً حيث أدت الثروة النفطية إلى ظهور فرص جديدة أكثر ربحية وأكثر مركزاً من وجهة نظر أهل البلاد الأصليين ، ولقد أدت أسباب اختفاء القطاع غير الرسمي إلى اختفاء القطاع التقليدي أيضاً في الدول الغنية في رأس المال الصغيرة الحجم ، حيث

أن معدلات التنمية فيها اتسمت بالسرعة الفائقة وخاصة في السبعينات . ففي عام ١٩٦٨ كانت نسبة العمالة في القطاع التقليدي في الامارات العربية حوالي ١٨٪ ، وبحلول عام ١٩٧٥ انخفضت هذه النسبة انخفاضاً كبيراً إلى حوالي ٤,٥٪ ، ويوجد نفس التيار في الدول الخليجية الأخرى وان كان بدرجات متفاوتة . والخلاصة أن ظهور فرص كثيرة للعمل ذات أجور وعوائد كبيرة في القطاع الحديث ، أدى إلى اختفاء القطاع التقليدي في دول الخليج الصغيرة الحجم والغنية في رأس المال . أما الدول الكبيرة من هذه المجموعة وهي السعودية وليبيا والعراق فان الصورة تختلف ، إذ نجد أن القطاع التقليدي قد استطاع البقاء والاستمرار في هذه الدول الثلاث بالرغم من الثروة النفطية . ففي السعودية مثلاً نجد أن الزراعة والصيد والرعي وتربية المواشي وغيرها من أنواع النشاط التقليدي كانت تمثل حوالي ٥٠٪ من حجم العمالة في عام ١٩٦٦ ، ولم تتغير الصورة في عام ١٩٧٥ ، إذ ظل أكثر من نصف القوى العاملة السعودية تعمل في هذه الأنشطة التقليدية ولم تحدث فيها أي تغيرات تذكر . فمنذ بدأت السعودية التنمية الحديثة طبقت سياسة قائمة على الاقتصاد المزدوج القطاع . (Duad Economy) إذ انطلق القطاع الحديث في النمو الهائل والمرتبط بالمدن والمراكز الصناعية ، بينما ظل القطاع الزراعي على ما هو عليه عند مستويات الكفاف ، وبقي تقليدياً في وسائل انتاجه وأنماط العمل فيه ، فيما عدا عدد محدود من المشروعات الزراعية الكبرى . وكانت النتيجة أن ظلت نسبة هامة من قوة العمل السعودية غير مشتركة بصورة عمل دائم في تنمية القطاع الحديث في هذه الدولة الهامة اقتصادياً ونفطياً . ويعود ذلك إلى عديد من الأسباب منها اعتبارات تتعلق بالعادات والتقاليد والرغبة في الحفاظ على ما قد يسمى باسلوب العيش البدوي ، ومنها أسباب اقتصادية تتعلق بكلفة الانتقال من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ، هذا بالاضافة إلى حداثة القطاع الحديث القائم على اقتصاديات الوحدات الكبيرة .

ولأسباب شبيهة نجد أن الوضع في ليبيا لا يختلف إلى حد كبير عن الوضع في السعودية ، حيث بقي القطاع التقليدي على درجة كبيرة من الأهمية ، بالرغم من برامج التنمية السريعة التي أدت إلى ظهور قطاع حديث له أهميته في فترة وجيزة .

وهذه الظاهرة لا زالت موجودة في عديد من الدول شبه الغنية في رأس المال وان كانت على مستوى أصغر حجماً وأقل ثروة ، حيث اتخذت سياسة التنمية فيها طابع الاقتصاد المزدوج القطاع ، والذي يلعب فيه القطاع التقليدي دوراً ملموساً كما هو الحال في سلطنة عمان مثلاً . ومن الملاحظ أن القطاعين التقليدي والحديث ليسا مستقلين عن بعضهما البعض ، بل يتفاعلان تفاعلاً مباشراً وخاصة في بعض دول المجموعة الأولى والثالثة . ويتم هذا التفاعل عن طريق مشاركة العمالة الدائمة والمستقرة في القطاع التقليدي مشاركة مؤقتة (Part time) وغير رسمية (Informals) في أنشطة القطاع الحديث . إذ نجد العمال المنتمين للريف والأعمال الزراعية في القطاع التقليدي ، يهاجرون بين فترة وأخرى إلى المدن ويشاركون مشاركة مؤقتة وفي فترات متفاوتة بصورة غير منتظمة في أنشطة القطاع الحديث . ويمثل هذا عملية شبه حقن دوري (Regular injection) لأعمال القطاع التقليدي ، وبمثابة إعانة غير مباشرة من القطاع الحديث إلى القطاع التقليدي ، مما يمكن هذا القطاع من الاستمرار والنمو . ومن العوامل الأخرى الهامة التي أثرت على عدم انتقال العمالة الوطنية من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث ان مواطني بعض الدول الغنية في رأس المال ، ليس لديهم حاجة ماسة من الناحية الدخلية تدفعهم إلى تغيير أنماط معيشتهم ، والتضحية بأوقات الفراغ ، إذ يكفيهم حيازتهم للجنسية التي تدر عائداً كافياً في حد ذاته ، حيث يمكن النظر إلى عوائدها بمثابة ريع الجنسية ، أي ثمن الندرة البشرية لمواطني البلاد الأصليين .

فإذا انتقلنا من الوضع الحالي إلى احتمالات المستقبل ، فإننا نجد أن القطاع التقليدي الموجود في الوقت الحالي في السعودية والعراق وليبيا لا يتوقع له الاستمرار . فاقتصاديات هذه الدول لديها القدر الكافي من الثروة مما يمكنها من الاستمرار في تنمية قطاعها الاقتصادي الحديث ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الاختفاء التدريجي للقطاع التقليدي وامتصاص القطاع الحديث لعمالته . إلا أنه يجب أن لا يفهم من ذلك حتمية اختفاء الزراعة ، وانما حدوث تغير في وسائل الانتاج الزراعي وأشكاله ، حيث من المحتمل أن تزداد الكثافة الرأسمالية والميكنة وانتشار المشروعات الزراعية

الكبيرة التي لها من خصائص القطاع الحديث أكثر من انتمائها للقطاع التقليدي .

أمـا في دول المجمـوعة الثالثة وخاصة الجزائر وعمان فمن المحتمل أن لا يختفي القطاع التقليدي ، إذ من المتوقع أن ينخفض معدل النمو في القطاع الحديث في هذه الـدول نتيجة لانخفاض الايرادات النفطية ، ومن ثم الموارد المالية المتاحة ، الأمر الذي قد ينعكس ليس فقط على نمو القطاع الحديث بل أيضاً على القطاع التقليدي ، مما قد ينتـج عنه زيادة الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي . أما في دول المجموعة الثانية فإن الدخل المكتسب من العمل في القطاع التقليدي لا يدعم باضافة دخلية من مشاركة مؤقتة حيث لا توجد فرص للعمل كافية في القطاع الحديث . وفي ظل هذه الـظروف فإن المخـرج الـوحيد للعمالة في دول المجموعة الثانية هو الهجرة من القـطاعين غير الرسمي والتقليدي إلى الدول العربية المجاورة ، ومن ثم احتمالات اختفاء القطاعين غير الرسمي والتقليدي مع نمو القطاع الحديث واستمرار الهجرة الاقليمية . أمـا في دول المجموعة الأولى فإن استمرار الثروة النفطية والرخاء يعني استمرار القطاع التقليدي في الدول الغنية كبيرة الحجم ، غير أن هذه الصورة قد تتغير تغيراً جذرياً مع الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية ، ومع ذلك فمن الصعب التنبؤ بمدى تأثير هذا الانخفاض على وجود أو إختفاء القطاع التقليدي أو نموه في الأجلين المتوسط والطويل .

٢ - ٤ - ٤ - ٣ شرائح أسواق العمل العربية

يمثل تقسيم أسواق العمل العربية إلى قطاعات غير رسمية وتقليدية وحديثة ، جزءاً من تقسيم أكثر اتساعاً لتلك الأسواق ، إذ يمكن تقسيمها عدة تقسيمات يتطلب الدخول في كل منها مؤهلات محددة يتم تطبيقها بصورة صارمة في كثير من الأحيان عن طريق عوامـل السـوق ، وفي بعض الأحيان عن طريق اللجـوء إلى العـادات والتقاليد ، وفي أحيان أخرى تستخدم السلطة السياسية . وهذه التقسيمات تتم على أسـاس وجود الثروة أو عدم وجودها بالاضافة إلى العادات والتقاليد أو استناداً إلى بعض التفسـيرات الدينية . والتقسيمات التي سنناقشها تنطبق على مستوى الاقليم

ككل ، أما محاولة تطبيقها على مستوى كل دولة فقد تؤدي إلى تقسيمات فرعية أخرى متعددة .

من أكثر التقسيمات أهمية تقسيم أسواق العمل العربية على أساس الجنس . فكافة الدول العربية بغض النظر عن ثروتها الرأسمالية تميز تميزاً واضحاً بين الجنسين وهي ضد مشاركة المرأة في العمل ، ومع ذلك فقد لعبت المرأة دوراً هاماً في القطاع التقليدي بصفة خاصة كالقطاع الزراعي كما هو الحال في مصر والسودان واليمن وعمان والسعودية على سبيل المثال . ولقد ازداد دور المرأة أهمية في القطاع التقليدي في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية ، حيث أدت هجرة العمال من الذكور إلى الاعتماد على المرأة في تسيير عجلة النشاط الاقتصادي في القطاع التقليدي . ولقد بدأت المرأة تدخل القطاع الحديث في دول المجموعة الثانية وان كان ذلك بدرجة محدودة ، حيث لا توجد موانع رسمية تحول دون المشاركة في أعمال هذا القطاع ، انما تحد العادات والتقاليد من حريتها في اختيار مجالات العمل التي ترغب في الالتحاق بها . وكما هو الحال بالنسبة لدورها في القطاع التقليدي ، فاننا نجد دورها في القطاع الحديث يرتبط بهجرة العمالة من الذكور ، ففي السودان والأردن نجد نسبة مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية في تزايد مستمر ، وذلك لسد الفراغ الناجم عن هجرة الذكور إلى الدول العربية المجاورة . أما في دول المجموعة الأولى فان مساهمة المرأة الفعالة في العمل مساهمة محدودة ، فغالبية النساء ربات للبيوت ، وحتى إن خرجن إلى أسواق العمل فتقتصر مساهمتهن على بعض الوظائف كالتمريض والتدريس مثلاً . فابستثناء الكويت والبحرين نجد أن العادات الاجتماعية وبعض القيم الدينية لا تسمح للمرأة بالعمل في مجالات مختلطة . وفي بعض الدول تعدى الأمر مجرد العادات والتقاليد والقيم ، وتم تسنين القوانين التي لا تسمح للمرأة في العمل في مجالات معينة .

إن عدم السماح للمرأة بالمساهمة الفعالة في سوق العمل ، يعني ان نصف السكان يستبعد من قوة العمل ، مما يعني انخفاضاً كبيراً في المعدل القومي العام للمساهمة في العمل ، والذي يتراوح ما بين ١٨ ـ ٢٢٪ . ويعكس هذا المعدل المرتفع من الدخول العالية للذكور في الدول الغنية في رأس المال ، بما في ذلك ريع الجنسية الذي يعطي

الحق للمـواطنـين الأصليين من حاملي الجنسية في الحصول أتوماتيكا على عمل في القـطاع الحكـومي ، حيث تفوق الأجور والمرتبات الانتاجية الحدّية بكثير . أما في القـطاع التقليدي حيث تنخفض الانتـاجية ويرتبط العـائـد ارتبـاطـاً وثيقاً بالناتج الاقتصـادي فإن المرأة تساهم مساهمة كاملة في العمل ، وخاصة في دول المجموعة الثانية ، حيث لا يحظى الدخل من القطاع التقليدي بإضافات دخلية أخرى لعدم امكانية المساهمة المؤقتة في القطاع الحديث كما هو الحال في دول المجموعة الأولى .

هذا الموقف من المرأة في الدول الغنية يمثل هدراً لمورد هام للغاية ونادر بالنسبة لهذه الدول ، وخاصة مع تزايد اكتساب المرأة لمستويات تعليمية عالية . وبالرغم من حاجة هذه الدول إلى الاعتماد الكبير على العمالة المستوردة ، لا يتوقع ان تزداد مساهمة المرأة في العمل في هذه الدول ، ما لم يحدث تغير كبير في نظرة المجتمع لدور المرأة ، ولن يتم هذا إلا إذا حدث تغير كبير في الموارد المالية ، وقد يكون لانخفاض الايرادات النفطية ، واستمرار هذا الانخفاض آثاره الايجابية ، فقد يدفع صانعي القرار في هذه الـدول إلى النظرة الجدية لأهمية المورد البشري وانتاجيته ، ومن ثم إعطاء الفرص لقـطاع هام من السكـان في المسـاهمة . لكنه من ناحية أخرى قد يؤدي انخفاض الايرادات النفطية إلى حالة من الكساد وظهور البطالة ، التي تؤدي إلى حدة التمييز والانحياز لصالح الرجال وإعطائهم الأولوية في فرص العمل المتاحة .

ويوجـد في دول المجموعة الأولى سوقان آخران من أسواق العمل بالاضافة إلى القـطاع التقليدي والحـديث . في السـوق الأولى يعمـل مواطنو الدولة من حاملي الجنسية ، وفي السـوق الثاني توجد العمالة المستوردة . ولقد نتج هذا التقسيم عن طبيعـة التنمية الحـديثـة في العـالم العـربي ، وما تبعها من توزيع الثروة النفطية ، فالعلاقات التقليدية بين الشيخ وقبيلته لم تتغير تغيراً جذرياً مع ظهور النفط ، والفارق الوحيد هو أن مسؤولية الشيخ تجاه أفراد قبيلته ، قد انتقلت إلى الحكومة التي أصبح عليهـا مسؤولية توفـير الخدمات الاجتماعية والعمل . ان وجهة النظر هذه تعني أن ظروف العمـل بالنسبـة لمواطني الدولة من حاملي الجنسية ملائمة ، وينظر للأجور والمـرتبات على أنها حق مكتسب لا جدال فيه بغض النظر عن الانتاجية ، والعدد

الكبير ينظر إلى وظيفته في الوزارات والمصالح الحكومية على أنها أمر رمزي لا يتطلب حتى الحضور المنتظم ، وانما يتطلب الظهور بين وقت وآخر ، والمطلوب هو الولاء للحكم واحترام العادات والتقاليد التي تعود في الأصل إلى الأوضاع التقليدية للعلاقة بين أفراد القبيلة وشيوخها . ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على الرغبة في العمل ، وشيوع الاتكالية ، وعدم المبالاة ، بل الخروج الفعلي والرسمي من سوق العمل ، حتى أن نسبة كبيرة منهم أصبحت لا تعني جزءاً من المورد البشري .

في هذه الظروف أصبحت الواجبات الرئيسية لتسيير عجلة الدولة والنشاط الاقتصادي تقع على عاتق العمالة المستوردة ، فازداد الاعتماد عليها كمياً ونوعياً . ويوضح الجدول ٢ ـ ٥ نسبة الاعتماد على العمالة المستوردة من الناحية الكمية في دول المجموعة الأولى :

جدول ٢ – ٥
معدل الاعتماد على العمالة المستوردة
في دول المجموعة الأولى ١٩٧٥

الدولة	العمالة الوطنية	النسبة ٪	العمالة المستوردة	النسبة ٪	العمالة الكلية
السعودية	١,٠٢٦,٥٠٠	٥٧٪	٧٧٣,٤٠٠	٤٣٪	٧٩٩,٩٠٠
ليبيا	٤٤٩,٢٠٠	٥٧,٥٪	٣٣٢,٤٠٠	٤٢,٦٪	٨١,٦٠٠
الكويت	٩١,٨٠٠	٣٠,٦٪	٢٠٨,٠٠٠	٦٩,٤٪	٩٩,٨٠٠
الامارات	٤٥,٠٠٠	١٥,٢٪	٢٥١,٥٠٠	٨٤,٨٪	٦٩,٥٠٠
البحرين	٤٥,٨٠٠	٦٠,٤٪	٣٠,٠٠٠	٣٩٠,٦٪	٧٥,٨٠٠
قطر	١٢,٥٠٠	١٨,٩٪	٥٣,٨٠٠	٨١,١٪	٦٦,٣٠٠
المجموع	١,٦٧٠,٨٠٠	٥٠,٣٪	١,٦٤٩,١٠٠	٤٩,٧٪	١,١٩٢,٩٠٠

* المصدر : التعدادات الرسمية وتقديرات « بيرك وسينكلير » .

أما سوق العمل للعمالة المستوردة ، فهو على عكس سوق العمل للعمالة الوطنية ، إذ يتميز بالمنافسة الشديدة ، وتتبع الأجور فيه الانتاجية الحدية ، وتتنافس مجموعات متعددة من العمالة المستوردة من مصادر متعددة ، ومع افتراض المساواة في المهارة تلعب اعتبارات الانتاجية وتكاليف النقل دوراً هاماً في عملية الاختيار ، وفي بعض الأحيان تغلب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية إلا في أوقات العجز الشديد ، حيث يعد وجود العمالة أهم الاعتبارات ، كما حدث في السنوات ما بين ١٩٧٣ - ١٩٧٥ و١٩٧٨ - ١٩٨٠ . ومدة العمل للعمالة المستوردة مدة محدودة ، حيث تحاول الحكومات تحديد مدة العمل لتقتصر على المدة اللازمة لانهاء مهمات محددة . فمحاولة العمالة الوافدة الاستقرار مع عائلاتها أدى إلى ظهور مشاكل متعددة في سوق العمل ، كما أدت إلى ظهور ضغط شديد على الموارد اللازمة للخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ، لذا تعمل حكومات هذه الدول على الحد من مدة الاقامة وقصرها على الأفراد العاملين دون ذويهم .

إن تقسيم سوق العمل إلى قسمين أحدهما يتم فيه دفع الأجور بموجب علاقاتها بالانتاجية والآخر ينظر فيه للأجور والمرتبات على أنها ريع الجنسية ، قد أدى إلى الاعتماد على العمالة المستوردة والازدياد المضطرد في الطلب عليها . فكلما وجدت حالة للعمالة كان الحل هو الاستيراد مما نتج عنه استحالة تصميم أو تنفيذ استراتيجية واقعية لتنمية الموارد البشرية الوطنية في هذه الدول ، بحيث يمكن القول بأن رأس المال البشري ، أصبح يواجه حالة من التدهور المستمر بالرغم من ازدياد المستويات التعليمية المكتسبة . وفي الوقت الذي يخشى فيه مواطنو هذه الدول وأصحاب القرار من ازدياد نسبة العمالة غير الوطنية وخاصة الأجانب منهم ، يستمر هدر الموارد البشرية المتاحة .

٢ - ٤ - ٤ - ٤ المرونة الوظيفية في أسواق العمل العربية (Occupational mobility)

تعرضنا في مواضع مختلفة لأهمية حركة انتقال العمالة من الدول العربية المصدرة للعمالة إلى الدول المستوردة لها . وفي هذا القسم نلقي بعض الضوء على جانب آخر من جوانب النتائج المترتبة على الهجرة الاقليمية ، ويتم التركيز على أوضاع سوق العمل الداخلية في الدول المصدرة للعمالة من وجهة نظر الكيفية التي تعمل بها هذه الأسواق في تحقيق التوازن إذا حدث اختلال فيها ناتج عن الهجرة ، فانتقال العمالة من الدول التي لا تتمتع بميزة نسبية في رأس المال إلى الدول الغنية في رأس المال يعني في الواقع حدوث تغيرات أخرى فيما يتعلق بالمرونة الوظيفية في أسواق العمل في الدول المصدرة إذ يخلق فرصاً من شأنها إمكانية اختصار مدة حركة المرونة الرأسية الوظيفية في عام أو أقل ، بينما تستغرق عادة في غياب الهجرة الدولية ما يقرب من عشرين عاماً . فالهجرة تجعل من الممكن نظرياً إتاحة مجالات الترقي الوظيفي للعمالة المستقرة التي في غياب الهجرة قد لا تتاح لها أو قد تأخذ وقتاً طويلاً . ودراسة هذه الظاهرة تتطلب توافر معلومات إحصائية تفصيلية لا تتوفر بالنسبة لكافة دول المجموعة الثانية ، لذلك سنستعرض اعتبارات المرونة الوظيفية في دولتين فقط من دول المجموعة الثانية ، وهما مصر والأردن .

من الخصائص المميزة لسوق العمل في مصر ، هو عدم المرونة الوظيفية (Occupational Immobility) ، وعلى الرغم من أن مصر لم تصدر من قوة العمل المتاحة بها إلا نسبة صغيرة لا تتعدى ٤٪ في عام ١٩٧٥ ، فقد وجد عجز كبير ومزمن في القاهرة بالذات في أنواع متعددة من العمالة الماهرة وفي حرف متعددة ، وفي الواقع لا ينبغي إرجاع هذا العجز لاعتبارات التنمية الاقتصادية ، فالزيادة السكانية الكبيرة وسوء الادارة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد لم تسمح إلا بتنمية متواضعة ، كذلك فإن هذا العجز لا يعود إلى التوسع في الخدمة العسكرية الالزامية التي اتسمت بالاعتدال

بعد حرب ١٩٧٣ ، وبالذات بعد توقيع اتفاقية « كامب ديفيد » . إن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج هي السبب الرئيسي في رأي عدد كبير من الباحثين في حالة العجز المزمن في العمالة الحرفية والماهرة ، فسوق العمل في مصر يتسم بعدم المرونة ، والحركة الوظيفية فيه محدودة ، ومن ثم فمجال التصحيح الداخلي لاختلال التوازن في سوق العمل عن طريق الانتقال الوظيفي للتعويض عن العمالة المهاجرة مجال محدود ، فالوظائف الخالية تبقى خالية لمدة طويلة ، وينتشر العجز ويتفاقم بالرغم من أن نسبة العمالة المهاجرة صغيرة ، وعلى الرغم من تفشي البطالة في قطاعات أخرى من العمالة .

وترجع عدم المرونة الوظيفية في سوق العمل في مصر إلى عدة أسباب : أولها ، يتعلق بضعف الحركة والانتقال من القطاع الزراعي ، فوفقاً لتقديرات حديثة ، فإن معدل الانتاجية الحدية معدل موجب ، وان كان صغيراً ، لذا فليس هناك أعداد كبيرة من العمالة المستعدة للانتقال من الريف إلى المدن ، وذلك بسبب التكلفة الاجتماعية الباهظة للعيش في مدن مكتظة وفي ظروف سكنية سيئة . ومن مظاهر عدم الرغبة في الانتقال من القرى إلى لمدن النمو المضطرد في الأسواق غير الرسمية ذات الدخول المنخفضة في الريف لا المدن ، حيث يفضل قسم كبير من سكان القرى المؤهلين للانتقال من القرية إلى المدينة البقاء في القرى والاندماج في الأسواق غير الرسمية غير الزراعية ، ومباشرة أعمالهم من مساكنهم في القرى بدلاً من الانتقال إلى المدن وتحمل الأعباء المالية والاجتماعية والظروف المعيشية غير الملائمة . والسبب الآخر لعدم المرونة الوظيفية يرجع إلى أن نسبة كبيرة من العمالة في مصر مرتبطة بالجهاز الحكومي والقطاع العام بصفة عامة ، وهذا الجزء من العمالة ليس له ميل للهجرة ، أو الحركة الأفقية الوظيفية ، على الرغم من أن قسماً من المهاجرين يتمثل في المعارين من الحكومة المصرية إلى الدول العربية الأخرى وأغلبهم مدرسين وفنيين ، إلا أن أعدادهم صغيرة . فالدخل الثابت والمضمون والعلاوات السنوية التي لا ترتبط بالانتاجية ، وانما تصاحب العمل في الحكومة أو القطاع العام ، تعد من أهم حوافز العمل في هذا القطاع والبقاء فيه ، ومن ثم انخفاض الميل الحدي للموظفين الحكوميين للهجرة أو

الحركة الوظيفية في إطار أسواق العمل الداخلية . ويمثل العاملون في الحكومة والقطاع العام في مصر حوالي ٧٥٪ من مجموع العاملين في القطاعات المختلفة باستثناء القطاع الزراعي . ومعنى ذلك ان ٢٥٪ فقط من قوة العمل في مصر ، أي حوالي ثلاثة ملايين شخص يمثلون مجال الهجرة أو الانتقال الوظيفي ، لسد الوظائف أو الحرف التي تظهر نتيجة لهجرة أصحابها . وهذا العدد صغير نظراً لصغر حجم القطاع الخاص في مصر كنتيجة طبيعية لما يمكن أن يسمى بسياسة التوظيف العام . والمشكلة لا تتمثل فقط في صغر عدد الأفراد المرشحين من الناحية النظرية على الأقل لملء الفراغ الناتج عن الهجرة ، وانما يتمثل جوهر المشكلة في نوعية هذه العمالة ، وبالذات كونها ذات مستويات تعليمية منخفضة ، والغالبية أميون وليس لهم أي خبرة وظيفية أو مهنية حيث يمتص الطلب على العمالة من الدول المستوردة غالبية المتاح من العمالة الماهرة والمدربة وهي نفس الفئة التي من الممكن ان يتاح لها فرص الارتقاء والحركة أفقيا ورأسيا في سوق العمل في مصر . أما أصحاب المهارات المحدودة فتواجههم منافسة شديدة في أسواق العمل العربية المستوردة للعمالة ، وخاصة من الدول الآسيوية التي تعرض العمالة بأجور زهيدة وهي في كثير من الأحيان أكثر تدريباً مقارنة بالعمالة العربية غير المدربة . لذلك نجد ان هجرة العمالة من سوق العمل المصري ، كان لها آثار عكسية على سوق العمل ، ومن ثم تعد التجربة المصرية في تصدير العمالة تجربة لم تحظ بقدر كاف من النجاح مقارنة بالتجربة الأردنية .

فلقد استطاع سوق العمل الأردني أن يصدر نسبة أكبر من قوة العمل إلى الخارج مقارنة بالتجربة المصرية ، إذ بلغت نسبة العمالة الأردنية المهاجرة سنة ١٩٧٥ حوالي ٢٨٪ من حجم قوة العمل الكلية مقارنة بنسبة ٤٪ في مصر في نفس العام . وتجربة الأردن في الهجرة تجربة قديمة تعود إلى ما قبل عام ١٩٧٣ ، حيث وجدت أعداد كبيرة من العاملين في الخارج ومنذ فترة طويلة . والعمالة الأردنية على درجة عالية من التعليم نظراً لان نسبة التعليم في الأردن تعد من أعلى النسب في الوطن العربي ، لا يسبقها في ذلك إلا لبنان ، ونظراً لارتفاع مستوى التعليم فان الطلب على العمالة الأردنية طلب مرتفع في الدول العربية الغنية في رأس المال . وعلى عكس الوضع في مصر نجد

ان المرونة الوظيفية أفقياً ورأسياً عالية في أسواق العمل الأردنية . وبعكس الأسباب التي ميزت سوق العمل في مصر بعدم المرونة الوظيفية ، نجد في الأردن أن الجهاز الحكومي صغير نسبياً ، والاقتصاد الأردني على عكس الاقتصاد المصري يقوم على الاقتصاد الحر حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً . ومنذ عام ١٩٧٣ وبعد ازدياد معدلات الهجرة استطاع القطاعان الخاص والعام وأسواق العمل المرتبطة بهما التأقلم مع الظروف الجديدة ، حيث توجد درجة عالية من مرونة الحركة الوظيفية ، فحركة الترقيات إلى المراكز العليا في السلم الوظيفي حركة سريعة كما انّ الانتقال بين الوظائف والحرف وعلى كافة المستويات يعد أمراً طبيعياً في الأردن ، حيث تنتقل العمالة من القطاعات ذات الفوائض إلى القطاعات التي تعاني من العجز . ويساعد على ذلك استخدام مؤشرات الأجور والأسعار التي تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة ، بحيث تعكس الأوضاع السارية للطلب والعرض على العمالة في كل سوق ، وساعد على ذلك انتشار المدارس المهنية والفنية والتوسع الكبير في برامج التدريب وإعادة التدريب واكتساب المهارات دون التقيد بالنظام التعليمي في صورته الكلاسيكية وهو وضع يختلف تماماً عن الوضع السائد في مصر والذي يتسم بالجمود والتمسك بالنظام الكلاسيكي للتعليم ، وعدم المساواة في النظرة بين خريجي الجامعات والدراسات الاكاديمية من ناحية والمهنيين والحرفيين من ناحية أخرى . كذلك نجد ان سوق العمل الأردني قد استطاع التعويض عن هجرة العمل الأردنية للخارج عن طريق استيراد العمالة من مصر وسوريا وباكستان ، فالعمالة المصرية والسورية والآسيوية تتحرك لسد الفراغ في المستويات الوظيفية والحرفية الدنيا والمتوسطة الناتجة عن المرونة الوظيفية وارتقاء العمالة الأردنية إلى المستويات الوظيفية العليا ، وغالبية هذه العمالة الوافدة إلى الأردن هي عمالة غير ماهرة ، تعمل في مشروعات البناء وفي الزراعة ، في الوقت الذي لوحظ فيه في السنوات العشر الأخيرة انتقال العمالة الأردنية من الزراعة أي من القرى إلى المدن .

وعلى الرغم من ان الوضع في سوق العمل في الأردن أفضل بكثير من الوضع في سوق العمل المصري ، إلا ان ذلك لا يعني عدم حدوث عجز في أنواع معينة من

العمالة في سوق العمل الأردني ، وهو أمر متوقع وطبيعي إذا أخذنا في الاعتبار ، ان ثلث قوة العمل الأردنية مهاجرة ، بيد أن العجز الذي حدث كان محدوداً ووقتياً ، إذ مكنت المرونة الوظيفية السوق من عمل التصحيحات اللازمة ، وبدرجة عالية من الكفاءة .

إن السوقين المصري والأردني للعمل يمثلان الحالات القصوى لسوق العمل ، إذ يتميز أولهما بانعدام المرونة الوظيفية مع انخفاض نسبة العمالة المهاجرة إلى العمالة الكلية . بينما يتميز سوق العمل الأردني بالمرونة الوظيفية ، وارتفاع نسبة العمالة المهاجرة إلى قوة العمل الكلية ، مع استيراد أنواع أخرى من العمالة لسد الفراغ وخاصة في المستويات الوظيفية الدنيا . وبين هاتين الحالتين توجد درجات متفاوتة من المرونة الوظيفية في أسواق العمل العربية . والسؤال الهام الذي يطرح نفسه يعني بمحاولة التنبؤ بالكيفية التي قد تواجه بها أسواق العمل العربية الظروف الاقتصادية السائدة حاليا وكيف تتأقلم معها . فالانخفاض الكبير في الايرادات النفطية واحتمال الاستمرار في هذا الانخفاض ، سينعكس في النهاية على حجم العمالة الوافدة في الدول العربية المصدرة للنفط ، إذ ستلجأ إلى تخفيض حجم العمالة الوافدة ، ولقد بدأت فعلا بعض هذه الدول في اتخاذ إجراءات تمثلت حتى الآن في تحديد عدد تصاريح العمل ، أو عدم تجديدها والاستغناء عن خدمات بعض الفئات . غير أنها قد تجد أن هذه الاجراءات لا تكفي إذا استمرت الايرادات النفطية بالانخفاض لذا فقد تلجأ إلى اجراءات الترحيل الجماعي ، ولقد سلكت فعلاً بعض الدول هذا المسلك وان كان لأسباب سياسية في المقام الأول ، كترحيل عدد كبير من العمال التونسيين والمصريين الذين كانوا يعملون في ليبيا . وقد تتبع الدول النفطية المستوردة للعمالة سياسة البدء بتخفيض حجم العمالة غير العربية أولاً وخاصة الآسيوية لاعتبارات تتعلق بالجوانب الاجتماعية بالاضافة إلى الاعتبارات المالية ، وقد تضطر في النهاية لتخفيض العمالة العربية أيضاً إذا استمرت الأوضاع النفطية في التدهور ، فإذا حدث ذلك فان تأثير الهجرة العكسية على أسواق العمل في الدول العربية التي كانت تصدر العمالة ستختلف باختلاف الظروف السائدة في تلك البلاد في ذلك الوقت ،

وخاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية . والصورة هنا لا تخلو من التشاؤم إذ من المحتمل ان تعيد هذه الدول النظر في خططها التنموية ، مع انخفاض مواردها المالية وخاصة من التحويلات المالية لعمالتها المهاجرة ، أو من الايرادات النفطية كما هو الحال في مصر مع انخفاض أو توقف المعونات من الدول العربية المصدرة للنفط . لذا ستواجه أسواق العمل في الدول العربية المستقبلة للعمالة العائدة من الهجرة صعوبات كبيرة في الأجل القصير يصعب التنبؤ بنتائجها في الأجل الطويل ، وان كانت ستتوقف على قدرة أسواق العمل فيها على التكيف مع الظروف الجديدة ، وقد يكون ضعف المرونة الوظيفية في سوق العمل المصري من العوامل التي ستخفف من حدة تأثير العمالة العائدة ، وقد تقل حدة العجز في المهارات في بعض المدن المصرية ، ومع ذلك فلا يجب التفاؤل الشديد ، فاحتمال عودة العمال المهرة احتمال ضعيف . وقد يواجه سوق العمل الأردني صعوبات في محاولة تقديم الفرص الجديدة للعمالة العائدة ذات المستويات التعليمية العالية والمهارات المطلوبة ، وخاصة ان المرونة الوظيفية الرأسية قد أدت إلى شغر المناصب العليا والمتوسطة . والمخرج الوحيد هو الاسراع في التنمية ، لكنها تعاني من ناحية أخرى من عدم توافر الموارد المالية اللازمة .

٢ - ٥ أزمة المورد البشري

اتضح من العرض السابق أن أسواق العمل العربية تواجه عديداً من المعوقات ، كما أنها تعاني من انقسامات جوهرية تنعكس بصفة خاصة على حالات من ضعف في المرونة تجعل من الصعب العودة إلى حالة التوازن عندما يحدث اختلال جزئي أو كلي في سوق من أسواق العمل العربية ، مما يعني بصفة قاطعة ان المورد البشري يعاني من أزمة على درجة كبيرة من الخطورة ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ان المورد البشري أهم الموارد الاقتصادية على الاطلاق سواء في الدول الخليجية أو العربية الأخرى سواء كانت زراعية أو صناعية . فأي عجز في أي مورد من الموارد الاقتصادية يمكن تعويضه ، أو التخفيف من حدة نتائجه إذا كان المورد البشري قادراً على المساهمة الفعالة والخلاقة . ولا نغالي إذا أكدنا أن هذا المورد هو أهم العوامل تحديداً لبقاء

الدول ونموها . وان الاستثمار في هذا المورد هو بلا شك أكثر أنواع الاستثمار عائداً ، مهما اختلفت معايير التقييم ، ومهما اختلفت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والمذاهب الايديولوجية .

إن محاولة تعريف طبيعة وأبعاد الأزمة التي يواجهها المورد البشري قد تعترضها العقبات التي عادة ما تؤثر على الباحث في محاولته للوصول إلى تعريف شامل لا اختلاف عليه لما يسمى بالأزمة في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية . فقد يرى البعض مثلاً ضرورة التركيز على الجوانب الكمية لتحديد وضع وفعالية هذا المورد الحيوي في مكان معين وزمن محدد ، وذلك عن طريق القيام بعمل تقديرات العرض والطلب في الأجلين القصير والطويل ووفقاً لمتطلبات خطة للتنمية ، ومقارنة هذه التقديرات المرغوب فيها بالأعداد المتاحة ومن ثم مساواة الأزمة بحالات العجز والفائض ، أي اختلال التوازن الكمي . بينما يرى البعض الآخر عدم كفاية التركيز على الجانب الكمي وضرورة أن نأخذ في الاعتبار العوامل الكيفية والنوعية ليس فقط للعرض المتاح أو للطلب الفعلي الحالي وانما لكل من العرض والطلب المتوقع في المستقبل القريب والآجل . وقد يرى البعض ضرورة التوفيق بين النظرتين الكمية والكيفية ، وذلك عن طريق تشكيل مقاييس مركبة لها أبعادها المتعددة الكمية منها والكيفية . والواقع ان التعمق في هذا المجال قد لا يؤدي إلى نتيجة عملية ، إذ من الصعب الوصول إلى اتفاق تام حول معيار يلقى القبول العام . ويصبح الأمر في النهاية متوقفاً على وجهة نظر الباحث وما يعتقد في صحته ، الأمر الذي يكون ذا طابع شخصي يفتقد الموضوعية . ولتفادي الدخول في جدليات التعريف في هذا المجال المتشعب فان من أكثر التعريفات تداولاً في أزمة المورد البشري وخاصة في الدول النفطية التعريف الذي قدمه الاستاذان د . سعد الدين ابراهيم ، د . محمود عبد الفضيل في دراسة قيمة عن انتقال العمالة العربية ، وفي رأيهما ان الأزمة بشكل عام قائمة « فطالما ظلت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه سيظل سوق العمل في بلدان الاستقبال منقسماً إلى شريحتين من المشتغلين : احداهما تصرف لها الأجور مقابل العمل ومقابل انتاجيتها ، والأخرى يصرف لها « ريع » امتلاكها للجنسية

فحسب . وقد ترتب على هذه الأوضاع أن أصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للقوى العاملة تستهدف تنمية قوة العمل المحلية مهمة شبه مستحيلة في الوقت الحاضر » . وفي هذا الصدد يشير بعض الاقتصاديين الخليجيين إلى أن رأس المال البشري المحلي والمهارات المحلية في الأقطار النفطية الغنية آخذة في الاندثار والتآكل الفعلي رغم ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي . إذ طالما ظل المواطنون في الأقطار الخليجية أكثر اعتماداً وتعوداً على العيش من دخل يشبه ريع الوقف ، فان مساهمتهم في الاقتصاد الانتاجي ستبقى هامشية .

إن مضمون هذا التعريف هو ان انتقال عنصر العمل من الدول غير النفطية ذات الكثافة السكانية العالية إلى الدول النفطية ذات الكثافة السكانية القليلة لم يؤد إلى المنفعة المطلوبة ، وان لم يقتصر قياس المنفعة على الاحصاء الانتاجي والدخلي ، وانما تعداه إلى النتائج غير المنظورة والتي يصعب تقييمها بأرقام محددة أو مقاييس تشبه تلك التي تستخدم في العلوم الطبيعية . ومن هذه النتائج غير المنظورة والتي تمثل جوهر الأزمة الحقيقية للمورد البشري شيوع جو عام تدهورت فيه أخلاقيات العمل وتحيزت ضد العمل المنتج ، فقد أدت الثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة إلى تدعيم ما يمكن وصفه بالقيم السلبية التي حلت محل قيم العمل والانتاج والمخاطرة من أجل الرزق والتي كانت سائدة في دول الخليج قبل حلول عصر النفط . وقد أدى هذا إلى مزيد من التدهور في اخلاقيات العمل ، كلما ازدادت الايرادات النفطية ، وإلى مزيد من التحيز ضد كل عمل انتاجي أو يدوي كلما ازداد الاعتقاد بأن عصر النفط دائم ، وان الثروة اللامحدودة ستبقى وستستمر .

وأن حركة عنصر العمل من الدول العربية غير النفطية لم تعد بالنفع بالنسبة لهذه الدول بل عادت عليها بأضرار كثيرة ، فلقد أدت إلى شيوع أنماط وعادات استهلاكية جديدة ، فتحويلات العاملين في الدول النفطية ، قد أدت إلى أن أصبح الاستهلاك في تلك الدول يشبه نمط الاستهلاك النفطي متحيزاً بدرجة كبيرة نحو عناصر الاستهلاك الترفي وأكثر كثافة استيرادية ، كما أدى إلى تحول تدريجي عن السلع المنتجة محلياً واستبدالها بالسلع المستوردة ، مكوناً بذلك استيراداً عالياً ، وقد ساعد على ذلك

عديد من الاجـراءات الاستـيرادية والسياسـات التي لا تتسم ببعـد النظر من قبل حكومات عديد من الدول العربية المصدرة للعمالة . فما سمّي بنظام اطلاق حرية الاستيراد بدون تحويل عملة ودون ضوابط قد أدى إلى زيادة الاستيراد لجميع أنواع السلع الكـمالية وإغـراق أسواق القاهرة وعمان وصنعاء والخرطوم بعديد من السلع والمنتجـات ، فكـانت الحصيلة النهـائية لهذه التحـويلات هي ارتفـاع مستـويات الاستهـلاك إلى مستـويات غير مقبـولـة . وانعكس ذلك على الفوائض الادخارية والقنوات الاستثمارية . فدراسة الاحصائيات المتوفرة عن واقع تحويلات العاملين في الدول النفطية يبين أن نسبة الفوائض الادخارية التي اتجهت إلى مجالات الاستثمارات المنتجة مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة كانت متواضعة في كافة الدول العربية المصدرة للعمالة ، وان القسط الأكبر من هذه المدخرات قد ساهم بقسط كبير في موجة المضاربة في أسواق العقارات والتشييدات السكنية . ومن الآثار غير المباشرة لانتقال العمالة على الدول المصدرة لها حدوث اختناقات في أسواق العمل ، بحيث بدأ يظهر نقص ملموس في المعروض من القوى العاملة الماهرة منها وشبه الماهرة في جميع الدول المصدرة للعمالة . هذا بالاضافة إلى انخفاض الانتاجية في كل من قطاعي الزراعة والبنـاء والتشييد بسبب احـلال عمال غير مدربين محل الأيدي العاملة المدربة التي هجرت العمل في هذه القطاعات ، وانتقلت إلى الدول النفطية سعياً وراء تحسين مستويات المعيشة . كما أدى التزايد المطرد في حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى زيادة في عرض النقود ، وتزايد في قوى الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي تزايد فائض الـطلب الكـلي في الـدول المصـدرة للعـمالـة مما نشأ عنه تولد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة لفائض السيولة ، وكان لهذا آثار توزيعية ضارة بما في ذلك الآثار الاجتماعية لازدياد حدة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة .

إن العمالة الوافدة تشكل نسبة كبيرة من قوة العمل في الدول الخليجية . ولقد نتج عن ذلك آثار سلبية متعددة ، فالهجرة وانتقال الأيدي العاملة مع تعدد مصادرها في بلاد الاستقبال يؤدي إلى تعايش بين جماعات وطوائف متعددة ذات ثقافات متباينة لها طموحاتها وعلاقاتها المميزة مما قد ينتج عنه في النهاية تنافس وصراع ويؤدي إلى حدوث

توترات تهدد الوفاق الاجتماعي ومن ثم الاستقرار السياسي . وزيادة استيراد العمالة الآسيوية يشكل خطراً وكلفة اجتماعية يصعب تقديرها كمياً . فهناك التأثير السلبي على الثقافة القومية في المستقبل وتهديد الشخصية العربية ، كذلك فان تأثير الهجرة الآسيوية على السلوك الاجتماعي والجريمة من العوامل التي تدعو للقلق . إن زيادة العمالة الوافدة غير العربية وسهولة الحصول عليها ورخص كلفتها قد أدى بصورة غير مباشرة إلى تدعيم التحيز ضد عمل المرأة ومشاركتها بحيث ظل عديد من الدول النفطية ينظر إلى عمل المرأة المحلية كأمر غير مرغوب فيه ، مما يعني بقاء جزءٍ هامٍ من المورد البشري محروما من المساهمة في العملية الانتاجية .

ومع بداية انحسار المد النفطي وانخفاض الايرادات النفطية بمعدلات كبيرة يثار عديد من التساؤلات حول علاج أزمة المورد البشري في الدول الخليجية وخاصة فيما يتعلق بموقف العمالة المحلية . ففي الوقت الحالي يتمثل الوضع في سوق العمل الخليجي في عدة مشاكل ذات طبيعة حادة . فهناك أولاً وجود الاخلاقية السلبية تجاه العمل من قبل قطاع كبير من العمالة المحلية ، مع انخفاض الانتاجية نظراً لتكدس العمالة المحلية في القطاع الحكومي بما يشبه حالات البطالة المقنعة . وهناك أيضا اختلالات قطاعية ، فمع انتهاء فترة الانشاء وبناء الهياكل الأساسية يوجد فائض في العمالة الوافدة وخاصة غير الماهرة منها ، وفي نفس الوقت يوجد نقص حاد في العمالة الماهرة وخاصة العمالة القادرة على القيام بأعمال الادارة والأعمال ذات التكنولوجية المتقدمة ، وهناك جزء كبير من العمالة معطل وذلك لعدم تشجيع المرأة للدخول في سوق العمل ، مع انخفاض انتاجية ومساهمة المرأة الوافدة ، وهناك بالاضافة إلى هذا عديد من المشاكل ذات الطابع الاجتماعي الناتجة عن العمالة الآسيوية وتعدد الجنسيات واللغات والثقافات . وفي هذه الظروف فان نقطة الانطلاق لرؤية طويلة الأجل قائمة على التخطيط تتطلب سياسات انتقالية ونبذ السياسات قصيرة الأجل التي تعتمد على اقتصاديات واخلاقيات عنصر النفط والتحضير لمرحلة ما بعد النفط . ويعني هذا اتخاذ عديد من الاجراءات كالتأني في اختيار أساليب إنتاجية تقوم على بعد النظر . إن اعتماد الاقتصاد على أساليب انتاجية قائمة على كثافة رأس المال قد يقدم

حلاً سهلاً في الأجل القصير ولا تمثل حلاً فعالاً في الأجل الطويل . فمن ناحية لم يعد فائض رأس المال الذي ميز عصر النفط متوافراً في الوقت الحالي . وكذلك فان استيراد الفنون الانتاجية المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية العالية يتطلب تخصيص موارد قد لا تكون متوفرة للاضطلاع بمسؤوليات الصيانة والاحلال ، كما انها تتطلب نوعية معينة من الأيدي العاملة الوافدة الماهرة والمتخصصة اللازمة لأعمال التشغيل والصيانة . وقد تكون هناك صعوبة في المستقبل للحصول على مثل هذه المهارات ، وتكون النتيجة هي بطالة ظاهرة أو مقنعة بين العمالة المحلية ، ويكون لها آثار سلبية على اخلاقيات العمل .

والاعداد لمرحلة ما بعد النفط يتطلب خطة شاملة للموارد البشرية قائمة على اعتبارات الأجل الطويل . والنظرة الجدية لهذه الخطة تعني البدء بخطة سكانية شاملة ، فقوة العمل تعتمد في الأجل الطويل على اعتبارات ديمغرافية ، واهمال الخطة السكانية يعني استمرار الوضع الحالي ، بل تزايد حدته وهو يتمثل في التقلص المستمر للسكان الأصليين ، وهذا أمر خطير ، فإذا أخذنا آخر التقديرات بالنسبة لدولة الكويت مثلا فإن تقدير الزيادة في السكان الأصليين حتى عام ٢٠٠٠ لن يزيد كثيراً عن (٣٠٪) من مجموع السكان . . .

وهذا الوضع لا يختلف كثيراً بالنسبة لدول الخليج بل يزداد الخطر في دول أخرى منها . . . أن النظر إلى احصائيات السكان في الدول الخليجية يدق جرس الانذار والخوف من تمركز بعض الجاليات في مناطق في الخليج ، وقد تصبح من الكبر ويكون حجم السكان الأصليين والعرب من الصغر بشكل مهدد ، وتصبح هذه المجتمعات الأجنبية مجتمعات مستقرة ، وتنقلب مجتمعات دول الخليج إلى مجتمعات متعددة القوميات ، وقد يؤدي ذلك إلى صراعات نتيجة لمطالبة بعض هذه القوميات بالمساواة والمشاركة في السلطة مع العناصر المحلية . وسنغافورة في تاريخنا الحديث شاهد على ذلك .

وفي ظل المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع أزمة النفط وقد تستمر حتى التسعينات ،

فان الخطة لا بد أن تعتمد سياسات لتخفيض حجم العمالة الوافدة ، ولكن على أساس انتقائي وتدريجي . ولضمان فعالية هذه السياسة وعدم حدوث مشاكل اجتماعية أو سياسية فان هذا التخفيض لا يجب أن يكون على أساس ارتجالي مما يتطلب ضرورة التنسيق الوثيق بين مجموعة الدول المستقبلة للعمالة والدول العربية المصدرة لها . ويرى البعض أنه من الممكن لوُكالة التشغيل العربية أن تلعب دوراً هاماً للقيام ببعض أعباء المرحلة الانتقالية ، كما يلزم البدء بتأسيس بنك للمعلومات على المستوى العربي يحتوي على بيانات تفصيلية عن العمالة العربية المطلوبة والمتاحة وفقاً للتخصص والخبرة ومجال العمل . ويتطلب هذا التنسيق أيضاً تقنين القوانين التي تنظم العمالة المتنقلة بما في ذلك تحديد حقوقها وتعويضاتها في حالات التقاعد أو في حالات الاستغناء قبل الموعد ، ولا شك أن مثل هذه القضايا تتطلب ارساء دعائم نظام للتنسيق الدوري بين الدول المستوردة للعمالة والمصدرة لها ، على أن يتمكن هذا النظام من حل المشاكل التي لا بد انها ستحدث خلال عملية التخفيض التدريجي للعمالة الوافدة .

مراجع الفصل الثاني

١ - Lowry, Ira S., *Migration and Metropolitan Growth: Two Analytical Models,* Chandler Publishing Company, San Francisco, 1966, pp 118-119.

٢ - Mueller, Eva, Barth, Nancy, and Ladd, William: *Migration Into and Out of Depressed Areas,* U.S. Department of Commerce, Area Development Administration, September 1964.

٣ - Blanco, Cicely, "The Determinants of Interstate Population Movements", *Journal of Regional Science, Summer, 1963, pp 77-84.*

٤ - *Muth, Richard, "Migration: Chicken or Egg?", The Southern Economic Journal,* January 1971, pp 295-306.

٥ - Mazek, W., "The Efficacy of Labor Migration with Special Emphasis on Depressed Areas", unpublished dissertation, University of Pittsburgh, 1965.

٦ - McInnis, M., "Age, Education and Occupation Differentials in Interregional Migration: Some Evidence for Canada", *Demography,* Volum 8, No. 2, May 1971.

٧ - Sjaastad, Larry A., "The Relationship Between Migration and Income in the United States, *"Papers and Proceeding of the Regional Science Association,* VI (1960), pp 37-64.

٨ - Spengler, J.J., "Economics and Demography", in O. D. Duncan and P.M. Hauser, *The Study of Pupulation,* University of Chicago Press 1959, pp 814-15..

٩ - Friedman, R. A., *Recent Migration to Chicago,* University of Chicago Press, 1950, p 50.

١٠ - Bogue, D. J., and Hagood, M.J., *Subregional Migration in the United States 1935-40,* Volume II, Oxford, Ohio, Scripps Foundation, 1954, p 126.

١١ - Lee, Everett S., "Internal Migration and Population Redistribution in the United States", in R. A. Friedman (ed), The vital Revolution, New York, Anchor Book 1964, pp 123-36.

١٢ - Growley, Ronald W., *The Nature and Social Cost of Inmigration to* Cities in the United States 1955-60, Unpublished Ph.D. dissertation, Duke University, 1968.

١٣ - M. Friedman: "A Theory of the Consumption Function". N.B.E.R. Princeton University Press, 1957.

١٤ - M. Markowitz, "Portfolio Sellection". *Journal of Finance,* March, 1952.

١٥ - J. Tobin, "Lisquidity Preference as a behaviour towards Risk" *Review of Economic Studies,* Feb., 1958.

١٦ - Michael P. Todaro "Economic Development in the Third world" *Longman Inc., New York,* 1977,1981.
"International Migration in Developing Countries, Geneva; International Labour organisation, 1976.

١٧ - R. M. Mabro and E. Monroe: "Arab Wealth from Oil" in International Affairs 1974.

١٨ - J.S. Birks and C.A. Sinclair "Arab Manpower" *Croom Helm Ltd.,* London 1980.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

٢ ـ انتقال رؤوس الأموال وأزمة رأس المال في الوطن العربي

٣ - ١ المقدمة

لقد أدت الفورة النفطية في بداية السبعينات واستمرار الايرادات النفطية في التزايد إلى شيوع جو عام من التفاؤل والمبالغة في الدور المرشح لكل من فوائض الأموال العربية للدول النفطية ، وفوائض العمالة للدول غير النفطية ذات الكثافة السكانية ، بل ذهب البعض إلى حد تشبيه الحركة المتوقعة للأموال والعمالة بنظرية الأواني المستطرقة حيث ينساب المال العربي بصورة شبه ميكانيكية من الدول العربية النفطية الغنية إلى بلدان العجز العربية غير النفطية بهدف الاستثمار الانتاجي حيث تتوافر فرصه العديدة في البلاد العربية غير النفطية أو في المقابل ستنتقل الأيدي العاملة بسهولة ويسر من هذه الدول إلى الدول النفطية العربية التي تعاني من ندرة العمالة بسبب الصغر النسبي لحجم السكان . ولقد استشهد البعض في تبرير تفاؤلهم هذا بأن العائدات النفطية في عام ١٩٧٧ مثلا كانت توازي أكثر من مرة ونصف مجمل ميزانيات التنمية الطموحة المعتمدة في الوطن العربي كله ، والتي قدرت بما يزيد عن (٥٥) مليار دولار .

واستند البعض الآخر في تبريرهم لجو التفاؤل ببعض الأطر النظرية الاقتصادية التي تبدو للوهلة الأولى على قدر كبير من الصواب النظري . وفحوى هذه الأطر

النظرية هي أن ندرة رأس المال تعد العامل المقيد للنمو في الدول غير النفطية ، بينما تعتبر الندرة النسبية لعنصر العمل وخاصة الماهر منه ، العامل المقيد للنمو في الأقطار النفطية ، وعلى هذا الأساس يرى الدكتور الاستاذ نعيم الشربيني[1] أن « تدفقات الموارد الانتاجية الزائدة عن حاجة الانتاج الجاري من مجموعة لأخرى يمكن أن تؤدي إلى نفع كبير للمجموعة المستوردة بدون إلحاق ضرر بالمجموعة المصدرة ، أي أن هذه التدفقات في كلا الاتجاهين لا بد وأن تخفف من حدة مقيدات النمو في المجموعتين في آن واحد ، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في كل مجموعة » .

كذلك يمكن تفسير الوضع الذي ساد في السبعينات على أساس الاستناد إلى ما يسمى في النظرية الاقتصادية « نموذج الفجوتين » بمعنى ان الدول غير النفطية تعاني من فجوتين « العجز في النقد الأجنبي » حيث تعجز ايراداتها من النقد الأجنبي عن سداد قيمة وارداتها للأغراض الاستهلاكية والانتاجية معاً من العملة الأجنبية ، وفجوة « العجز في المدخرات القومية » أي عدم كفاية المدخرات لتمويل الاحتياجات الاستثمارية المتوافرة فرصها بسبب ارتفاع الاستهلاك المصاحب عادة للمستويات المنخفضة من الدخل . بينما الدول النفطية لديها فائض هام في كل من « المدخرات القومية » و« حصيلة النقد الأجنبي » ، وهي تعاني من فجوة واحدة هي « فجوة العمالة » وخاصة الماهرة منها والفنية . ولقد أدى ذلك الوضع إلى ظهور ما يسمى في النظرية الاقتصادية « بنموذج الثلاث فجوات » وهي النقد الأجنبي ، ورأس المال ، والعمالة الماهرة والفنية .

وبالرغم من صحة هذه التفسيرات النظرية إلى حد كبير إلا أن جوهر المشكلة لا يمكن تفسيره بهذا القدر من التبسيط . فالواقع العربي واقع في غاية التعقيد وله رواسبه التاريخية والسياسية . وبالرغم من صحة القول بان العوائد النفطية فاقت متطلبات التنمية من رأس المال على مستوى الوطن العربي كله ، إلا ان « النظرة القطرية » للفوائض المالية هي أمر واقع لا يمكن اغفاله مما يعني أن وجود هذه الفوائض لدي بعض الأقطار العربية لا يضمن تلقائية حركتها إلى الدول غير النفطية التي تعاني من ندرة رأس المال ، بل أن حركتها تتوقف على أمرين : الأمر الأول يتعلق

بضرورة وجود الدوافع والحوافز لدى دول الفائض لاستثمار أموالها في دول العجز ، كما تتوقف أيضا على وجود قنوات ومؤسسات فعالة تقوم بوظيفة تحريك هذه الأموال في الاتجاه المطلوب وفي أوجه الاستثمار الجيدة والمحققة للمنفعة لكلا الطرفين المرسل والمستقبل لرأس المال .

أما عن الدوافع فلا بد من التسليم بان العوامل والاعتبارات السياسية قد لعبت دوراً هاماً في التأثير على الحوافز ، ومن ثم على حركة رأس المال من الدول العربية النفطية إلى الدول العربية غير النفطية ، فمثلا في الفترة التي صاحبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ولفترة محدودة حتى اتفاقية كامب ديفيد نجد أن المناخ السياسي العربي العام كان ملائماً لحركة الأموال حيث استمرت حينئذ التدفقات المالية العربية بمعدلات ملموسة وصلت ذروتها في عام ١٩٧٥ ، وفقا للاحصائيات المتوفرة ، وارتفع مجموع المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة من الأقطار النفطية العربية إلى الدول العربية غير النفطية من (٦٧٤,٥) مليون دولار في عام ١٩٧٣ إلى (٦,١٩٤,٥) مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، وارتفعت المساعدات والقروض الميسرة المدفوعة خلال نفس الفترة من (٤٧٣,٤) مليون دولار إلى (٤,٨٧٤,٩) مليون دولار . ولم تقتصر الزيادة على الأرقام المطلقة ، وانما شملت أيضا نسبتها إلى الناتج القومي للأقطار العربية النفطية ، فلقد ارتفعت نسبة المساعدات والقروض الميسرة إلى الناتج المحلي الاجمالي من (٣,٢٪) إلى (٦,٥٪) في دولة الكويت ومن أقل من (١٪) إلى (١٥,٦٪) بالنسبة لدولة قطر ، ومن (٣,٦٪) إلى (١١,٨٪) بالنسبة لدولة الامارات ومن (١,٧٪) إلى (٦٪) بالنسبة للمملكة العربية السعودية وذلك في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، ولقد أدى تغير المناخ السياسي في الوطن العربي ، وخاصة بعد اتفاقية كامب ديفيد إلى انخفاض كبير بل إلى توقف بالنسبة لبعض الدول العربية في المساعدات والقروض الميسرة الممنوحة والمدفوعة وفي حركة رأس المال بصفة عامة .

وبالاضافة إلى الاعتبارات السياسية التي أثرت على دوافع حركة الأموال بين الدول العربية ، فان نوعية المستقر العربي الخاص في الأقطار النفطية لعبت دوراً هاماً في

تحويل نسبة كبيرة من الفوائض المالية إلى الأسواق الأجنبية بدلاً من الأسواق العربية ، فازدياد الودائع والاستثمارات المالية في سوق اليورو دولار يرجع إلى حد ما إلى أن المستثمر العربي ذو خبرة محدودة في الاستثمارات المباشرة الأكثر تعقيداً كمجال المشروعات الصناعية والزراعية ، والمشروعات ذات الطبيعة التكنولوجية المتقدمة ، والمستثمر العربي أيضا يفضل اعتبارات السيولة ويبتعد عن المخاطرة المصاحبة للاستثمارات طويلة المدى وخاصة الاستثمارات في دول العالم الثالث ، كما يفضل أيضاً الاستثمارات العقارية وأعمال الوساطة التجارية . فمن مجمل استثمارات الأقطار العربية النفطية التي وصلت في نهاية عام ١٩٧٨ حوالي (١٥٠) مليار دولار ، نجد أن الاستثمار في الأسواق المالية الدولية ، والاستثمارات المباشرة في الأسواق المالية المحلية للدول الصناعية ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية شكلت الجزء الأكبر من إجمالي الأموال النفطية الفائضة ، بما يزيد عن (١٣٠) مليار دولار تقريبا . ولم تتعد الاستثمارات في دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية غير النفطية في صورة قروض وإعانات حوالي (١٨) مليار دولار . وفي هذا المجال هناك دراسة قيمة للأستاذ الدكتور حكمت النشاشيبي[٢] عن تطورات بارزة في مجال الوساطة المالية العربية .

ومن العوامل الأخرى التي أثرت على حوافز حركة رأس المال ، هي أن عديداً من الخطط الانمائية العربية افتقرت إلى حد كبير إلى التفاصيل الواضحة المدعمة بدراسات الجدوى ، مما كان له تأثير عكسي على التمويل الانمائي والتركيز على التمويل المشروعي .

فإذا انتقلنا من تحليل الدوافع إلى القاء الضوء على قنوات تدوير وحركة الأموال بين الدول العربية ، ومدى كفاءتها وأدواتها وأولوياتها ، فان الصورة تتسم بخيبة الأمل إلى حد كبير ، ويرجع ذلك لا إلى عدم وجود قنوات لتحريك الأموال ، وإنما يعود في المقام الأول إلى ضآلة الموارد المتاحة لمؤسسات تحريك الأموال ، وعدم توازن استراتيجيتها في الاستثمار بما يتفق مع الأهداف والأغراض التي أنشئت من أجل تحقيقها ، كما يعود أيضاً إلى التحفظ الشديد الذي غير معاييرها وأدواتها وأولوياتها . ولقد وجدت الصناديق الانمائية العربية ، سواء القطرية منها أو على المستوى القومي ، بل أن

بعضها أنشىء منذ فترة طويلة سبقت بكثير الفورة النفطية كالصندوق الكويتي مثلا ، الذي أنشىء في عام ١٩٦١ ، حيث سبقت الكويت في هذا المجال الأحداث بفترة طويلة ، وكان لها شرف المبادرة . المشكلة الرئيسية ليست في وجود أو عدم وجود قنوات أو مؤسسات لتحريك الأموال وإنما في الضآلة النسبية للموارد المتاحة لصناديق التنمية في الدول العربية غير النفطية . فعلى سبيل المثال نجد أن رأس المال المدفوع والاحتياطيات المتراكمة للصناديق القطرية الخمس لم تزد نسبتها في عام ١٩٧٦ عن (٨٪) من جملة الاحتياطيات المالية الخارجية للدول العربية النفطية ، وتمثل هذه الموارد نسبة متواضعة للغاية إذا قورنت بمساهمة الدول النفطية العربية الكبرى في المؤسسات الدولية ، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فلقد ساهمت البلدان العربية في تمويل اصدارات البنك الدولي بما يقدر (٢,٣) مليار دولار في يونيو عام ١٩٧٧ ، هذا بالاضافة إلى ما التزمت المملكة العربية السعودية بتخصيصه في صورة تسهيلات انتمائية جديدة لصندوق النقد الدولي وهو حوالي (٢,٥) مليار دولار تحت ما يسمى « بتسهيل وتقنين » ، بينما بلغ مجمل رأس المال المدفوع ، والاحتياطيات للصناديق الخمسة القطرية العربية (٣,٨) مليار دولار في عام ١٩٧٦ . كذلك فان الأموال المتاحة للصناديق الانمائية تعد ضئيلة نسبياً بالنسبة للأموال المستثمرة في سوق اليورو دولار ، والتي بلغت كما ذكرت سابقاً حوالي (٦٠) مليار دولار .

ومن ناحية أخرى فمع ضآلة الموارد المتاحة للصناديق الانمائية اتبعت هذه الصناديق سياسات متحفظة في استثماراتها أخذت صوراً عديدة ، منها التركيز مثلاً على التمويل الاقراضي بدلاً من المساهمة في المشروعات العربية المشتركة . كذلك فان هذه الصناديق لم تستخدم الطاقة التمويلية المتاحة لها في الاقراض الاستثماري إذ لم تزد الأموال المقرضة عن (٣٥٪) في أحسن الأحوال من حجم الموارد المتاحة لها ، وإن اختلفت نسبة الاقراض بالنسبة للصناديق الخمسة . وقد كان أقلها صندوق أبو ظبي ، حيث لم تتعد نسبة التمويل الاقراضي فيه (٢١,٧٪) بينما تعدى الصندوق العربي رأس المال المدفوع والاحتياطيات المتراكمة بنسبة كبيرة . بل أن سياسة الصناديق الاستثمارية لم تختلف عن المناخ الاستثماري العام في العالم العربي وخاصة

الدول النفطية . فقد ركزت على استثمار أموالها في ودائع البنوك في خارج الوطن العربي وما شابه ذلك ، وتراوحت نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول ما بين (٢٥٪) للصندوق الكويتي ، (١٩٪) الصندوق العربي ، (٢٥٪) صندوق التنمية السعودي ، (٦٤٪) صندوق أبو ظبي . كما استثمرت هذه الصناديق أيضاً في الأسهم والسندات نسباً تراوحت ما بين (٣٧٪) للصندوق الكويتي ، (٨٪) للصندوق العربي (٦ , ٤٩٪) لصندوق التنمية السعودي ، (٩ , ٥٪) لصندوق أبو ظبي .

كذلك فان التوزيع القطاعي لاقراض هذه الصناديق كان انعكاساً للرغبة في التركيز على الاستثمارات شبه المضمونة . فقد خصص القسط الأكبر لمشروعات البنية الأساسية والطاقة الكهربائية ، والنقل والتخزين والطرق والمواصلات ، وجاءت المشروعات الزراعية والصناعية في المرتبة الثانية . ومن ثم فان مجمل المشروعات التي تم تمويلها من قبل هذه الصناديق لم تختلف عن المشروعات ذات الطابع التقليدي التي يمكن تمويلها من المؤسسات الدولية التمويلية كالبنك الدولي للانشاء والتعمير مثلاً . كذلك فقد غلب الطابع القطري على أكثر المشروعات الممولة من جانب هذه الصناديق ويعد هذا تخلفاً في الكفاءة بالقياس للأهداف التنموية التي أنشئت الصناديق من أجلها ، والتي تتمثل أساساً في تشجيع المشروعات والبرامج الاستثمارية العربية المشتركة كركيزة للتكامل الاقتصادي العربي . ويرى البعض أن فشل الصناديق في تحقيق هذا الغرض يعد من أكثر درجات القصور في السياسة الاستثمارية للدول العربية في هذه الفترة . ولقد لخص الأستاذ الدكتور ابراهيم سعد الدين هذه القضية[٣] في دراسته القيمة عن الارتفاع في العائد من النفط في الدول العربية وأثره في تصنيع الوطن العربي حيث قال « على أن القضية الحقيقية لا ترتبط بما إذا كانت هذه المساعدات والقروض تمثل نسبة مرتفعة نسبياً من المساعدات والقروض بالمقاييس الدولية ، أو ما إذا كانت هذه المساعدات هي أقل من تطلعات الأقطار العربية غير النفطية ، أو أنها تفي بهذه التطلعات ، بل أن القضية الحقيقية أن هذا التوجه في النظر إلى المساعدات والقروض ، بل وإلى التنمية ، يستبعد النظرة التكاملية لتنمية الوطن العربي في مجموعه ، ومحاولة دفع عجلة التقدم فيه بأقصى سرعة ممكنة ولصالح

مجمـوع الشعب العـربي وكل قطر من أقطاره على حدة » . إن القطاع الاقتصادي العـربي المشترك الذي نتج عن الفورة النفطية هو قطاع متواضع للغاية يغلب عليه النشاط التمويلي الذي تحركه في الدرجة الأولى دوافع للربح السريع ، والبعد التام عن المخـاطرة ، وهو قطاع لا زالت تغلب عليه بل تتحكم فيه النظرة والاعتبارات القطرية ، ولا يرتقي بأي صورة من الصور أو معيار من المعايير إلى المستوى الشمولي لعملية التنمية العربية . فإذا كان هذا هو نتاج الفورة النفطية والفوائض المالية فلا بد للمرء أن يتساءل ماذا سيكون عليه الحال الآن مع تراجع أسعار النفط وايراداته وزوال الفوائض النفطية وبداية عصر العجز المالي ؟

٣ - ٢ نظريات اختيار المحافظ الاستثمارية وفائض رأس المال

إن دراسـة تكوين المحافظ الاستثمارية للدول الخليجية التي تمتعت لفترة طويلة وخاصة في السبعينات بفوائض مالية يمكن أن تساعد على فهم الحوافز والأسباب التي دفعت هذه الدول إلى استثمار أموالها في أنواع محددة من الأصول الاستثمارية . وفي البداية يجب الاشارة إلى ملاحظتين : أولاهما أن الفوائض المالية للدول الخليجية قد تعرضت لتقلبات كبيرة من ناحية الحجم في خلال فترة قصيرة ، فازدادت في الحجم مع ارتفاع أسعار النفط في الأوقات التي تميزت بشيوع جو من الندرة النفطية ، فمثلاً وصل حجم الفائض لدول منظمة الأوبك في عام ١٩٧٤ إلى ما يزيد على (٥٣) مليار دولار . غير أن هذا الفائض سرعان ما انخفض إلى مستوى أقل بكثير حيث وصل إلى حوالي (١٣) مليار في فترة لا تزيد عن أربـع سنوات . وعلى هذا الأساس فان دراسة احصائيات الفترة ما بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، تعطي صورة واضحة عن توزيع المحفظة الاستثمارية في فترات الفائض المتزايد والفائض المتناقص ، ومن ثم تعكس الحـافـز للسلوك الاستثماري المرتبط أساساً بحجم الفائض المتاح ، كما أن المقارنة بين شكل وتوزيع المحفظة الاستثمارية في عام ١٩٧٤ ، وشكلها وتوزيعها لعام ١٩٧٩ تعد بمثابة دراسة تحليلية على أساس النمط الاستاتيكي المقارن . وعلى هذا

الأساس فان عدم توافر المعلومات عن الفترة كلها منذ عام ١٩٧٣ ، وهو عام الطفرة النفطية ، والفترة ما بعد عام ١٩٨٣ وهي فترة التراجع النفطي ، لا يمثل عائقاً هاماً في الوصول إلى نتائج تحليلية قابلة للتعميم . أما الملاحظة الثانية فهي تتعلق بمدلول ومعنى اصطلاح (الفائض) . إذ أن الملاحظ هو استخدام لفظ الفائض في صفة تتسم بالمرونة الشديدة حتى في أكثر الدراسات تمسكاً بالطابع العلمي ، بل أن الدراسات القياسية التي تتطلب قدراً كبيراً من الدقة في التعريف لم تلتزم بمفهوم محدد لمعنى الفائض . والواقع أنه لا بد من تحديد الفرق بين مفهومين للفائض ، أولهما مفهوم يقوم على اعتبارات التدفق (Flow Concept) ، ومفهوم الفائض القائم على اعتبارات المخزون . فمفهوم الفائض على أساس التدفق يعني أن هناك تدفقات مالية تعود إلى فترة محددة بذاتها ، عادة ما تكون فترة عام تفوق المستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار خلال نفس الفترة ، والفائض هنا على أساس تدفقي ينعكس في صورة فوائض في الميزانيات الدورية المتعددة ، سواء كانت تتعلق بموازنات داخلية في الحسابات القومية ، أو بموازنات خارجية في الموازين الخارجية للتجارة والمدفوعات . أما مفهوم الفائض على أساس المخزون فهو يعني وجود فائض تراكمي بمعنى أن مخزون رأس المال المتاح خلال فترات زمنية متعددة يفوق المستخدم في فترة زمنية معينة والمتوقع استخدامه خلال فترة مستقبلة .

وواضح هنا أن التفرقة بين مفهوم الفائض على أساس تدفقي ، ومفهوم الفائض على أساس تراكمي تسمح بوجود فائض تدفقي في عام معين يصاحبه عجز تراكمي على أساس مقارنة المخزون المتراكم خلال فترة طويلة والانفاق أو الاستخدام المتوقع ابتداء من الحاضر وامتدادا لفترة في المستقبل . والملاحظ هنا أن المفهوم التدفقي للفائض هو أكثر المفاهيم استخداماً في الدراسات النظرية والقياسية ، ويرجع ذلك لعدة أسباب . أولها وأهمها يتمثل في الصعوبة التي يواجهها الباحث عادة عند محاولة تقدير المتراكم والمخزون ، إذ يعترضه عديد من الصعوبات ذات الطابع الفني حتى وإن توافرت المعلومات . فهناك مشكلة التقييم أي الاختيار بين القيمة التاريخية والحالية والاحلالية مع صعوبة الاختيار لمعدل الانخفاض في القيمة الرأسمالية (Rate

(of Depreciation حيث يرتبط المعدل بالهدف من التقييم . ففي بعض الأحيان يتم اختيار معدل سنوي ثابت (١٠٪) مثلاً على أساس افتراض العمر الاقتصادي للأصل بحيث لا يزيد عن عشر سنوات ، وفي أحيان أخرى يحدد هذا المعدل بصورة تنظيمية لأسباب ضرائبية مثلاً حيث تحدد اللوائح الضريبية أساليب ومعدلات التآكل الرأسمالي . ومن المتعارف عليه أن تتم التفرقة بين مفهومين آخرين للفائض بغض النظر عما إذا كان المفهوم مفهوما تدفقيا أو تراكميا ، والتفرقة هنا تكون بين الفائض الفعلي والفائض المتاح . فالفائض الفعلي أو العجز الفعلي يرتبط بالايرادات الفعلية والانفاق الفعلي خلال فترة معينة من الزمن ، بينما الفائض المتاح هو مفهوم يقوم على الايرادات الفعلية من ناحية ، والانفاق المرغوب فيه أو المخطط له من ناحية أخرى . ومعنى ذلك أن مفهومي الفائض الفعلي والمتاح يتساويان في حالة واحدة وهي الحالة التي يتساوى فيها الانفاق الفعلي مع الانفاق المرغوب فيه أو المخطط له . فإذا اختلفا أصبح هناك فارق بين الفائض الفعلي والفائض المتاح . وواضح أن مفهوم الفائض المتاح يرتبط ارتباطاً رئيسياً بمفهوم الطاقة الاستيعابية ، فكلما اتسعت الطاقة الاستيعابية والقدرة على الامتصاص للانفاقين الاستهلاكي والاستثماري ، قلت فرص ظهور فائض رأسمالي يفوق الاحتياجات المقدرة ، وكلما اتسمت الطاقة الاستيعابية بالمحدودية زادت فرص ظهور الفائض الرأسمالي . وهذا الارتباط بين الفائض المتاح والطاقة الاستيعابية لا يتوقف على مفهوم معين للطاقة الاستيعابية ، ولكنه ارتباط رئيسي مهما اختلفت تعاريف الطاقة الاستيعابية ، ولا شك أن حجم السكان يلعب دوراً مؤثراً في الطاقة الاستيعابية والفائض المتاح . فكلما ازداد حجم السكان اتسعت الطاقة الاستيعابية وانخفضت فرص ظهور الفائض المتاح عند مستوى معين لسعر النفط والعكس صحيح .

أما عن العلاقة بين المخزون الاستثماري والطاقة الاستيعابية والفائض المتاح فيختلف الأمر باختلاف طبيعة القاعدة الاقتصادية . فمن ناحية هناك الأفكار الكينزية التي ترى أن هناك علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية ، بحيث تنخفض الكفاءة الحدية مع زيادة حجم الاستثمار وذلك نتيجة لانخفاض

فرص الاستثمار كلما ازداد حجم الاستثمار . وهذه العلاقة عادة ما يستخدمها الماركسيون الجدد في تفسير الركود طويل المدى في المجتمعات الرأسمالية ، حيث يؤدي الانخفاض المستمر في فرص الاستثمار والمصاحب للاستثمار المستمر إلى الانخفاض الكبير في الكفاءة الحدية للاستثمار بحيث يستمر الاستثمار في حالات نادرة للغاية في المراحل المتطلبة لنمو المجتمعات الرأسمالية ، ويحدث الاستثمار إذا انخفضت أسعار الفائدة إلى مستويات دنيا تتناسب مع المستويات المنخفضة للكفاءة الحدية . وهنا يحدث الركود طويل المدى في المجتمعات الرأسمالية . غير أن ذلك لا يعني أن الأفكار الكينزية تؤكد على ارتفاع الكفاية الحدية للاستثمار في الدول النامية حيث يتسم التراكم الرأسمالي بالصغر وتتوافر فرص الاستثمار . وتفسير ذلك وفقاً لكينز أن تدفق الاستثمار وارتفاع الكفاءة الحدية يتوقفان على عامل آخر وهو ما يسمى بمعامل رأس المال . أو نسبة رأس المال للهيكل الاقتصادي . إذ لا يكفي توافر فرص الاستثمار لكي يحدث التدفق الاستثماري . بل يتطلب الأمر وجود مستوى مقبول من معامل رأس المال ، ودرجة القبول هذه تعتمد على مدى توافر الهياكل الأساسية ، وارتفاع الكفاءة الحدية يؤدي إلى تدفق الاستثمار عند مستوى معين لسعر الفائدة إذا توافرت الهياكل الأساسية بقدر مقبول ؛ أي عند مستوى معين لمعامل رأس المال . وهذا التفسير يتفق مع الظروف السائدة في الدول النامية ، حيث لا يحدث تدفق رأسمالي كافي بالرغم من توافر فرص الاستثمار إلا بعد مرحلة معينة من التنمية ، وهي مرحلة التنمية الأساسية ، فيبدأ التدفق الرأسمالي عند مستوى معين لسعر الفائدة كردة فعل لتوافر فرص الاستثمار والارتفاع النسبي في الكفاءة الحدية بعد أن تتوافر الهياكل الأساسية أي بعد انتهاء مرحلة التنمية الأساسية . ومعنى ذلك أن الطاقة الاستيعابية من وجهة نظر الاستثمار ستكون دائماً محدودة في كافة الدول النامية في مرحلة ما قبل التنمية الأساسية . وتبدأ الطاقة الاستيعابية في الاتساع التدريجي بعد مرحلة التنمية الأساسية . وعلى هذا الأساس تكون احتمالات الفائض أكثر نسبياً في مراحل ما قبل التنمية الأساسية عند سعر معين من سعر النفط . ثم تقل احتمالات الفائض تدريجيا بعد مرحلة التنمية الأساسية نظراً لبداية الاتساع التدريجي في الطاقة الاستيعابية . أما في الدول النامية التي لا يتوقع لها أن تحظى بفائض رأسمالي نظراً لضعف التدفقات

الرأسمالية من جانب الايرادات فان محدودية الطاقة الاستيعابية لديها من وجهة نظر الاستثمار في مرحلة ما قبل التنمية الأساسية ، يعني أن محاولة الحقن الاستثماري المتزايد يجب أن تتم بحذر شديد لتفادي ظهور التضخم وأعناق الزجاجات ، وخاصة أن هذه الدول ذات الكثافة السكانية الكبيرة تعاني دائماً من الانفجار الاستهلاكي الذي يمثل ضغطاً تضخمياً لا يمكن اهماله .

ومعنى ذلك أن الانفاق الاستثماري في مرحلة ما قبل التنمية الأساسية يجب أن يأخذ في الاعتبار وضع الانفاق الاستهلاكي والاحتمالات التضخمية المصاحبة للمغالاة في برامج التنمية والرغبة الملحة في تغيير القاعدة الاقتصادية بأساليب ثورية لا تأخذ في الاعتبار عامل الوقت والاعتبارات الهيكلية والاقتصادية الأخرى .

ويوضح الجدول التالي رقم ٣ - ١ فائض دول منظمة الأوبك في الفترة من عام ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . كما يوضح الجدول استخدامات هذا الفائض في الأنواع المتعددة من الاستثمارات ، وتقوم البيانات الاحصائية في هذا الجدول على المفهوم التدفقي للفائض الفعلي . ومن ثم فهي لا تعكس اعتبارات الانفاق المرغوب فيه ، بل الايرادات الفعلية والانفاق الفعلي ، وبالرغم من أن هذه الاحصائيات تمثل الفائض لدول منظمة الأوبك بأكملها ، إلا أن الجزء الأكبر منها يمثل فائض المملكة العربية والكويت ودولة الامارات العربية بالاضافة إلى قطر وليبيا .

جدول ٣ - ١
فائض دول منظمة الأوبك*
١٩٧٤ - ١٩٧٩ - بالمليار دولار أميركي

الاستثمار	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المستوى في نهاية عام
الودائع البنكية	٢٨,٦	٩,٩	١٢,٠	١٣,٠	٣,٩	٣٧,٣	١١٥
١ - العملة للدولة	٧,٠	٢,٠	٠,٥	٢,٣	٢,٨	٦,٣	٢٦
٢ - ودائع أوروبية	٢١,٦	٧,٩	١١,٥	١٠,٧	١,١	٣١,٠	٨٧
سندات حكومية							
قصيرة المدى**	٨,٠	٠,٤-	٢,٢-	١,١-	٠,٨-	٣,٣	٧
سندات حكومية							
طويلة المدى**	١,١	٢,٤	٤,٤	٤,٥	١,٨-	٠,٧-	١٠
تدفقات رأسمالية							
أخرى***	٧,١	١٢,٨	١٣,٢	٩,٨	٥,٨	٩,٠	٥٨
صندوق النقد والبنك							
الدولي****	٣,٥	٤,٠	٢,٠	٠,٣	٠,١	٢,٠-	٤٦
تدفقات للدول							
النامية+	٤,٩	٦,٥	٦,٤	٧,٠	٦,٢	٦,٩	-
مجموع الفائض	**٥٣,٢**	**٣٥,٢**	**٣٥,٨**	**٣٣,٥**	**١٣,٤**	**٥٣,٨**	**٢٣٦**

المصدر : نشرة البنك البريطاني الدورية يونيو ١٩٨٠ .

* دول منظمة الأوبك بالاضافة إلى البحرين وعمان وترنيداد وتوباجو وبروناي .

** الاستثمارات في سندات الحكومة البريطانية والأميركية .

*** حافظة استثمارية بما في ذلك استثمارات مباشرة .

**** استثمارات في تسهيلات نفطية لصندوق النقد الدولي وتسهيلات اضافية وشراء سندات البنك الدولي للانشاء والتعمير .

+ قروض ثنائية ومساعدات .

من الجدول السابق تبدو صفة التنويع في الاستثمارات على أنها الصفة الغالبة خلال هذه الفترة ، ففي عام ١٩٧٤ مثلاً نجد أنه من القيمة الاجمالية للفائض وهي (٥٣) مليار دولار وضع حوالي (٣٧) مليار دولار في استثمارات قصيرة الأجل ، أي بنسبة ٦٩٪ من الفائض الاجمالي ، وتنقسم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل بين ودائع مصرفية وسندات حكومية قصيرة الأجل . أما ما تبقى من الفائض وهو (١٦) مليار دولار فكان موزعاً على أصول طويلة الأجل ، وحافظة استثمارية واستثمارات مباشرة ، وسندات حكومية طويلة الأجل واستثمارات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير وتحويلات للدول النامية . أما في عام ١٩٧٩ فان الاستثمارات قصيرة الأجل ، من ودائع مصرفية وسندات حكومية مثلت حوالي (٧٥٪) من القيمة الاجمالية للفائض ، بينما مثلت الأصول طويلة الأجل وغالبيتها حافظة استثمارية واستثمارات مباشرة حوالي (٢٥٪) ، وكانت حركة الاستثمار سالبة في السندات الحكومية طويلة الأجل واستثمارات صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير .

إن هذه الصورة التي اتسمت بالتنويع فيما يتعلق بتوزيع الفائض ، تعني امكانية تفسير السلوك الاستثماري لدول منظمة الأوبك وفقاً لنظريات الاختيار بين الحافظات الاستثمارية وفقاً لكل من (ماركو فيتس) في عام ١٩٥٢ (Theory of Portfolio Selection) و (توبن) في عام ١٩٥٨[٤] . ووفقاً لماركو فيتس فان أسلم استراتيجية للاستثمار وأكثرها كفاءة من الناحية الاقتصادية هي تلك الاستراتيجية التي تقوم على تنويع الحوافظ الاستثمارية (Diversified Portfolio) . ومنذ ذلك الوقت تنوعت التفسيرات التي تقوم على هذا المبدأ وتعددت النظريات في اطار التنويع ومنها دراسات (شارب) في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٧٠[٥،٦] . ودراسة (موسن) في عام ١٩٧٦[٧] وخاصة فيما يتعلق بادارة الحوافظ الاستثمارية المالية . وتعد نظرية ماركو فيتس بديلاً منطقياً للنظريات الاستثمارية التي تقوم على سلوك استثماري يفترض أن المستثمر يهدف إلى تعظيم العوائد الاستثمارية مخصومة وفقاً للعمر الاقتصادي لكل أصل من الأصول الاستثمارية . ولقد رفض ماركو فيتس هذه الفكرة على أساس أنها لا تتطلب مبدأ

التنـويع أو تشترط توافره حيث أن المطلوب هو تعظيم العائد مخصوما بصورة محددة بغض النظر عن طبيعة الأصول التي تحتويها الحافظة . وفي رأي ماركو فيتس أن هذا السلوك الاستثماري لا يتفق مع الواقع الذي يتميز بالتنويع . والافتراض الأساسي في نظرية ماركو فيتس هو أنه في ظروف عدم التأكد (Condittions of Uncertrinty) فان المستثمرين يرون في العائد المتوقع أمراً مرغوباً فيه ، بينما المخاطرة المصاحبة له من الأمور غير المرغوب فيها . وبصفة خاصة فلقد اقترح سلوكاً استثمارياً يقوم على المقارنة بين الأصـول المختلفـة على أساس معياري العائد المتوقع والمخاطرة المصاحبة لكل استثمار . فإذا كان أمام المستثمر الخيار بين أصلين (أ) و (ب) لكل منهما نفس العائد المتوقع ، بينما الأصل (أ) تصاحبه مخاطرة أكبر من المخاطرة المصاحبة للأصل ب ، ففي هذه الحـالـة يقـوم المستثمر بالاستثمار بالأصل (ب) . ومن ناحية أخرى فإذا تساوت المخاطرة في الأصليين ، بينما العائد المتوقع من أحدهما يفوق العائد المتوقع من الآخر ، فان المستثمر يفضل الأصل ذا العائد الأكبر الذي له نفس درجة المخاطرة .

ويلخص ماركو فيتس أسلوب الاختيار بين الحوافظ الاستثمارية على أساس المقارنة بين العـوائـد والمخـاطـرة ، وهي القـاعـدة التي تسمى بقـاعـدة العائد ـ المخاطرة (E-V Rule) ، والتي تقـوم على العـائـد المتوقع (Expected Return) ومعامل الانتشار التربيعي (Varianee) معبراً عن المخاطرة . ومن هذه القاعدة المبسطة استطاع ماركو فيتس أن يثبت أن المصلحة الاقتصادية للمستثمرين تتمثل في اختيار محافظ استثمارية تتسم بالتنويع بين كافة الأصول المتاحة للاستثمار في أسواق المال ورأس المال ، ويتم هذا التنويع على أساس المتوسط (Mean) ومعامل الانتشار التربيعي بالنسبة للأصول المتاحة . ويمثل المتوسط ومعامل الانتشار العوائد المتوقعة والمخاطرة . ويتم احتساب العائد المتوقع (E) والمخاطرة ممثلة في معامل الانتشار التربيعي (V) بالنسبة لكل حافظة استناداً إلى توافر معلومات عن متوسط العائد بالنسبة لكل أصل من الأصول المتاحة للاستثـمار ، ونسبة الثروة التي يمكن تخصيصها لهذا العائد ومن ثم يمكن حساب متـوسط العـائـد للمحفـظة على أساس الوسط المركب حيث تستخدم نسبة الثروة المخصصة لكل أصل لتمثيل الوزن النسبي . أما المخاطرة الكلية المصاحبة للمحفظة

فيتم حسابها على أساس مصفوفة لمعاملات الارتباط بين الأصول المقترحة للاستثمار في المحفظة . ويمكن المقارنة بين عديد من المحافظ الاستثمارية على أساس المقارنة بين الوسط بين العائد المتوقع ومعامل الانتشار التربيعي المصاحب لكل محفظة ، ومن ثم يمكن اختيار أكفأ المحافظ الاستثمارية وتتحقق أعلى درجة من الكفاءة مع التنوع في الأصول التي تدخل المحفظة . ولقد قام ماركو فيتس باثبات نظريته على أساس ثلاثة أصول وقام شارب في عام ١٩٧٠[٦] بتعميم النظرية على عديد من الأصول . ويلاحظ هنا ان المقصود بالتنويع لا يقتصر فقط على التنويع بين الأصول المتعددة الخصائص كالاختيار مثلاً بين الاستثمارات المالية ذات الفوائد الثابتة والسندات الحكومية وغير الحكومية التي لا تتأثر بدرجة التضخم السائدة أو الأسهم المتداولة والتي تتأثر بالتغير في الأسعار ، والأصول العينية الثابتة . . . الخ . بل يتعداها ليشمل التنويع على أساس عمر الاستثمار ما بين وحدات استثمارية ذات أجل قصير وأخرى ذات أجلين متوسط وطويل . ويشمل التنويع عنصراً جغرافياً حيث يفضل تنويع الاستثمارات حسب موطن المنشأ ، فيكون هناك استثمار منوع من الناحية الجغرافية ما بين استثمار في الوطن الأصل واستثمارات أخرى خارج الحدود . ولقد واجه تطبيق هذه النظرية صعوبات عملية تتمثل في الاختيار الصحيح والسليم نظرياً للعوائد المتوقعة ، إذ أن أغلب البيانات المتوفرة تقتصر على العوائد المحققة فعلاً والتي قد تكون مؤشراً للعوائد المتوقعة ، ولكن بدرجات متفاوتة تعتمد على الجو السائد في الأسواق الاستثمارية ومدى استقرارها ، بحيث تنفصم العلاقة بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة انفصالاً يكاد يكون تاماً إذا شاع في السوق جو من عدم الثقة ، واتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار . وهناك اختلاف بين مفاهيم النظرية للعوائد سواء المحققة أو المتوقعة ، والمفاهيم التطبيقية القابلة للقياس .

وكما يواجه الباحث مشاكل اختيار متغيرات العوائد المتوقعة ، فان معالجة موضوع المخاطرة وخاصة من الناحية القياسية تعد من أكثر الموضوعات تعقيداً . فهي تتطلب من الباحث أن يحدد في البداية المقصود بالمخاطرة ، والمجال هنا واسع ومتشعب ، فهناك المخاطر العادية والتي تنشأ من التقلبات العادية في الأسعار وفي الأرباح

والخسارة . وهناك المخاطر ذات الطابع السياسي والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة المصادرة سواء بتعويض أو بغير تعويض . وبين هذين الحدين مخاطرة تقلبات الأسعار ، ومخاطر المصادرة ذات الطابع السياسي . تتعدد أنواع المخاطرة وتختلف في خصائصها وفي امكانية التنبؤ بها . وإذا استطاع الباحث تحديد نوعية المخاطرة التي تدخل في الاعتبار ، فانه سيواجه مشكلة أكبر تتمثل في امكانية القياس الدقيق والمعبر عن المخاطرة التي يرغب في تفاديها . وبالرغم من أن معامل الانتشار التربيعي يعد من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات القياسية نظراً لبساطة وسهولة استخدامه ، إلا أنه لا يخلو من العيوب الاحصائية التي تصاحب المقاييس البسيطة . ومعامل الانتشار التربيعي يعطي صورة كافية لنوع واحد من المخاطرة وهي تلك التي تنشأ من التقلبات في الأسعار والعوائد خلال فترة زمنية معينة . لكن هذا المعامل يعجز عن قياس الأنواع الأخرى من المخاطرة التي قد تكون أهم أنواع المخاطرة في ظروف معينة كمخاطر المصادرة مثلاً في الدولة النامية أو في ظروف عدم الاستقرار السياسي . كما أن من عيوب هذا المعامل كونه مقياساً مطلقاً وليس نسبياً ، ولا سقف له وإن كانت له أرضية . ولقد أدخل الاقتصاديون الرياضيون تعديلات متعددة على معامل الانتشار التربيعي في محاولة لتفادي العيوب .

لقد أدت نظرية ماركو فيتس إلى نتائج هامة على المستوى النظري ، ومن أهمها توسيع نظرية الطلب لتشمل الطلب على الأصول والخصوم الاستثمارية بعد أن كانت تقتصر فقط على السلع والخدمات . إذ أن نظرية ماركو فيتس ومع افتراض دالة أهداف تربيعية تؤدي إلى دالات للطلب على الأصول والخصوم تشبه إلى حد كبير دالات الطلب على السلع والخدمات وفقاً لنظرية الطلب العام . فالطلب على الأصل الاستثماري سواء كان مالياً أو عينياً . قصير أو متوسط أو طويل المدى يتوقف على متغيرات رئيسية منها مثلاً الثروة الكلية المتاحة للاستثمار بصفة عامة أو جزء منها ، ومنها الدخل الذي يمثل قيداً في الأجل القصير أو التدفق الادخاري ، كما يشمل العوائد المصاحبة لهذا الأصل والعوائد المصاحبة للأصول الأخرى البديلة ، كما يشمل أيضاً مصفوفة المخاطرة للأصل موضوع الطلب والأصول البديلة . وفي بعض

الأحيان تدخل متغيرات التوقعات في دالات الطلب . وأوجه التشابه هنا بين دالات الطلب على الأصول الاستثمارية ودالات الطلب على السلع والخدمات كبيرة . فالدخل متغير يدخل في كلتا الدالتين ، والثروة كذلك تدخل في دالات الطلب على السلع والخدمات وفقاً لبعض النظريات ، كنظريات فريدمان ، برون بير . ومصفوفة العوائد المتوقعة في مقابل مصفوفة الأسعار المصاحبة للسلعة موضوع الطلب وأسعار السلع البديلة والمكملة . كما أن متغير التوقعات يدخل في دالات الطلب على السلع والخدمات وخاصة دالات الطلب في الأجل القصير . والفرق الوحيد بين دالات الطلب على الأصول الاستثمارية ، ودالات الطلب على السلع والخدمات هو أن مصفوفة المخاطرة لا تدخل في دالات الطلب على السلع والخدمات إلا في حالة بعض السلع المعمرة وشبه المعمرة (Durable goods & simi durable) .

ولقد أدت نظريات توبن وماركو فيتس إلى عدة تطورات نظرية لها أهميتها في تفسير السلوك الاستثماري ، كما شجعت عديدا من الدراسات التطبيقية القياسية . فمن ناحية تم التفريق بين دالات الطلب على الأصول الاستثمارية في الأجل الطويل ، ودالات الطلب على هذه الأصول في الأجل القصير ، على أساس افتراض أن دالات الطلب في الأجل الطويل تمثل الطلب المرغوب فيه أو الطلب عند المستوى التوازني في السوق ، غير أن هذا المستوى المرغوب فيه لا يتم تحقيقه من الناحية العملية تلقائيا أو في فترة زمنية واحدة ، وانما يتحرك المستثمر نحو المستوى التوازني ويحقق رغباته في حيازة لاصول استثمارية في صورة تدريجية لا فورية . وتتوقف المدة حتى يتحقق التوازن على ما يسمى بسرعة التصحيح التي تتوقف في حد ذاتها على عدة عوامل منها كلفة الحيازة والتخلص من الأصول غير المرغوب فيها . ويتطلب الأمر ادخال عناصر جديدة في نموذج الطلب لا ترجع بالضرورة إلى نموذج توبن وماركو فيتس وقد جرى العرف على ادخال دالات زمنية للتصحيح أكثرها شيوعاً واستخداماً الدالة الزمنية التي اقترحها (كويك) وهي التي تسمى بالدالة التوزيعية الزمنية (Koyck distrbuted lag function) أو الدالات المعروفة بدالة (V) المعكوسة (Inverted V-lag function) والتي تفترض سلوكاً تصحيحياً في الأجل القصير يتمثل في مرحلتين : مرحلة تصاعدية ،

ثم مرحلة تنـازلية على أساس احتمال الزيادة في التصحيح في مرحلة تتطلب إعادة التصحيح . غير أن دالـة كويك لها مزايا كثـيرة وخاصة فيما يتعلق بالأصول المالية (Financial assets) إذ أنها تستند إلى مبدأ تناقص المنفعة الحدية المستقاة من الأصل كلما زاد الاستثمار فيه . كما أن هذه الدالة تتسم بالبساطة وتمكن من القياس الكمي دون تعقيدات فينة . والأهم من ذلك أنه يمكن ارجاعها إلى اطار نظري يتمتع بالقبول شبه التام ، حيث تقوم على مبدأ استثماري هام وهو تخفيض المخاطرة وكلفة الاستثمار إلى أقصى درجة ممكنة على أساس دالة تربيعية للأهداف . وهي بذلك تتفق من وجهة النظر العامة مع إطار توبن وماركو فيتس . وقد يؤدي استخدام هذه الدالة إلى بعض التعقيدات من النـاحية الفنية إذا حاول البـاحث أن يجعل ثابت سرعة التصحيح معتمداً على قيود الأجل القصير كالدخل مثلاً أو مجموع الأصول السائلة أو اجمالي المدخرات ، إذ تكون النتيجة دالة في الطلب على الأصول في الأجل القصير تفتقد الخـطية (Linearity) في الثـوابت . أمـا الـدالـة الـزمنية المعكوسة فهي أكثر مناسبة للاستثمارات العينية (Real asstes) كالاستثمارات في المعدات والمنشآت ، والاستثمارات في المباني السكنية والصناعية . إذ أنها تمكن من التفريق بين الاستثمار المرغوب فيه والمخطط والفعلي (Desired, Planned & Realized Investment) ولهذا تتسم بالواقعية إذ أن كل استثمار مرغوب فيه لا يمكن تنفيذه ولهذا يجدر التخطيط له . وكل استثمار مخطط له لا يعني بالضرورة التنفيذ الفعـلي . ويختلف الأمر هنا بين الأصول المالية والأصول العينية من حيث أن الأولى لا تتطلب مدة زمنية ، فقرارات البيع والشراء قرارات آنية ، بينـما الاستثـمارات العينية تتـطلب فترة زمنية . وهنـاك عديد من الدراسات التطبيقية قامت بقياس دالات الطلب على الأصول المالية والعينية تقوم على نظريات الاختيار بين المحافظ لتوبن وماركو فيتس .

ولقد أدت هذه النظريات إلى موجة من الجدل النظري حول طبيعة دالة المنفعة (Utility Fanction) التي تقوم عليها نظريات توبن وماركو فيتس . ومن هذه الدراسات الهامة تلك التي قدمها (أرو) عام ١٩٦٤[٨] و(بوش) في نفس العام و(كوتنر) عام ١٩٦٤ و(فيدستـاين) في عام ١٩٦٩ و(سـامـولسن) في عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٠

و (بريت) في عام ١٩٦٤ و (تسانع) في عام ١٩٧٢ . وتناول الجدل طبيعة دالة المنفعة حيث طرح للنقاش ثلاث دالات يفترض في المستثمر اعتمادها كأساس ويهدف إلى تعظيمها . الدالة الأولى وهي دالة خطية تفترض استقلال القرارات الاستثمارية بمعنى أن حيازة بعض الأصول المالية ، تقوم على قرار مستقل تماماً عن قرارات حيازة باقي الأصول ، سواء العينية أو التعاقدية (Real&Contractual Assets) . غير أن هذه الدالة وإن تميزت بالبساطة وبأنها تمكن من القياس الكمي دون تعقيدات ، إلا أنها لا تعكس الظروف الواقعية للمستثمر . فمن الصعب أن نتصور أسلوباً للقرار الاستثماري يفصل الأصول عن بعضها البعض . فجوهر القرار الاستثماري سواء في إطار توبن ومماركو فيتس أو غيرهما يقوم على المقارنة والتشابك (Inter dependence) في إطار المحفظة الاستثمارية . ودالة المنفعة البديلة هي دالة غير خطية (Non-Linear) حيث تتفاعل في إطارها كافة المتغيرات ، ومن ثم القرارات الاستثمارية . فقرار شراء أصول مالية مثلاً لا يمكن فصله عن باقي الأصول سواء المالية أو العينية أو التعاقدية والعكس صحيح . ولا شك أن هذه الدالة تمثل أقصى درجات الواقعية . غير أنها تجعل القياس الكمي يكاد يكون أمراً مستحيلاً . ومن ثم يصعب اثبات صحة النظرية على أساس واقعي ، كما يصعب أيضا الاستفادة من الاطار النظري ، سواء في التنبؤ أو في اتخاذ القرارات بشكل كمي . أما الدالة الثالثة للمنفعة فهي تحاول التوفيق بين الدالتين الخطية وغير الخطية ، وتعرف بدالة شجرة المنفعة (Utility Tree Function) . وهي دالة خطية فيما يتعلق بمجموعات استثمارية تفترض الاستقلال في القرار الاستثماري فيما بين المجموعات غير المتشابهة بالخصائص الاستثمارية (Indepen-dent Bundles) ولكنها دالة غير خطية فيما يتعلق بتوزيع الأموال المتاحة لكل مجموعة بين الأصول المتعددة والمتشابهة نظراً لانتمائها لمجموعة بذاتها . فالمستثمر يقوم أولاً بتوزيع الأموال الفائضة من الاستهلاك أي المدخرات بين ثلاث مجموعات استثمارية رئيسية . المجموعة الأولى وتتمثل في الأصول والخصوم المالية كالأسهم والسندات والودائع البنكية والقروض المصرفية . . . الخ . أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأصول العينية كالاستثمار في المباني والمعدات والمباني السكنية والتغير في المخزون . . . الخ . أما المجموعة الثالثة فتتمثل في الاستثمارات التعاقدية كبوليصة

التأمين ، وبرامج الادخار الجماعية المتعلقة بالمعاش بعد التقاعد . . . الخ . ويمكن افتراض مبدأ الاستقلال عند هذا المستوى من التوزيع ويصاحبه في هذه الحالة دالة منفعة خطية انفصالية تجميعية (Additive Separable Utility function) وهي دالة خطية للمجموعات .

أما التوزيع داخل كل مجموعة فلابد من افتراض التشابه وعدم الاستقلال ، أي أن توزيع الأموال المتاحة للاستثمارات المالية بين كافة أنواع هذه الاستثمارات يقوم على أساس غير خطي . بمعنى أن الطلب مثلاً على الودائع البنكية ذات الفائدة الثابتة لا يمكن فصله عن الطلب على السندات الحكومية أو الطلب على الأسهم أو الودائع الادخارية مع الأجهزة الاستثمارية المصرفية غير البنكية . ويعني الانفصال هنا أن الطلب مثلاً على الودائع البنكية لا يتأثر أو يؤثر على الاستثمار العيني في المعدات والآلات ، إنما الطلب على الآلات والمعدات يتأثر ويؤثر على الطلب على الاستثمارات في المخزون العيني . أما الاستثمارات العينية فهي لا تتأثر أو تؤثر على استثمار بوالص التأمين ، غير أن بوليصات التأمين تتأثر وتؤثر في برامج التأمينات الجماعية الحرة منها والحكومية . ووفقاً لهذا المنطلق فإن القيود المؤثرة على قيود الاستثمار تختلف ، كما أن قرار الاستثمار يصبح قراراً يتم على مراحل متعددة . فالثروة الكلية والدخل الكلي يمثلان القيد في مرحلة التوزيع بين المجموعات الاستثمارية الرئيسية الثلاث ؛ بينما يمثل حجم السيولة القيد على توزيع الاستثمارات المالية بين البنود الاستثمارية المالية المتعددة . ويمثل مجموع الأموال المتاحة للاستثمار العيني القيد للطلب على البنود الاستثمارية العينية المتعددة . . الخ . وشجرة دالة المنفعة يمكن في الواقع اعتبارها دالة مركبة تتكون من دالات متعددة كل دالة فرعية هي دالة غير خطية . بينما العلاقة بين الدالات الثلاث الرئيسية علاقة تجميعية إنفصالية . وفكرة شجرة المنفعة هذه يمكن تعميمها لتشمل القرارات الرئيسية للمستهلك . فشجرة المنفعة قد تبدأ من توزيع الوقت المتاح بين العمل أي الدخل والفراغ ، ويكون هذا الفرع الرئيسي الذي تبدأ منه شجرة المنفعة ، ثم ينقسم فرع الدخل إلى فرعين حيث يتم توزيع الدخل بين الانفاق الاستهلاكي والمدخرات المتاحة للاستثمار . ثم ينقسم فرع الانفاق

الاستهلاكي إلى فرعين أولهما يختص بالانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة ، والآخر بالسلع الاستهلاكية غير المعمرة . أما الأموال الادخارية المتاحة للاستثمار فيتم توزيعها على الأفرع الرئيسية الثلاثة السالفة الذكر . . .

والواقع أن فكرة شجرة المنفعة قد أحدثت توفيقاً هاماً بين المدرستين الرئيسيتين الخطية وغير الخطية للمُنفعة ، غير أن التطبيق العملي لها من ناحية القياس الكمي يواجه صعوبات كبيرة ، إذ تتطلب أسلوباً للتقدير قائماً على تقييد التقييم القياسي عند كل مرحلة ، وضرورة الالتزام في تقدير الثوابت بقيود عامة يصعب الالتزام بها .

ولقد لاقت قاعدة العائد المتوقع ـ المخاطرة (E-V) عديداً من الانتقادات من وجهة نظر دالة المنفعة المرتبطة بهذه القاعدة . ففي رأي بورش في عام ١٩٦٤ أن قاعدة العائد المتوقع ـ المخاطرة تقوم على نوع معين من دالات المنفعة يستبعد تناقص المنفعة الحدية للثروة مع تزايد الثروة ، وهو أمر يختلف تماماً مع البديهيات الرئيسية للسلوك الاقتصادي للمستهلك ـ المستثمر ، الذي يفترض فيه رغبته في تفادي المخاطرة . بينما يرى فيدلستاين في عام ١٩٦٩ أن دالة المنفعة تشمل متغيرات عشوائية متعددة تجعل من المستحيل الوصول إلى توزيع احتمالي قابل للقياس بصورة مبسطة في شكل ثابتين . وبمعنى آخر أن قاعدة العائد ـ المخاطرة تقوم على قدر مغالي فيه من حيث التبسيط يجعلها غير قابلة للتطبيق العملي . هذه الانتقادات دفعت توبن عام ١٩٦٩ إلى الاعتراف بأن قاعدة العائد ـ المخاطرة تتوقف بشكل أساسي على افتراض دالة للمنفعة من النوع التربيعي . وبالرغم من إعتراف توبن بأن انطباق القاعدة مشروط ومحدد في حالات معينة إلا أن التحليل المعدل تعرض لعديد من الانتقادات ، فقد اقترح كوتنر توزيعاً للعوائد يتسم بالتحيز الموجب نتيجة لعدة عوامل منها الضرائب التصاعدية ومحاولة الشركات تغطية أوضاعها الاستثمارية والمحدودية القانونية لالتزاماتها ، مما يعني أن افتراض التوزيع الطبيعي الاحتمالي (Probability of Normal Distribution) يعد أمراً غير واقعي يمكن تلخيصه في ثابتين هما الوسط ومعامل الانتشار التربيعي ، وبالاضافة إلى ذلك فلقد ساد جو من الشك عن مدى انطباق دالة المنفعة التربيعية في حالات تفادي المخاطرة . وفي عام ١٩٦٤ قدّم أرو شكلاً بديلاً لها . غير

أن سانج في عام ١٩٧٢ قد حاول الدفاع عن قاعدة العائد ـ المخاطرة على أساس أنه في الحالات التي تكون فيها المخاطرة الكلية قليلة بالقياس إلى الثروة الكلية فان قاعدة العائد ـ المخاطرة تنطبق في الحالات التي أوضحها توبن في عام ١٩٦٩ . واستمر سانج في دفاعه عن القاعدة مبيناً أن دالة المنفعة التي اقترحها أرو لا تتوفر ، وأن الخصائص المطلوبة فيها صعبة التحقيق . فإذا نظرنا إلى فائض دول الأوبك خلال المرحلة الأولى من الفورة النفطية لأمكن القول بأن قاعدة العائد المتوقع ـ المخاطرة ونظريات توبن ومماركو فيتس تنطبق على السلوك الاستثماري لهذه الدول وفقاً لتفسير سانج . فالمخاطرة الاجمالية بمفهومها التقليدي أي بمفهوم التقلبات في الأسعار وفي العوائد تعد ضعيفة قياساً بثروة هذه الدول .

فإذا ركزنا على فائض دول الأوبك وافترضنا إنطباق نظريات توبن ومماركو فيتس ، فاستكمالاً للتحليل يتعين التعرض للبعد الدولي الجغرافي لهذا الفائض . إذ أن هذا الفائض يمثل انتقالاً للثروة من دول أميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان إلى دول منظمة الأوبك . ونتيجة لذلك فإن الدراسات القياسية المتعلقة بالحركة الدولية لرؤوس الأموال تعد ذات أهمية قصوى في تفهم السلوك الاستثماري لما يسمى بدول الفائض .

والواقع أن نظريات تحرك رؤوس الأموال دولياً ، والدراسة التطبيقية لهذا الموضوع وجدت منذ فترة وجيزة ، إلا أن ربطها بنظريات اختيار المحافظ الاستثمارية يعود إلى دراسة برانسن في عام ١٩٦٨[٩] ، التي استندت إلى أبحاث جروبل في عام ١٩٦٨[١٠] وهو الذي بين على المستوى الدولي أن التنويع الدولي للثروة يمثل أنسب الاستراتيجيات للاستثمار ، على أساس أن معامل الارتباط بين العوائد المتوقعة للاستثمار بين الدول يعد أقل انتشاراً من معامل الارتباط بين العوائد من الأصول المتعددة داخل إطار الدولة الواحدة . وهذا يعني وفقاً لأفكار ماركو فيتس أن التنويع الدولي هو أسلم استراتيجية للمستثمر الذي يرغب في تفادي المخاطرة .

وقد تميزت الدراسات التطبيقية لحركة رأس المال الدولية في بدايتها بعدم الاستناد

إلى إطار نظري مقبول ، والأمثلة على ذلك دراسة (بيل) عام ١٩٦٢[١١] و (كانن) ١٩٦٣[١٢] و (ستاين) ١٩٦٥[١٣] إذ ربطت هذه الدراسات حركة رؤوس الأموال بمستويات سعر الفائدة أو الفروق بينها ، وحاولت استنباط نتائج للسياسة الاقتصادية على أساس العلاقات الكمية . ولقد انتقد برانسن في رسالته للدكتوراه عام ١٩٦٨[٩] هذا المنهج واتهمه بالعشوائية وعدم اتفاقه مع نظريات توبن وماركو فيتس ، على أساس أن هذه النظرية تتضمن علاقة بين مستويات الأصول ومستويات سعر الفائدة ، وعلاقة أخرى تربط التدفقات في الأصول مع التغيرات في سعر الفائدة . ومع صحة وجهة نظره هذه ، يصبح من الصعب إعطاء تفسير منطقي للنتائج الأولية القياسية المخطة لكل من بيل وكانن وستاين .

وعلى عكس الدراسات القياسية التي لا تستند إلى إطار نظري مقبول حاول برينسون أن يستخدم نظريات توبن وماركو فيتس للاختيار بين المحافظ الاستثمارية بهدف تحليل حساب رأس المال في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأميركية ، ولقد شجعت رسالته للدكتوراه عديداً من الدراسات في تنقلات رأس المال منها . ودراسة برينسون وهيل عام ١٩٧١[١٤] ودراسة برينسون وويلت عام ١٩٧٢[١٥] . وأدت أبحاثه هذه ، بالاضافة إلى دراسة جروبل ، إلى عديد من الدراسات الأخرى ، منها دراسة لي[١٦] ، وبرانيت وهندر شوت ١٩٧٠ ، ١٩٧٢[١٧، ١٨] وميلير ووتهان ١٩٧٠[١٩] وولت وفورت عام ١٩٦٩[٢٠] وكوري دبورتر ١٩٧٤[٢١] وهودجيرا عام ١٩٧١[٢٢] وبلاك ١٩٧١[٢٣] وماكين ١٩٧٢[٢٤] وكريتشر ١٩٨١[٢٥] . وتعد هذه الدراسات أمثلة قيمة على محاولة تحليل حركة رؤوس الأموال الدولية إستناداً إلى إطار برينسون ، ويوجد عرض تحليلي قيم لكافة هذه الدراسات في أربع مقالات أولها لهودجيرا في عام ١٩٧٣[٢٦] وسبيتلر تايلور ١٩٧٦[٢٧] وليبار وستيرن ١٩٧٢[٢٨] وبراينت عام ١٩٧٥[٢٩] . وقد تعرضت هذه الدراسات لزوايا متعددة لحركة رأس المال . فهودجيرا مثلا في عام ١٩٧١ ركز على حركة رأس المال في الأجل القصير ، على عكس كريشنير الذي فحص حركة رؤوس الأموال في الأجل الطويل عام ١٩٨١[٢٦] . أما دراسة هودجيرا عام ١٩٧١ فقد ركزت على ميزان مدفوعات المملكة

المتحدة ، بينما اعتنت دراسة برينسون وهيل في عام ١٩٧١ بحركة رؤوس الأموال لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وبالرغم من اختلاف هذه الدراسات في مجالات التطبيق إلا أنها جميعاً استندت إلى أسلوب واحد يقوم على دراستي برينسون في عامي ١٩٦٨ ، ١٩٧١ . وعلى هذا الأساس يمكن التركيز على دراسة الخصائص الرئيسية للاطار العام لنماذج حركة رؤوس الأموال الدولية .

إن دراسة برينسون وهيل الخاصة بمنظمة دول التعاون والتنمية الاقتصادية (O A C D) قدمت ما يسمى بالرأي الجديد لحركة رؤوس الأموال الدولية ، فمن وجهة نظر الاختيار بين المحافظ الاستثمارية يقترح الكاتبان نموذجاً يعتمد فيه مخزون رأس المال المستثمر في دولة من الدول على مستويات سعر الفائدة مع ثبات درجة المخاطرة في كل من أسواق الأصول الداخلية والأجنبية . ولقد قدما نموذجاً يكون فيه المتغير الداخلي نسبة الثروة المستثمرة في أصول أجنبية ، ويتوقف هذا المتغير الداخلي على أربعة عوامل خارجية ، مستوى سعر الفائدة الداخلي ، ومستوى سعر الفائدة في أسواق الأصول الأجنبية ، ومتغير المخاطرة المصاحب للاستثمار الخارجي ، وأخيراً الثروة الكلية للمستثمر . ووفقاً لهذا النموذج فإن إرتفاع سعر الفائدة في الخارج قياساً بسعر الفائدة في الداخل ـ مع بقاء متغيري المخاطرة والثروة الكلية ثابتان على ما هما عليه ـ يؤدي إلى تأثيرين : الأول تحرك في المخزون (Stock Sheft Effect) والآخر تحرك مستمر من النوع التدفقي (Continued Flow Effect) ولقد أثبت برينسون وهيل أن الحركة التدفقية ستكون صغيرة بالقياس لحركة المخزون بحيث لا يمكن فصلها بدقة بالبيانات الاحصائية المتوافرة .

وفي دراسة حركة رؤوس الأموال من دول الفائض الخليجية إلى دول العجز الرأسمالي العربية ، ليس من المهم الفصل ما بين حركة المخزون والحركة التدفقية لرأس المال ، إنما ينصب الاهتمام على العوامل التي تؤثر على توزيع الثروة لدول منظمة الأوبك . ولقد بينت الدراسات السابقة أن مستويات الاستثمار في الأصول بين الدول تتوقف بالنسبة لبرينسون وهيل بصفة عامة على نفس العوامل السالفة الذكر . ومن ثم فإن النتائج السابقة تنطبق تطبيقاً على حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية .

غير أن هذه الدراسات قد أهملت عدة عوامل لها أهميتها الخاصة بالنسبة لحركة رؤوس الأموال بين الدول العربية ، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :

١) لقد أهملت الدراسات الأهمية الكبيرة لعوامل المخاطرة بالرغم من أنها جميعاً لفتت النظر إلى الأهمية القصوى لعنصر المخاطرة من الناحية النظرية ، ولكنها لأسباب غير واضحة أهملت إدخال هذه العناصر في القياس الكمي ، وذلك باستثناء دراسة ميللر ووتمان عام ١٩٧٠[١٩] ، التي اقترحت استخدام متغير يعبر عن المخاطرة في الأسواق الاستثمارية الأميركية ويتمثل في الانحرافات في الدخل القومي عن الاتجاه العام على أساس أن المخاطرة ترتبط ارتباطاً عكسياً مع التقلبات في النشاط الاقتصادي . والواقع أن محاولة ميللر ووتمان تستحق الاشادة إذ تمثلت في محاولة قياس تأثير المخاطرة على حركة رؤوس الأموال ، إلا أن المتغير المستخدم يعد متغيراً لا يتسم بالدقة في التعبير عن المخاطرة إلا بالقدر الذي ترتبط فيه حركة الاستثمارات بالتقلبات في النشاط الاقتصادي العام ، ويلعب عنصر المخاطرة دوراً خاصاً وهاماً في حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية ، فإذا استخدمنا نموذج برينسون وهيل مثلاً فإن مستويات سعر الفائدة لا تلعب دوراً هاماً ، فأسعار الفائدة في أسواق المال ورأس المال في الدول العربية لا تعني معنى إقتصادياً بمفهوم الربح ، هذا بالاضافة إلى أن أسعار الفائدة في الدول العربية تتسم بالجمود ، كما أنها لا ترتبط بحركة أسعار الفائدة في الأسواق العالمية . وهذا عامل له شأن كبير إذا أخذنا في الاعتبار عاملين هامين : **أولهما** ؛ إن الأسواق الأوروبية والأميركية للاستثمار تمثل السوق الرئيسي لفوائض الأموال العربية ، ومن ثم فإن أسعار الفائدة خارج إطار الدول العربية المستقبلة ، وخارج إطار أسعار الفائدة في الدول المرسلة الداخلية هي التي تؤثر على حركة رؤوس الأموال للدول العربية باعتبارها فائضاً لا يجد له مجالاً للاستثمار في أسواق الاستثمار التقليدية . ومغزى ذلك أن نموذج برينسون وهيل لابد من تعديله بحيث يكون المتغير الداخلي هو نسبة الاستثمار في الدول العربية إلى حجم الثروة الكلية ، ويتأثر ذلك عكسياً بأسعار الفائدة في الأسواق الأوروبية والأميركية ، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة في هذه الأسواق انخفض تحرك المخزون والحركة التدفقية المستمرة إلى الدول

العربية مع بقاء العوامل الأخرى على حالها . **وثانيهما** ؛ إن من العوامل الموحدة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حركة رؤوس الأموال في الدول العربية عامل المخاطرة ، وهي ليست مخاطرة من النوع التقليدي المتمثل في تقلبات الأسعار ، وإنما هي مخاطرة ذات طابع سياسي في المقام الأول ، فغالبية الدول العربية المرشحة لاستقبال الأموال العربية ، هي دول شاهدت تقلبات جذرية في الأنظمة السياسية والأيديولوجية السياسية ، بل أن أغلبيتها أسواق عاصرت سياسات التأميم والمصادرة ، وتتشابك العلاقات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية . على هذا الأساس فإن إهمال عامل المخاطرة من الناحية القياسية سيقود بالضرورة إلى نتائج ضعيفة إحصائياً . كما أن افتراض ثبات المخاطرة على ما هي عليه كمبرر لاستبعادها من عملية القياس الاحصائي لا يجد تأييداً في ظروف اتسمت بالتغير المستمر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المرشحة لاستقبال رؤوس الأموال . فإذا أخذنا هذه الأمور في الاعتبار فمن الممكن اعتماد إطار نظري ينطبق على حركة رأس المال بين الدول العربية ، تكون نسبة الاستثمار فيه متغيراً داخلياً يتأثر بأسعار الفائدة في الأسواق الأميركية والأوروبية ، والمخاطرة والثروة الكلية المتاحة .

٢) هناك ناحية أخرى أهملتها الدراسات التي تعرضت لحركة رؤوس الأموال الدولية وتتعلق بمدة التصحيح وسرعته ، ولقد حاول عديد من الدراسات الاشارة إلى الأهمية النسبية للمتغيرات الزمنية (Lagged Variables) في التأثير على توزيع الثروة . ومرة أخرى اقتصر الأمر على الاشارة لأهمية مدة التصحيح وسرعته على الجانب النظري ولم تأخذ الدراسات التطبيقية القياسية هذه العوامل في الاعتبار . فدراسة براينت وهندر شوت في عام ١٩٧٢[١٨] أكدت على ضرورة استخدام دالات مختلفة تأخذ في الاعتبار العوامل الزمنية ، غير أن غالبية هذه الدراسات أهملت تماماً قياس سرعة التصحيح ، بالرغم من توافر أطر واضحة للقياس قدمها نيرلوف في عام ١٩٥٨[٣٠] وفايجا في عام ١٩٦٧ والمقدم في عام ١٩٧٣[٣١] ونورمان في ١٩٦٧[٣٢] ووايت ١٩٧٥[٣٣] . ولقد قدم داليو إطاراً متكاملاً لأنواع مدة التصحيح وسرعته في كافة الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأميركية . ويعد هذا العامل ـ أي مدة التصحيح وسرعته ـ من أهم العوامل في حركة رؤوس الأموال على مستوى الدول

العربية ، إذ يتميز الوضع في هذه الدول بوجود فجوة هائلة بين ما هو مرغوب فيه ، وبين ما يمكن تحقيقه . فجوة بين الآمال وبين الواقع الحقيقي ، إذ توجد اتفاقيات ومواثيق وقوانين ومعاهدات من كافة الأنواع وخلال فترة زمنية طويلة تتعرض كل منها للآمال والرغبات في التكامل الاقتصادي والوحدة العربية وفي المشروعات المشتركة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي حركة رؤوس الأموال والعمل والتجارة والتجارة المعاكسة . إلا أن البيانات المتوفرة توضح دون حاجة للتعمق أو التحليل الدقيق ، أن غالبية هذه المعاهدات لا تعدو كونها حبراً على ورق ، تفتقد التنفيذ وإن كانت غنية بالتفاصيل . معنى ذلك أن إهمال سرعة التصحيح ومدته يعني محاولة قياس دالات لحركة رؤوس الأموال إما قائمة على الواقع وهو ضئيل أو على الرغبات وهو طموح وإن ابتعد عن الواقع . ولكن محاولة أخذ هذا العامل في الاعتبار أي مدة التصحيح وسرعته عند القياس العملي لدالات حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية ستتطلب توافر معلومات إحصائية لفترة طويلة حتى يمكن قياس مدة التصحيح الطويلة وسرعة التصحيح البطيئة ، أو يكون البديل التركيز على نموذجين منفصلين : أولهما نموذج للأجل الطويل يهدف إلى القياس على المستوى التوازني ودالة الاستثمار المرغوب فيه . وثانيهما نموذج للأجل القصير للغاية يحاول متابعة حركة ما يسمى بالأموال الساخنة دون محاولة الربط بين النموذجين . غير أن هذا الاطار لن يكون عملياً نظراً لاقتصار حركة الأموال الساخنة بين الدول العربية على القروض ذات الجانب السياسي ، وهي قروض ميسرة لا تتعلق بالاعتبارات الاقتصادية ، كما أن عدم الربط بين النموذجين يمثل قصوراً نظرياً يشوه الصورة العامة ، ويجعل التنبؤ الكمي مفتقداً المنطقية .

٣) كذلك فإن عديداً من الدراسات قد أهمل المعالجة المنطقية لمتغير التوقعات وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات في سعر الفائدة وفي هيكل أسعار الفائدة ، أي العلاقة بين أسعار الفائدة في الأجل القصير وأسعار الفائدة في الأجل الطويل . ولقد كان كينز أول من أشار إلى أهمية التوقعات في معالجة النقود والاستثمارات المالية بصفة عامة . ففي النظرية العامة عام ١٩٣٦ اقترح كينز الفكرة القائلة بأن المستثمرين يهتمون باحتمال الأرباح الرأسمالية أو الخسائر الرأسمالية بالاضافة إلى العائد المتمثل في الفائدة

على السنـدات الحكـومية ، فإذا كان السعـر له علاقـة عكسية مع سعر الفائدة ، فإن المستثمـرين يكـونـون فكـرة محددة عما يمكن تسميتـه سعـر الفـائـدة العادي (Normal rate of interest) ويشكلون توقعات عن أثر احتمالات تقلبات سعر الفائدة السارية في السوق حول سعر الفائدة العادي . وتختلف الآراء حول طبيعة التوقعات في ظل هذا الاطار الذي يتخذ سعر الفائدة العادي مركزاً للثقل . ففي رأي كينز أن التوقعات ذات طبيعة تصحيحية ، أي إذا كانت أسعار الفائدة الجارية في السوق في وقت من الأوقـات أعلى من سعر الفائدة العادي ، شكلت التوقعات بصورة تتوقع الانخفاض التدريجي لأسعار الفائدة في السوق في اتجاه سعر الفائدة العادي . وإذا كانت أسعار الفائدة السائدة أقل من سعر الفائدة العادي ، فإن المتوقع من وجهة نظر كينز أن ترتفع الأسعار السائدة تدريجياً حتى تتساوى مع سعر الفائدة العادي . أما دوزنبري[٣٤] فيختلف في الرأي مع الأفكار الكينزية ، ويرى أن من طبيعة التوقعات عدم الاستقرار ، واستمرار اختلال التوازن ، وليست التوقعات توقعات تصحيحية . فإذا كانت أسعـار الفـائـدة السـائدة في السوق أعلى من سعر الفائدة العادي فإن المستثمرين يتوقعون استمرار أسعار الفائدة في الارتفاع وازدياد الفجوة بين الأسعار السائدة وسعر الفائدة العادي . وإذا استمرت هذه العملية فإن سعر الفائدة العادي يفتقـر الواقعية ، ومن ثم يفقد مغزاه ، ومع مرور الوقت يبدأ المستثمرون في تغيير فكرتهم عن سوق الفائدة العادي ليصبح عند مستوى جديد يتناسب مع هيكل أسعار الفـائـدة السـائدة في السوق . وواضح هنا أن الفرق بين الأفكار الكينزية ونظرية دوزنبري لا يقتصر على ما إذا كانت التوقعات تصحيحية أو اختلالية ، بل يتعداها في النظرة إلى سعر الفائدة العادي الذي يتسم بالاستاتيكية في نظرية كينز ، فأحداث السوق لا بد أن تتحرك في إتجاه سعر الفائدة المرتفع الذي يبقى سائداً وثابتاً . وليس هذا بالأمر الغريب إذ أن نظرية كينز في صلبها تختص بالأجل القصير ، وسيكولوجية السوق في جوهرها وهو سعر الفائدة العادي لا تتغير في الأجل القصير . أما في الأجل الطويل فليس هناك مجال للتوقعات وعلى أي حال فإنه وفقاً لكينز « في الأجل الطويل كلنا نموت » .

أما عند دوزنبري فمفهوم سعر الفائدة العادي مفهوم ديناميكي قابل للتغير مع أحداث السوق ، وهو أكثر منطقية في الظروف الحديثة لأسواق المال ، حيث تمكن التكنولوجيا الحديثة من استمرار ظهور أدوات استثمارية جديدة تغير من الأفكار السائدة وتجعل التغير في سيكولوجية السوق أمراً عادياً .

ولقد حاول داليو في عام ١٩٦٥[٣٥] التوفيق بين النظريتين وقدم دالة توزيعية زمنية تسمح بتشكيل متغيرات للتوقعات على أساس الأفكار الكينزية والنظرية الدوزنبرية ، وأن الاختيار بينهما في النهاية هو مسألة خاضعة للقياس ، وأن المنطق غير المتحيز يتطلب من الباحثين اختبار متغيرات للتوقعات قائمة على النظريتين ، واخضاع النتائج للاختبارات الاحصائية الدقيقة ، وقبول هذه النتائج تأكيداً أو رفضاً لاحدى النظريتين . وهناك جدل عن ما هية سعر الفائدة الذي يستخدم في تشكيل متغير سعر الفائدة العادي . هل هو سعر الفائدة الساري في السوق على السندات الحكومية طويلة الأجل ، أو السندات الحكومية متوسطة الأجل ، أو السندات الحكومية قصيرة الأجل ؟ كما أن هناك جدلاً عن طبيعة الدالة الزمنية التوزيعية (Distributed Lag Function) التي تستخدم في تكوين متغير سعر الفائدة العادي فلقد استخدم البعض دالة زمنية توزيعية اقترحها داليو تعطي أوزاناً هندسية تقل في الأهمية كلما ابتعدت الفترة الزمنية تاريخياً عن الواقع ، كما نرى في دراسة نورمان بالنسبة للطلب على الاستثمارات المالية في القطاع غير الشخصي في المملكة المتحدة[٣٢] . ودراسة المقدم بالنسبة للطلب على الاستثمارات المالية في القطاع الشخصي في المملكة المتحدة عام ١٩٧١[٣١] . أما وايت فلقد فضل دالة زمنية توزيعية أخرى أكثر تعقيداً ، وتعرف بدالة ألمون[٣٦] ١٩٦٥ . ولقد أثبتت الدراسات التطبيقية عدم إمكانية الفصل بصورة قاطعة في صالح نظرية دون أخرى ، وأن الأمر يعتمد أساساً على طبيعة الأصل الاستثماري موضوع الطلب . كما أن سعر الفائدة ذا الأهمية في تشكيل سعر الفائدة العادي يختلف من أصل لآخر . ففي بعض الأحيان يكون سعر الفائدة طويل الأجل على السندات الحكومية هو الأكثر أهمية ، وفي أحيان أخرى يكون سعر الفائدة متوسط الأجل أو قصير الأجل .

إن موضوع التوقعات له أهمية خاصة بالنسبة لحركة رؤوس الأموال في دول منظمة الأوبك وذلك لعدة أسباب :

أولاً : الارتباط الكبير بين سوق النفط وأسواق المال والاستثمار ، فالتغيرات في سوق النفط تنعكس في النهاية على أسواق المال والاستثمار ، لأن سريان جو من عدم الاستقرار في سوق النفط يؤدي إلى تغيرات في حجم الاستثمارات المتاحة بصفة عامة . ولما كانت حركة رؤوس الأموال للدول العربية المستقبلة هي حركة أموال فائضة بعد استيفاء احتياجات الأسواق الأوروبية والأميركية فإن الاستقرار أو عدم الاستقرار في سوق النفط ينعكس على الاستثمارات في الأسواق اليورو دولارية ، ومن ثم في النهاية على حجم وتوزيع الفائض إلى الدول العربية المستقبلة . كذلك فإن التقلبات في أسواق المال والاستثمار وأسعار العملات لها انعكاساتها على سوق النفط . وتلعب التوقعات وسيكولوجية السوق دوراً هاماً في أسواق النفط ، فكما هو معروف فإن الأسعار السائدة للنفط ، بالرغم من وجود نفوذ منظمة الأوبك خلال هذه الفترة ، تتأثر بالرأي السائد في السوق وتوقعات العرض والطلب أكثر من تأثرها بالطلب أو العرض الفعلي .

ثانياً : إن النظرة الأولية لتوزيع الفائض الاستثماري للدول الخليجية المصدرة لرأس المال توضح سلوكاً استثمارياً يكاد يتفق تماماً مع الأفكار الكينزية للنقود : فالحركة من وإلى الودائع المصرفية والسندات الحكومية تميز السلوك الاستثماري الغالب لدول الفائض ، والحركة من وإلى الودائع المصرفية والسندات الحكومية وبين كافة الأصول السائلة الأخرى تخضع لاعتبارات التوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة في المقام الأول ، وهو ما يتفق تماماً مع النموذج الكلاسيكي الكينزي في صورته الدقيقة ، حيث أن الطلب على النقود لأغراض المضاربة يتوقف على التوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة ، وإمكانية تحقيق أرباح وتفادي خسائر رأسمالية من شراء وبيع السندات الحكومية . وإن تمثيل دالة الطلب على النقود بأنها تتوقف على

مستـوى سعـر الفائدة يقوم على تبسيط الدالة الكينزية من قبل المدرسة الكينزية ، وافتراض ثبات سعر الفائدة العادي ، ومتغير للتوقعات يتمثل في الفرق بين سعر الفائدة الجاري وسعر الفائدة العادي . فإذا اتسم سعر الفائدة العادي بالثبات والاستقرار ، فإن متغير التوقعات يعكس التغير في سعر الفائدة الجاري .

٤) كانت دراسـة كراشير في عام ١٩٨١ هي التي حاولت أن تأخذ في الاعتبار النقـاط السابقة . ففي تحليله لحركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أدخل متغيرات للتوقعات بالنسبة لسعر الفائدة مخصوماً منها التضخم في الأسعار ، كما أنه حاول إدخال مدة التصحيح وسرعته في المخزون من الأصول عن طريق دالة توقعات من النوع التصحيحي في صورة هندسية . ومع ذلك فغالبية الدراسات لم تول اهتماماً كافياً لدراسة عدم تجانس الطلب الاستثماري على الأصول والخصوم الاستثمارية المتعددة ، ولا يستثنى من ذلك إلا دراسات قليلة كدراسة ليمر وستيرن عام ١٩٧٢[٢٨] ، ودراسة هودجيرا في عام ١٩٧٣[٢٦] حيث تم التفريق بين نوعين من المستثمرين الذين يتعاملون في أسواق العملات الأجنبية ، وهم المضـاربـون والـوسـطاء . أمـا دراسـة رومبـيرج عام ١٩٧٢[٣٧] فقد انتقدت الدراسات الخاصة بحركة رؤوس الأموال دولياً ، بأنها لم تعط قدراً كافياً من العناية للتـوزيع الجـغـرافي ، أو لتـوزيع الأصـول المـتـعـددة حسـب مدتهـا ، (Maturity distribution structure) واقـترح تشكيل محفـظة فرعية تأخـذ في الاعتبـار البعـدين الجغـرافي ومـدة الاستحقـاق . أمـا بركلينـج في عام ١٩٦٩[٣٨] وكليتن ١٩٧٥[٣٩] فقد ركزا على أهمية موضوع دالة المنفعة للمستثمرين ، وذلك في تشكيل نماذج استثمارية للأسواق المالية . وتحتل دراسة بركلينج أهمية خاصة إذ أنها التزمت التـزاماً دقيقاً بنظريات اختيار المحافظ لماركوفيتس وتوبن . وانتقد بركلينج وكراي الدراسات القائمة حينذاك بأنها اتسمت بالعشوائية وعدم القدرة على التفسير المنطقي نظراً لافتقـادهـا القـاعـدة النـظرية ، وأعـطى أمثلة لتلك الـدراسات في بركلينج وكليتين[٤٠] في عام ١٩٦٥ ، ودواليو في عام ١٩٦٥[٣٥] ونورمان في عام ١٩٦٧[٣٢] .

أما نموذج بركلينج فلم يخل من الصعوبات . فلقد أشار كوراكس عام ١٩٧٤[٤١] وكليتن عام ١٩٧٥ أن دالة المنفعة التي استخدمها بركلينج لم تأخذ في الحسبان التعديلات التي أدخلها سانج على دالات المنفعة للمستثمرين المتفادين للمخاطرة . وأكثر من ذلك فان النموذج قد افترض سلوكاً استثمارياً غير واقعي بالنسبة للهيئات المالية المعروفة بجمعيات الاسكان (Building Scoities) حيث افترض أن هذه الجمعيات تهدف إلى تعظيم الربح في سلوكها الاستثماري ، بينما يجعلها وضعها القانوني ونظام عملها من فئة الهيئات والمؤسسات التي لا تسعى إلى تحقيق الربح .

هذه النقطة لها أهميتها بالنسبة لحركة الأموال بين الدول العربية . إذ أن افتراض التجانس هنا لا يتسم بالواقعية ، فحركة الأموال تتم على مستويات متعددة ، فهناك حركة الأموال على المستوى الحكومي ، أي من حكومة إلى حكومة ، وهذه بذاتها تأخذ عدة أشكال منها المساعدات ، ومنها الاستثمارات المباشرة ، والقروض الميسرة ، والقروض العادية ، والمشروعات الحكومية المشتركة ، كهيئة التصنيع مثلاً قبل أحداث كامب ديفيد . وهناك أيضاً حركة الأموال على مستوى الشركات حيث تقوم شركات قائمة في الدول الخليجية بمشروعات في الدول العربية المستقبلة ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها شركات الاستثمار العقاري الكويتية التي استثمرت في المشروعات الفندقية في مصر والمغرب وتونس ، وبعض المشروعات السياحية مثل مشروعات التعمير في البحر الأحمر والغردقة . وهناك التحويلات على مستوى الأفراد والشركات المشتركة ، إما تحويلات مواطني الدول المستقبلة الذين يعملون في الدول الخليجية ذات الطابع الاستثماري ، وخاصة في مشروعات المباني السكنية ، أو تحويلات مواطني الدول الخليجية في مشروعات استثمارية في الدول المستقبلة . وأغلب هذه التحويلات سواء الحكومية منها أو المؤسسية أو من قبل الأفراد تتركز في الاستثمارات العينية ولا توجد استثمارات في أصول مالية نظراً لانعدام الأسواق المالية المنظمة ، وعدم تقدم الجهاز المصرفي ، ووجود قوانين واجراءات نقدية لا تشجع الاستثمار المالي . وهناك استثناءات محدودة كالودائع الكويتية والسعودية في البنك المركزي المصري في السبعينات ، والهدف منها تقديم مساعدات لمصر ، أكثر من اعتبارها استثماراً مالياً بالمفهوم الاقتصادي .

٥) من العوامل الهامة التي تدخل في التحليل عند التعرض لحركة رؤوس الأموال دولياً ، عامل التوقعات بالنسبة لأسعار صرف العملات ، إذ يرى العديد من الباحثين ضرورة إعتباره من العوامل التي تؤثر على توزيع الثروة وحركة رؤوس الأموال دولياً . ولقد أدى انتشار نظام سعر الصرف الحر منذ عام ١٩٧١ في عديد من الدول الأوروبية وخاصة المملكة المتحدة إلى ازدياد الأهمية النسبية لتوقعات أسعار الصرف . ولا شك أن هذا العامل له أهمية خاصة بالنسبة لدول منظمة الأوبك نظراً للتغيرات الكبيرة التي حدثت في أسعار الصرف في نهاية السبعينات . فاحصائيات صندوق النقد الدولي تبين حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الصرف بين الدولار والاسترليني والمارك الألماني والين الياباني . لقد انخفضت أسعار الصرف منذ عام ١٩٧٣ بمعدل كبير حيث ارتفع سعر الدولار بالنسبة لهذه العملات إرتفاعاً كبيراً . فمثلاً كان سعر الصرف بين الاسترليني والدولار في عام ١٩٧٣ هو أن الاسترليني يساوي ٢,٣٢ دولاراً ، وارتفع في عام ١٩٧٦ حتى أصبح الاسترليني يساوي ١,٦٢ دولاراً . وقد تعرضت كل من دراسات بلاك في عام ١٩٧١[٢٣] وهو دجيرا عام ١٩٧١[٢٢] وماكن ١٩٧٢[٢٤] لاعتبارات سعر الصرف ، فاقترح ماكن استخدام أسعار الصرف المستقبلية في سوق اليورو دولار ليمثل التوقعات بالنسبة لمستقبل الأسعار الحاضرة ومحاولة قياس تأثير هذا المتغير على الاستثمار في الأصول المالية في أسواق اليورو دولار . واقترح هود جيرا استخدام متغير صوري متقطع (Dummy Variable) لمحاولة قياس فترات المضاربة في أسواق العملات وذلك في دراسته لحركة رؤوس الأموال في الأجل القصير خلال فترة سعر الصرف الثابت في المملكة المتحدة . ومن الممكن أيضاً تطبيق دالة داليو لتشكيل ما يمكن تسميته بسعر الصرف المعتاد مستخدمين في ذلك بيانات تاريخية عن التغيرات في أسعار الصرف ، ثم تكوين متغير للتوقعات يتمثل في الفرق ما بين أسعار الصرف الجارية وسعر الصرف العادي . ويمكن تفسير نتائج هذا المتغير إما وفقاً للأفكار الكينزية لهيكل التوقعات التصحيحي أو وفقاً لأفكار دوزنبري لهيكل التوقعات غير التصحيحي ، والقائم على مفهوم ديناميكي لفكرة سعر الصرف أو الفائدة العادية .

والخلاصة أن الاطار النظري لماركوفيتس وتوبن قابل للتطبيق على حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية إستناداً لمبدأ التنويع لتقليل المخاطرة . كما أنه ينطبق في مفهومه الواسع على حركة رؤوس الأموال الدولية ، وانتقال الثروة دولياً من دولة أو مجموعة من الدول إلى مجموعة أخرى منها . إلا أن تطبيق هذه النظرية على دول منظمة الأوبك يتطلب بعض التعديلات في الاطار التطبيقي لبرينسون وهيل ، وذلك لاحلال سعر الفائدة الساري في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية بدلاً من أسعار الفائدة في الدول العربية المصدرة والمستقبلة لرأس المال . كذلك فهو يتطلب تعديل الاطار للتركيز على أهمية عنصر المخاطرة ، وخاصة المخاطرة ذات الطابع السياسي إذا أمكن ذلك ، وإدخال عنصر التوقعات بالنسبة لأسعار الفائدة والتوقعات بالنسبة لأسعار الصرف بين العملات الرئيسية ، ثم هو يتطلب أيضاً محاولة أن نأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لهيكل التصحيح وسرعته ، وخاصة ما يتعلق بطول وبطء حركة التصحيح . كما يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً عدم التجانس واختلاف طبيعة حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية باختلاف الهيئات والمؤسسات والحكومات والأفراد التي تقوم بالاستثمار .

٣ - ٣ رؤوس الأموال المتاحة

يهتم موضوع هذه الدراسة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الوطن العربي ولا يقتصر على التحركات الوقتية أو العرضية لبعض الموارد لمجرد التخفيف من حدة بعض الأزمات أو تفادي بعضها الآخر ، إنما يتعلق الأمر باستغلال هادف للموارد بشكل يضمن تحقيق تنمية مستمرة . وإذا ركزنا على رأس المال فإن معنى ذلك أننا لا نعني هنا بمشكلة ما يسمى بتدوير الفائض من الأموال العربية التي صاحبت الفورة النفطية باعتبار أن هذه المشكلة ترجع إلى ظهور تراكمات مالية ضخمة في فترة محدودة وفي أيد محدودة . كان في رأي الجهاز المصرفي والدول الغربية أن هذه التراكمات تمثل خطراً على الاقتصاد العالمي ما لم يجد الجهاز المصرفي الدولي أسلوباً يضمن فيه التخفيف من الأخطار الناتجة عن هذه التراكمات وتدويرها عن طريق الاقراض قصير الأجل

للتخفيف من حدة أزمات موازين المدفوعات في الدول التي ارتفعت فيها كلفة الطاقة بصورة كبيرة أدت إلى ظهور عجز مزمن وكبير في موازين المدفوعات . إن مشكلة التدوير هذه تعني في المقام الأول بالفائض بمفهومه التدفقي والغرض من التدوير هو التركيز على هذا الفائض بمفهومه التدفقي ، واستخدام أساليب جديدة في إطار الجهاز المصرفي لحل أزمات مؤقتة عن طريق التدوير . ولكن إذا ركزنا على النظرة لرأس المال في إطار الاستغلال الأمثل للموارد والهادف إلى تحقيق التنمية المستمرة ، لا المعالجة المؤقتة لأزمات عارضة لأصبح من الضروري التركيز على مفهوم رؤوس الأموال المتاحة للاستثمار خارج إطار الدول النفطية الخليجية ، والتركيز على مفهوم الفائض بمعناه التراكمي وليس التدفقي . لذا فإن البداية تكون في محاولة تقدير حجم الأموال المتاحة والتعرف على العوامل والخصائص التي تؤثر عليهما .

ويمكن تقدير حجم الأموال المتاحة بالمعادلة التالية :

حجم الأموال المتاحة = الثروة في بداية المدة + الاضافات التدفقية خلال فترة زمنية - المعونات الخارجية - الأصول في القطاع غير الحكومي .

وسنأخذ عام ١٩٧٣ كبداية للتحليل ، إذ أن هذا العام يمثل التغير الكبير الذي حدث في سوق النفط الدولي ، حيث تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق تغير لصالحها بحيث أصبح في إمكانها وحدها تحديد الانتاج والأسعار . وتقدر ثروة الدول النفطية العربية المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي المستثمرة في الخارج بحوالي (١٤) مليار دولار في عام ١٩٧٣ . أما الاضافات التدفقية لهذا المخزون فقد شهدت تقلبات كبيرة زامنت التقلبات في السوق النفطي ، ففي عام ١٩٧٠ كان إنتاج هذه الدول من النفط حوالي (١٢,٧) مليون برميل يومياً ، وهو يمثل ٥٦٪ من إجمالي إنتاج دول الأوبك ، وحوالي ٢٨٪ من العرض الكلي العالمي . وفي عام ١٩٨٠ زاد إنتاج هذه الدول حوالي ٥٠٪ عما كان عليه حيث وصل الانتاج إلى (١٨,٢) مليون برميل يومياً أي ما تمثل حوالي ٣٠٪ من العرض الكلي العالمي . وفي خلال هذه الفترة ارتفعت أسعار النفط حوالي (١٥) مرة حيث وصل متوسط السعر في عام ١٩٨٠ إلى

حوالي (٣٠) دولاراً للبرميل . وكـان من نتيجـة ذلـك أن ارتفعت الايرادات من الصادرات النفطية من (١٠) مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى (١٩٥) مليار دولار في عام ١٩٨٠ . وتبدو أهمية هذا الارتفاع واضحة إذا قارنا الايرادات من الصادرات النفطية في عام ١٩٨٠ بمجمل الصادرات الأميركية التي تقدر بحوالي (٢٢٠) مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، أو الايرادات من صادرات الدول الأوروبية الرئيسية وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وتقدر بمبلغ (٥٠٠) مليار دولار لنفس العام .

ولقد أدى النمو السريع في الايرادات من الصادرات النفطية مصحوبا بمحدودية الطاقة الاستيعابية إلى ظهور فوائض مالية في هذه الدول تم استثمارها بصفة خاصة في أصـول مالية خلال الفترة ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٠ . وكما هو متوقع فان الطاقة الاستيعابية لهذه الدول قد استمرت في النمو التدريجي في البداية ثم بمعدل سريع في خلال عام ١٩٧٨ ، مما أدى إلى انخفاض الفائض انخفاضاً كبيراً خلال ذلك العام ، ثم ارتفع الفائض مرة أخرى في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ نتيجة للارتفاع الكبير في سعر النفط في أعقاب الثورة الايرانية . وبصفة خاصة فان مجموع الفوائض في الحساب الجاري السنوي بعد استبعاد التحويلات الحكومية كان قد وصل في عام ١٩٧٠ إلى (٦,٧) مليار دولار ، ثم ارتفع في عام ١٩٧٤ إلى (٢٣,٤) مليار دولار ، ثم انخفض تدريجياً حتى وصل (١٨,٦) مليار دولار في عام ١٩٧٨ . ومع ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٩ ارتفعت الايرادات من الصادرات النفطية ، ووصل مجموع الفوائض في الحسابات الجارية إلى (٥٧,٨) مليار دولار . ومع استمرار تحسن الأوضاع في سوق النفط عام ١٩٨٠ وصـل مجمـوع الفوائض في الحسابات الجارية إلى (١٠٢) مليار دولار . أي أن مجمـوع الايرادات النفطية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ وصل إلى (٦٩١) مليار دولار ، بينـما وصلت قيمـة الواردات السلعية خلال نفس الفترة إلى (٢٥٥) مليار دولار وبـالاضـافة إلى ذلك فان دول الفائض قد عانت من عجز في حساب الخدمات خلال هذه الفترة قدر بحوالي (١١٥) مليار دولار . أي أن إجمالي الفـائض في الحسـابات الجارية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ قد وصل إلى حوالي (٣٢١) مليار دولار . وحتى يمكن الـوصـول إلى تقدير لحجم الثروة المستثمرة في

الخـارج لا بد من خصم بعض القيم المتعلقـة بمعـاملات تمثل سحباً من الفائض التراكمي . وأول هذه البنود يتمثل في المعونات الخارجية التي تقدر خلال هذه الفترة بحـوالي (٢٥) مليار دولار ، وبـالاضـافـة إلى ذلك فلا بد من خصم الاستثمارات الخـارجية التي لا تنتمي إلى القـطاع الحكـومي وتمثل استثمارات وتحويلات القطاع الخاص في هذه الدول وهي تقدر تقريباً بنسبة ٢٥ إلى ٣٠٪ من المجموع الكلي ، أي حوالي (٩٠) مليار دولار . فإذا أخذنا هذه التقديرات في الاعتبار ، وتم خصمها من الفوائض المتراكمة خلال هذه الفترة ، لكان تقدير الفوائض المتراكمة الصافية حتى نهاية ١٩٨٠ (٢٠٨) مليار دولار . وإذا أضفنا إليها الثروة المستثمرة في الخارج في عام ١٩٧٣ وقـدرها (١٤) مليار دولار فان تقدير الثروة في نهاية عام ١٩٨٠ في القطاع الحكومي والمستثمرة في الخارج تصل إلى حوالي (٢٢٢) مليار دولار . وهذا يمثل حجم الأموال المتاحة في نهاية ذلك العام . والواقع أن هذا الرقم يكاد يمثل الوضع تقريباً في نهاية عام ١٩٨٥ ، وذلك لعدة أسباب :

أولاً : إن السوق النفطي اتسم بالضعف منذ نهاية عام ١٩٨٠ واستمرت الحال في التـدهـور ، وخـاصـة في عام ١٩٨٣ ، حيث اضطرت دول منظمة الأوبك في مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ إلى تخفيض الأسعار لأول مرة ، وبداية مرحلة جديدة في سياسة منظمة الأوبك ، حيث بدأت في تحديد الانتاج والحصص ، كما بدا واضحاً في ذلك الوقت انخفاض القوة النسبية لمنـظمـة الأوبـك ، والازدياد المستمـر في الأهمية النسبية لمنتجي النفط ومصدريه خارج منظمة الأوبك ، وخاصة نفوط بحر الشمال . وبالرغم من النجاح النسبي والمؤقت لمؤتمر لندن في منع الانهيار في سوق النفط ، إلا أن الأوضـاع النفـطية استمرت في التدهور ، وانعكس ذلك على انتاج منظمة الأوبك بحيث جاء انتاج عام ١٩٨٥ منخفضاً عما كان عليه في عام ١٩٧٩ بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ . وبعد أن كان انتاج الدول العربية ذات الفائض يشكل حوالي (١٨) مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٩ ، انخفض انتاج منظمة الأوبك بالكامل حتى أصبح يتراوح ما بين (١٥ و١٦) مليون

برميل يوميا . وعـانت السعودية من الانخفاض الكبير في انتاجها حتى وصل في بعض الأحيان إلى (٢,٥) مليون برميل يومياً ، بعد أن كان يزيد عن (١٠) مليون برميل يومياً ١٩٧٩ . كما أن الأسعار في الأسواق الفورية استمـرت في الانخفاض نظراً لتوفر كميات كبيرة من النفط من منتجي ومصدري النفط خارج منظمة الأوبك . ولقد أدى جمود السياسة السعودية بمنظمة الأوبك ، وعدم احترام عديد من أعضائها للأسعار الرسمية أو للحصص المحـددة إلى انخفـاض الايرادات النفطية للدول العربية في منظمة الأوبك . بل يمكن القول بان الايرادات المحققة في عام ١٩٨٥ جاءت أقل من الايرادات المقدرة لذلك العام بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ . ولقـد كانت الايرادات المقدرة وفقاً لتقديرات متعددة حوالي (٧٩,٥٥) مليار دولار لعام ١٩٨٥ ، إلا أن الايرادات المحققة للدول الست العربية قدرت بحوالي (٣٢) مليار دولار للعام نفسه ، أي بانخفاض قدره حوالي (٢٣) مليار دولار .

ثانياً : انخفضت أسعار الفائدة منذ نهاية عام ١٩٨٠ وخاصة أسعار الفائدة على الودائع الدولارية ، وهي تمثل الجزء الأكبر من استثمارات الدول العربية ذات الفـائض في الخـارج . وقـد شهـدت أسعـار الفـائدة على الودائع الـدولارية انخفـاضـاً كبـيراً نتيجـة لتغـير في السياسة النقدية للحكومة الأمـيركية ، والارتفاع الكبير في سعر الدولار . وما أن جاء عام ١٩٨٣ حتى انخفضت أسعار الفائدة على الودائع الدولارية حوالي (٦٥٪) عما كانـت عليه في عام ١٩٨٠ ، حيث كان المـتـوسط حينئـذ ما بين (١٢ - ١٣٪) وتـراوحت في نهاية ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ما بين (٧ - ٨٪) تقريباً . ومن ناحية أخرى بدأت معدلات التضخم في الانخفاض الكبير في الثمانينات مقارنة بمعدلات التضخم التي كانت سائدة في السبعينات في الدول الصناعية الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية . وقد نتج عن انخفاض أسعار الفائدة انخفاض الايرادات على الودائع المصرفية

المستثمرة في الخارج . كما أثر انخفاض معدلات التضخم في انخفاض الايرادات النقدية على الاستثمارات التي عادة ما تتأثر بالموجب من ارتفاع الأسعار كالأسهم ، والاستثمارات المباشرة ، وخاصة الاستثمارات العقارية . فلقد انخفضت الأرباح الرأسمالية والايجارات مع انخفاض معدلات التضخم ، وازدادت نسبة هذه الاستثمارات في المحفظة الاستثمارية لبعض هذه الدول خلال الثمانينات .

ثالثاً : تتفق الآراء على أن ظاهرة الفائض المالي بالمفهوم التدفقي ظاهرة مؤقتة ترجع في الأساس إلى محدودية الطاقة الاستيعابية من ناحية ، وربط الانتاج النفطي بالطلب العالمي من ناحية أخرى . وعندما يتسم الطلب العالمي بالارتفاع وترتفع الأسعار فان دول منظمة الأوبك تضطر إلى زيادة الانتاج وبصفة خاصة الدول العربية منها ، فتزداد ايراداتها النفطية . فإذا كانت الطاقة الاستيعابية محدودة وخاصة في الأجل القصير ، فإن الفائض المالي يبدأ في الظهور ، وهذا هو ما كان عليه الحال في فترة السبعينات . فإذا نظرنا إلى الوضع منذ عام ١٩٨٠ فاننا نجد أن الايرادات النفطية كما ذكرنا انخفضت خلال هذه الفترة تأثراً بالانخفاض في الطلب العالمي على النفط في السوق الدولية . أما الطاقة الاستيعابية فهي ليست مفهوماً استاتيكياً بل مفهوماً ديناميكياً يتغير مع تغير الظروف الداخلية لاقتصاديات هذه الدول . ولقد اتسمت الطاقة الاستيعابية بالمحدودية نظراً للزيادة المفاجئة في الايرادات في بداية السبعينات ، وافتقار غالبية هذه الدول للهياكل الأساسية التي بدونها يصعب الاسراع في التنمية وامتصاص هذه الايرادات النفطية . ولقد تغيرت الأوضاع في نهاية السبعينات حيث استطاع عديد من هذه الدول تحقيق انجازات هائلة في بناء الهياكل الأساسية ، وبداية بناء أنظمة التأمينات الاجتماعية ، وتأسيس ما يسمى بدولة الرفاهية بما يعنيه ذلك من مجانية التعليم والعلاج والسكن المخفض . . . فاتسعت الطاقة الاستيعابية بصورة كبيرة دعى

بعض الاقتصاديين إلى تطبيق النظرية الكلاسيكية على مفهوم الطاقة الاستيعابية ، وهي نظرية تقوم على قانون ساي ، الذي يفترض حالة من التوازن ، حيث أن العرض يخلق الطلب تلقائياً ، وعلى هذا الأساس فان توافر رؤوس الأموال في الدول النفطية ستخلق الطلب عليها ، مما يعني انتهاء قيد الطاقة الاستيعابية . ولكن هذا الرأي رأي مغال فيه ، إذ أنه يهمل الاعتبارات العملية وخاصة تلك التي تتعلق بمحدودية حجم السوق في هذه الدول في غياب سياسة فعلية للتنسيق بين اقتصادياتها وعدم وجود خطط فعالة للتنمية . كذلك فان الاعتبارات السكانية تشكل قيداً هاماً ، وخاصة من ناحية الاعتبارات السياسية والتوافق الاجتماعي ، التي تتطلب ضرورة الحد من العمالة الوافدة الأجنبية . فإذا كان قانون ساي يتسم بالمغالاة ، فان ذلك لا يعني قبول المفهوم الاستاتيكي لمحدودية الطاقة الاستيعابية ، فلا شك أن هذه الدول سيكون في مقدورها امتصاص قدر كبير من مواردها المالية . ووفقاً لبعض التقديرات فان حجم الطاقة الاستيعابية في عام ١٩٨٥ لهذه الدول قدر بما بين (٢٦,٦٦) مليار دولار و (٥٢,١٠) مليار دولار ، فإذا أخذنا المتوسط فانه يشكل حوالي (٣٥) مليار دولار ، بينما قدرت الايرادات النفطية بحوالي (٣٢) مليار دولار . فإذا قارنا بين حجم الايرادات النفطية وحجم الطاقة الاستيعابية لبدا واضحاً أن هناك عجزاً حوالي (٣) مليار دولار ، بعد أن كان من المتوقع أن يتراوح الفائض ما بين (٣,٩٦) مليار دولار كحد أدنى (٢٩,١٣) مليار دولار كحد أقصى إذا استمرت الأوضاع النفطية في الثمانينات في ضعف تدريجي بالمقارنة بعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ .

رابعاً : إن التقديرات السابقة لم تأخذ في الاعتبار الحرب العراقية الايرانية وهي حرب مكلفة . ولا توجد تقديرات رسمية لتأثير هذه الحرب على حجم الأرصدة العربية . وإن كان من المنطقي أن نفترض أن الفوائض العراقية قد استنفدت وأصبح لديها عجز يتمثل في الاقتراض مقابل الانتاج النفطي

المستقبلي . كما أنه من المعروف أن هناك مساهمة عربية من قبل بعض الدول النفطية الخليجية للعراق ، وتتفاوت الأرقام هنا ولكن يمكن أن نفترض أن المساهمة العربية كانت في المتوسط حوالي (١٠ - ١٢) مليار دولار سنوياً . أي حوالي (٦٠) مليار دولار خلال السنوات الست للحرب .

غير أن افتراض ثبات الثروة في الخارج في نهاية عام ١٩٨٥ عند المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ يتسم بالمغالاة . ففي رأي بعض الاقتصاديين أن ثروة هذه الدول قد وصلت في نهاية عام ١٩٨٥ بصورة إجمالية إلى حوالي (٦١٠) مليار دولار وتتكون من (٣٠٠) مليار دولار تمثل اجمالي المتراكم للفترة ما بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ ، و(٣١٠) مليار دولار في الفترة ما بين ١٩٨١ و ١٩٨٥ . فإذا افترضنا نفس النسبة ما بين الثروة في القطاعين الحكومي والخاص فان ذلك يعني تقدير الثروة المتراكمة في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ في القطاع الحكومي بحوالي (٢١٣) مليار دولار . وإذا أضفنا هذا الرقم للثروة الصافية في عام ١٩٨٠ لأصبح الرقم الكلي حوالي (٤٣٥) مليار دولار في عام ١٩٨٥ . بينما تبلغ الثروة المستثمرة في الخارج للقطاع الخاص حوالي (١٧٥) مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٥ . وتتضح أهمية هذه التقديرات إذا قورنت بالاحتياطيات الخارجية للدول الصناعية ، والتي وصلت إلى (٢١٨,٤) مليار دولار في يونيو ١٩٨١ ، وإذا قورنت أيضاً بسوق اليورو دولار الذي وصل (١١٧٦) مليار دولار في نفس السنة .

٣ - ٤ احتياجات الدول العربية غير النفطية من رأس المال

إن تقدير احتياجات الدول العربية غير النفطية من رأس المال ليس من الأمور السهلة . وتوجد عدة طرق لعمل هذه التقديرات . فمن الممكن مثلا أن تستند التقديرات إلى البيانات المعلنة من قبل حكومات هذه الدول والمعلنة في خطط

التنمية ، غير أن اتباع هذا الأسلوب يواجه مشكلتين : المشكلة الأولى هي عدم وجود خطط متكاملة للتنمية في بعض الدول العربية غير النفطية . والمشكلة الثانية هي عدم التجانس والتوافق الزمني بين الدول ذات الخطط التنموية ، وبالاضافة إلى ذلك فان غالبية هذه الخطط تمثل آمالا وطموحات قد لا تستند إلى ما يمكن تحقيقه في الواقع . وبعض هذه الخطط تأخذ في الاعتبار الظروف السياسية ومتطلبات الاستقرار السياسي . أكثر مما تعنى بالمتطلبات الاقتصادية وواقع الموارد المتاحة ، والظروف الاقليمية والدولية . وهذه الأخيرة لا يمكن اهمالها إذا كان الغرض ليس عمل تقدير لرأس المال المطلوب ، وإنما ربط هذا التقدير باعتبارات التكامل الاقتصادي الاقليمي . وامكان توفير هذه الأموال من قبل الدول الخليجية العربية . فالتوافق والتجانس والواقعية تعد من أهم الاعتبارات ، إذ ليس من المنطق أن نفترض أن الدول الخليجية عليها أن تضع إمكانياتها المالية تحت تصرفات خطط تنموية تتسم بالمغالاة ، لأنها تعبر عن آمال وطموحات الأجل الطويل ، أكثر من اعتمادها على الواقع الاقتصادي . وأخيراً فان هذا المنهج لتقدير الاحتياجات الرأسمالية يفتقد إلى الاطار النظري ومن ثم يصبح من الصعب تتبع آثاره الاقتصادية طويلة الأجل على المستويات القومية والاقليمية والدولية ، أو على أحسن الظروف فان خطط التنمية تستند إلى أطر نظرية متعددة يصعب التوفيق بينها بهدف الوصول إلى نتائج لها صفة العمومية .

والأسلوب الثاني لتقدير احتياجات هذه الدول يستند إلى إطار نظري للتنمية يتناسب مع الظروف الاقتصادية ، والأهداف التنموية للدول المستقبلة لرأس المال دون أن يتعارض ذلك مع مصالح وأهداف الدول المصدرة لرأس المال . ومن متطلبات اختيار هذا الاطار النظري أن يتسم بالبساطة ولا يتطلب بيانات إحصائية لا تتوافر بسهولة في هذه الدول . ومن الأطر النظرية الشائع استخدامها نموذج (هارود ـ دومر)[٤٢] للتنمية ، وهو نموذج يتسم بالبساطة ويقوم على العناصر الأساسية للعملية التنموية وهي الادخار والاستثمار ، ومعامل رأس المال إلى الانتاج . واستنادا إلى هذا النموذج يمكن تقدير احتياجات الدول العربية غير النفطية من رأس المال على النحو التالي :

١ ـ يتم تجميع بيانات عن الناتج القومي ومعامل رأس المال إلى الانتاج ، ومعدل الادخار الحدي ، ومعدلات الاستثمار ، وتفحص هذه البيانات مع التأكد من تناسقها ، ويتم التقدير استناداً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل النمو في الناتج القومي} = \frac{\text{معدل الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال/الانتاج الحدي}}$$

٢ ـ وفقاً لهذه المعادلة يتم تحديد معدل الاستثمار المستقبلي عن طريق ضرب معدل النمو في رأس المال في معدل رأس المال للانتاج الحدي .

٣ ـ يتم تحديد رأس المال المطلوب من قبل كل دولة عن طريق ضرب معدلات الاستثمار المستقبلية في مستويات الناتج القومي المتوقع خلال فترة التقدير ، ويمثل هذا القيمة الكلية لرأس المال المطلوب والذي قد يتوفر داخلياً أو لا يتوفر كلياً ، ويتناسب مع تحقيق الهدف المفروض لنمو الناتج القومي .

٤ ـ لتقدير رأس المال المتاح داخلياً في الدول العربية غير النفطية ، يتم ضرب القيمة التاريخية لمعدلات التراكم الرأسمالي في الناتج القومي في سنة الأساس ، ويضاف ذلك إلى معدلات الزيادة في المدخرات السنوية . ويتم تقدير معدلات الزيادة في المدخرات السنوية عن طريق ضرب معدل الادخار الحدي في الزيادة السنوية في الناتج القومي .

٥ ـ يتم تقدير الفجوة الرأسمالية عن طريق طرح رأس المال المتوفر داخلياً من الاحتياجات الرأسمالية التي تم تقديرها وفقاً لافتراض أساسي عن معدل النمو المرغوب فيه في الناتج القومي الاجمالي استناداً لمعادلة هارود ـ دومر الأساسية .

٦ ـ بعد تقدير الفجوة الرأسمالية لكل دولة من الدول العربية يمكن تقدير الفجوة الكلية على المستوى الاقليمي عن طريق تجميع الفجوات الجزئية لكل دولة على حدة ، مع افتراض معدل للنمو لكل دولة يتفق مع ظروفها .

ويعاني هذا المنهج من بعض النواقص . أولها افتراض علاقة طبيعية بين الناتج القومي ورأس المال فقط . ولا شك أن رأس المال يعد من العوامل الأساسية التي تؤثر

على النمو ، وخاصة في الدول التي تنطبق عليها الظروف الكلاسيكية من وفرة العمل ونـدرة رأس المـال ، غير أن هذا يعـد تبسيطا مغالي فيه . فمن الناحيتين النظرية والعملية فان العملية الانتاجية لا تتوقف فقط على وفرة رأس المال ، وإنما تلعب عوامل أخرى دوراً هاماً . فوفرة العمل لا تكفي ، فالعمل ليس عنصراً متجانساً والوفرة في العمالة غير الماهرة لا تعد عاملاً كافياً إذا لم تتوفر العمالة الماهرة . ولقد أثبتت التجارب أيضـاً أن عدم توافر الطاقات الادارية ، والمواهب الرأسمالية لتحمل المخاطرة يضر بالعملية الانتاجية ويجعل من الصعب تحقيق الأهداف وإن توفر رأس المال . ومن النقد الموجه لاطار هارود ـ دومر افتراض ثبات معامل رأس المال للانتاج وخاصة في الاقتصاديات الزراعية ، حيث تؤثر الظروف الطبيعية مثلا على الانتاج الزراعي ، مما يؤدي إلى تغير مستمر خلال فترات قصيرة في معامل رأس المال . حتى وإن أهملنا هذا الاعتبار ، وافترضنا ثبات معامل الانتاج إلى رأس المال فان تقدير احتياجات رأس المال على أساس تجميعي يؤدي إلى اهمال عنصر هام من الناحية العملية في العملية التنموية ، وهو تقدير المدد الزمنية التي تتفاوت بتفاوت القطاعات وتنوع المشروعات .

ولا شك أن هذه الانتقـادات لها أهميتهـا غير أنها لا تقلل من القيمـة العملية للتقديرات الناتجة عن إطار هارود ـ دومر ، وذلك لعدة أسباب : **أولها** : إن التركيز على رأس المال في علاقته بالانتاج لا يعني إهمال أهمية العوامل الأخرى السابقة ، بل المقصود هنا هو تمكين الباحث من دراسة تأثير العوامل الأخرى على العملية الانتاجية ومعدلات النمو المرغوب فيها بعد استبعاد تأثير رأس المال ، أي أن الغرض هنا ليس إهمال الواقع الانتاجي من ناحية اعتماده على أكثر من عامل ، وإنما تطبيق أسلوب التحليل الجزئي حتى يمكن تفهم العملية الانتاجية في واقع يتسم بالتعقيد . فيمكن مثلاً ادخال اعتبارات التنمية وتحليل تأثيرها ، فإذا عرّفنا التنمية بأنها ليست مجرد نمو في الانتاج ، وإنما تغير جذري في المؤسسات يصاحب النمو الانتاجي ، فان الاطار المتبع هنا لهارود ـ دومر يمكّن مثلاً من تقدير الكلفة الاجتماعية لعدم كفاءة الجهاز الحكومي وتأثير السياسات البيروقراطية على العملية التنموية بدلاً من إلقاء اللوم على ندرة رأس المال كسبب مباشر لعدم تحقيق خطط التنمية للأهداف المرغوب فيها .

ثاني هذه الأسباب هو أن بساطة هذا المنهج واتباعه للأسلوب التجميعي (Aggregative Approath) لا تعد عيباً ، بل على العكس تعد من مزايا هذا الأسلوب . ففي ظروف الدول النامية ، والتي تتسم بنقص المعلومات وعدم دقتها ، فان تطبيق أساليب معقدة للتقدير على درجة عالية من التفصيل لا تؤدي إلى نتائج عملية ، بل تكون ذات كلفة عالية .

ويجب أن لا يغيب عن الذهن أن الغرض من تقدير احتياجات رأس المال باستخدام إطار هارود ـ دومر ليس الوصول إلى أرقام دقيقة يتم الالتزام بحرفيتها ، وإنما تقديم مؤشرات عامة تمثل بداية للتحليل العملي بهدف الوصول إلى الأرقام الدقيقة التي تدخل في خطط التنمية ولا بد من الالتزام بها . وميزة هذا الأسلوب هي أن الأرقام الأولية تستند إلى إطار نظري يقوم على افتراضات واضحة ، والبديل هو أن تستند هذه الأرقام الأولية إلى التخمين أو إلى أساليب لا تستند إلى قواعد نظرية ، ولا تكون افتراضاتها واضحة ، ويمكن دراسة تأثير عدم توافرها في مراحل أخرى من التحليل . **ثالثا** : إن إطار هارود ـ دومر والاعتماد على معامل رأس المال للانتاج الحدي قد أثبت صلاحياته في ظروف الدول النامية لعمل التقديرات الأساسية التجميعية ، والتي يمكن النظر إليها على أنها تمثل العرض المتاح على المستوى التجميعي للاقتصاد القومي ، وتتناسب مع معدل النمو المرغوب فيه ، ثم يتبع ذلك تطبيق أساليب تفصيلية فنية ، إما لتوزيع الموارد المتاحة على القطاعات والمشروعات المتعددة ، وإما لعمل تقديرات للاحتياجات القطاعية استناداً لأسلوب من القاعدة إلى القمة (Bottom-up) . ومقارنة هذه التقديرات بالتقديرات التجميعية المستقاة من إطار هارود ـ دومر .

فإذا افترضنا معدلاً للنمو في الدول العربية المستوردة لرأس المال ، أمكن تطبيق النموذج السابق لتقدير احتياجات رأس مال هذه الدول ، ورأس المال المتوفر وفجوة رأس المال . وفي دراسة تفصيلية للدكتور رجاء الملاخ وآخرين في عام ١٩٧٦[٤٣] قام بتطبيق نموذج هارود ـ دومر لتقدير احتياجات الدول العربية غير النفطية لرأس المال عن الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، وافترض معدلاً للنمو في جميع الدول العربية ذات

الحاجة إلى رأس المال قدره ١٠٪ ، وقام باعداد التقديرات اللازمة لثماني دول عربية هي مصر والسودان والمغرب وتونس وسوريا ولبنان والأردن والجمهورية العربية اليمنية . ويعدّ هذا المعدل مرتفعاً نسبياً بالقياس بالمعدلات التي تم تحقيقها في هذه الدول في الستينات والسبعينات ، كما أن هذا المعدل يعني مضاعفة الدخل الفردي في هذه الدول في مدة لا تزيد عن عشر سنوات مع افتراض استمرار معدل الزيادة السكانية على ما هي عليه حتى نهاية السبعينات . ولا شك أن هذا الافتراض يتسم بالتفاؤل الشديد ، ومع ذلك يمكن الدفاع عنه لسببين : **أولهما** : اعتبار هذا المعدل معدلاً مرغوباً فيه مما يتفق مع نموذج هارود ـ دومر الذي يفرق ما بين المعدل المرغوب فيه والمعدل الطبيعي والمعدل المحقق . **ثانيهما** : أن تقدير احتياجات هذه الدول من رأس المال على أساس افتراضات قصوى للنمو يمثل الحد الأقصى لرأس المال المطلوب الذي يمكن مقارنته بالأموال المتاحة من قبل الدول العربية النفطية لتحديد إمكانية توفير هذه الأموال .

والجدول التالي ٣ - ١ يبين البيانات الاحصائية التي استخدمت في التقدير بالنسبة للناتج القومي ومعدلات الاستثمار والادخار ، ومعامل رأس المال إلى الانتاج في الدول العربية السالفة الذكر . ويجب النظر إلى هذه البيانات بقدر من التحفظ وذلك لتعدد مصادرها وتواريخها ، فبيانات الناتج القومي الاجمالي تعود إلى عام ١٩٧٤ ، بينما بيانات معدلات الاستثمار تعود إلى عام ١٩٧٠ . أما تقديرات معدلات الادخار ومعامل رأس المال إلى الانتاج فهي تقوم على دراسة عبد الرسول[٤٧] . ويمكن قبول أرقام معدلات الادخار مع التحفظ بالنسبة لمعدلات الاستثمار ، إذ أن هذه الدول قد تأثرت بالتغيرات التي حدثت في سوق النفط في عام ١٩٧٣ . وعلى هذا الأساس فان افتراض ثبات معدلات الاستثمار بعد التغيرات النفطية عن المستوى الذي كانت عليه ، واستمرار هذه المعدلات ثابتة حتى عام ١٩٨٠ ، يتسم بعدم الواقعية . أما افتراض ثبات معامل رأس المال إلى الانتاج الحدي فهو كما ذكرنا سابقاً يتسم بعدم الواقعية بالنسبة للدول ذات الاقتصاد الزراعي أساساً . كما أن افتراض ثبات هذا المعامل حتى عام ١٩٨٠ يتضمن افتراض عدم تغير تكنولوجية الانتاج . ومع ذلك

فان قبول هذه الافتراضات والدفاع عنها يتوقف على الهدف من استخدام النتائج ، فطالما أن استخدامها يمثل البيانات الأولية اللازمة لبداية التقديرات التفصيلية فان هذه النتائج تعد مقبولة .

جدول ٣ - ١
الناتج القومي ، معدلات الادخار والاستثمار ،
ومعامل رأس المال للانتاج في بعض الدول العربية

الدولة	الناتج القومي مليار دولار	معدل الاستثمار ٪	معدل الادخار الحدي ٪	معامل رأس المال/ الانتاج الاضافي
مصر	١٠	١١,١٠	١٠,٠٨	٣,٠٤
السودان	٢,٤	١١	١٣,٨٧	٣,٩
المغرب	٥,٧	١٣,٣	١٠,٥٤	٢,٥
تونس	٣	١٢,٤	١٨,١٨	٢,٦
سوريا	٢,٦٦	٩,٩	٦	٢,٢٥
لبنان	٢,٦	١٩,١	٢	٣,٢
الأردن	٠,٩	١٩,٤	• صفر	٣,٧٥
اليمن	٠,٥٥	١٣,١٠	• صفر	٢,٨٥

• أخذت بيانات معدلات الادخار للدول العربية المذكورة أعلاه من دراسة خاصة أعدت للبنك المركزي العراقي باستثناء الأردن واليمن حيث تم فرض معدل ادخار حدي يساوي صفر بدلا من معدلات الادخار السالبة في هذه الدول .

المصادر : ـ صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية عام ١٩٧٥ .
ـ دراسة خاصة للبنك المركزي العراقي عام ١٩٧٤ .
ـ بيانات مستقاة من منشورات وزارة الخارجية الأميركية ، وبصفة خاصة دراسة رقم ٢٢ نشرت في نوفمبر ١٩٧٥ .
ـ انظر دراسة الملاخ وآخرين[٤٣] .

يبين الجدول التالي ٣ - ٢ تقديرات احتياجات رأس المال ورأس المال المتاح داخلياً ، وفجوة رأس المال للدول العربية المذكورة سابقا ما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ بمليارات الدولارات وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤ .

جدول ٣ - ٢
احتياجات رأس المال وفجوة رأس المال بالمليارات الدولارية

الدولة	الاحتياجات الكلية	رأس المال المتاح داخلياً	فجوة رأس المال	النسبة الداخلية
مصر	٢٣,٤٧٠	٩,٢٨	١٤,١٩	٣٩,٥
السودان	٧,٢١	٢,٤١١	٤,٧٩٩	٣٣,٤
المغرب	١١,٠٢	٦,٠٤٤	٤,٩٧٦	٥٤,٨
تونس	٦,٠٣	٥,٢١	٠,٨٢٠	٨٦,٤
سوريا	٤,٦	٣,٥٧١	١,٠٢٩	٧٧,٦
لبنان	٦,٤٣٢	٣,١١١	٣,٣٢١	٤٨,٤
الأردن	٢,٦	١,١٥٢	١,٤٤٨	٤٤,٣
اليمن	١,٢	٠,٤٨	٠,٧٢	٤٠
المجموع	٦٢,٥٦٢	٣١,٢٥٩	٣١,٣٠٣	٥٠

المصدر ـ الملاخ وآخرون .

p. 233-236 (T36/D1)

بالنظر إلى هذا الجدول نلاحظ ما يلي :

١ ـ إن الأرقام المبينة أعلاه تمثل المبالغ الصافية ، أي أننا نفترض أن سداد الديون والفوائد المستحقة سواء على القروض القائمة فعلا أو الاقتراض المصاحب لسد الفجوة سيتم ترتيب سداده من مصادر أخرى ، مما يعني من الناحية العملية اعادة جدولة الديون إلى ما بعد عام ١٩٨٠ ، وزيادة معدل الادخار الحدي

لتعويض حركة رأس المال المعاكسة وتشجيع الاستثمار الأجنبي في المشروعات المحلية ، مع تأجيل ترحيل الأرباح المستحقة للمستثمر الأجنبي لفترة لا تقل عن خمس سنوات .

٢ ـ إن حجم الفجوة المقدر يقوم على افتراض بقاء المعونات العربية الخليجية والمعونات الأجنبية للدول العربية المستقبلة لرأس المال على نفس المستويات التي كانت سائدة في بداية السبعينات مما يعني أن سد الفجوة يمثل تحويلات اضافية لا تحويلات بديلة . فإذا انخفضت المعونات الأجنبية مثلا ، فان على الدول العربية الخليجية أن تقوم بتعويض الدول المستقبلة لرأس المال بما يكفي لابقاء حجم المعونات على ما هي عليه .

٣ ـ لا يتطلب التحليل السابق أسلوباً محدداً لسد الفجوة ، أي فيما إذا كان تحويل رأس المال يتم في صورة قروض أو مشروعات مشتركة في كل منهما . والافتراض الأساسي هو أن التحويل الرأسمالي يقوم على أساس اعتبارات اقتصادية تتعلق بالعائد والربحية ، وليست مجرد معونات أو قروض ميسرة غير أن التقديرات تقوم على أساس ألا يزيد معدل الفائدة عن ٨٪ ، وهو مستوى مناسب بل أعلى من المستويات السائدة لسعر الفائدة على القروض طويلة الأجل .

٤ ـ بالرغم من أن النسبة المئوية لفجوة رأس المال هي ٥٠٪ بالنسبة للدول العربية المذكورة ، إلا أن نسبة الفجوة تتفاوت ما بين أعلى فجوة كما في احتياجات السودان ، وأقل فجوة كما في احتياجات تونس ، والتي لا تزيد عن ١٣,٦٪ ، ونسبة الفجوة لمصر هي ٦٠,٥٪ ، ولكنها من الناحية المطلقة تمثل تقريبا ٤٩٪ من حجم الفجوة الكلية ، ففجوة رأس المال بالنسبة لمصر تزيد عن احتياجات السودان والمغرب وسوريا ولبنان وتونس واليمن .

٥ ـ يفترض هذا الوضع معدلات للتضخم لا تختلف عن المعدلات السائدة في عام ١٩٧٤ ولا تتغير ، وإن تغيرت فيبقى المتوسط عند هذا المستوى خلال فترة الخمس سنوات .

٦ ـ يبين (جدول ٣ - ٣) توزيع الاحتياجات الكلية لرأس المال ورأس المال المتاح ،

وفجوة رأس المال سنوياً في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بمليارات الدولارات وبأسعار عام ١٩٧٤ .

جدول ٣ - ٣
احتياجات رأس المال وفجوة رأس المال بالمليارات

السنة	احتياجات رأس المال	رأس المال المتاح	فجوة رأس المال	نسبة رأس المال المتاح
١٩٧٥	٨,١٤٢	٤,٣٤١	٣,٨٠١	٥٣
١٩٧٦	٨,٩٢٠	٤,٦٥٨	٤,٢٦٢	٥٢
١٩٧٧	٩,٧٥٠	٤,٩٩١	٤,٧٥٩	٥١
١٩٧٨	١٠,٨٤٠	٥,٣٤٦	٥,٤٩٤	٤٩
١٩٧٩	١١,٨٩٠	٥,٧٤٥	٦,١٤٥	٤٨
١٩٨٠	١٣,٠٢٠	٦,١٧٨	٦,٨٤٢	٤٧
المجموع	٦٢,٥٦٢	١٣,٢٥٩	٣١,٣٠٣	٥٠

إن متوسط رأس المال الاضافي السنوي اللازم لتحقيق نمو سنوي في الدول العربية غير النفطية بمعدل ١٠٪ هو حوالي (٢ , ٥) مليار دولار خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . فإذا افترضنا أن الحد الأدنى للفائض الرأسمالي للدول النفطية خلال نفس الفترة يتراوح ما بين (٣٨) مليار دولار في عام ١٩٧٥ و(٢٣) مليار دولار في عام ١٩٨٠ أي بمتوسط (٥ , ٣٠) مليار دولار سنوياً ، فان نسبة رأس المال اللازم لسد الفجوة الرأسمالية سنوياً لا تتعدى (٥ , ١٦٪) من فائض رأس المال بمفهومه التدفقي بالنسبة للدول الخليجية النفطية ، وهذا يمثل نسبة صغيرة مقارنة بمخزون رأس المال المتاح لهذه الدول خارج الوطن العربي .

٣ - ٥ الطلب والعرض على رأس المال واحتمالات التوازن

تعرضت في الفصلين السابقين إلى الاحتياطيات المالية الموجودة في الخارج للدول الخليجية العربية النفطية ، واستعرضت التقديرات المتوفرة لاحتياجات الدول العربية ذات النـدرة في رأس المـال على أسـاس عدة افتراضات خاصة بالنمو المرغوب فيه والمدخرات المتاحة داخلياً . وأهدف هنا إلى تحديد امكانية توجيه الاحتياطيات المالية الموجودة في خارج المنطقة العربية لاستيفاء احتياجات الدول العربية ذات الندرة في رأس المال .

في البداية لا بد من التعرض لسؤال هام ورئيسي يتعلق بطبيعة الاحتياطيات المالية الموجودة في الخارج ، فإذا كانت هذه الاحتياطيات مستثمرة في استثمارات حقيقية ذات طبيعة طويلة الأجل يصعب تحويلها إلى مجالات استثمارية أخرى ، فان من الصعب بل قد يكون من المستحيل إعادة توجيه هذه الأموال إلى استثمارات في المنطقة العربية دون أن تتحمـل دول الفائض خسائر باهظة . وقد تتعدى آثار إعادة التوجيه دول الفائض لتشمل الجهاز المصرفي الدولي بل الاقتصاد الدولي كذلك . أما إذا كانت هذه الاحتياطيات تتمثـل في استثـمارات اسمية لا تغير من طبيعتها الحقيقية وكونها مدخرات متاحة للاستثمار الحقيقي ، فإن موضوع إعادة توجيه الفوائض العربية في صورة استثمارات حقيقية في المنطقة العربية يصبح موضوعاً يستحق التحليل ويتطلب الاجابة .

إن التعرض لتطور الفوائض العربية وتوزيعها يصل إلى نتيجة واضحة لا تقبل الجدل وهي أن هذه الفوائض هي في حقيقتها مدخرات مستثمرة في صورة إستثمارات اسمية ، وليست في صورة استثـمارات حقيقية ، فلقد ظهرت هذه الفوائض نتيجة لعاملين رئيسين : **الأول** يتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار النفط خلال فترة قصيرة لا تزيد عن سبـع سنوات ، فلقد كان النفط يمثل حوالي ١٪ من الدخل الاجمالي العالمي ، فأصبح يمثل ٥٪ من هذا الدخل وازدادت قيمة الواردات النفطية من (٢٨)

مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٥٣٥) مليار دولار في عام ١٩٨٠ أي بزيادة قدرها عشرون ضعفاً في خلال عشر سنوات . كذلك فإن تجارة النفط كانت تمثل حوالي ٧٪ من حجم التجارة الدولية في عام ١٩٧٠ فوصلت إلى حوالي ٢١٪ من حجم التجارة الدولية في عام ١٩٨٠ . **والعامل الثاني** يتمثل في محدودية الطاقة الاستيعابية للدول الخليجية العربية النفطية ، وبالرغم من أن القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول قد زادت بدرجة كبيرة خلال نفس الفترة مما نتج عنه حدوث ارتفاع كبير في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري والواردات وخاصة السلع الاستهلاكية كنتيجة منطقية للزيادة الكبيرة في الدخل الفردي ، إلا أن الايرادات النفطية فاقت بكثير الطاقة الاستيعابية مما أدى إلى ظهور الفوائض المالية ، التي مثلت زيادة في المدخرات لهذه الدول . وإذا اتخذنا إطاراً كينزياً لحتمية التساوي بين المدخرات والاستثمارات من الناحية الحسابية ، فإن الزيادة في المدخرات يمكن لها أن تستخدم في إحدى الخيارات الثلاث التالية حتى يتم التعادل الحسابي بين الادخار والاستثمار : الخيار الأول هو أن يقابل الزيادة في المدخرات زيادة مساوية في الاستثمار الحقيقي ، وهو الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة في الطاقة الانتاجية ، ومن ثم زيادة في الانتاج والعمالة والدخل . والخيار الثاني هو أن يقابل الزيادة في المدخرات من قبل مجموعة معينة من المدخرين نقص في المدخرات من قبل مجموعة أخرى من المدخرين ، ويتمثل ذلك في شراء أسهم مثلاً لشركات قائمة تستخدم حصيلة بيع هذه الأسهم في تمويل زيادة في الاستهلاك ، ومن ثم نقص في مدخرات فئة بائعي الأسهم ، ولا ينتج عن هذه المعاملات أي زيادة في الطاقة الانتاجية أو في الانتاج أو الدخل أو العمالة بل زيادة في كمية السيولة المتاحة لفئة بائعي الأسهم . ويؤدي هذا الخيار إلى نقل الملكية وإعادة توزيع الحيازة دون أن يكون لذلك آثار استثمارية طويلة الأجل . أما الخيار الثلاثة فيتمثل في زيادة الأصول المالية أي حدوث زيادة استثمارية اسمية حيث يقوم الجهاز المالي باصدار أوراق ومستندات وودائع مصرفية تقابل هذه الزيادة في المدخرات ، وتبقى هذه الأصول المالية في صورة مدخرات متاحة لاستخدامات متعددة . فقد تستخدم مثلاً في المستقبل في زيادة الطاقة الانتاجية إذا تم توجيهها في قنوات الاستثمار الحقيقية ، كما قد تستخدم أيضاً في معاملات تغير من توزيع المدخرات بين الفئات

المتعددة من المدخرين . وتختلف الآثار الاقتصادية حسب طبيعة قناة الاستثمار ، إذ يعد الخيار الأول أكثر الخيارات انتاجية ، ويؤدي إلى تحقيق النمو الحقيقي في الأجل الطويل ، ويعد هذا الخيار الهدف النهائي للعمل الاقتصادي والسيناريو المرغوب فيه . والخيار الثاني لا يتعدى تأثيره مجرد تغير في توزيع المدخرات . ولا يؤدي إلى آثار اقتصادية طويلة الأجل . أما الخيار الثالث فله آثار تضخمية في الأجل القصير ، إذ أن قبول الجهاز المصرفي لمبدأ خلق أدوات مصرفية جديدة لامتصاص المدخرات الجديدة يؤدي إلى زيادة في أسعار الفائدة ، هذه الزيادة تمثل زيادة في الكلفة في العملية الانتاجية ، ومن ثم زيادة في الأسعار ثم زيادة في الأجور ، ومع استمرار خلق أدوات جديدة تبدأ العملية الحلزونية لزيادة الأسعار والأجور واستمرار العملية التضخمية .

وقد لجأت الدول النفطية الخليجية إلى اتباع استراتيجية استثمارية اعتمدت أساساً على الخيار الثالث أي وضع الفوائض المالية تحت تصرف الجهاز المصرفي الدولي . والسبب في ذلك يعود إلى ثقة هذه الدول بالجهاز المصرفي الدولي من ناحية ، ويعود من ناحية أخرى إلى عدم خبرتها للقيام بمهام الاستثمار المباشر ، وخاصة رغبتها الملحة في تفادي المخاطرة أي أنها لجأت إلى الجهاز المصرفي الدولي ليقوم بدور الوساطة بالنيابة عنها ، ويتحمل هذا الجهاز المخاطرة التي تصاحب الاستثمار ، بينما تضمن الدول عائداً ثابتاً . ولما كان الجهاز المصرفي الدولي هو في حقيقته جهاز مصرفي له خبرته في اقتصاديات الدول الغربية على وجه الخصوص ، ولا يعني اصطلاح « الدولي » أن هذا الجهاز قادر على العمل بنفس الدرجة من الفعالية في باقي أجزاء العالم ، أصبحت الأموال المتاحة أموالاً متاحة للاقتصاديات الغربية في المقام الأول . وهذه الاقتصاديات المتطورة تفتقر في فرص الاستثمار الحقيقي نظراً للتطور الكبير في هيكل اقتصاديات هذه الدول ، لذا فإن هذه الفوائض لم تستخدم في تمويل استثمار حقيقي في الدول الغربية ، وإنما أدت إلى ازدياد حدة الموجة التضخمية التي بدأت في الاقتصاديات الغربية في نهاية الستينات وبداية السبعينات نتيجة لاتباع سياسات نقدية توسعية ، وعدم الرقابة الكافية على عرض النقود . فزيادة أسعار الفائدة نتيجة

لزيادة الأدوات المالية التي خلقها الجهاز المصرفي الدولي لامتصاص الفوائض المالية أدت إلى استمرار الضغط التضخمي . وفي مواجهة هذا الوضع بدأت الدول الغربية في اتباع سياسات لتصحيح الأوضاع ، فقامت بنقل الآثار التضخمية إلى دول العالم الثالث ، عن طريق زيادة أسعار السلع الصناعية المصدرة إلى دول العالم الثالث ، فزادت حدة العجز في الموازين الخارجية لدول العالم الثالث ، نتيجة لزيادة كلفة الواردات النفطية زيادة كبيرة ، وازدياد أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول الغربية كردة فعل للارتفاع التضخمي في الأسعار . وهنا بدأ الجهاز المصرفي الدولي في توجيه الأموال المتاحة لديه ، والتي لا توجد لها استخدامات استثمارية حقيقية في الاقتصاديات الغربية إلى دول العالم الثالث في صورة قروض لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها . ومع استمرار ازدياد أسعار النفط واستمرار الفوائض المالية والعملية التضخمية في الدول الغربية وازدياد أسعار السلع الصناعية ازدادت حدة العجز في موازين مدفوعات دول العالم الثالث ، ومن ثم زاد اقتراضها من الجهاز المصرفي الدولي . أي أن النتيجة الفعلية للفوائض المالية العربية تمثلت في ازدياد مديونية دول العالم الثالث نتيجة لعجز موازين مدفوعاتها ولجوئها إلى أسلوب الاقتراض لتمويل العجز ، بدلاً من زيادة معدلات التنمية وتغير هياكلها الاقتصادية بهدف اخلال الانتاج المحلي محل الواردات وزيادة صادراتها . والواقع أنه لم يكن أمامها غير أسلوب تصحيح العجز عن طريق التمويل والاقتراض ، إذ أن الأموال المتاحة من الجهاز المصرفي الدولي كانت تقتصر على أغراض التمويل في الأجل القصير بدلاً من الاستثمار الحقيقي طويل الأجل . ومن ناحية أخرى فإن ازدياد حدة مشكلة التضخم في اقتصاديات الدول الغربية أدى إلى الاضرار بالدول الخليجية ذات الفائض ، فمعدلات التضخم المرتفعة أدت إلى معدلات سالبة للعائد الحقيقي على المدخرات لدى الجهاز المصرفي الدولي . كما أن ارتفاع الأسعار أدى إلى خسائر في القيمة الرأسمالية لهذه الودائع ، وهي لم تؤد إلى احداث اسراع في العملية التنموية في هذه الدول . أما الدولة الغربية الصناعية فلقد استطاعت خلال فترة قصيرة التأقلم مع الظروف الجديدة وتصحيح الأوضاع ، ومكنها من ذلك طبيعة هيكلها الاقتصادي

الذي يتسم بالتنوع كما يتسم بالمرونة . والخلاصة ، أن فوائض الأموال العربية لا تمثل استثمارات حقيقية وإنما هي مدخرات في صورة استثمارات اسمية اتجهت في النهاية بواسطة الجهاز المصرفي الدولي إلى دول العالم بكلفة عالية وبآثار اقتصادية سالبة . هذه الفوائض يمكن اعتبارها أموالاً متاحة للاستثمار ، إذا قررت الدول الخليجية العربية اتباع استراتيجية استثمارية مختلفة .

فإذا نظرنا إلى الاحتياطيات المالية للدول الخليجية العربية النفطية الموجودة في الخارج على أنها مدخرات لا زالت قابلة للتوجيه نحو قنوات الاستثمار الحقيقية ، فإن السؤال المطروح يتعلق بحجم هذه الأموال وكفايتها لسد الاحتياجات التنموية لدول الفائض الرأسمالي وقدرتها على تصدير جزء من هذه الفوائض للدول العربية ذات الندرة الرأسمالية . وبالرغم من عدم توافر تقديرات دقيقة لحجم الفائض في الوقت الحالي ، إلا أنه يمكن افتراض أن حجم هذه الاحتياطيات في عام ١٩٨٥ لا يزيد عن (٤٠٠ ـ ٥٠٠) مليار دولار متاحة للجهاز المصرفي الدولي ، وموزعة بين مدخرات قصيرة الأجل ونسبة ضئيلة في صورة استثمارات مباشرة . فإذا افترضنا :

١ ـ إن هذه الاحتياطيات ستدر عائداً لا يزيد عن (٤ ـ ٥٪) سنوياً فإن الدخل من هذه الاستثمارات يقدر في المتوسط بحوالي (٢٢) مليار دولار سنوياً .

٢ ـ إن الدول الخليجية ستستخدم حوالي ثلث هذه الايرادات أي حوالي (٧) مليار دولار سنوياً ، بالاضافة إلى الايرادات النفطية وذلك لتمويل خطة تنموية طموحة تهدف إلى تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي للدول النفطية العربية الخليجية .

٣ ـ إن هذه الدول ستضيف إلى احتياطياتها ما يعادل ٣/١ الايرادات من الفوائض أي حوالي (٧) مليار دولار سنوياً .

إذا افترضنا ما سبق فعلى هذا الأساس تكون الأموال المتاحة سنوياً للاستثمار في الدول العربية غير النفطية هي حوالي (٨) مليار دولار ، دون المساس بالاحتياطيات ومع دفع عجلة التنمية في الدول الخليجية ذات الفائض . وإذا افترضنا من ناحية أخرى أن احتياجات الدول العربية من رأس المال في السنوات الخمس القادمة لا تزيد

عن (٤٠) مليار دولار ، وذلك لتحقيق معدل للتنمية متواضع ، حوالي ٦٪ سنوياً ، فمن الممكن أن يتحقق التوازن بين العرض من رأس المال والطلب عليه . فهل تكفي الأموال المتاحة لسد احتياجات الدول العربية ذات الندرة الرأسمالية ؟؟

وفقاً للتقديرات المتاحة فإن احتياجات الدول العربية ذات العجز لسد الفجوة الرأسمالية كانت حوالي (٣٢) مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، على أساس معدل للنمو يمثل ٦٪ ، وافتراض ثبات المعامل الحدي لرأس المال للانتاج ومعدل الادخار الحدي . ولا شك أن عجز هذه الدول عن تحقيق هذا المعدل خلال هذه الفترة نظراً لعجزها عن توفير رأس المال اللازم لتحقيق هذا المعدل يعني أن هذه الدول تواجه الآن مشاكل معقدة ، وأن تحقيق معدل للنمو قادر على تعويض النمو البطيء في الماضي ، وتعويض الزيادة في السكان ومن ثم الزيادة في الدخل الفردي يعني أن احتياجات هذه الدول من رأس المال تفوق احتياجاتها في عام ١٩٨٠ . فإذا اقتصرت الزيادة على ٣/١ الأموال التي كانت مطلوبة حتى عام ١٩٨٠ أي حوالي (١٠) مليار دولار ، فمن الممكن تحقيق التوازن من الناحية الكمية على الأقل مع إحداث زيادة طفيفة لا تزيد عن (٢) مليار دولار خلال خمس سنوات . فإذا كان من الممكن تحقيق التوازن كمياً بين العرض والطلب على رأس المال ، فهل يمكن من الناحية العملية تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الاستثمارية القائمة على الاستثمار المباشر في الدول العربية ذات الندرة الرأسمالية بدلاً من وضع الأموال المتاحة تحت تصرف الجهاز المصرفي الدولي ؟

إن تنفيذ برنامج استثماري يقوم على حركة رأس المال من الدول الخليجية العربية إلى الدول العربية ذات الندرة الرأسمالية ، يتطلب أن يتوفر مناخ اقتصادي مستقر وخاصة في الدول المستقبلة لرأس المال . والسبب في ذلك عدم امكانية الفصل بين أوضاع الأجل القصير وأوضاع الأجل الطويل ، فالنمو الاقتصادي لا يمكن أن يحقق الأهداف المرجوة منه إذا اتسم المناخ الاقتصادي بجو من عدم الاستقرار ، فالتضخم والبطالة وعدم استقرار الأوضاع المالية والنقدية لها آثار عكسية تتعدى الأجل القصير ، وقد تؤدي في النهاية إلى عدم نجاح خطط التنمية في تحقيق النمو المرغوب فيه . والهدف من الاستثمار وحركة رأس المال من الدول العربية المصدرة إلى الدول

العربية المستوردة لرأس المال هو إعطاء دفعة للتنمية في الدول المستوردة مع تحقيق عائد ربحي يتناسب مع المستويات السائدة في الأسواق العالمية في الأجل الطويل ، بالنسبة للدول المصدرة لرأس المال . وإذا نظرنا إلى الواقع الاقتصادي في الدول العربية ذات الندرة في رأس المال لوجدنا أنها لا تعاني فقط من عدم الاستقرار الاقتصادي بل أنها تعيش أزمة اقتصادية طاحنة . ومن أهم أسباب هذه الأزمة ازدياد المديونية الخارجية الناتجة عن العجز المزمن في موازين مدفوعات هذه الدول ، وخاصة في الآونة الأخيرة كردة فعل لانخفاض أسعار النفط وانخفاض تحويلات مواطني هذه الدول الذين يعملون في الدول الخليجية . ولقد ازدادت مديونية دول العالم الثالث ازدياداً كبيراً ، من حوالي (٧٠) مليار دولار في عام ١٩٧٠ إلى حوالي (٤٨٠) مليار دولار في عام ١٩٨٠ وإلى ما يقرب من (٧٠٠) مليار دولار عام ١٩٨٢ . ولا ترجع الزيادة في هذه المديونية إلى زيادة الواردات النفطية ، وإنما إلى زيادة أسعار السلع الصناعية المستوردة بالاضافة إلى سوء الادارة المالية ، بل أن عديداً من هذه الدول ذات النسبة العالية من المديونية هي من الدول المصدرة للنفط كالمكسيك وفنزويلا وايكوادور وأندونيسيا ونيجيريا والجزائر ومصر . وازدادت مديونية الدول العربية ذات الندرة في رأس المال ازدياداً كبيراً بدأ قبل ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣ ، ويوضح الجدول التالي الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٢ .

جدول ٣ - ٤
الدين العام الخارجي لبعض الدول العربية في ديسمبر ١٩٧٢
بملايين الدولارات

الدولة	المستخدم فقط	المتاح بما في ذلك غير المستخدم						معامل خدمة الدين بالنسبة للصادرات	
		المجموع الكلي	ثنائي رسمي	متعدد الأطراف	موردون	بنوك	آخرون	١٩٦٥	١٩٧٢
الجزائر	١٦٢٥,٠	٢٨٢٧,٠	١٢٢٧,٨	١٦,٩	١١٥٢,٢	٣٦٨,٠	٦٢,١	-	٠,٢
مصر	١٥٧١,١	٢٠٤٠,٨	١٦٢٢,٤	٦٧,٢	١٠٥,٩	٤٤,٩	٢٠٠,٤	١٥,٣	١,٥
الأردن	١٦١,١	٢٢١,٦	١٩٣,٩	٢٢,٣	-	٥,٤	-	١,٢	٧,٠
المغرب	٨٥٢,١	١١١٢,٥	٦٧٨,٧	٢٨٢,٧	٤٩,٣	٦٣,٩	٣٧,٩	٤,٨	٠,٥
السودان	٢٩٧,٦	٣٨٢,٣	١٩٠,٧	١٣٧,٦	٩,١	٤٤,٧	٠,٢	٥,٥	٠,٣
سوريا	٢٤٣,٢	٥١٠,٤	٤٥٥,٧	٢٢,٩	٣١,٨	-	-	٥,٥	٠,٥
تونس	٦٩٧,٧	١٠٩١,١	٧٠٠,٨	١٩٩,٦	٧٠,٤	١١٢,٥	٧,٨	٧,٧	٦,٢
المجموع الكلي	٥٤٤٧,٨	٨١٨٥,٧	٥٠٧٠,٠	٧٤٩,٢	١٤١٨,٧	٦٣٩,٤	٣٠٨,٤	-	-

المصدر : نشرات البنك الدولي عام ١٩٧٤ ونشرات صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٧٥ .

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي :

١ ـ إن من أكثر الدول العربية مديونية بمعيار الحجم المطلق للدين سواء المتاح أو المستخدم فقط الجزائر ومصر . أما إذا اتخذنا معدل خدمة الدين كمعيار لمدى عبء المديونية على الاقتصاد القومي ، فإن مصر تكون في مقدمة الدول العربية ذات المديونية الكبيرة .

٢ ـ إن معدل خدمة الدين متمثلاً في نسبة الفائدة المستحقة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات قد ازداد زيادة كبيرة في كافة الدول العربية ذات المديونية ، وخلال فترة لا تزيد عن سبع سنوات ، ولقد تضاعف هذا المعدل في عدد كبير منها . وتزايد هذا المعدل يعني ازدياد الطلب على رأس المال وعدم كفاية الموارد المحلية لسد هذا الطلب المتزايد من ناحية أخرى ، فإن ارتفاع معدل خدمة الدين له تأثير عكسي على حركة رأس المال ، فكلما زاد هذا المعدل ازدادت المخاطرة المصاحبة للاقتراض ، وكلما قلت حركة رأس المال إلى الدولة ذات المديونية العالية ازدادت كلفة الاقتراض .

٣ ـ إن توزيع المديونية يوضح أن نسبة كبيرة من الأموال المقترضة هي من النوع الثنائي ، أو في صورة تسهيلات تجارية . والديون الثنائية لها آثار عكسية إذ تضعف المركز السياسي للدولة المقترضة مع زيادة حجم اقتراضها من دولة أخرى ، وخاصة إذا كانت الدولة المقرضة من الدول الكبرى ذات المصالح السياسية في المنطقة العربية . كما أن الديون ذات الطابع التجاري تمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد القومي ، وتضعف من قدرة الدول على سداد الديون .

ووفقاً للبيانات المتوفرة فإن مجموع الديون المستخدمة لهذه الدول والتي كانت تمثل حوالي (٥٤٤٧,٨) مليون دولار في عام ١٩٧٢ وصلت إلى ما يزيد عن (١٦) مليار دولار في عام ١٩٧٥ . أي أنها ازدادت حوالي ثلاثة أضعاف في أقل من ثلاث سنوات . ولقد أعلنت الحكومة المصرية أخيراً على أن مديونيتها الخارجية قد وصلت إلى حوالي (٣٥) مليار دولار في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ . أي أن مديونية مصر قد ازدادت أكثر من (٢٥) ضعف في خلال ثلاثة عشر عاماً .

إن حركة رأس المال من الدول العربية ذات الفائض الرأسمالي إلى الدول العربية ذات الندرة في رأس المال لابد أن يمهد لها باجراءات عملية لاعادة جدولة ديون هذه الدول ، وفي إطار يضمن تخفيف العبء على اقتصادياتها ، ويوفر مناخاً اقتصادياً يتسم بالاستقرار حتى يمكن وضع خطط التنمية موضع التنفيذ دون أن تواجه أزمات متتالية تؤثر على نتائجها .

إن تنفيذ استراتيجية استثمارية جديدة داخل المنطقة العربية ، لا بد أن يتعرض لعنصر المخاطرة بصورة إيجابية تخلو من العواطف والاعتبارات غير الموضوعية ، فالدول الخليجية دول تعتمد في دخلها على عنصر ومورد واحد قابل للنفاذ ، واحتياطياتها المالية تكاد تمثل الضمان الوحيد لاستمرارية التنمية في هذه الدول وخاصة في ظل الظروف المعاكسة التي تخيم على سوق النفط الدولي ، والتي أدت ليس فقط إلى انخفاض الدخل من النفط وإنما إلى انخفاض الأهمية النسبية للنفط بصفة عامة . في هذه الظروف لا يتوقع من هذه الدول أن تستثمر أموالها وفقاً لاعتبارات سياسية أو لاعتبارات الروابط التاريخية ، وإنما وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وخاصة اعتبارات الأمان وعدم تعرض رؤوس الأموال للمصادرة أو التأميم . ولتقليل حجم المخاطرة قد تفضل الدول الخليجية أن يكون استثمارها في المنطقة العربية على أساس جماعي ، وليس على أساس فردي ، إذ أن عنصر المخاطرة يزداد إذا كان الاستثمار فردياً أي من قبل دولة واحدة ، ويقل إذا كان الاستثمار في صورة جماعية تتمثل في مجموعة الدول الخليجية أو غالبيتها . ومجلس التعاون الخليجي يمثل نواة لمثل هذه الاستراتيجية تنبثق عنه مؤسسة استثمارية تكون مهمتها استثمار الأموال الخليجية استثماراً مباشراً في الدول العربية ، على أساس علمي وحسابات دقيقة . غير أنه لا يجب المبالغة في أهمية عنصر المخاطرة من الناحية السياسية في الدول العربية لعدة أسباب .

١ ـ أثبتت التجارب في الآونة الأخيرة أن المخاطر القائمة على الاعتبارات السياسية لا تقتصر على دول العالم الثالث ، بل تتعداها إلى الدول المتقدمة صناعياً وخاصة الولايات المتحدة الأميركية .

٢ ـ إن الدول الخليجية ليس أمامها في الواقع مجال للاستثمار المباشر الحقيقي بدلاً

من الاستثمار الاسمي إلا في دول العالم الثالث . فالفارق بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث هو أن وفرة المدخرات لا تضمن الاستثمار بصورة أوتوماتيكية في الـدول المتقدمة حيث أن الاستثمار الحقيقي يعتمد في الأساس على السلع الاستثمارية وليس على عرض المدخرات ، والطلب على السلع الاستثمارية يعتمد على توافـر الفرص الاستثمارية التي تتضاءل مع تقدم البنية الاقتصادية ، بينما الـوضـع يختلف في دول العـالم الثـالث إذ يكاد ينطبق قانون (ساي) للنظرية الكلاسيكية حيث يخلق العرض الطلب عليه . أي أن توافر المدخرات يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمارات ، حيث تتوافر فرص الاستثمار .

٣ ـ يجب النـظر إلى المخـاطر الناتجة عن استمرار سوء الأحوال الاقتصادية وتكرار الأزمات في الدول العربية غير النفطية وتأثير ذلك على المنطقة العربية بأكملها . فالـدول الخليجية بالـرغم من ارتفـاع مستـوى الـدخـل الفـردي فيها وتوافر الاحتياطيات المالية والاحتياطيات النفطية الكبيرة إلا أنها دول صغيرة ذات حجم سكـاني صغـير ، وفي منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي ، كما تزداد فيها مصالح الدول الكبرى مما يعني صعوبة عزل هذه الدول وحدها عن الصراعات السياسية الـــدولية دون مؤازرة الـدول العـربية المجـاورة . ومن ثم فإن عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات في الدول العربية ذات الندرة الرأسمالية تنعكس بصورة غير مباشرة على استقرار وأمن الدول الخليجية . فلو نظرنا إلى تجارب الدول في ظروف مماثلة يبدو واضحاً أن استمرار الأمن والرخاء في أي دولة أو مجموعة من الدول يتوقف على أمن ورخاء المنطقة ذات الأهمية الحيوية للدولة أو لمجموعة الدول . فعندما خرجت الولايات المتحدة منتصرة من الحرب العالمية الثانية ، واكتشفت قدراتها الاقتصادية الهائلة ووضعت مشروع مارشال موضع التنفيذ وبصورة عاجلة لاحياء اقتصاديات دول العالم الحر بما في ذلك اقتصاد ألمانيا الغربية واليابان رغم أن هذه الدول كانت في الجانب المعادي للولايات المتحـدة الأمـيركية إلا أنها تمثل مجالاً حيوياً استراتيجياً عندما تغيرت الظروف السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح الاتحاد السوفييتي والشيوعية

الـدولية يمثـلان تهديداً مباشراً للدول الرأسمالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . كذلك اتبع الاتحاد السوفييتي أسلوباً مماثلاً وإن اختلفت التفـاصيل ، حيث قام بتكـوين هيكل اقتصادي في إطار حلف وارسو يضم الدول الاشتراكية التي تدخل في إطار المجال الحيوي السوفييتي . أما الوضع في الوطن العربي فيتمثل في الأهمية القصوى للاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول العربية غير النفطية بالنسبة للدول الخليجية .

فإذا افـترضنـا أن هناك حلولاً لمشكلة ازدياد المديونية وبرامج لاعادة جدولتها ، بحيث تتمشى مع خطة تنموية ذات أهداف قابلة للتنفيذ ، وإذا افترضنا أيضاً أن الـدول الخليجية ستكون على استعداد لاعادة توجيه جزء من استثماراتها إلى داخل المنـطقـة العربية فإن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على اصلاح الجهاز الاداري وتعديل القوانين الاستثمارية وتسهيل الاجراءات وتوفير الكفاءات ، وكذلك تدعيم البنية الأساسية وخاصة الاتصالات وتوفير المعلومات التي تمكن المستثمرين من اتخاذ القرار . والمشروعات المشتركة تمثل الخطوة الأولى نحو توفير الامكانيات اللازمة لنجاح المشروعات الاستثمارية . ولا تقتصر هذه المشروعات على الدول العربية فقط ولكنها تشمل اتفاقيات لتوفير التكنولوجيا الحديثة وعناصر الادارة النادرة من الدول المتقدمة .

وهناك عامل آخر يساعد بل ويسهل من تنفيذ برنامج استثماري يقوم على حركة رأس المال من الدول الخليجية العربية إلى الدول العربية ذات الندرة الرأسمالية وهو خلق وبناء أسواق قوية لرأس المال . فعدم وجود قنوات تدوير لرأس المال بين الدول العربية وضآلة الموارد المتاحة لمثل هذه القنوات يخلق الأزمات التي تضعف بلا شك من هيكـل الاقتصـاد القومي ويعد سوق المناخ دليلاً على ذلك ؛ فقد كان إنعدام الضرائب والجمود النسبي لأسعار الفائدة بما يعنيه من عدم وجود نظام مصرفي سليم أو سوق لرأس المال من العوامل التي فجرت ظهور هذه الأزمة التي هددت الاقتصاد الكويتي لفترة ليست قصيرة . ولتسهيل تحرك الأموال بين الداخل والخارج يلزم أيضاً ضمان توافر المرونة في أسعار الفائدة من الداخل والأسعار العالمية أي عدم وجود حد أقصى قانوني لسعر الفائدة . وبعد وجود مثل هذه الأسواق ضرورة هامة لا يمكن

الاستغناء عنها ، وفي غيابها تصبح المعايير المطبقة معايير تتسم بالعشوائية كما قد تخضع للاعتبارات السياسية . ومن البديهي أن تقوم هذه الأسواق على أسس علمية ، ومنظمة تربطها بالأسواق العالمية ، فتتأثر بما يحدث في تلك الأسواق كما تؤثر فيها . وهذا يتطلب كما أشرنا حدوث إصلاحات جذرية في السياسات النقدية والمالية للدول المصدرة والمستقبلة لرأس المال ، فسعر الفائدة له دور هام بصفة خاصة ، وإذا بقيت أسعار الفائدة على النمط السائد في غالبية هذه الدول سواء من ناحية الجمود والاستاتيكية ، أو عدم إرتباطها بالطلب على المال والعرض عليه فسيبقى الاستثمار في الدول العربية في صورة استثمار فائض بعد استيفاء الأسواق الأوروبية والأميركية من احتياجاتها المالية من الاحتياطيات العربية . ففي الأجل الطويل لا بد أن يعكس سعر الفائدة في الأسواق العربية حالة الندرة في رأس المال وكلفة الاستثمار . أما في الناحية الضرائبية فإن إصلاح التشريع الضرائبي أمر مهم حتى يتمشى مع متطلبات العصر ، بل من المفيد إصدار تشريعات ضرائبية خاصة بالاستثمارات العربية كاستثمارات لها طابع خاص في إطار هادف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي . وتشمل هذه التشريعات معالجة ضرائب الربحية والضرائب المتعلقة برأس المال وحقوق الملكية وترحيل الأرباح ورأس المال وازالة الازدواج الضريبي ، وأيضاً تسهيلات في الضرائب الجمركية وخاصة فيما يتعلق بالسلع الاستثمارية والمواد الرئيسية اللازمة للانتاج ، ثم تشجيع الكفاءات على العودة .

إن من الصعب التقيد بمعيار الربحية كمفهوم ضيق في تقييم المشروعات الاستثمارية في المنطقة العربية في المراحل الأولى للاستراتيجية الاستثمارية ، بل يجب إعطاء أهمية نسبية لاعتبارات التنمية واعتبارات الأجل الطويل على أساس أن للربحية مردودها في النهاية . ومعنى ذلك أن العبء الأكبر يقع على الدول المستقبلة لرأس المال ، إذ عليها أن تقدم تبريراً كافياً للمشروعات المتاحة للاستثمار ، بحيث تتسم هذه المشروعات بالواقعية والبعد عن المغالاة وتكون قائمة على أسس علمية مدروسة ، وفي إطار خطة متماسكة للتنمية . .

مراجع الفصل الثالث

1. Ismail A. Sirageldin, Naiem A. Sherbiny, M. Ismail Serageldin: "Saudis in Transition" The Challenges of a Changing Labor Market, *A World Bank Publication*, 1984.

١ ـ دكتور/نعيم الشربيني

2. Hikmat S. Nashashibi: "Challenges Confronting Arab Banking and Arab Capital Markets" *The Arab Gulf Journal*, Oct. 1984.

٢ ـ دكتور/حكمت النشاشيبي

٣ ـ دكتور/إبراهيم سعد الدين

٤ ـ J. Tobin: "Liquidity Preference as a Behaviour Towards Risk" *Review of Economic Studies*, 1958.

٥ ـ W.F. Sharpe: "Capital Asset Prices. A Theory of Market Equilibrium under Conditions of Risk", *Journal of Finance*, September 1964.

٦ ـ W.F. Sharpe: "Portfolio Theory and Capital Markets", *McGraw-Hill*, 1970.

٧ ـ J. Mossin: "Equilibrium in the Capital Asset Model" *Econometrica*, 1966.

٨ ـ K. J. Arrow: "Aspects of the Theory of Risk Bearing" *Helsinki Lectures*, 1964.

٩ ـ W.H. Branson: "Financial Capital Flows in the US balance of Payments". 1968, *North Holland Ltd*, Amsterdam.

١٠ ـ H.G. Grubel: "International Diversified Portfolios. Welfare Gains and Capital Flows", *American Econmic Review*, 1968, Vol. 58 pp 1299-1314.

١١ ـ P.W. Bell: "Private Capital Movements and the US Balance of Payments". Factors affecting the United States Balance of Payments, *Joint Economic Committee 87th Congress*, 1962.

١٢ - P.B. Kenen: "Short Term Capital Movements and the US Balance of Payments" Joint Economic Committee Hearings, *88th Congress,* 1st Session 1963.

١٣ - J.L. Stein: "International Short Term Capital Movements", *American Economic Review,* March 1965.

١٤ - W.H. Branson and R.D. Hill: "Capital Movements in the OECD Area. An Econometric Analysis". *OECD Economic Outlook Occasional Series,* 1971.

١٥ - W.H. Branson and T.D. Willet: "Policy Towards Short Term Capital Movements. Some Implications of Portfolio Approach in F. Machlup. W. Salant and L. Tarshis "International Mobility and Movements of Capital" *National Bureau of Economic Research of USA,* 1972.

١٦ - C. H. Lee: "A Stock-Adjustment Analysis of Capital Movements. The US-Canadian Case". *Journal of Political Economy,* 1971.

١٧ - R.C. Bryant and P.H. Hendershott: "Financial Capital Flows in the Balance of Payments of the United States. An Exploratory Empirical Study". *Princeton Studies in International Finance No. 25,* New Jersey 1970.

١٨ - R.C. Bryant and P.H. Hendershott: "Empirical Analysis of Capital Flows. Some Consequences of Alternative Specifications", *in F. Machlup et al.,* 1972.

١٩ - N.C. Miller and M.N. Whitman: "A Mean-Variance Analysis of the US Long Term Portfolio Foreign Investment", May 1970, *Quarterly Journal of Economics.*

٢٠ - T.D. Willet and F. Forte: "Interest Rate Policy and External Balance", *Quarterly Journal of Economics,* May 1969, pp 242-26.

٢١ - P.J. Kouri and M.G. Porter: "International Capital Flows and Portfolio Equilibrium", *Journal of Political Economy,* 1974.

٢٢ - Z. Hodjera: "Short Term Capital Movements of the UK 1963-1967", *Journal of Political Economy*, July-August 1971.

٢٣ - S.W. Black: "An Econometric Study of Eurodollar Borrowing by New Yourk Banks and the Rate of Interest on Eurodollars", *Journal of Finance*, March 1971.

٢٤ - J.H. Makin: "Demand and Supply Functions for Stocks of Eurodollar Deposits. An Empirical Study", *Review of Economics and Statistics*, November 1972.

٢٥ - L.L. Kreicher: "International Portfolio Capital Flows and Real Rates of Interest", *Review of Economics and Statistics*, February, 1981.

٢٦ - Z. Hodjera: "International Short Term Capital Movements: A Survey of Theory and Empirical Analysis", *IMF Staff Papers*, 1973.

٢٧ - E. Spitaller: "A Survey of Recent Quantative Studies of Long Term Capital Movements", *IMF Staff Papers*, 1976.

٢٨ - E.E. Leamer and R.M. Stern: "Problems in the Theory and Empirical Estimation of International Capital Movements" in F. Machlup, W. Salant and L. Tarshis *International Mobility and Movement of Capital.*

٢٩ - R.C. Bryant: "Empirical Research of Financial Capital Flows" Chapter 5 in P.B Kenen "International Trade and Finance. *Frontiers for Research*, 1975.

٣٠ - M. Nerlove: "Distributed Lags and Demand Analysis for Agricultural and Other Commodities", Agriculture Handbook, *Department of Agriculture*, June 1958.

٣١ - A. El-Mokadem: "Econometric Models of Presonal Savings in the UK, 1984-71, 1973, *Butterworths, London.*

٣٢ - W.J. Norman: "An Econometric Study of the UK Monetary Sector" Unpublished PHD thesis, *University of Manchester* 1967.

٣٣ - W. White: "Some Econometric Models of Deposit Bank Portfolio Behaviour" in G. Renton "Modelling the Economy" *Social Science Research Council,* 1975

٣٤ - J. S. Duesenberry: "Business Cycles and Economic Growth". *McGraw-Hill, New York,* 1958.

٣٥ - F. De Leeuw: "A Model of Financial Behaviour", in L. R. Klein, E. Kuh, J. S. Duesenberry, and G. Fromm "The Brookings Quarterly Econometric Model of the USA" 1965, *North Holland Ltd,* Amsterdam.

٣٦ - S. Almon: "The Distributed Lag Between Capital Appropiations and Expenditures", *Econometrica,* 1965 Vol 33, pp178-196.

٣٧ - R.R. Rhomberg: "A Comment", in F. Machlup, *W.S. Salant and L. Tarshis et al.*

٣٨ - M. Parkin: "Discount House Portfolio and Debt Selection", *University of Essex Discussion paper No.3,* 1969.

٣٩ - G. Clayton, J. C. Dodds, M. J. Driscoll and J. L. Ford: "The Portfolio and Debt Behaviour of UK Building Societies", *Suerf Series No. 16A,* 1974.

٤٠ - F. Brechling and G. Clayton: "Commercial Banks" Portfolio Behaviour", *Economic Journal.* 1965 Vol LXXV pp290-316.

٤١ - A. Courakis: "Clearing Bank Asset Choice Behaviour; A Mean Variance Treatment", *Oxford Economic Bulletin*March 1974.

٤٢ - G. Macche: "The Theory of Economic Growth", *The Machmillan Press Ltd.,* 1979.

43. El-Mallakh, R., 1978, "Prospects for Economic Growth and Regional Co-operation", in J. Waterbury and R. El-Mallakh, Middle East in the Coming Decade, New York *St. Martin's Press.*

٤٣ - رجاء الملاخ وآخرين

الفصل الرابع

الفصل الرابع

٤ ـ المورد النفطي بين الفورة والتراجع في الوطن العربي

٤ – ١ مقدمة

يحتل المورد النفطي مركزاً خاصاً وأهمية كبيرة في الوطن العربي وخاصة منذ بداية السبعينات . بالنسبة للدول المصدرة للنفط فان الدخل النفطي يمثل القاعدة الأساسية لاقتصادياتها . فالصادرات النفطية لهذه الدول تحدد مستوى الدخل والانفاق وحصيلة العملة الصعبة ، ومنها تحدد السياسات الاقتصادية كما تتحدد المواقف السياسية . وتحدد الايرادات النفطية الطلب على العمالة بصورة غير مباشرة ، ولما كانت العمالة في غالبيتها مستوردة فان الايرادات النفطية تؤثر في النهاية في تحديد هيكل العمالة والسكان . كما تعتبر الايرادات النفطية هي المصدر الرئيسي للتكوين الرأسمالي ، وعلى هذا الأساس فان العلاقة بين النفط ورأس المال والعمل من ناحية أخرى تكاد تكون علاقة رياضية بديهية في الدول الخليجية لا تحتاج إلى اثبات . فإذا واجه النفط أزمة فان أبعادها تنعكس لا على التيارات الاقتصادية السنوية كالدخل والانفاق فقط ، وإنما تؤثر أيضا على مخزون الدولة من موارد الانتاج الأساسية كمخزون رأس المال والعمل والادارة . ومن نتائج هذه العلاقة أن الدول الخليجية تواجه وضعاً ذا طبيعة خاصة من ناحية الموارد ينطوي على درجة كبيرة من المخاطرة مرجعه اعتماد الموارد القابلة للتجديد كرأس المال والعمل مثلا على مورد قابل للنفاد وهو النفط .

والجـزء الأول من هذا الفصـل يتعرض لأزمة المورد النفطي في الدول الخليجية العـربية المصـدرة للنفط والمـراحـل المتعددة التي مرت بها السياسة النفطية في تلك الدول ، ويعالج بصفة خاصة قضية تسعير النفط وتحديد انتاجه وفلسفة التسعير أي التسعير وفقاً لاعتبارات السوق أو في ظل إطار نظام إدارة الأسعار وفقاً لهيكل منظمة الأوبك أو مجلس التعاون الخليجي . ويخلص هذا الفصل إلى نتيجة هامة وهي أنه ليس في مصلحة هذه الدول في الأجل الطويل التدخل في السوق ومحاولة الاستمرار في نظام إدارة الأسعار في اطار منظمة الأوبك . كما يحدد هذا الجزء المعالم الرئيسية للاستراتيجية النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي ، ويأخذ في الاعتبار التطورات الأخـيرة في سوق النفط بعد مؤتمر جنيف في أغسطس ١٩٨٦ ، واستمرار السياسة السعودية في نفس الوقت القائمة على التسعير على أساس مبدأ الناتج الصافي . **وفي الجـزء الثـاني** من هذا الفصل نتعرض لتطور الاستهلاك النفطي في الدول العربية وخاصة في الدول ذات الندرة في رأس المال . وسنركز على مصر كدولة لها خصائص مميزة من حيث كونها ذات ندرة ملحة لرأس المال ولديها مورد نفطي ذو قدرة تصديرية محدودة . كما أنها تواجه مشكلة الازدياد المضطرد في استهلاك الطاقة وخاصة النفط ، وهي تتبـع سياسـة لتسعـير المنتجات النفطية في السوق الداخلي بصورة لا تعكس الأسعـار السـائـدة في الأسـواق العـالمية . **وفي الجزء الثالث** يتم استعراض نتائج السياسات النفطية المتبعة حالياً في المنطقة العربية ، كما نحاول تقديم نظرة مستقبلية لهذا المورد الحيوي .

٤ - ٢ المورد النفطي في دول مجلس التعاون

إن تحليل أزمة الموارد في دول مجلس التعاون الخليجي يبدأ من النفط . فهذا المورد الحيوي يمثـل القـاعدة الأساسية لاقتصاديات هذه الدول ، وهو المحدد الأساسي للدخل والانفاق ، كما أنه يؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الموارد الأخرى المتاحة لدول مجلس التعاون . إن النفط ـ باختصار ـ هو المصدر النهائي لتكوين رأس المال . وإن وجـوده وايراداته يمثل كل منهما عاملاً للجذب لسد فجوة العمالة بين الاحتياجات

الضرورية وغير الضرورية ، وبين المتاح من هذا المورد محلياً . ولقد لعب النفط أدواراً أخرى فكان سلاحاً للسياسة ، ومصدراً للتسليح ، وكان من أدوات المفاوضات الهامة في كثير من الأحيان ، وقد مثل في الماضي عديداً من الأوراق الرابحة .

ومعالجة موضوع النفط بصفته مورداً تختلف عن المعالجات التقليدية المعتادة في هذا الصدد . فالدراسات التي تتطرق للنفط ، كانت تركز على بعض الموضوعات الأساسية التي ترتبط بالتدفقات النفطية لا بالمخزون . وأغلب تلك الدراسات قد انصب على التسعير النفطي ، سواء في اطار منظمة الأوبك أو خارج هذا الاطار ، وسواء خلال القنوات التقليدية والعقود طويلة الأجل أم من خلال السوق الفوري أو الأسواق المستقبلية . كما تابعت تلك الدراسات التطورات التي حدثت في الايرادات النفطية والتوقعات المنتظرة . وعلى المستوى الدولي لقيت دراسات السوق عناية كبيرة وخاصة فيما يتعلق بالتوازن بين العرض والطلب من مصادره المتعددة ، سواء كان عرضاً من قبل منظمة الأوبك أم من غير دول الأوبك النفطية ، وسواء كان الطلب على النفط ومنتجاته من قبل الدول المتقدمة الصناعية أم دول العالم الثالث ، أو كان الطلب هو للقطاع الاستهلاكي أم للقطاع الصناعي . وفي مجال السياسات الداخلية دارت مناقشات على كافة المستويات لغرض تحديد سياسات التصدير المثلى للدول المنتجة للنفط ، أي تحديد التوزيع النسبي للصادرات بين النفط الخام والمنتجات النفطية . أما في الدول المستهلكة للنفط فانصبت المناقشات على سياسة الترشيد ، وأنسب الوسائل لتخفيض الاستهلاك بما في ذلك استخدام الضرائب والحوافز .

ومن ناحية أخرى تعددت الدراسات حول ما تبع ذلك من انفاق استثماري في نطاق البدائل للنفط ، والوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الاستكشاف ، وإعادة الاكتشاف ، وإطالة عمر الآبار وحل المشاكل الفنية ، كالتسرب مثلاً . كما ظهرت طرق جديدة متقدمة فنياً في صناعة تكرير النفط مما أدى إلى حدوث تغيرات هامة في مجال اقتصاديات التكرير . ونتج عن ذلك تغير في الأهمية النسبية للأنواع المختلفة من النفوط . وكان من نتاج التغيرات التكنولوجية ، أنه أصبح في الامكان إحلال البدائل محل بعض المنتجات النفطية الثقيلة . بل أن التقدم التكنولوجي قد قدم تحدياً لأكثر

المنتجات النفطية أهمية وهو (الكازولين) المستخدم كوقود للسيارات . واعتنت بعض الدراسات أيضاً بمتابعة التغيرات التي حدثت في هيكل الصناعة النفطية مع تركيز الأضواء على التغير في الدور الذي تلعبه شركات النفط العالمية ، والتي كانت تتمتع في الماضي بسيطرة هامة على كافة مراحل الصناعة النفطية ، وفقاً لطبيعة التكامل الرأسي لتشكيلاتها الادارية ، إلى أن أصبحت تفضل اتباع سياسة قائمة على تعدد الخيارات ، وعدم الاعتماد على العقود طويلة الأجل بل تفضيلها في الآونة الأخيرة استيفاء احتياجاتها من النفط الخام من الأسواق الحرة الفورية منها والمستقبلية . قليل من هذه الدراسات ركز على النفط كمورد ، مع النظر إلى استغلال هذا المورد وأساليب تنميته . بل أن الدراسات النظرية في هذا المجال ظلت تعتمد على الدراسات الأولية والكلاسيكية ومنها دراسة (Hoteling) التي ظهرت في الثلاثينات والتي تمثل الاطار النظري الأساسي لاقتصاديات الموارد القابلة للنفاد . إلا أن بعض الكتاب المتخصصين في مشاكل الصناعة النفطية وموضوعات التسعير وخصائص السوق قد تطرقوا لموضوع خصائص النفط كمورد وتأثير ذلك على سوقه وتسعيره ، ومن أهم الآراء تلك التي قدمها (روبرت مابرو) وفيها برر حتمية إدارة سعر النفط إستناداً لكونه مورداً قابلاً للنفاد ، ولعشوائية منحنى النفط المتاح ، بالاضافة إلى خضوع السوق لاعتبارات التوقعات والشعور الغالب في أي وقت من الأوقات ، سواء كان هذا الشعور شعوراً بالندرة ، أم شعوراً بالوفرة ، بغض النظر عن واقع الطلب والعرض على النفط .

وقد اختلفت السياسة النفطية لدول مجلس التعاون مع تغير الظروف النفطية على المستوى العالمي . ويمكن أن نقسم المرحلة منذ بداية السبعينات وحتى بداية عام ١٩٨٥ إلى مرحلتين كل منهما لها خصائص مميزة بالنسبة للسياسة النفطية لدول مجلس التعاون . ولأغراض تبسيط التحليل سأفترض أن بعض دول مجلس التعاون التي لم تكن عضواً في منظمة الأوبك قد اتبعت سياسات أهتدت إلى حد كبير باستراتيجية منظمة الأوبك وخاصة فيما يتعلق بهيكل الأسعار .

المرحلة الأولى يمكن أن نسميها بمرحلة انعدام السياسة النفطية وذلك لأسباب

متعددة . فالشعور بضرورة وجود سياسة للنفط كمورد لم يكن موجوداً . والجو العالمي الـذي ساد السبعينات ، كان ينظر للنفط على أنه مورد سيد وليس مورداً مهدداً ، ومـرجـع ذلك الاعتقاد بأن الندرة النفطية ليست مجرد مرحلة مؤقتة وإنما هي حالة مستمرة ، وان الندرة ستزداد حدة في المستقبل . لذا فأصحاب هذا المورد في نعيم دائم ، وليس هناك ما يدعو للقلق أو الخوف . والغريب هنا أنه في الوقت الذي تنبأ فيه الكثيرون باستمرار الندرة ، كان الاستثمار في البدائل في تزايد ، وكذلك الاستثمار في الاكتشـافات النفطية خارج منطقة الشرق الأوسط ومنطقة دول الأوبك . وكان هناك عديد من الشواهد التاريخية بأن النفط يخضع كغيره من السلع والخدمات لقوانين العرض والطلب ، وبصفة خاصة لأن منحنى الطلب على النفط كغيره من منحنيات الطلب ذو علاقة عكسية مع السعر ، وأن مرونة الطلب عليه في الأجل الطويل تختلف عن مرونة الطلب عليه في الأجل القصير ، وأن سوق النفط في الماضي القريب قد شهد مراحل كان أقصى ما يمكن تحقيقه فيها هو منع التيار الانخفاضي في السعر ومقـاومتـه ، بل كان ذلـك هو الهـدف الأسـاسي وراء تأسيس منـظمة الأوبك في الستينات . ومع ذلك ، وبالرغم من استمرار الدول الصناعية المتقدمة في اتخاذ كافة الاجراءات والتنظيمات لحماية مصالحها ، إلا أن « السكرة النفطية » (The Oil Euphoria) كما سماها بعض الكتاب الاقتصاديين ، قد استمرت ، ولم تشعر الدول النفطية الخليجية بأن هناك أي خطر يهدد المورد النفطي ، ومن ثم لم تكن هناك سياسة تتعلق بهذا المورد الحيوي .

كذلك لم تكن هناك سياسة نفطية تتعلق بالتدفقات أو بالتسعير ، ومرجع ذلك أن سعر النفط لأية دولة من الدول الخليجية الأعضاء في منظمة الأوبك كان يحدد بصورة تقـل فيهـا سلطة واضـع السياسـة إلى أقصى الدرجات حيث تمارس الدولة حقها السيادي في تحديد سعر نفطها من خلال المشاركة في مؤتمرات الأوبك على المستوى الوزاري ، والتي كانت تقوم بمهمة التسعير ، وينتهي دور الدولة في هذا المجال بعد الوصول إلى قرارات من قبل المنظمة تكون ملزمة لأعضائها . وأسلوب تحديد الأسعار في إطار منظمة الأوبك كان في جزئه الأساسي ذا طبيعة سياسية ، تقوم على اعتبارات

التوفيق بين المصالح المتعددة والمواقف المختلفة . وإذا أخذنا في الاعتبار الطبيعة غير المتجانسة لتكوين المنظمة ، أمكن القول بأن السياسات السعرية التي اعتمدتها المنظمة لم تكن متفقة مع المصالح طويلة الأجل لدول الخليج النفطية ذات الاحتياطيات الهائلة ، والطاقة الاستيعابية المحدودة ، والتي من مصلحتها في هذه الظروف إطالة عصر النفط ، واتباع سياسات سعرية معتدلة . ولقد أثبتت أحداث السنوات الأخيرة خطأ السياسات السعرية التي اتبعتها المنظمة في الماضي أو على الأقل عدم اتفاقها مع المصالح الحيوية للدول النفطية الخليجية ، والتي دفعت الثمن لسياسات لم تكن متفقة مع مصالحها . واكتشاف خطأ هذهْ السياسات في الوقت الحالي لا يعفي الدول الخليجية النفطية من مسؤوليتها التاريخية عما حدث ، وقبولها التنازل عن حقها السيادي في رسم سياسة سعرية لنفطها تتفق مع مصالحها طويلة الأجل .

كذلك لم يكن للدول الخليجية سياسة تتعلق بالانتاج النفطي ، بل كان من المسلم به هو أن انتاج كل دولة يتحدد بالطلب على نفطها عند السعر المحدد مسبقاً من قبل منظمة الأوبك ، وبالرغم من وجود أهداف إنتاجية رسمية لبعض دول مجلس التعاون ، إلا أن هذه الأهداف الانتاجية لم تتبع في أحيان كثيرة ؛ فلقد تعدى انتاج بعض هذه الدول سقوف الانتاج المعلنة رسمياً ، إذا ما كان هناك طلب على نفطها عند الأسعار المحددة من قبل المنظمة .

ومن العوامل التي أدت إلى عدم الشعور بالحاجة الملحة لسياسة نفطية خلال فترة السبعينات ، أن الايرادات النفطية التي تدفقت في هذه الفترة كانت تفوق بكثير احتياجات هذه الدول الانفاقية والتنموية .

والخلاصة ، أنه لم يكن هناك سياسة للنفط كمورد نظراً للاعتقاد بأن النفط غير مهدد وأن الندرة مستمرة ، ولم يكن هناك سياسة لتسعير النفط ، لأنه كان هناك اعتقاد راسخ بأن إطار منظمة الأوبك يحقق مصالح الدول الخليجية أكثر من أي إطار آخر . ولم يكن هناك أيضاً سياسة واضحة للانتاج ، إذ كان الانتاج محدداً وفقاً للطلب العالمي

على نفط هذه الدول ، وطالما أن الايرادات النفطية تتدفق فقد انعدمت الحاجة لوجود سياسة نفطية واضحة للحفاظ على النفط كمورد .

والمرحلة الثانية تتميز بحدوث تغيرات رئيسية ، أصبحت تفرض ضرورة وجود سياسة نفطية واضحة لكل دولة من دول مجلس التعاون على الأقل ، ومن الأفضل أن تكون هناك سياسة نفطية منسقة لدول المجلس . فالنفط كمورد أصبح مهدداً ، ولا يمكن أن نفترض عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه . فالتخمة النفطية ليست مرحلة وقتية لمدة عام أو عامين ، فلقد استمرت لفترة طويلة وتزداد حدتها يوماً بعد يوم ، وأغلب التوقعات باستمرارها على الأقل حتى نهاية الثمانينات . أما ما سيحدث بعد ذلك فهو يتوقف في الدرجة الأولى على اعتبارات تكنولوجية تتعلق بالبدائل ، بعضها معروف الآن وإن كانت أبعاد تطبيقاته الاقتصادية ليست واضحة بالتفصيل ، وبعضها لا زال محمياً باعتبارات السرية أو يعامل معاملة الأسرار العسكرية . في ظل هذه المعطيات فإن التفاؤل والاعتقاد بامكانية عودة الظروف السابقة في التسعينات هو مخاطرة لا يمكن لدول مجلس التعاون تحملها . .

إن التطورات في الآونة الأخيرة في سوق النفط الدولي تشير إلى احتمال استمرار التيار الانخفاضي في سعر النفط إلى مستوى يقارب مستوى الكلفة الحدية المتغيرة لنفط بحر الشمال ، بالرغم من الارتفاع الوقتي لسعر النفط في أعقاب مؤتمر الأوبك في جنيف بأغسطس (آب) ١٩٨٦ . ويرى بعض الاقتصاديين أن السماح لعوامل السوق الموضوعية بأن تتفاعل طبيعياً ، أي السماح للأسعار بأن تنخفض إلى أي مستوى بما يتناسب مع اعتبارات العرض والطلب أمر غير مرغوب فيه . ويدعو هؤلاء إلى ضرورة التدخل لمنع ما يسمى بانهيار الأسعار . والدعوة إلى التدخل تتعدد في محتواها وإطارها . فهناك من يرى أن المسئولية الكبرى في حماية السوق تقع على عاتق المملكة العربية السعودية وحدها ، أو بالتنسيق مع دول مجلس التعاون ، أو في إطار منظمة الأوبك . بينما يرى البعض الآخر أن المسئولية في تحقيق الاستقرار في سوق النفط هي مسئولية مشتركة بين دول منظمة الأوبك والدول النفطية الكبرى خارج منظمة الأوبك ، بريطانيا والمكسيك . وإذا لم تتعاون هذه الدول مع دول منظمة الأوبك ،

وتحدد انتاجها وترشد أسعارها فليس هناك أمل في تحقيق الاستقرار المنشود . ويرى فريق آخر أن المطلوب هو الوصول إلى اتفاق بين كافة الأطراف المعنية سواء من دول الأوبك أو دول غير الأوبك على حد أدنى ليشمل المستويات الدنيا والقصوى للأسعار ، بحيث يلزم التدخل المشترك إذ بدت في الأفق احتمالات خروج أسعار السوق على الحدين الأدنى والأعلى ، وتحديد حجم الانتاج بما يتناسب مع هذه الحدود . وهذا الاقتراح يتفق في مضمونه مع النظام الذي حاولت منظمة الأوبك تطبيقه منذ مؤتمر لندن مارس ١٩٨٣ ، بغرض تحقيق أكبر قدر من المرونة وتوسيع نطاق الاتفاق ليشمل دولاً غير الأوبك . ومهما اختلفت الآراء عن أسلوب التدخل ونطاقه وكيفية تطبيقه ، فإن السؤال الذي يثار في المقام الأول ويستحق الاجابة هو : هل من الضروري التدخل في سوق النفط بهدف تحديد الأسعار ؟ فإذا كانت الاجابة بنعم ، فعندئذ تثار التساؤلات الأخرى عن من الذي سيتدخل وأسلوب التدخل وإطاره وكيفية تطبيقه ؟

ليس هناك خلاف على أن انخفاض أسعار النفط انخفاضاً كبيراً ، وخاصة إذا حدث بصورة مفاجئة وسريعة ، ستكون له آثار سيئة على عديد من الدول المصدرة للنفط ، وبعض الدول النامية ذات المورد النفطي المحدود بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول أعضاء في منظمة الأوبك أو خارج إطار المنظمة . ومن هذه الدول نيجيريا وفنزويلا والجزائر وليبيا والايكوادور وجابون من داخل منظمة الأوبك ، والمكسيك ومصر وعمان والبحرين من خارج منظمة الأوبك . غير أن التحليل الموضوعي يبين احتمالات نتائج إيجابية لانخفاض سعر النفط . فبالاضافة إلى إعطاء دفعة للنمو في الاقتصاد العالمي تنخفض الأعباء على الدول النامية التي تحملت عبئاً كبيراً في موازين مدفوعاتها مع ارتفاع أسعار النفط وكلفة الواردات النفطية . وإن المحصلة النهائية للنتائج الايجابية والسلبية لانخفاض سعر النفط يصعب التنبؤ بها بصفة قاطعة وتتطلب دراسات كمية على مستوى تفصيلي . إلا أنه يبدو أن نتائجها الانتاجية أكثر إيجابية في الأجل الطويل ، وإن كانت نتائجها التوزيعية سلبية ، وتتمثل في تحويل الثروة والريع النفطي إلى الدول المتقدمة الصناعية على حساب الدول النامية

النفطية . ومع ذلك فليس من المصلحة التدخل في سوق النفط لمنع الظروف الموضوعية السائدة من أن تأخذ مجراها الطبيعي وذلك لاعتبارات متعددة ،[١، ٢] منها ما يلي :

أولاً : من الممكن اتباع سياسات داخلية رشيدة لتحييد تأثير انخفاض سعر النفط على دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية النفطية الأخرى .

ثانياً : إن الظروف السائدة الآن في سوق النفط العالمي تختلف اختلافاً جذرياً عن الظروف التي كانت سائدة في السبعينات ، وإن نماذج التدخل التي تمتعت بقدر محدود من النجاح ، وفي ظروف مثالية ، اتسمت بالندرة وبتركز الموارد النفطية في أيد محدودة . هذه النماذج ذات النجاح المحدود في ظروف مثالية ، لا يحتمل لها النجاح على الاطلاق ، في ظروف التخمة النفطية . وتوزع الانتاج النفطي في أيد متعددة لها ظروف متباينة .

ثالثاً : ومع افتراض إمكانية التدخل في الوقت الحالي ، وهو أمر مستبعد ، لمنع الانهيار فما الذي يضمن استمرار نجاح التدخل لفترة معقولة ؟ ومن الذي يضمن عدم تكرار الأزمات ؟ فالدور المسكن الذي استخدمته منظمة الأوبك منذ مؤتمر لندن ١٩٨٣ لم يكن ناجحاً ، وقد تغيرت الظروف إلى أسوأ منذ ذلك الوقت .

رابعاً : إذا كان من الضروري التدخل فمن سيتحمل مسؤولية هذا التدخل وتضحياته ؟ في الغالب يركز الكتاب الغربيون على أن المسؤولية عادة تقع على المملكة العربية السعودية بحكم كونها دولة إنتاجية كبيرة ذات احتياطيات هائلة ، وفي الواقع يعنون بذلك أنه كلما تطلب الأمر تضحية فإن السعودية هي التي تتحمل عبئها . أما إذا كان هناك فائدة فيجب أن تقتصر على منتجي غير الأوبك ومستهلكي المنتجات النفطية في الدول الصناعية المتقدمة مشاركة مع حكومات هذه الدول وشركات النفط الكبرى . والواقع الذي لا يمكن إنكاره أن المملكة العربية السعودية قد تحملت المسؤولية بكفاءة وجدارة وتعقل واعتدال لفترة طويلة . كما أنها

تحملت من التضحيات ما يكفي . ففي خلال فترة السبعينات اتسمت سياستها بالاعتدال ، وبعد النظر ، وحاولت قدر استطاعتها أن تدخل عامل الاستقرار كأحد العوامل الهامة في التسعير والانتاج ، ويكفي أن نلقي نظرة على المشروعات السعودية المتعددة ، في إطار منظمة الأوبك وخارجها ، بما فيها الاستراتيجية طويلة المدى والحوار مع الدول الصناعية المستوردة للنفط ، والمواقف السعودية داخل منظمة الأوبك وخارجها ، وقد تفاوتت ما بين النصح والتحذير ، إلى الحزم والتنفيذ ، والخلاف العلني في المواقف الموضوعية ، بصورة واضحة مع بعض أعضاء منظمة الأوبك من واقع مسؤوليتها .

أما عن التضحية فقد تحملت المملكة العربية السعودية وحدها عبء تحقيق التوازن ما بين الطلب العالمي والعرض العالمي . أي أنه لأول مرة في التاريخ تتحمل دولة واحدة مسؤولية على المستوى الاقتصادي العالمي ، وفي مادة استراتيجية . فماذا كانت النتيجة ؟ قبلت السعودية أن ينخفض انتاجها وصادراتها من النفط من عشرة ملايين برميل يومياً إلى حوالي (٢,٥) مليون برميل يومياً في فترة وجيزة ، إلا أن هذه التضحية لم تؤد في النهاية إلى مشاركة الآخرين في التضحيات السعودية بقدر يتناسب مع مواردهم النفطية وأهدافهم الانمائية . إذاً لماذا يطالب الآخرون بأن تتحمل السعودية التضحية مرة أخرى ، ونتائجها لن تكون مضمونة بل ستكرر الأزمات بنفس الصورة .

خامساً : لا بد من التسليم بأن سيطرة السوق على تحديد أسعار النفط وانتاجه أمر لا جدوى فيه . فبدلاً من محاربة واقع لا يمكن تغييره في الظروف الحالية ، يجب مساعدة هذا الوضع وتأييده والتعامل في إطاره وقبول نتائجه . وليس معنى ذلك أن تقف دول مجلس التعاون مثلاً موقف المتفرج ، وترسم سياساتها على أساس ردود فعل لما يحدث في السوق ، وإنما المطلوب أن تتفاعل مع السوق من موقف إيجابي يؤثر فيه ويتأثر به ،

فتحـدد هذه الدول انتاجها النفطي على أساس قدرتها الاستيعابية وفقاً لخططهـا التنمـوية والاعتبـارات الفنية المتعلقـة بالعـلاقـة بين الانتـاج والاحتياطي النفطي ، وعلى هذا الأساس تقبل دول المجلس حكم السوق فيما يتعلق بالأسعار . كذلك فإن إيجابية السياسة النفطية في التعامل مع السوق ، يعني أن تحتفظ هذه الدول بحقها في تحديد نوعية التصدير في النفط ، سواء كان من الخام أو المنتجات ، وتحديد الأسلوب التعاقدي الذي يتناسب مع ظروفها . فاذا اتبعت الدول المصدرة مثل هذه الفلسفة الايجابية في التعامل مع سوق النفط ، فإن النتائج المتوقعة ستكون فائدتها أكثر بكثير من التدخل ومحاولة مواجهة التيار الذي لا يمكن تغيير اتجاهه . ولن تكون هذه الفائدة مقتصرة على مصدري النفط أو منتجيه فقط وإنما على مسـتهلكي النفط أيضـاً والاقتصـاد العـالمي بأسره . والتـاريخ الاقتصـادي يؤكـد هذه الحقيقـة ، فلم يستمـر « كارتـل » واحـد على الاطـلاق ، بل انهارت كلهـا ، ومع انهيارها بقي الاقتصاد العالمي بل استمـر وازدهـر . وتاريخ الكارتلات يكرر نفس القصة من المشاحنات الداخلية والضغوط الخارجية والسياسات غير الواقعية . وفي النهاية يفرض الواقع نفسه ، ولكن بعد أن يكون قدر كبير من الموارد قد استنزف وذهب هباء منثوراً .

سادساً : إذا كان من المفيد بل من الضروري أن نسمح للسوق بأن يلعب الدور الأسـاسي سواء في ذلـك السوق الفوري أو المستقبلي أو سوق الخام أو المنتجات ، فإنه من اللازم أن نمكن السوق من أن يكتشف حدوده ، وتشمل هذه الحدود في المقام الأول أن يكتشف السوق أرضه وسماءه . أي الحـدين الأدنى والأعلى لسعر النفط الخام . وليس هناك مشكلة كبرى بالنسبـة للحـد الأعـلى ، فهو أمر سهل ، حيث يتحدد بكلفة البدائل بالنسبة لأقل المنتجات النفطية إحلالاً . غير أن تحديد الحد الأدنى ليس بهذه السهولة ، فكما بينا سابقاً ، فإنه يتأثر باعتبارات التكلفة المتغيرة في

الآبار الحدية ، والسياسات السعرية للدول النفطية الكبرى . وهذه أمور يمكن التخمين فيها ، إلا أن اكتشافها يأتي بالممارسة فقط . وقد واجه العالم ما يسمى بحافة الهاوية النفطية مرات متعددة ، وقد آن الأوان أن نكتشف ما هي هذه الهاوية ، إن وجدت على الاطلاق . وقال البعض إن السعودية تخادع خداع الصحراء ، ولقد آن الأوان أن يعلم العالم أن السعودية لم تكن تخادع وإنما حذرت من واقع المسؤولية .

سابعاً : إن العامل المهم هو أن هناك بوادر تدل على نجاح السياسة السعودية في خلق نظام نفطي جديد يستند إلى الواقعية والمسؤولية . وإنه بالرغم من الضباب والغيوم التي تخفي الصورة الحقيقية للواقع النفطي الجديد ، إلا أن المتعمق والمدقق في تحديد معالم السياسة النفطية السعودية لا يسعه إلا التفاؤل .

بدأت معالم السياسة النفطية السعودية الجديدة من منتصف عام ١٩٨٥ ، عندما لجأت السعودية ـ بعد أن فشلت في إقناع الأعضاء وغير الأعضاء بضرورة التعاون وخطورة الموقف ـ إلى اتباع أسلوب تعاقدي جديد لتسويق جزء من نفطها ، يقوم على فكرة ما يسمى بتحديد السعر وفقاً للعائد الصافي من برميل النفط المكرر ، بعد خصم تكلفة النقل من البائع إلى المشتري . ويتم التعاقد مباشرة ودون وساطة بين البائع المنتج للنفط الخام ، وهو السعودية إلى المشتري المستهلك النهائي للخام أي مصافي النفط الأجنبية ، ويكون سعر النفط الخام محسوباً على أساس الأسعار السائدة للمنتجات النفطية المستخلصة من هذا النوع من النفط الخام مع الاعتراف بمبدأ المشاركة في الربح بعد خصم تكلفة التكرير ، والاعتراف أيضاً بوجود معادلة تصاعدية تعدل أسعار النفط الخام مع التغيرات في أسعار المنتجات النفطية في السوق الفوري . وتكون مدة التعاقد عدة شهور قابلة للتجديد . وتتمتع هذه التعاقدات بالسرية التامة على نفس نمط سرية المعاملات التجارية بصفة عامة . ولقد كانت بداية التعامل على أساس متواضع حيث اقتصر التعاقد على كميات محدودة مع الشركات الأميركية المكونة للأرامكو ، وتدريجياً بدأت الكميات المتعاقد عليها على الأساس السابق في التزايد

حتى وصلت الكميات التي تعاقدت عليها السعودية ، وفقاً لمعادلة الناتج الصافي حوالي (١,٧) مليون برميل يومياً ، وتدريجياً بدأ نطاق التعاقد في الاتساع ليشمل المصافي الأوروبية وأخيراً المصافي اليابانية . وبدأت دول أخرى بعد مرحلة من المقاومة والاعتراض تتبع مثل هذا الاطار . فبدأت إيران ونيجيريا وليبيا في التعاقد على نفس الأساس ، وإن اختلفت التفاصيل حتى وصلت الكمية المتعاقد عليها على أساس معادلة الناتج الصافي حوالي (٣) مليون برميل يومياً . أي حوالي (٢٠٪) تقريباً من إنتاج الأوبك وما يزيد عن (٦٠٪) من حجم سوق النفط الكلي . وهي بنسبة تزيد عن نسبة التعامل في السوق الفوري في فترة السبعينات وبداية الثمانينات .

ولقد أصبح هذا النظام على درجة كبيرة من الجاذبية بالنسبة للبائعين والمشترين من أصحاب المصافي . فبالنسبة للمشترين يضمن النظام لهم استمرارية الامدادات وعلى أساس أسعار السوق للمنتجات النفطية والمشاركة في المخاطرة من قبل البائعين . أما بالنسبة للبائعين فهذا النظام يضمن استمرارية التصدير وعلى أساس إطار تعاقدي يمكنهم من التأثير على السوق . والأهم من ذلك أنه يمثل أسلوبا ذكيا يمكن مصدري النفط الخام من الدخول في قطاع المستويات الدنيا للصناعة النفطية (Power Stream) دون تحمل مخاطرة رأس المال والمخاطرة السياسية . كما أنه يعفي تلك الدول من تحمل أعباء الادارة المباشرة في وقت لا تتوفر فيه المهارات الادارية المطلوبة بالاعداد الكافية .

أما من الناحية النظرية فان هذا الاطار التعاقدي يقوم على أساس نظري صحيح ، يستند إلى بديهية يمكن اثباتها تحليليا ، وهي أن التأثير وبالتالي استقرار أسعار النفط الخام يتوقف أساسا على مستويات واستقرار أسعار المنتجات النفطية والعكس بالعكس . كما أن هذا النظام يترك للسوق مهمة تحديد الفروق ، وهي مهمة عجزت كافة العقول والكفاءات والخبرات التي ساعدت منظمة الأوبك عن حلها ، إذ أصبحت فروق الأسعار للمنتجات النفطية هي التي تحدد الظروف في أسعار

الأنواع المتعددة من النفط الخام ، كما أن هذا النظام يتمتع بقدر كبير من المرونة ، فكـل عقد يعكس بالاضافة إلى الظروف الموضوعية السائدة في السوق ، الظروف الخـاصة للبائع والمشتري ، ويعتمد كذلك على التكنولوجيا المطبقة في تكرير النفط الخـام كما أنـه يعـطي اطارا عاما للمنافسة البناءة ، ويبعد فئة المضاربين حيث أن التعامل قائم على أساس تعاقدي دون وساطة أو وسطاء .

إن نتائج هذه السياسة خطيرة للغاية بل أنها تمثل انقلابا نفطيا على درجة كبيرة من الأهمية . فلقـد تم تحديد الهـدف بأن استقرار سوق النفط لن يتم إلا على أساس تعاقدي ، وأنه بدون هذا الأساس سيعتمد السوق أو مقدراته على نشاط المضاربين في المقام الأول ، كذلك فان وجود اطار تعاقدي يعني وجود أسلوب منظم للتأثير ، وأن تحقيق هذا الهـدف يتطلب إما تطهير سوق النفط الفوري من المضاربين والجو التشنجي القائم على المغالاة والمبالغة والذي نجح في الماضي في خلق جو من الارتباك في سوق النفط العالمي ، أو تحويط السوق الفوري ، وتقليل أهميته وقصره على الدور المفيد الذي كان يلعبه في الماضي كترمومتر يقيس درجات الحرارة . كذلك فان استقرار السوق يتطلب الاقناع العملي لدول غير الأوبك بضرورة التعامل على أساس تعاقدي منظم . والتركيز هنا على كلمتي الاقناع العملي ، بعد أن فشلت كافة الجهود لاقناع دول غير الأوبـك على أسـاس من المنـطق والجـدل ، مع التركيز أيضا على الاطار التعاقدي القائم على الاعتبارات الموضوعية .

ولقد حققت السعودية هذين الهدفين بسياسة واحدة وفي وقت واحد . فالتعاقد مع مصافي التكرير الأوروبية والأميركية والتي كانت تعد سوقا طبيعيا لنفط بحر الشمال ، أدى في البداية إلى اضطرار بريطانيا إلى تصدير نفطها إلى أسواق آسيا ، بعد أن أغلق النفط السعودي أبواب المصافي الأوروبية أمام نفط بحر الشمال . وتسويق هذا النفط في آسيا يعني ارتفـاعا في الكلفة ، وخاصة كلفة النقل ويتطلب فترات زمنية طويلة نسبيا . ولجأت السعودية مرة أخرى إلى التحذير والمنطق الهادىء وفي بعض الأحيان إلى التهديد المغلف ، ولم تجد هذه التحذيرات آذانا صاغية ، فبدأت السعودية مرحلة جديدة تمثلت بمطاردة نفط بحر الشمال في أسواق آسيا ، وذلك بالتعاقد مع المصافي

اليابـانية على أسـاس معـادلة الناتج الصافي . والسعودية في موقف قوي يتمثل في انخفاض الكلفة نتيجة لقربها من أسواق التصدير ، كما أن لديها طاقة انتاجية هائلة تستطيع أن تضمن للمشترين ، سواء في أوروبا أو آسيا من مصافي التكرير استيفاء احتياجاتهم الحالية والمتوقعة . ونتيجة لذلك فان نفط بحر الشمال أصبح لاغيا إلى حد كبير ، وأصبح لا يجد منفذا لمصافي التكرير إلا من خلال الوسطاء من المضاربين ، وذلك في إطار سوق النفط الفوري ، ومع ازدياد العروض من هذا النفط باستمرار في سوق النفط الفوري ، وتحول المشترين من مصافي التكرير إلى التعاقد على أساس الناتج الصافي خارج نطاق السوق الفوري ، اقتصر الطلب في السوق الفوري على الطلب غير المباشر من الوسطاء والمضاربين ، ومن ثم استمر انخفاض أسعار نفط بحر الشمال .

إن المرحلة الحالية تشبه إلى حد كبير الأوضاع التي كانت سائدة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، تلك التي تمثلت في وفرة نفطية وطلب معتدل وعدم وجود تركز أو هيمنـة تتحكم في السوق ومقدراته . أما من وجهة نظر الأبعاد المستقبلية للمرحلة الحالية فهي تشبه إلى حد كبير بداية السبعينات ، فالاعتبارات الطويلة الأجل هي المحدد الموضوعي لظروف السوق ، والاطار التعاقدي بدأ يستعيد فعاليته ، والقيادة والمبادرة قد عادت لمن تؤهلهم مواردهم النفطية لتحمل هذه المسؤولية .

أما عن النتائج المستقبلية ؛ فكما أدت ظروف الخمسينات إلى تحسن كبير في الأهمية النسبية للنفط ومنتجيه في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، فليس هناك ما يمنع من عودة عقارب الساعة إلى تحسن في الأهمية النسبية للنفط في بداية التسعينات وحتى أواخر هذا القرن كردة فعل لاعتبارات الأجل الطويل التي ستنتج عن الانخفاض في الأسعار في بداية الثمانينات . وهكذا يعيد التاريخ نفسه بتكرار نفس الظروف . فهل يعيد التاريخ نفس النتائج ويسترد النفط أهميته النسبية كما كان الحال في بداية السبعينات ؟؟

تتوقف الاجابة على الكيفية التي نعالج بها الظروف الموضوعية في الوقت الحالي ، إن سياساتنا في الخمسينات والستينات قد اتسمت بالصبر والتأني وعمل الحسابات

وعدم السعي وراء الربح السريع مما حقق في النهاية نجاحا باهرا قلب موازين الأمور رأسا على عقب ، فاستردت الدول المصدرة للنفط حقها الطبيعي في إدارة موردها النفطي تسعيرا وانتاجا ، وارتفعت الأهمية النسبية للنفط إلى أعلى مستوى وصلت إليه منذ اكتشاف هذه المادة الأولية الاستراتيجية . ولا بد من الاعتراف بأن سياسة السبعينات كانت فاشلة في تدعيم المكاسب التي تم انجازها ، مما أدى إلى فقدان فرصة كبيرة لاستخدام المورد النفطي لاحداث تغير جذري ليس في الايرادات النفطية ، وإنما في أهمية وموقع الدول النفطية ممثلة لدول العالم الثالث في القوة السياسية الدولية ، وكانت كل الظروف ملائمة أكثر من أي وقت مضى لتحقيق كافة أهدافنا ومطالبنا السياسية العادلة سواء المتعلقة بالقضايا المحددة والمزمنة لاسترداد أراضينا المحتلة أو بالنسبة للقضية العامة والتي تتعلق باستعادة الأمة العربية لمكانها اللائق والطبيعي على الخريطة الدولية . ودون الدخول في التفاصيل فان سبب اضاعتنا لفرص عديدة هو ابتعادنا عن الحكمة وبعد النظر وتشرذم قراراتنا وتفضيل السعي وراء الربح السريع على المكاسب الحقيقية للأجل الطويل تلك التي تتمثل في بناء اقتصاد قوي ومتوازن قادر على النمو ، ينتج بكفاءة ويوزع بعدالة .

فما هو المطلوب الآن ؟

المطلوب أن تستخدم الدول الخليجية النفطية الظروف الموضوعية الحالية ، وبعد أن استردت زمام المبادرة في وضع سياسة نفطية قائمة على اعتبارات الأجل الطويل . ومن الصعب تحديد المعالم الدقيقة لهذه السياسة في هذا المقام ، ولكن يمكن أن نلقي بعض الضوء على الأهداف التي أرى بتواضع أنها تستحق قدرا كبيرا من الأهمية .

أولاً : إن السياسة النفطية الجديدة يجب أن تعني في المقام الأول ، بضرورة اطالة عصر النفط إلى أكبر فترة زمنية ممكنة . فلا زالت احتياطياتنا النفطية هائلة وتفوق بكثير احتياجات اقتصادياتنا من الطاقة . كذلك فان اقتصادياتنا لا زالت نفطية في الأساس ، وذلك لعدم نجاح سياسات السبعينات في بناء هيكل اقتصادي متوازن ، فاطالة عصر النفط يعطينا فرصة جديدة

لتحقيق ما فاتنا في الماضي بشرط إلا نعود مرة أخرى إلى اهدار الموارد الأساسية في اقتصادياتنا . واطالة عصر النفط لن تتم بالتمني أو المبالغة بالتفاؤل ، وإنما تتطلب سياسة سعرية واقعية وسياسة انتاجية رشيدة ، وتخطيطا لقطاعاتنا النفطية بأسلوب علمي دقيق يحدد الهدف الانتاجي الكلي من النفط الخام وتوزيعه بين الأسواق الداخلية والخارجية ، ويضع خطة تصديرية تحدد التوزيع النسبي الأمثل للتصدير من النفط الخام والمنتجات النفطية . وتخطيط القطاع النفطي يتطلب أيضا أن نحدد بوضوح المجال السوقي الحيوي لنفوطنا ، وأن نحدد أيضا نوعية ومعالم صناعتنا التكريرية النفطية وبنظرة علمية تربط هذه الصناعات بالصناعات الأخرى القائمة عليها .

ثانياً : إن السياسة النفطية القائمة على اطالة عصر النفط ، تعني أن من الضروري أن يكون لنا تأثير على أهم مستويين من مستويات الصناعة النفطية على الأقل ، وهما المستوى المتعلق بالاكتشافات النفطية مما يحدد حجم المتاح من النفط في الأجل الطويل ، والانتاج النفطي الذي يحدد الطاقة الانتاجية المتاحة للعرض في أي وقت . أما المستوى الثاني الذي لا بد أن يكون لنا فيه قدرة على التأثير ، فهو مستوى التوزيع للمنتجات النفطية وهذا المستوى هو أهم المستويات ، فله الصلة المباشرة بالمستهلك النهائي ، الذي يسيطر في النهاية على أسواق دول ذات اقتصاديات تقوم على سيادة المستهلك . وليس هناك ما يدعو على الاطلاق لأن نشتت مواردنا الادارية والمالية وأموالنا في المراحل الأخرى للصناعة النفطية . فمصافي النفط سواء كنا نملكها أو لا نملكها ستقرر شراء نفوطنا أو نفوط غيرنا وفقا لشروط البيع والشراء العادية القائمة على المنافسة بغض النظر عن الملكية . وينطبق نفس المنطق على مرحلة النقل ، فالناقلات ستوجد طالما كان هناك سوق للنفط ومنتجاته ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الناقلات مملوكة لنا أو لغيرنا . والتركيز على المستويين المذكورين لا يعني

امتلاك وإدارة هذه المجالات بهدف التحكم والسيطرة ، فذلك أمر مستحيل ، وإنما بهدف القدرة على التأثير الفعال والمشاركة الايجابية ، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في صنع قرارات الأسواق الفرعية المتعلقة بهذين المستويين .

ثالثاً : إن السياسة النفطية طويلة الأجل يجب أن تضمن لنا القدرة على التأثير على مقدرات النفط نفسه بمعنى أن تكون لنا القدرة على تحديد نهاية عصر النفط ، وهو أمر واقع ، ومن المصلحة أن نشارك في البناء المنظم لعصر النفط ، بدلا من ترك تحديد مصير النفط في أيدي الآخرين . والترجمة العملية لهذا الهدف هي أن ندعم استثماراتنا في البدائل . ولقد كانت ضرورة ذلك واضحة منذ فترة طويلة وساهمت بقدر كبير في الانخفاض الهائل الذي حدث في الطلب على النفط . وسياسة البدائل تتطلب موردين أساسيين . المورد الأول هو توافر التكنولوجيا التي تمكن من توفير بدائل فعالة وبكميات وفيرة . والمورد الثاني وهو مورد تقليدي يتمثل في رأس المال ، مع فارق كبير بين استثمارات البدائل والاستثمارات الأخرى من حيث أن استثمارات البدائل تتطلب رؤوس أموال هائلة .

والوضع الحالي يتمثل في أن التكنولوجيا متاحة ولكنها ليست في حوزتنا ، ورأس المال متوفر لدينا ، ومن ثم فان عناصر وضع سياسة للبدائل موضع التنفيذ متوافرة ولا ينقصنا إلا المشاركة . وليس معنى ذلك أن نضع الجزء الأكبر من أموالنا في هذا الاستثمار ، وهو استثمار ذو درجة عالية من المخاطرة ، وإنما المطلوب أن نطبق القواعد العلمية للاستثمار القائمة على التنوّيع والعلاقة بين العائد والمخاطرة .

رابعاً : تلعب المملكة العربية السعودية الدور الأساسي في السياسة النفطية الجديدة ولفعالية هذا الدور يتحتم على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدعمه لتحقيق النجاح لهذه السياسة ، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن اقتصادياتها متشابهة مما يؤدي إلى منافسة بينها في الأسواق الطبيعية للنفط

الخام وللمنتجات النفطية . ولقد حقق مجلس التعاون الخليجي انجازات في المجال النفطي حيث تتواجد الأفراد والمؤسسات التي يمكن أن تتحمل مسؤوليات التخطيط والتنسيق ومتابعة للمرحلة القادمة في اطار مجلس التعاون الخليجي .

خامساً : لا بد من الاعتراف بان نتائج الوضع الحالي في سوق النفط الدولي ، وخاصة انخفاض الأسعار سيكون له أضرار بليغة في الأجل القصير على اقتصاديات عديد من الدول العربية ، وعلى وجه الخصوص على الاقتصاد المصري ، ونجاح السياسة النفطية في الأجل الطويل . لا بد أن نأخذ في الاعتبار النواحي الاستراتيجية والسياسية وأهمية وحدة المصير ، وأن ما يحدث في أي منطقة من مناطق العالم العربي ينعكس في النهاية على باقي المناطق . هذه حقيقة جغرافية لا يمكن اغفالها ولن تنجح السياسة النفطية في الأجل الطويل ما لم نحاول أن نخفف من حدة الآثار العكسية لسياسة الأجل القصير على بعض الدول العربية . ويتطلب الأمر تشكيل صندوق لتخفيف الأعباء أو برنامج للمساهمة في الأجل القصير لتمكين هذه الدول من تفادي أزمات اقتصادية ذات أبعاد سياسية تعصف بالوطن العربي .

٤ - ٣ المورد النفطي في الدول العربية ذات الندرة في رأس المال

يمثل المورد النفطي مورداً من موارد غالبية الدول العربية ذات الندرة في رأس المال ولكن بدرجات متفاوتة . فغالبيتها تنتج كميات محدودة من النفط الخام وبعضها يقوم بتصدير جزء من هذا الانتاج بهدف زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية . وفيما عدا لبنان ، فان هذه الدول لديها برامج للتنقيب عن النفط ، واحتمالات وجوده كبيرة . وتعد مصر من أهم الأمثلة على مشكلة المورد النفطي في الدول العربية ذات الندرة في رأس المال .

ومن ثم فاننا سنركز في هذا الجزء على مصر باعتبار أن المشاكل التي يواجهها المورد النفطي في مصر لا تختلف في طبيعتها عن المشاكل التي يواجهها هذا المورد في الدول العربية الأخرى ذات الظروف المماثلة وإن اختلفت في حجم هذه المشاكل نظراً للظروف الخاصة بالاقتصاد المصري ، وخاصة حجم السكان .

بدأ انتاج النفط في مصر بصورة ملموسة في عام ١٩٦٩ حيث وصلت الطاقة الانتاجية إلى حوالي (٢ , ٨٥) مليون برميل سنوياً . وقد أدت أحداث السبعينات وخاصة الارتفاع الكبير والمفاجىء في أسعار النفط إلى زيادة الجهود التنقيبية وزيادة الانتاج ، فوصل انتاج النفط في عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٦) مليون طن متري . وأدى ذلك إلى إضافة حوالي (٢٥٠٠) مليون برميل إلى الاحتياطيات ، بما في ذلك حوالي (٢٠٠٠) مليون برميل في منطقة خليج السويس . وكذلك ازدادت حركة الاستكشافات في مناطق أخرى جديدة كالصحراء الغربية . ورغم الزيادة الكبيرة المضطردة في انتاج النفط الذي وصل في عام ١٩٨٠ إلى ضعف ما كان عليه في عام ١٩٧٠ . واستمر في الزيادة حتى وصل إلى (٣٥ , ٥٣٧) مليون طن متري في عام ١٩٨٢ ـ ورغم هذه الزيادة في الانتاج ، فان معدل الاحتياطيات إلى الانتاج وصل تقريباً إلى حوالي (١٤ : ١) في عام ١٩٨٠ . وهذا المعدل يعني أنه إذا لم يتم زيادة الاحتياطيات واستمر الانتاج على المستوى السائد فان احتياطيات مصر من النفط ستنفد في خلال أربعة عشر عاماً ، وتعود مصر إلى استيراد الطاقة . ولا يختلف الوضع إذا أخذنا في الاعتبار انتاج مصر من الغاز الطبيعي الذي ازداد في الفترة ما بين ١٩٧٥ و١٩٨٢ من (١٢) مليون طن إلى (٣٥) مليون طن . ويبين الجدول التالي تطور الانتاج من النفط والغاز الطبيعي في مصر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ :

جدول ٤ - ١
انتاج النفط والغاز الطبيعي بالألف طن متري

المنطقة/ السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
سيناء	-*	**٣٥٨	٥٥٤٠	٦١٨٧	٦٧٤٤
الصحراء الشرقية	١,٣٥٥	١٨٤٦	١١٨١	١٢٤٥	١٣٣٤
خليج السويس	١٣,٤٤٦	٧٨٤٢	٢١٦٦٤	٢٣٣٣٨	٢٣٩٣٦
الصحراء الغربية	١,٦٠٣	١٦٨٨	١١٩	٩٨٦	٨٧٨
المجموع	١٦,٤٠٤	١١٧٣٤	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	٣٢٨٩٢
الغاز الطبيعي	-	٣٣	١٩٩٢	٢٢٤٠	٢٤٤٥
المجموع الكلي	١٦,٤٠٤	١١٧٦٧	٣١٣٩٦	٣٣٩٩٦	٣٥٣٣٧

المصدر : نشرات المؤسسة المصرية العامة للبترول ١٩٨٣ .

* نتيجة لحرب ١٩٦٧ .

** في أعقاب حرب ١٩٧٣ .

وقد ازدادت أهمية النفط في الاقتصاد المصري زيادة كبيرة ، فوصل نصيب الدخل النفطي في الناتج القومي إلى حوالي ٢٠٪ في عام ١٩٨٠ ، بينما كان يمثل حوالي ٤٪ في عام ١٩٧٥ . وهذا يعني أنه إذا انخفض نصيب النفط ١٪ في الاقتصاد القومي سواء بصفته عنصراً من عناصر الانتاج أو بصفته مصدراً من مصادر التمويل ، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج القومي بمعدل (٢ , ٠) ، مما يؤكد الأهمية الكبرى لقطاع الطاقة في الاقتصاد القومي . وتبدو هذه الأهمية إذا أخذنا في الاعتبار ضعف احتمالات الاحلال بين الطاقة بصفة عامة كعنصر من عناصر الانتاج وبين باقي العناصر الانتاجية . فالاقتصاد يعاني من الندرة الرأسمالية ، والتكوين الرأسمالي محدود في القطاع العام بصفة خاصة مع سيطرة الدولة على جزء هام من النشاط الاقتصادي بالرغم من أن « سياسة الانفتاح » أدت إلى تحرير جزء من الاقتصاد القومي ، وإن اقتصر هذا على القطاعات غير الانتاجية ، مما كان له أثار عكسية على الاقتصاد

القومي بصفة عامة . كذلك فان ضعف الاحلال يعود إلى هيكل الأسعار في قطاع الطاقة الذي لا يتناسب مع الأسعار السائدة في الأسواق الدولية نتيجة لزيادة الاعانة دون التفريق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة . ويبين الجدول التالي تطور نصيب قطاع الطاقة في الناتج القومي الاجمالي في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٨٠ بملايين الجنيهات المصرية :

جدول ٤ - ٢
نصيب قطاع الطاقة في الناتج القومي في فترة ١٩٦٩ - ١٩٨٠
بملايين الجنيهات المصرية

السنة	النفط	الغاز والكهرباء والماء	المجموع	الناتج القومي	النسبة المئوية
١٩٦٩	٤٩,٢	٤١,٨	٩١	٢٩٧١,٣	٣,١
١٩٧٠	٥٢,٧	٤٠	٩٢,٧	٣١٤٥,٥	٣
١٩٧١	٤٥,٢	٤٧,٨	٩٣	٣٣٣٦,٧	٣
١٩٧٢	٣٢,٨	٤٨,٨	٨١,٦	٣٤١٧	٣
١٩٧٣	٤٧,٣	٤٤,٨	٩٢,١	٣٩٧١,١	٢,٣
١٩٧٤	١١١	٤٨	١٥٩	٤٤٤١,٩	٤
١٩٧٥	١٤٩	٦٩,٢	٢١٨,٢	٥٢٤٦,٦	٤,٢
١٩٧٦	٢٤٦,٩	٧٥	٣٢١,٩	٦٧٠٤,٦	٥
١٩٧٧	٤٦٨	٨٣,١	٥٥١,١	٨٢٠٩,٩	٦,٧
١٩٧٨	٦٢٦	٩٨	٧٢٤	٩٧٨٢,٤	٧,٤
١٩٧٩	١٩٠٨	١٠٢,٣	٢٠١٠,٣	١٢,٤٧٤,٦	١٦,١
١٩٨٠	٣١٠٥	١٢٠,٨	٣٢٢٥,٨	١٦,٦٢٣,٠	١٩,٤

المصدر : الاحصائيات الرسمية لجمهورية مصر العربية .

نلاحظ في الجـدول السـابق الأهمية النسبية للنفط كمصـدر من مصادر الدخل القومي . فرغم زيادة الانتاج من مصادر الطاقة الأخرى بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبا ما بين عام ١٩٦٩ و ١٩٨٠ حيث كان نصيب المصادر الأخرى (٨, ٤١) مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٩ ووصل إلى (٨, ١٢٠) مليون جنيه مصري في عام ١٩٨٠ - أقول رغم هذا فان الزيادة الكبيرة كانت في الدخل النفطي الذي ارتفع من (٢ , ٤٩) مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٩ إلى (٣١٠٥) مليون جنيه مصري في عام ١٩٨٠ . ومن بيانات هذا الجدول يمكن أن نقول إن الزيادة التي حدثت في الناتج القومي خلال هذه الفترة تعود أساساً إلى الزيادة في نصيب القطاع النفطي سواء من حيث الانتاج أو الأسعار . وتكاد الزيادة في الناتج القومي وخاصة منذ عام ١٩٧٨ ترجع إلى الـزيادة في دخل القطاع النفطي وحده . وتتضح أهمية الدخل النفطي إذ قارنا مصادر العملة الأجنبية في مصر . فلو أخذنا مثلاً عام ١٩٨١ كمؤشر ، فاننا نجد أن نصيب الدخل النفطي في حصيلة النقد الأجنبي يمثل أعلى نسبة تقريباً أي ما يزيد عن (٢١٪) مقارنة بنصيب الصادرات الزراعية بما في ذلك القطن أي حوالي (٥٪) ، والصادرات الصناعية أي حوالي (٥٪) أيضا . ولا يعادل نصيب النفط في حصيلة العملة الأجنبية إلا تحويلات المصريين في الخارج . وهي بالتالي تعتمد على الأوضاع النفطية في الدول الخليجية العربية . أي أن نصيب النفط كمصدر للعملة الصعبة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة يقرب من (٥٠٪) من حصيلة النقد الأجنبي . ويبين الجدول التالي هيكل حصيلة النقد الأجنبي في مصر في عام ١٩٨١ بملايين الدولارات .

جدول ٤ - ٣
هيكل النقد الأجنبي في مصر عام ١٩٨١
بملايين الدولارات

المصدر	المبلغ	النسبة المئوية
المجموع الكلي لحصيلة النقد الأجنبي	**١٣٩٠١**	**١٠٠**
الصادرات الزراعية	٧٢٣	٥,٢
الصادرات الصناعية	٧٣٥	٥,٣
الخدمات بما في ذلك السياحة	١٢٥٠	٩,٠
الحصيلة من السلع والخدمات	**٢٧٠٨**	**١٩,٥**
النفط	٢٩٤٣	٢١,٢
قناة السويس	٨٦٣	٦,٢
الحصيلة من الموارد الطبيعية	**٣٨٠٦**	**٢٧,٤**
تحويلات المصريين	٢٩٣٠	٢١,١
تحويلات أخرى	٤٧٩	٣,٤
مجموع التحويلات	**٣٤٠٩**	**٢٤,٥**
الاستثمارات الأجنبية المباشرة		
بما في ذلك النفط	٩١٨	٦,٦
التحويلات الرسمية والخاصة	٣٠٦٠	٢٢
حركة رؤوس الأموال الأجنبية	**٣٩٧٨**	**٢٨,٦**

المصدر : تقرير البنك الدولي رقم ٣٠٢٣ ـ EGT عام ١٩٨٠ .

ومع زيادة الايرادات النفطية وزيادة نصيبها من الدخل القومي ومن حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، ازداد استهلاك الطاقة زيادة كبيرة خلال نفس الفترة بحوالي (٤٦٪) بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ ، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها (٦٪) في المتوسط . وتمثل الزيادة في استهلاك المنتجات النفطية نسبة كبيرة ، فقد زاد استهلاك هذه المنتجات بحوالي (٥٣٪) في خلال خمس سنوات أي بمعدل زيادة سنوي قدره (١١٪) في المتوسط ، بينما زاد استهلاك الطاقة الكهربائية حوالي (٦٧٪) خلال نفس الفترة بمعدل زيادة سنوي قدره (١٤٪) في المتوسط . ويمكن ارجاع الزيادة الكبيرة في استهلاك الطاقة بصفة عامة إلى مجموعة من العوامل . **أولها** : يتمثل في طبيعة واستراتيجية التنمية التي اتبعت في مصر منذ بداية السبعينات ، وقد ركزت على الاطار التقليدي للتصنيع الذي يقوم على مشروعات ذات كثافة استهلاكية عالية للطاقة دون مراعاة الارتفاع الذي حدث في أسعار الطاقة ، والتغيرات التي تلتها على مستوى استراتيجيات النمو والتنمية ، والاتجاه نحو الصناعات ذات الكثافة المعتدلة للطاقة . ومن الممكن تبرير اتباع السياسة الصناعية التقليدية خلال فترة ما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٥ ، حيث كانت أسعار الطاقة منخفضة نسبياً ، كما كانت القاعدة الاقتصادية في مصر تتطلب بناء الصناعات الأساسية كمنطلق للتنمية . **وثاني** : هذه العوامل أن هيكل أسعار الطاقة في الداخل لا يتناسب مع التطورات التي حدثت على المستوى العالمي في أسعار الطاقة ، وبصفة خاصة في أسعار النفط إذ استمرت الدولة في إعانة أسعار الطاقة بدرجات متزايدة دون تمييز بين القطاع الاستهلاكي والقطاع الصناعي . وأدى هذا إلى زيادة الاستهلاك وخاصة في غياب برامج فعالة لترشيد الاستهلاك في القطاع الاستهلاكي ، وعدم وجود برامج للتدريب وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في القطاع الصناعي بهدف إدخال الأساليب الانتاجية القائمة على تخفيض استهلاك الطاقة وزيادة الانتاجية . **والعامل الثالث** : يعود إلى برامج سياسة المجتمعات الجديدة لتخفيف حدة الكثافة السكانية ، حيث يتركز حوالي (٩٥٪) من السكان في رقعة لا تزيد عن (٤٪) من الرقعة الجغرافية ، وهي حوالي مليون كيلو متر مربع . وتختلف الكثافة السكانية ما بين منطقة الصحراء الغربية مثلاً ، وهي تمثل

ثلاثة أرباع مساحة الدولة ولا تزيد الكثافة السكانية فيها عن (٢٦ , ٠) من الأشخاص لكل كيلو متر مربع ، بينما تصل الكثافة السكانية في منطقة الدلتا إلى حوالي (١٣٠٠) شخص لكل كيلو متر مربع . وأدى عدم التوازن في الكثافة السكانية إلى ازدياد العبء على الأراضي الزراعية ، وتم تحويل جزء كبير منها إلى أراضي مستخدمة في البناء . ولمنع استمرار هذا الاتجاه نظراً لأضراره على الانتاج الزراعي ، لجأت الدولة إلى بناء المجتمعات الجديدة دون مراعاة لاعتبارات ترشيد الطاقة ، فازداد استهلاك قطاع التشييد وخاصة من الغاز الطبيعي زيادة كبيرة . ويوضح الجدول (٤ - ٤) تطور استهلاك الغاز الطبيعي في القطاعات الاقتصادية الهامة .

جدول ٤ - ٤
تطور استهلاك الغاز الطبيعي بالمتر التكعيبي

القطاع/ السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الصناعة	٤٦	١١٣	٢٩٢	٣٣٤	٥٥٧	١٢١٦
التشييد والبناء	-	-	٢٣٧	٤١٤	٢٤٥	٣٦٥
الكهرباء	-	-	-	-	٢٦	٨٨
المجموع	٤٦	١١٣	٥٢٩	٧٤٨	٨٢٨	١٦٦٩

المصدر : مجلة جمعية الهندسة الميكانيكية رقم ٨ عام ١٩٨٢ .

وبالاضافة إلى العوامل السابقة فان ازدياد استهلاك الطاقة في مصر يرجع أيضا إلى الاحلال السريع للطاقة التجارية كالنفط والكهرباء مكان الطاقة غير التجارية والتي لا تدخل عادة في اطار السوق ، وكانت شائعة الاستخدام في مناطق الريف المصري . وبدلاً من تطوير استخدام هذا النوع من الوقود كالحطب وغيره واستخدام أجهزة حديثة قائمة على استخدام هذا النوع ، أدى تعميم الكهرباء إلى زيادة استهلاك الطاقة التجارية على حساب الطاقة غير التجارية . ومن العوامل التي أدت

إلى زيادة استهلاك النفط بصفة خاصة اعتماد قطاع الكهرباء على النفط كمصدر للطاقة بدرجة كبيرة وانخفاض النصيب النسبي للمصادر الأخرى الهيدرولوكية على الرغم من بناء السدود كخزان أسوان والسد العالي . كما أدى ضعف كفاءة قطاع النقل والمواصلات نظراً لضعف الاستثمارات فيه بهدف التحديث إلى زيادة استهلاك هذا القطاع من النفط بصفة خاصة .

٤ - ٤ النفط والاقتصاد العربي

يتضح من العرض السابق أن اقتصاديات الدول العربية تعتمد على النفط بدرجات متفاوتة . فالنفط يمثل المصدر الأول والرئيسي للدخل والانفاق وحصيلة النقد الأجنبي بالنسبة للدول الخليجية النفطية ، كما يلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول العربية الأخرى فغالبيتها تنتج وتصدر كميات محدودة من النفط ، ولكنها تمثل عنصراً هاماً من عناصر تمويل التنمية ، كما أن هذه الدول تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي من تحويلات مواطنيها الذين يعملون في الدول النفطية . وهي من ناحية أخرى دول تستهلك كميات هامة من الطاقة نظراً لحجمها ولطبيعة هياكل اقتصادياتها التي تعتمد على الانماط التقليدية للانتاج . على هذا الأساس فان للسياسات النفطية التي تتبعها هذه الدول نتائج هامة لا يمكن اغفالها . ويمكن معالجة هذه النتائج في إطار الأجلين القصير والطويل . وإذا افترضنا أن النفط سيستمر في أهميته بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول في المستقبل ، وهو افتراض يتسم بالواقعية فانه يمكن التركيز في الأجل القصير على خمسة اعتبارات أساسية : الانتاج من النفط ، وتسعير النفط ، واستهلاك الطاقة والنفط بصفة خاصة ، والأبعاد السياسية للسياسات النفطية وخاصة على المستوى الدولي . وأخيراً الاستغلال الأمثل للايرادات النفطية . أما في الأجل الطويل فهناك خمسة اعتبارات أخرى لها أهميتها : تطوير مصادر الطاقة البديلة والدور الذي ستلعبه المنطقة العربية في هذا المجال على المستوى الدولي ، والحصول على المعرفة والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لتنمية الموارد بما في ذلك موارد الطاقة ، وسياسة للوقود تتعلق بانتاجه واستهلاكه ، وتنويع استخدامات الطاقة ، والاستراتيجية

التكنولوجية اللازمة لتدعيم تنويع مصادر الدخل والثروة في الاقتصاد القومي .

وتتوقف اعتبارات الأجل الطويل على نتائج السياسات التي تتبع في الأجل القصير . فسياسات الانتاج والتسعير مثلا لها انعكاساتها على تطوير مصادر الطاقة البديلة ، فالتوسع في الانتاج مثلا واتباع سياسات سعرية معتدلة تحد من احتمالات توافر مصادر الطاقة البديلة بكميات اقتصادية وأسعار تنافسية ، والعكس صحيح .

كما أن الاستمرار في الاستهلاك المتزايد للنفط والطاقة داخلياً يقلل من الفوائض المتاحة لأغراض التصدير ويؤثر على الايرادات النفطية ، ومن ثم استراتيجية التنمية المتوازنة . كذلك فان عدم معالجة الاعتبارات السياسية الدولية المتعلقة بالنفط معالجة واقية تعني عدم توافر المناخ المناسب لوضع سياسات الأجل الطويل موضع التنفيذ ، وتقلل من احتمالات نجاحها .

فإذا ركزنا على الأجل القصير فان قضية الانتاج تعد القضية الأولى التي يجب أن تقوم عليها الاستراتيجية النفطية للوطن العربي . وتحديد الانتاج يعد في النهاية من قرارات السيادة التي تحتفظ كل دولة بحقها وحدها في اتخاذها ، ومن ثم فان البداية هي فيما إذا كانت الدول العربية ذات السيادة والاستقلال على استعداد لمناقشة هذا الموضوع والوصول إلى قرارات ملزمة للجميع وقابلة للتطبيق . والتركيز هنا على الزامية هذه القرارات وقابليتها للتنفيذ . فتجارب الأمة العربية المعاصرة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية مليئة بالمناقشات والاتفاقيات وتفتقر إلى الالزام وقابلية التنفيذ . وإن ضرورة معالجة هذا الموضوع معالجة جماعية ضرورة ملحة نابعة من احتمالات التناقض في المصالح بالنسبة لسياسات الانتاج النفطي بين الدول العربية ، فهناك مثلا الدول العربية النفطية ذات الاحتياطيات الهائلة والمتزايدة ، والتي تعتمد اقتصادياتها أولاً وأخيراً على النفط ، وسيستمر هذا الاعتماد في المستقبل . ومن مصلحة هذه الدول أن تربط معدلات إنتاجها الحالية باحتياطياتها والتركيز على المستقبل مع افتراض سياسة سعرية واقعية ، ووفقاً لقدرة اقتصادياتها على الاستيعاب .

ويختلف الوضع بالنسبة لعديد من الدول العربية الأخرى . فغالبيتها ليس لديها هذا الاختيار ، بل عليها انتاج أكبر كمية ممكنة في الأجل القصير حتى يمكن لها أن تمول متطلبات التنمية ، بل ليمكن لبعضها استيفاء احتياجاتها الأساسية ، إذ النفط بالنسبة لها مصدر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الواردات الأساسية .

غير أن هذا التناقض في المصالح المتعلقة بالانتاج ليس على درجة كبيرة من الخطورة كما يبدو للوهلة الأولى ، فانتاج الدول العربية غير الخليجية من النفط انتاج محدود لا يؤثر في الظروف العادية على استراتيجية السوق ، ومن ثم يمكن أن نفترض أن هذه الدول ستنتج كميات من النفط تتناسب مع ظروفها الداخلية دون قيود أخرى ودون أن يكون لذلك تأثير ملموس على الأهداف العامة للمنطقة العربية في سوق النفط الدولي . ومما يساعد على ذلك أن الطاقة الانتاجية ، لا الانتاج وحده لهذه الدول طاقة محدودة . ولكن في ظروف أخرى ، ومع محدودية انتاج هذه الدول ، فان المغالاة في انتاجها يكون له تأثير عكسي على المستوى الحدي ، حيث يصبح من المرغوب فيه ربط انتاجها باستراتيجية الانتاج النفطي للمنطقة العربية كلها ، في مثل هذه الظروف يكون من الأفضل لها تشكيل صندوق على المستوى العربي ، تساهم فيه كافة الدول ويلعب دوراً تعويضياً لسد الفجوة المالية ، التي تنشأ عن تخفيض الانتاج النفطي لهذه الدول . ويرتبط بقرار الانتاج استراتيجية للتسويق تحدد فيها بدقة المنتجات والأسواق التي تمثل المجال الحيوي للدول العربية . وتشمل مثل هذه الاستراتيجية أهدافا للتصدير تتعلق بالنفط الخام ، والمنتجات النفطية والأسواق التي يتم التعامل فيها ، وبصفة خاصة موقف واضح بالنسبة للتعامل في السوق الفوري ، والتسويق على أساس الناتج الصافي . وتنبع أهمية هذه الاستراتيجية من الارتباط العضوي بين أسواق النفط الخام ، وأسواق المنتجات النفطية ، والارتباط بين السوق الفوري وأسواق المنتجات النفطية حتى يتحقق وجود النفط العربي في كل من السوقين . ومعنى هذا أن يتم تركيز التعامل مثلاً بأسواق المنتجات النفطية بالنسبة للدول النفطية العربية الرئيسية ، وتقوم النفوط العربية الأخرى بتمثيل الموقف العربي في السوق الفوري ، بهدف تحقيق التناسق والاستقرار بما يتفق مع الاستراتيجية العربية للنفط .

ولا يمكن فصل موضوع الانتاج عن قضية التسعير . ويقع العبء الأكبر هنا على الدول العربية النفطية الرئيسية ، إذ أن الدول العربية الأخرى هي دول تتأثر بالأسعار ولا تؤثر فيها في الظروف العادية . إلا أن تجارب السنوات الأربع الأخيرة قد أثبتت أن السياسات السعرية للدول النفطية غير الرئيسية سواء كانت عربية أو غير عربية أثرت على مجريات الأمور في السوق ، وخاصة عند وجود تخمة نفطية ، واستمرار الطلب العالمي في الانخفاض . ومغزى ذلك ضرورة التنسيق في سياسات التسعير بدرجات متفاوتة بما يتفق مع الظروف السائدة ، فيزداد في الظروف غير العادية ويقل مع انتهاء هذه الظروف وعودة السوق إلى الظروف الطبيعية . ولا بد أن يتسم الموقف العربي من قضية التسعير بالواقعية بمعنى الاعتراف بان محاولة إدارة أسعار النفط على النمط الذي كان سائداً في السبعينات هي محاولة محفوفة بالمخاطر ، واحتمالات فشلها تفوق احتمالات النجاح . ولا يعني ذلك التسليم للسوق والوقوف موقفاً سلبياً تجاهه وقبول قراراته التي تنتج بين فترة وأخرى نتيجة للمضاربين ، الذين تختلف مصالحهم مع مصالح الدول الرئيسية المنتجة للنفط . لا بد من التمسك بالاطار التعاقدي للتعامل في النفط وقبول مبدأ ارتباط أسعار النفط ومنتجاته كأساس للتسعير . فإذا وجدت سياسة سعرية للمنطقة العربية متفق عليها وقائمة على قاعدة انتاجية ، وقدرة على المرونة والتكييف ، فان السوق سيتأثر في النهاية ويتكيف مع المصالح العربية ، وبصورة منظمة خالية من التقلبات المفاجئة ، ومانعة لتأثير المضاربين وأصحاب المصالح الربحية القصيرة الأجل . ومهما اختلفت تفاصيل هذه الاستراتيجية السعرية ، فان تجارب السبعينات قد أثبتت أن المغالاة في الأسعار لها أضرار تتعدى الأجل القصير ، وخاصة أن ظروف الصناعة الدولية النفطية قد تغيرت بصورة لا تسمح بتحقيق مكاسب مؤقتة ، وازدادت بصفة رئيسية الأهمية النسبية للنفوط غير الخليجية ، واستمر انخفاض الطلب على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدمة .

ولا يمكن فصل قضايا الانتاج والتسعير عن الاستهلاك للمنتجات النفطية في الدول العربية . ففي الجزء السابق تطرقنا إلى موضوع استهلاك المنتجات النفطية في

دولة ذات ندرة في رأس المال (مصر) حيث تزايد فيها الاستهلاك النفطي بمعدلات مرتفعة وصلت حوالي (٦٪) سنوياً ، بينما انخفض الاستهلاك النفطي في العالم نتيجة لسياسة الترشيد (٢٪) سنوياً . ولا يختلف الوضع في باقي الدول العربية من حيث الاستهلاك سواء الدول النفطية منها أو الدول ذات الندرة الرأسمالية . والسبب الرئيسي هو عدم تناسب هيكل الأسعار الداخلية للمنتجات النفطية مع الأسعار السائدة في الأسواق العالمية ، وعدم وجود برامج للتوعية والتدريب وإعادة التدريب بهدف ترشيد الاستهلاك النفطي . وقد يمكن الدفاع عن سياسة تدعيم الأسعار بالنسبة للسلع الاستهلاكية الضرورية نظراً للاعتبارات السياسية ، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمنتجات النفطية التي لا تعد من السلع الأساسية للسواد الأعظم من الشعب ، بل تستفيد منها الطبقات القادرة ، ومن ثم فان لدعم أسعار الطاقة مع تشجيع الاستهلاك ، آثارا توزيعية عكسية تزيد من حدة عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة . ولتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال دلالتها الواضحة ، إذ استمرت حكومات هذه الدول في سياسات ترشيد الاستهلاك للطاقة بالرغم من انخفاض سعر النفط انخفاضاً ملموساً في السنوات الأخيرة . واستمرت في امتصاص هذا الانخفاض في صورة ضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وخاصة بالنسبة للقطاع غير الانتاجي ، كما استمرت في تشجيع ادخال أنماط الانتاج التكنولوجي الحديث القائم على تخفيض الكثافة الاستهلاكية للطاقة .

وبالاضافة إلى الانتاج والتسعير والاستهلاك فان وجود خطة متماسكة للنفط في الأجل القصير لا يمكن أن تهمل الجوانب السياسية الدولية المصاحبة للنفط وأهميته الاستراتيجية في الأجل الطويل . فالواقع السياسي الذي لن يتغير ، وهو أن المنطقة العربية بشقيها النفطي وغير النفطي تعد ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للكتلتين ، ومن ثم يلزم تحديد الموقف العربي بصورة واضحة فيما يتعلق بالمورد النفطي على الأقل . وهناك مسلمات بديهية لا يمكن إغفالها ، منها مثلاً أن الظروف الحالية والمتوقعة في الأجل القصير لن تسمح باستخدام النفط كسلاح سياسي لتحقيق أهداف سياسة على درجة كبيرة من الأهمية يتطلب علاجها حشد الموارد العسكرية أولا لتدعيم

القـوة العـربية ، ومتى تم حشـد هذه الموارد يكون استخدام النفط حديا في المقام الأول ، إذا سمحت الظروف ، وليس كسلاح أساسي . ومعنى ذلك أنه من مصلحة الأمـة العربية أن تنظر إلى النفط على أنه سلعة استراتيجية في المقام الأول في هذه الـظروف على الأقـل ، سلعـة تتطلب المعالجة الاقتصادية ، وينبغي إخراج المورد النفطي من المهاترات السياسية .

ومن البديهيات أيضاً أن الاتحاد السوفييتي له مصالحه في المنطقة العربية . وسيستمر في بناء سياساته على هذا الأساس . وسواء اتفقت مصالحه مع مصالح المنطقة أم لم تتفق ، فلا بد أن تؤخـذ في الحسبـان ، وأن نحـاول تحديد موقف منها . فالاتحاد السوفييتي دولة مجاورة ، ودولة كبرى لها موارد نفطية لا يمكن إهمالها . بل أنها من أهم الـدول النفـطية خاج المنـطقـة الخليجية ، واحتياطياتها النفطية في تزايد مستمر ، وسياساتها التسويقية لها تأثيرها على سوق النفط الدولي . ومن البديهيات أيضاً تحديد موقف عربي بالنسبة للسياسات النفطية وسياسات الطاقة للدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية . يجب أن لا ننسى أو نتناسى أن هذه الدول تحدد سياساتها تجاه المنطقة العربية من منطلق مصلحتها الاقتصادية وبصورة منسقة من خلال المنظمات الاقتصادية ومنظمات الطاقة واتفاقياتها التي تربط هذه الدول مع بعضها البعض . وبصفة خاصة فان مصلحة الصناعة النفطية الأميركية تلعب دوراً جوهرياً في تحديد سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه النفط ومنتجيه ومصدريه ، وأن مصالح هذه الصناعة لا تتفق في كثير من الأحيان مع المصالح العربية في مجال النفط . وأخيراً فان أمن الصناعة النفطية العربية أصبح من الأمور الحيوية وخاصة مع استمرار الحرب العـراقية ـ الايرانية واحتمالات توسعها . وأمن الصناعة النفطية العربية في مواجهة التهديدات المستمرة لا يتوقف فقط على الموارد غير النفطية للدول الخليجية ، وهي موارد محدودة وخـاصـة في العنصر البشري ، بل أنها مسؤولية تقع على عاتق الأمة العربية بأسرها .

وترتبط هذه السياسات بموضوع أساسي يجمعها ويضمن نجاحها أو فشلها ويتعلق بوجود سياسة واضحة المعالم لاستخدام الايرادات النفطية لتحقيق هدفين رئيسيين هما

النمو المضطرد في ظل استقرار اقتصادي ، وتحقيق توازن في هيكل البنية الاقتصادية . ونقطة البداية هنا هي نظرة جديدة للايرادات النفطية ، لا تعتبرها جزءا من الدخل القابل للانفاق ، وإنما تنظر إليها في إطار تغير المحفظة الاستثمارية ، وأن هذه الايرادات هي أصول سائلة ناتجة عن تخفيض حجم أصول قابلة للنفاد (النفط) . ومن ثم فان هذه الايرادات كأصول سائلة يجب أن تخصص لاستثمارات حقيقية ذات عائد إنتاجي ، لا في استثمارات اسمية لا تغير من كونها مدخرات تمثل تسرباً في التدفق الانتاجي والدخلي ، حتى يتم توجيهها نحو الاستثمار الحقيقي من خلال قنوات حقيقية للاستثمار .

أما في الأجل الطويل فان المسؤولية الرئيسية هي تطوير مصادر الطاقة البديلة ، بالرغم من أن انخفاض أسعار النفط في الأونة الأخيرة ستكون لها آثار عكسية على التطوير الاقتصادي لمصادر الطاقة البديلة ، فانخفاض سعر النفط يعني تقليل الحوافز على الاستثمار في مصادر الطاقة البديلة وابطاء البرامج القائمة وتأجيل البدء في برامج جديدة ، غير أن هذا التأثير سيكون وقتياً وذلك لعدة أسباب :

أولاً : إن تكنولوجية الطاقة البديلة قائمة فعلاً بل مرت بمراحل متعددة ، ووصلت إلى مرحلة الكلفة المتناقصة إذا وضعت موضع التنفيذ أو الخسارة الكبيرة إذا تم إلغاء مراحل الانتاج ، إذ تصبح الاستثمارات الهائلة التي استمرت منذ منتصف الستينات بلا عائد أو ربحية إذا تم إلغاء هذه البرامج .

ثانياً : إن الدول المتقدمة صناعياً لا زالت تنظر لبرامج الطاقة البديلة على أنها تمثل ضمانات استراتيجية تقلل من اعتمادها اقتصاديا وعسكريا على مصادر النفط من خارج حدودها ، وخاصة من منطقة الشرق الأوسط التي لديها أكبر احتياطيات نفطية ، وهي منطقة تعاني من عدم الاستقرار السياسي ، كما أن التيار القومي المعادي للمصالح الغربية لا زال قويا في مواجهة هذه الدول نظراً لمواقفها غير العادلة من القضايا العربية .

ثالثاً : إن انخفاض أسعار النفط في السنوات الثلاث الماضية لا يعني تغيرا جذريا

في الأهمية النسبية للنفط ، وإنما يمثل تغيرا مرحليا ناتجا عن انخفاض الطلب عليه وارتفاع المعروض منه كردة فعل لارتفاع الأسعار في السبعينات . بل لو استمر سعر النفط في الانخفاض ، فان مرونة الطلب في الأجل الطويل ستؤدي إلى ارتفاع الطلب عليه مرة أخرى في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات . ومن ثم يعود الاعتماد على نفوط الشرق الأوسط حيث تتوافر الاحتياطيات الكبيرة . وهو أمر لا تقبله الدول الصناعية المتقدمة . ومع احتمال الطلب على النفط في التسعينات فستعود الأسعار إلى الارتفاع مرة أخرى ، ما لم تتوافر البدائل بكميات متوافرة وبأسعار تنافسية . وهذا هو المنطق القائم وراء استمرار الجهود في تطوير البدائل بالرغم من انخفاض أسعار النفط .

رابعاً : إن شركات النفط الكبرى بدأت برامج تطوير البدائل منذ فترة طويلة تعود إلى الستينات عندما بدأت استراتيجية جديدة قائمة على ترحيل أصولها خارج منطقة الشرق الأوسط ، والتنقيب على النفط في بحر الشمال وألاسكا ، والاستثمار في البدائل النفطية ، وذلك في مواجهة الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، وخاصة التيار القومي المؤمن بتأميم المصالح الأجنبية في المنطقة العربية . وقد نجحت الشركات في تطوير مصادر النفط خارج المنطقة العربية ، مما كان له تأثير على التغير الذي حدث في سوق النفط الدولي وازدياد الأهمية النسبية للنفط من دول غير الأوبك . ولما كانت استثمارات هذه الشركات في مصادر الطاقة البديلة هي استثمارات هائلة ، فمن غير المنطقي أن نتصور إلغاءها لهذه البرامج نظراً للانخفاض الوقتي لأسعار النفط ، بل إن العكس هو المتوقع . فانخفاض ربحية الشركات مع انخفاض أسعار النفط يمثل حافزاً هاماً لتطوير البدائل والاسراع في برامجها لتعويض النقص في الربحية الناتجة عن الأوضاع النفطية السائدة .

إن النتيجة المنطقية هي أن برامج تطوير مصادر الطاقة البديلة ستستمر ، وقد تأتي

بثمارها في المستقبل القريب . وفي هذه الظروف فان الدول النفطية العربية لا بد أن تأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية والانتاجية في مجال الطاقة البديلة وتأثيرها على القيمة الاقتصادية للنفط ومستقبله ، بل أن مشاركة هذه الدول في برامج تطوير الطاقة البديلة تعد من الأمور الاستراتيجية نظراً لارتباط مصير النفط ، ولديها منه احتياطيات هائلة بنتائج برامج تطوير الطاقة البديلة . والدول العربية النفطية لا زال لديها احتياطيات مالية لها أهميتها يمكن توجيه جزء منها إلى تطوير الطاقة البديلة ، وليس هناك ما يمنع من الدخول في مشروعات مشتركة مع المؤسسات والمنظمات والشركات التي لديها التكنولوجية وتفتقر إلى رأس المال اللازم للاستمرار في برامج التطوير . ومن الأفضل أن يكون تركز الجهود العربية للاستثمارات العربية في تطوير الطاقة البديلة في الوطن العربي ، وخاصة أن المخاطرة الكبيرة في هذا المجال الاستثماري قد انخفضت إلى حد كبير إذ وصلت التكنولوجية إلى مراحل متقدمة .

ويجب أن يصاحب برامج الاستثمار في الطاقة البديلة خطة لتنويع مصادر الطاقة في المنطقة العربية ذاتها ، بهدف تخفيض الاعتماد على النفط تدريجيا . والمنطقة العربية غنية في الموارد البديلة وخاصة الطاقة الشمسية ، ومصادر الطاقة المائية ، وإن افتقرت نسبياً لمصادر الفحم . وتوجد برامج علمية متطورة لتطوير الطاقة الشمسية واستخدامها لسد بعض الاحتياجات في استخدامات معينة ، وخاصة في القطاع الاستهلاكي في عديد من الدول العربية ، وبصفة خاصة في مصر والعراق والكويت . وتحتاج هذه البرامج إلى استثمارات متواضعة للتوسع في استثمار الطاقة الشمسية في المنطقة العربية ، وهي استثمارات سيكون لها عائد مرتفع نسبياً نظراً لتوفر هذا المصدر بكميات هائلة ، وعدم التعقيد التكنولوجي اللازم لاستغلال هذا المصدر . أما استغلال الطاقة المائية في الدول العربية فانه يتطلب مجهوداً مكثفاً لاحياء الاهتمام بهذا المصدر الحيوي ، وخاصة أن الجهود في هذا المجال كانت محدودة في السنوات العشر الأخيرة . بل أن مولدات الطاقة الكهربائية في مصر قد ازداد اعتمادها على النفط ازدياداً كبيراً بالرغم من مشروعات توليد الطاقة الكهربائية المرتبطة بمشروع السد العالي وتطوير خزان أسوان . كما أن عديداً من مشروعات السدود في كل من

سوريا والعراق لم توضع موضع التنفيذ ، كما لا توجد مشروعات لاستخدام الطاقة المائية في الدول الخليجية .

ويتضمن تنويع مصادر الوقود الاستخدام الأمثل للوقود غير التجاري ، وخاصة في المناطق الريفية ، ولكن الملاحظ هو أن نسبة هذا النوع استمرت في الانخفاض مع دخول الكهرباء للمناطق الريفية وخاصة الدول العربية الزراعية ، رغم توفر أجهزة حديثة تستخدم هذا النوع من الوقود ، وتشجيع استخدامه في الدول المتقدمة صناعياً وخاصة في القطاع المنزلي لأغراض التدفئة والأغراض المنزلية الأخرى . وتشجيع هذا النوع من الوقود في المنطقة العربية يجب أن يصاحبه برامج للتوعية حتى لا يؤدي التوسع في هذا المجال إلى الاضرار بخصوبة الأرض الزراعية على حساب الانتاج الزراعي ، التي تزداد الحاجة إليه مع الزيادة السكانية المستمرة في الدول العربية ذات الكثافة السكانية . كما أن تطوير مصادر الوقود المتعددة يتطلب تعديل هيكل الأسعار ليعكس الأهمية النسبية للأنواع المتعددة من الوقود ، مع مراعاة الاستخدامات المختلفة وإعطاء مزايا نسبية للقطاع الانتاجي . ويتطلب ذلك تعديل النظام الضرائبي بصورة تحقق هذا التميز بدلاً من اللجوء إلى أسلوب الاعانات لتخفيض الأسعار بصفة عامة مما يؤدي إلى زيادة في الاستهلاك .

إن تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنويع مصادر الوقود يتطلبان توافر برامج لنقل التكنولوجية الحديثة وتغييرا في هيكل الاقتصاد القومي والتحول من القطاعات التقليدية ذات الكثافة الكبيرة للطاقة والكلفة العالمية . ويمكن تطبيق ذلك في إطار من التكامل الاقتصادي يقوم على التخصص بحيث تتخصص كل دولة عربية في المجالات التي تتمتع فيه بمزايا نسبية ، وهذا يعني ضرورة وجود خطة متكاملة وقابلة للتنفيذ ، وهذا أمر يتوقف بدوره على توفر الارادة السياسية .

مراجع الفصل الرابع

١ ـ سعاد الصباح « السوق النفطي الجديد ـ السعودية تسترد زمام المبادرة » .
ايستلوردز ـ لندن ـ ١٩٨٦
٢ ـ سعاد الصباح « الأوبك بين تجارب الماضي وملامح المستقبل .
ايستلوردز ـ لندن ـ ١٩٨٦

الفصل الخامس

الفصل الخامس

أزمة الادارة والمناخ السياسي

٥ - ١ مقدمة

المقصود بالادارة في هذا الفصل النظام الاداري بصفة عامة ، فهي لا تقتصر على مجرد عنصر العمالة الماهرة والتي تدخل في نطاق أزمة العمالة ، وإنما تتعداها لتشمل الهيكل الاداري بكامله ، والأنظمة الادارية المطبقة ، كما أنها تشمل المؤسسات والمنظمات التي تهتم بكافة الأنشطة من التخطيط إلى التنفيذ إلى المتابعة . ولما كانت الحكومات في الدول العربية تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويتزايد هذا الدور مع مرور الوقت وتعقد المشاكل وتنوعها ، لذا فان التعرض لعنصر الادارة يركز على كفاءة الجهاز الحكومي بصفة خاصة . ومن الصعب التعميم بالنسبة للقطاع الخاص نظراً لتنوع هذا القطاع .

تختلف الدول العربية اختلافاً كبيراً فيما بينها في مواجهة مشاكل وتحديات التنمية . وهذا أمر متوقع إذا أخذنا في الاعتبار التباين فيما بينها من دول غنية إلى أخرى ذات دخل فردي منخفض ، ودول مكتظة بالسكان وأخرى ذات كثافة سكانية خفيفة . ورغم هذه الاختلافات إلا أنها تعاني جميعها من مشاكل إدارية حادة تمثل عائقاً كبيراً نحو التقدم والتنمية . ومع توافر الدراسات والأبحاث بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة صناعياً عن تأثير عنصر الادارة على النمو والتنمية ، إلا أنه لا توجد دراسات تفصيلية عن علاقة الادارة بالتنمية في العالم العربي ، فمعظم الدراسات المتاحة تركز على عوامل الانتاج التقليدية ، وخاصة العمل ورأس المال ، وتلك التي تتعرض

لعنصر الادارة تقوم على دراسة حالات خاصة ومحددة ولا تتناول الجهاز الاداري . ومن ثم يصعب الوصول إلى استنتاجات عامة لها طابع العمومية ، وتنطبق على الجهاز الاداري الحكومي في العالم العربي .

ومع ذلك فيكاد يكون هناك اتفاق عام على ضرورة الاصلاح الاداري في الوطن العربي ، فان أي محاولة جدية للتنمية ستكلل بالفشل إذا استمرت الأجهزة الادارية على ما هي عليه من ضعف في الكفاءة الانتاجية ، لذا تتردد الشعارات التي تنادي بالثورة أو الاصلاح الاداري والابتكار الاداري وإعادة تنظيم هيكل الادارة العامة . غير أن الواقع يختلف عن الشعارات ، فمشاكل التنمية الادارية متشابكة ولا يمكن حلها بمفردها وبمعزل عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . ومع امكانية التعميم عن الخصائص العامة لمشكلة الجهاز الاداري في العالم العربي إلا أننا إذا أخذنا في الاعتبار الفروق بين الدول العربية في القيود التي تؤثر على الاقتصاد القومي والموارد المتاحة والأولويات ، فانه يصعب التعميم بأسلوب للحل والاصلاح الاداري ينطبق على الوطن العربي بأسره . كما أن محاولة تقديم الحلول لا يمكن فصلها عن المناخ السياسي العام السائد في المنطقة العربية والأوضاع السياسية والاجتماعية في كل بلد من البلاد العربية .

٥ - ٢ مشاكل الجهاز الاداري في الوطن العربي

للجهاز الاداري في العالم العربي مشاكل تتعدد مظاهرها وأسبابها . وأول هذه المشاكل يرجع إلى التوسع الحكومي الكبير والآثار المتوارثة من فترة الاستعمار . فالأنظمة الادارية السائدة في الوطن العربي تعد حديثة المنشأ نسبياً ، قامت معظمها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفي ظل ظروف تختلف تماماً عن الظروف السائدة حاليا ، ومن ثم فقد وجدت نفسها غير قادرة على مواجهة التغيرات الكبيرة التي حدثت منذ عام ١٩٤٥ وخاصة التزايد الكبير في الأعباء الملقاة على عاتق الجهاز الحكومي . بالاضافة إلى ذلك فان معظم الأجهزة الادارية قد تم تأسيسها تحت إشراف السلطات الاستعمارية أو ورثت من الأنظمة الاستعمارية التي كانت قائمة وقت الاستقلال ،

لذلك فهي تعكس القيم والأهداف والهياكل المميزة لتلك الفترة ، وتختلف فيما بينها في ثلاث مناطق رئيسية باختلاف السلطة الاستعمارية ، وهي مناطق الاستعمار البريطاني ، والفرنسي ، والايطالي . والقاسم المشترك بين هذه الأنواع هو عدم الاكتراث بالمطالب الشعبية والجمود وعدم القدرة على التكييف مع الظروف المتغيرة .

ومشاكل الجهاز الاداري في الوطن العربي لا تعود للأنماط الاستعمارية للادارة فقط ، وإنما تعود أيضا إلى بعض التقاليد والعادات الراسخة في التراث العربي كأولوية العائلة ، والنظرة الدنيا للعمل اليدوي والاتكالية والنظرة الخاطئة للايمان بالقدر ، مما يؤثر على حوافز العمل وكفاءة الأداء . وقد ركز عديد من الدراسات على أهمية هذا العامل مقارنة بالتأثير الاستعماري والتوسع في الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي . والواقع أن من الصعب التعميم على الوطن العربي . ففي بعض الدول العربية الغنية (النفطية) مثلا تعود مشاكل الادارة إلى التوسع الحكومي في المقام الأول ، بينما في دول أخرى محدودة الموارد تمثل العادات والتقاليد العائق الأول والأهم . وفي دول أخرى نجد أن التراث الاستعماري هو أهم أسباب مشاكل الجهاز الاداري . وعلى أية حال فان هذه العوامل الثلاثة ، أي التوسع الحكومي ، والتراث الاستعماري ، والعادات والتقاليد ، تؤثر تأثيراً كبيراً وبدرجات متفاوتة على كفاءة الجهاز الاداري في الوطن العربي .

ويردد الأكاديميون ورجال الادارة في الوطن العربي الشكوى من الروتين الحكومي ، وضعف التنسيق وفشل أنظمة الاتصالات في البيروقراطية العربية ، ويرجع ذلك عادة إلى المركزية الشديدة في السلطة على مستوى القمة ، وعدم بلورة السلطة والمسؤولية على مستوى القاعدة . فتوصيف الوظائف يكاد يكون منعدماً ، وإن وجد فهو يتسم بالغموض وتتشابك المسؤوليات والوظائف ، مما ينتج عنه صعوبة تحديد الأهداف ووضع البرامج ، ويصبح التخطيط في هذه الظروف أمراً مستحيلاً . ومشاكل عدم توافر التنسيق وضعف الاتصالات لا تعود لعيوب هيكلية ، وإنما مرجعها عدم توفر المعلومات والبيانات الأساسية اللازمة لأغراض التخطيط نظراً لحداثة الأنظمة البيروقراطية العربية . فهذه الأنظمة لم يتوفر لديها الوقت الكافي لتوفير

قاعدة البيانات اللازمة لتسيير دفة الأمور في إطار يتطلب معلومات دقيقة نظراً لتعقد الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية . وليست المشكلة في عدم توفر المعلومات الكافية ، وإنما في عدم توفر الثقة الكافية فيها ، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات السياسة الاقتصادية والاجتماعية الهامة . وعندما يتم جمع هذه المعلومات فانها تبقى عادة في صورتها الأولية ، ويتم حفظها دون تحليل كاف أو تحديث . ومن ثم فان أغلب الخطط والمشروعات تقوم إما على معلومات غير كافية ، أو غير حديثة . أو لا تتمتع بدرجة عالية من الدقة والثقة . ومما يزيد الأمر تعقيداً ويؤثر تأثيراً عكسياً على كفاءة أداء الجهاز الاداري الحكومي في الوطن العربي تفشي التدخل السياسي ، في الأغلب من القيادة السياسية أو مراكز القوة الاقتصادية والاجتماعية ، بهدف خدمة مصالح خاصة سواء في الأجلين القصير أو الطويل . فإذا كانت القيادة عسكرية مثلاً فسرعان ما تجد نفسها في تناقض مع الجهاز البيروقراطي ، فتقوم بغرض الأنظمة الجديدة . وتطلب من الجهاز البيروقراطي وضعها موضع التنفيذ ، حتى وإن تناقضت مع الأنظمة القائمة ، وبغض النظر عن اقتناع أو عدم اقتناع الجهاز البيروقراطي بفعالية هذه الأنظمة الجديدة . أما إذا كانت القيادة تتمتع بالشعبية فان الوضع لا يختلف ، حيث تستخدم القيادة شعبيتها في تخطي الأنظمة البيروقراطية القائمة بحجة أنها تمثل عائقاً عن التقدم والنمو . والنتيجة الحتمية لهذا الوضع هو تعدد الأنظمة واللوائح والقوانين ، وشيوع جو من الغموض ، والتنصل من المسؤولية ، خشية العقاب في جرائم تتعدى عدم الكفاءة الادارية ، وتعتبر معادية للنظام القائم . ويكون التدخل في بعض الأحيان من قبل حزب حاكم وخاصة في إطار الحزب الفرد ، حيث يتميز المناخ السياسي بانعدام المعارضة ، سواء من أحزاب أخرى أو من قوى شعبية مناهضة ، وهنا يجد الجهاز الاداري نفسه في مواجهة ضغوط سياسية لتحقيق أغراض حزبية ، مما يؤدي مرة أخرى لمحاولة تعقيد الاجراءات كوسيلة لعدم تحمل المسؤولية خشية العقاب السياسي . كما تنعدم الحوافز ، وترتبط المكافأة بالولاء السياسي بدلا من ارتباطها بحسن الأداء أو الاخلاص الوظيفي .

ومن المشاكل الهامة الأخرى التي تواجه الأنظمة الادارية في الوطن العربي ضعف

التدريب ، وعدم التطابق بين حاجات الدول والبرامج التدريبية والتعليمية المتاحة بها . وتعاني الدول العربية من مشاكل الهجرة الداخلية والخارجية للكفاءات الادارية والفنية . فنسبة كبيرة من هؤلاء يفضلون البقاء في البلاد التي تلقوا تعليمهم وتدريبهم فيها ، وعدم العودة إلى أوطانهم ، حتى أصبحت مشكلة هجرة العقول العربية مشكلة مزمنة لها درجة كبيرة من الأهمية . من ناحية أخرى فان الكفاءات الادارية والفنية الموجودة في الوطن العربي تفضل العمل في القطاع الخاص وفي فروع الشركات العالمية في المنطقة العربية . وتعود هذه الهجرة الداخلية والخارجية إلى عدم توافر الحوافز ، وظروف العمل الملائمة في القطاع العام والقطاع الاداري الحكومي . ويرتبط بذلك مشكلة أخرى ، هي أن عدداً كبيراً من المدربين سواء في الداخل أو الخارج يتم توزيعهم على وظائف لا تتناسب مع تدريبهم . وحتى إن توفرت برامج التدريب ومجالات التخصص المتعددة فهي في الغالب لا تتناسب مع حاجات المجتمع . وتتدخل العادات والتقاليد لتزيد من حدة مشكلة عدم التطابق بين التخصصات المطلوبة والأعداد المتوفرة ، كالابتعاد عن الحرف الفنية واليدوية ، والتركيز على تخصصات معينة كالقانون والأدب والفلسفة والعلوم الاجتماعية ، مما ينتج عنه اختلال في التوازن بين العرض والطلب ، حيث تظهر الفوائض في مجالات التخصص الاجتماعية والانسانية ، والندرة في المجالات الأخرى الفنية والهندسية والعلمية والتطبيقية . وأكبر مثل على ذلك هو التزايد الكبير في التخصصات الاجتماعية والانسانية في الوطن العربي ، بينما توجد حاجة ملحة للكوادر الفنية على كافة المستويات .

ومن أهم مشاكل الجهاز الاداري الحكومي والتي تؤدي إلى عدم قدرته على الوفاء بحاجات المواطنين ، هو عدم وجود المشاركة الشعبية . والمشاركة تعني وجود علاقة قوية وموجبة بين المواطنين بصفة عامة ، وبين هيكل الجهاز الاداري للدولة ومؤسساتها المتعددة ، وهو أمر لا يتوفر في الوطن العربي . فعلاقة المواطنين بالجهاز الاداري تكاد تكون منعدمة ، والمواطن في الوطن العربي ليس له رأي فيما يحدث ، ويتلقى السلع والخدمات العامة من الجهاز الحكومي بالقدر وبالتوقيت الذي يحدده هذا الجهاز ؛

فمن وجهة نظر الجهاز الحكومي تعتبر هذه السلع والخدمات بمثابة فضل ، لا حقّ طبيعي لكل مواطن . ومن أسباب انعدام المشاركة الشعبية عدم وجود تمثيل ديمقراطي في أغلب الدول العربية ، يمكن المواطنين ، من خلال ممثليهم ، من التعبير عن رغباتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار . وإن وجدت هذه الأجهزة فان المناخ السياسي العام لا يمكنها من أن تلعب دوراً فعالاً في صياغة القرارات ، ورقابة الجهاز التنفيذي والمساءلة بالنيابة عن الشعب . والمجتمع العربي لا يزال مجتمعاً تقليدياً ، ونظرته لعديد من الأمور كأهمية عوامل الوقت والانتاجية والتكنولوجيا والخدمات العامة والمسؤوليات العامة ، هي نظرة قائمة على ما يسمى (بالبدوقراطية) . وينطبق ذلك على كافة المستويات من الفرد إلى الجهاز الاداري الحكومي بأسره .

ويمكن تقسيم الجهاز الاداري في الوطن العربي وفقاً لما يسود في مجموعتين من الدول : **المجموعة الأولى** تعاني من الكثافة الادارية الكبيرة ، حيث تتفشى البطالة المقنعة والبيروقراطية ، فيكتظ الجهاز الحكومي بأعداد هائلة من الموظفين الذين لا يقومون بأي أعمال انتاجية ، وإنما يقبضون رواتب شهرية لوظائف وهمية ، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة التزام عديد من حكومات الدول العربية بمبدأ التوظيف العام لخريجي الجامعات والمعاهد العليا بغض النظر عن تخصصاتهم ومدى الحاجة إليهم . ويكون توزيعهم على الادارات الحكومية بطريقة أقرب إلى العشوائية منها إلى الاحتياج إلى كفاءتهم ، ويؤدي هذا الوضع إلى التشابك وعدم المسؤولية وتركز السلطة في أيدي محدودة والبطء في تنفيذ المهام ، كما يؤدي الكبت وعدم توافر الحوافز إلى النظرة الاتكالية وعدم الاكتراث بمطالب المواطنين مهما كانت درجة أهميتها . **والمجموعة الثانية** تتمثل في دول ذات كثافة إدارية خفيفة حيث لا تتوافر الأعداد الكافية من الكفاءات المطلوبة بالحد الأدنى اللازم لتسيير شؤون الدولة . وفي هذه الظروف يتفشى الروتين والبطء الشديد في تنفيذ مصالح المواطنين ، أو يعتمد الجهاز الاداري على كفاءات ليست على قدر كاف من التدريب ، مما ينعكس على كفاءة الأداء .

وأخيراً يعاني الجهاز الاداري الحكومي في الوطن العربي من تفشي الفساد والرشوة ،

وذلك لأسباب تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف ظروفها . فالفساد والرشوة يرجع في بعض الدول العربية إلى الانخفاض الكبير في الدخل الفردي ، وانعدام الحوافز وفرص الترقي ، والتدخل السياسي والوساطات وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة ، والانخفاض في مستويات المعيشة نظراً للتضخم المستمر وظهور أعناق الزجاجات . هذا بالاضافة إلى غموض المسؤولية وعدم بلورة السلطة وتعدد اللوائح والقوانين . وفي دول عربية أخرى من ذوات الدخل الفردي المرتفع يعود تفشي الفساد والرشوة إلى عدم النظر إلى الوظيفة الحكومية على أنها مصدر للدخل ، وإنما هي حق طبيعي لكل مواطن ، وأن من حقه أن يمارس النشاطات الأخرى التي تمكنه من زيادة دخله وثروته بغض النظر عن الأساليب المتبعة ، وعما إذا كانت الأنشطة الأخرى ذات علاقة بالوظيفة الحكومية ، ومن ثم تتعارض مع الأسس الاخلاقية المتعلقة بمتطلبات العمل . وقد شوهت الثروة المفاجئة في هذه الدول اخلاقيات العمل . وأصبح الربح السريع بغض النظر عن مصدره هو الهدف . وساعد على انتشار ذلك عدم وجود قوانين واضحة للعقاب أو المساءلة . وإن وجدت فانها في الغالب لا تطبق ، حيث تتدخل اعتبارات العائلة والمركز الاجتماعي والسياسي لتحول دون تطبيق هذه القوانين .

٥ - ٣ المناخ السياسي

إن تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الاعتبارات الاقتصادية والسياسية يعد من أصعب الموضوعات وأكثرها تعقيداً في التحليل في مجال العلوم الاجتماعية الحديثة . لكن أهمية هذا الارتباط لا يمكن إغفالها . ومع ذلك فإن التفاعل بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية ليس من الأمور التي يمكن الوصول في تناولها إلى أجوبة محددة عن طبيعة هذا التفاعل ، فإذا كان هذا هو الوضع بصفة عامة ، فإن الأمر يزداد تعقيداً عندما يتعلق بالشرق الأوسط نظراً للظروف الخاصة التي تميز هذه المنطقة . وقد تعددت المحاولات لتفسير العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط . ومن هذه المحاولات التفسير الماركسي الطبقي الذي يؤكد

على أهمية القاعدة الاقتصادية في تحقيق التغيرات السياسية ، حيث يمثل الصراع الطبقي أسلوب التغير الديالكتيكي ، فالاقتصاد هو الدافع للتغير السياسي ، بينما العلاقة العكسية تأتي تبعية وهي ليست علاقة دافعة ومباشرة . لكن التجارب في منطقة الشرق الأوسط ، وفي العالم العربي بصفة خاصة لا تؤيد مثل هذا التفسير ، فالتاريخ العربي الحديث يعطي صورة لعكس التفسير الماركسي ، حيث توالت التغيرات السياسية ، ولم يسبقها تغيرات إقتصادية ، كما لم يتبعها تغيرات إقتصادية جذرية . وهناك نظريات أخرى عن العلاقة بين التغيرات الاقتصادية والسياسية في منطقة الشرق الأوسط القائمة على فكرة التحديث ، أو تصوير مثل هذا الارتباط على أنه علاقة تؤثر على سرعة التنمية بشكل يتطلب مجهوداً غير عادي لبناء المؤسسات التي تقوم بأعباء التنمية .

ومهما اختلفت التفسيرات فإن هذا الموضوع يعد من الموضوعات الهامة التي لا يمكن إغفالها لمجرد صعوبة دراستها أو شدة تعقدها . ومن الأسهل معالجته بأسلوب براجماتي يعتمد على مدخل عملي وواقعي ، له أبعاده التاريخية والمستقبلية ، فينظر إلى الملامح المميزة ومظاهر التنمية الاقتصادية والسياسية التي حدثت في المنطقة العربية خلال السبعينات . ومنها يحاول الباحث استقراء معالم المستقبل ليغطي الثمانينات وما بعدها . والبداية الطبيعية تكون بمقارنة السبعينات بفترة الستينات وما قبلها من الزاوية السياسية ، ثم محاولة ربط الخصائص السياسية لأوضاع السبعينات مقارنة بالستينات بالتغيرات الاقتصادية الهامة التي حدثت خلال هذه الفترة .

فإذا اتبعنا هذا الأسلوب فإن أهم ما يلفت النظر هو أن فترة السبعينات اتسمت بالهدوء النسبي بالنسبة للأنظمة السياسية العربية ، مقارنة بفترة الستينات ، فقد أصبحت الانقلابات نادرة ، وتغير الحكومات يكاد يكون منعدماً ، رغم أن المنطقة شهدت ما يشبه الزلازل السياسية في الدول المجاورة . كالثورة الايرانية والحكم الماركسي في إثيوبيا ، وتعدد الانقلابات في تركيا ، والغزو السوفييتي لأفغانستان . وعلى الصعيد العربي كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والحرب الأهلية في لبنان . أما من الناحية الاقتصادية فإن حركة هجرة العمالة شاهدت نشاطاً ملموساً ، وارتفعت أسعار

الواردات والصادرات وزاد اعتماد المنطقة العربية في غذائها الأساسي على العالم الخارجي .

ورغم كل ذلك فقد بقيت الأنظمة السياسية العربية في حالة استقرار نسبي لا يتلائم مع الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة . وقد حدثت بعض التغيرات غير الجذرية في سياسات بعض الحكومات العربية ، كتقييد الجزائر للهجرة . كما حدثت تغيرات هامة وخاصة في مصر كتحولها من إقتصاد مغلق مرتبط بالاتحاد السوفييتي ، إلى إقتصاد إنفتاحي مرتبط إقتصادياً وسياسياً بالولايات المتحدة الأميركية . ثم تلا ذلك إتفاقية كامب ديفيد التي أدت إلى مقاطعة عربية اقتصرت واقعياً على العلاقات السياسية الظاهرية مع استمرار الروابط الاقتصادية وحركة العمالة .

إن حالة الاستقرار السياسي التي سادت النظم العربية خلال السبعينات جاءت نتيجة طبيعية لازدياد قوة الدولة ورقابتها ، تلك التي بدأ تيارها منذ بداية الانقلابات مصحوباً بتدخل القوات المسلحة في عديد من المجالات السياسية في البداية ، وفي النشاط الاقتصادي في مراحل لاحقة . ومن مظاهر تزايد تدخل الدولة ارتفاع نسبة قوة العمل في الجهاز الاداري الحكومي إرتفاعاً ملموساً ، وزيادة نصيب الدولة من المصادر الطبيعية ، وزيادة نسبة الانفاق الحكومي إلى الدخل القومي ، كذلك يعود استقرار هذه الأنظمة سياسياً إلى الرخاء الاقتصادي الظاهري الذي ميز فترة السبعينات نتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وامتداد آثاره على المنطقة العربية بدرجات متفاوتة ، ومكن هذا الرخاء ـ الذي لا يستند إلى نمو حقيقي في القاعدة الانتاجية ـ ساعد الأنظمة العربية في الاستمرار في الحكم دون معارضة ملموسة ، بل استطاع المناخ السياسي العربي التكيف مع تغيرات متعددة كاغلاق الحدود بين بعض الدول العربية ، وانتهاء دور بيروت كمركز مالي هام ، واستمرار الأنظمة السياسية في حركة الرخاء الاقتصادي الظاهري ، ونمو الدخل النقدي بغض النظر عن الأحداث المفاجئة سياسياً واقتصادياً .

ولقد كان استقرار الأنظمة العربية سياسياً وما تبعه من رخاء إقتصادي ظاهري مكلفاً للغاية . فازدادت رقابة وسيطرة الدولة على المؤسسات ، واستخدمت الأرصدة

العامة والانفاق الحكومي كأدوات لخدمة مصالح سياسية لفئة محدودة ، وازداد غزو الشركات المتعددة الجنسيات وتغلغلها وحصولها على عقود وامتيازات . ومع انعدام المناخ الديمقراطي وازدياد هيبة الدولة ، لجأت المعارضة إلى التيار الديني ، مع استمرار أنواع الضغط التقليدية من الفئات المهنية كالمحامين والأطباء والصحفيين . وعلى المستوى العربي الداخلي كان ثمن استقرار النظم ، هو محاولة التحكم والرقابة على السياسات العربية الداخلية لمنع انتشار الأفكار المعارضة أو تدخل بعض الدول لتشجيع القوى المعارضة الداخلية . وقد نجحت هذه السياسات نجاحاً نسبياً ، وإن أدت في النهاية إلى خلق المناخ الحالي الذي يتسم بعدم الثقة المتبادلة بين الدول العربية ، ومعارضة أي محاولة هادفة للقاء العربي أو زيادة الارتباط بين الدول العربية . ومع ذلك وكما ذكرنا سابقاً ، فلم تتمش الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات السياسية في أحيان كثيرة ، كما حدث في أعقاب إتفاقية كامب ديفيد .

وقد تغيرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية تغيراً كبيراً سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي ، بحيث يصبح من غير المنطقي أن نفترض أن تشهد فترة الثمانينات استمرار الاستقرار السياسي للأنظمة العربية على نفس نمط فترة السبعينات . فالاحتفاظ بالاستقرار لن يتحقق إلا من خلال إتباع سياسات بديلة للسياسات التي سادت في السبعينات ، وبصفة خاصة فإن جو الرقابة وكبت الحريات وانعدام المشاركة الشعبية قد تكون من الأمور المقبولة وقتياً في ظل رخاء إقتصادي . لكن الظروف الاقتصادية الحالية تتطلب تشجيع مساهمة الأفراد في الحكم على كافة المستويات ، بما في ذلك المجالس المحلية وأنظمة الادارة المحلية في مناطق الأقليات القومية . ومن الضروري أن يصاحب ذلك تحديد واضح لهدف ودور المؤسسات الديمقراطية ونظام المشاركة . ويتطلب الوضع الحالي تحديد معايير واضحة لدور القطاعين العام والخاص ، وذلك في إطار الاستغلال الأمثل للموارد ، دون التقيد باعتبارات أيديولوجية محضة . كما يتحتم تشجيع التنمية الزراعية ، ويتطلب ذلك نظرة تتسم بالمرونة لقوانين توزيع ملكية الأرض ، ودور الجمعيات التعاونية الزراعية ، وأن مثل هذه القوانين تتطلب إعادة الصياغة والتعديل بما يتمشى ومقتضيات العصر . كما أن تحسين المناخ السياسي

في العلاقات العربية يعد ضرورة بديهية وخاصة في هذه الظروف لتحقيق التنمية الاقتصادية .

والخلاصة أن التنمية الاقتصادية تتطلب قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي ، غير أن هذا الاستقرار يتسم بالديناميكية ، ويتطلب استمراره التكيف مع الظروف المتغيرة داخلياً وخارجياً . أما بالنسبة للوطن العربي فإن حالة الاستقرار التي سادت في السبعينات مهددة داخلياً بالظروف السياسية والاقتصادية ، ومهددة خارجياً من قوى لها علاقاتها التاريخية بالبيئة العربية ، ولا يمكن مواجهتها إلا بسياسات واقعية . فعلى المستوى الدولي أثبتت التجارب في التاريخ العربي الحديث أن موقف الولايات المتحدة الأميركية يتسم بالعداء للمصالح العربية ، وبصورة متطرفة . وعلى الأنظمة العربية تحديد مواقفها من الولايات المتحدة الأميركية ، فالشعوب العربية تدرك تماماً المواقف العدائية لهذه الدولة . وعلى الأنظمة العربية أن تتحالف مع شعوبها ، وليس معنى ذلك الايمان بالماركسية أو التحالف مع الاتحاد السوفييتي ، وإنما العمل أولاً وأخيراً من أجل القضايا العربية على المستويين الاقتصادي والسياسي .

الفصل السادس

الفصل السادس

التكامل الاقتصادي العربي والموارد المتاحة

٦ - ١ مقدمة

تعرضنا في الفصول السابقة إلى الأوضاع المتعلقة بالموارد الاقتصادية في الوطن العربي ، مع التركيز على العوامل الرئيسية في العملية الانتاجية . والافتراض الرئيسي وراء هذا التحليل هو محاولة إيجاد نوع من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية على أساس أن مقومات هذا التكامل تقوم على ارتباط العملية الانتاجية والموارد اللازمة لها ، بهدف تحقيق أهداف تنموية تفوق من ناحية الكم والنوع في الأجل الطويل الأهداف التنموية التي يمكن لكل دولة عربية أن تحققها منفردة ، دون أي إرتباط باقتصاديات الدول العربية الأخرى إلا في الحدود التي تحتمها اعتبارات التجارة الداخلية ، وتأخذ مجراها بشكل طبيعي وبدوافع تجارية محضة ، دون أي تدخل من قبل الدولة أو الدول ، ودون ارتباط باتفاقيات تجارية أو اقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف . وفي هذا الفصل نركز على موضوع التكامل الاقتصادي . أي أننا نركز على العملية الانتاجية على مستوى الوطن العربي ، مع افتراض توافر الموارد الاقتصادية اللازمة للعملية الانتاجية . وسيخلص هذا الفصل إلى نتيجة هامة ، وهي أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يتوقف نجاحه أو فشله على المنهج المتبع لوضع برامج التكامل الاقتصادي موضع التنفيذ ، وأن أنسب الأساليب وأفضلها تتمثل في المنهج التخطيطي حيث يتطلب التكامل الاقتصادي أن تكون

الأنشطة الاقتصادية في داخل كل دولة عربية جزءاً من خطة إقتصادية متكاملة على مستوى الوطن العربي . ولبحث هذا الموضوع بحثاً تفصيلياً فإن دراسة التخطيط والتنمية في الدول العربية في إطار من التكامل الاقتصادي ، ستكون محل الدراسة في الفصلين التاليين .

٦ - ٢ التعاون والتكامل الاقتصادي . نظرة تاريخية

خصص مؤتمر القمة العربية الحادي عشر الذي انعقد في عمان في نوفمبر ١٩٨٠ جزءاً هاماً من جدول أعماله لدراسة العلاقات الاقتصادية العربية ، ومحاولة تطوير إطار جديد للتكامل بين الاقتصاديات العربية . وموضوع العلاقات الاقتصادية العربية من أهم الموضوعات التي اعتنت بها جامعة الدول العربية منذ توقيع بروتوكول الأسكندرية في عام ١٩٤٤ ، والذي انشئت على أساسه جامعة الدول العربية في مارس ١٩٤٥ . وظل هذا الهدف أي تطوير العلاقات الاقتصادية العربية محور اهتمام جامعة الدول العربية حتى الوقت الحالي . وتمت دراسة كثير من الأساليب التي يمكن أن تحقق التكامل الاقتصادي أو التعاون الاقتصادي في الفترة ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٨٠ . ومن بين هذه الأساليب « التعاون الاقتصادي » و « الوحدة الاقتصادية » ، والوحدة بتعريفها تعني أو تتطلب جمع الدول المشتركة فيها في إطار واحد ، ووضع المشتركين فيها تحت سيادة إقتصادية وسياسية واحدة . وكان ذلك من أهم الأسباب في أن عدداً محدوداً من الدول العربية قد وقع على إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧ ، واشترك في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي تكون عام ١٩٦٢ بهدف وضع مقومات الوحدة موضع التنفيذ .

وما بين التعاون الاقتصادي والوحدة الاقتصادية هناك مداخل متعددة للتنسيق الاقتصادي العربي ، إلا أن الاختيار بينها كان دائماً محكوماً بالظروف السائدة والجو السياسي العام . ففي فترة الخمسينات كان هناك اتجاه قوي لوحدة اقتصادية كاملة ،

بينما شهدت الستينات تحولاً نحو اتجاه أكثر تطوراً وأقل طموحاً في الوحدة الاقتصادية . وهو محاولة تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . وأثناء السبعينات استمرت الحركة نحو التكامل تحت ما سميً بالتعاون الاقتصادي العربي المشترك . وكان الاهتمام الأول خلال الخمسينات وأوائل الستينات يتركز حول تسهيل التجارة بين الدول العربية في المقام الأول ، وفي المقام الثاني محاولة تقليل الضغوط على موازين المدفوعات الناتجة عن التجارة بين العالم والدول العربية ، مما يؤدي إلى عجز في العملات الأجنبية . ورغم الجهود المكثفة والمحاولات المتعددة لزيادة التجارة بين الدول العربية ، إلا أن عديداً من المشاكل أدت إلى إعاقة التدفق التجاري بين الدول العربية حيث لم يتجاوز حجم التجارة بينها عشر حجم التجارة العربية ، ويرجع ذلك إلى عدم توافر الحوافز وعدم جدية تطبيق الاتفاقيات والتعاقدات . وتحول الاهتمام في نهاية الستينات وحتى السبعينات إلى التركيز على إنشاء مشروعات عربية مشتركة وشركات مشتركة على أساس أن إنشاء مثل هذه المشروعات أو الشركات من خلال الجهد المشترك لدولتين عربيتين أو أكثر ، يؤدي إلى تكامل أكثر بين الاقتصاديات العربية . هذا بالاضافة إلى أن محدودية وضآلة معدل الانتاج وحجمه في الاقتصاديات العربية ، يحتاج إلى التوسع من خلال المشروعات الجديدة ، وبالتالي فإن هذه المشروعات ستخدم هدف التوسع في التجارة الداخلية بين الدول العربية . وازداد الاهتمام بفكرة إنشاء مشروعات مشتركة خلال السبعينات مع ازدياد تدفق الايرادات النفطية ، وتم تأسيس كثير من المشروعات المشتركة خلال الثلاثين عاماً الماضية ، إلا أن أكثرها لم يكن له تأثير ملموس ، وبعضها اقتصر على مشروعات بين دولتين عربيتين فقط . والبعض الآخر يمثل مشروعات مشتركة بين أطراف عربية وأخرى غير عربية ، أدت إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول العربية واقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، أكثر من تدعيمها للعلاقات بين الدول العربية . ومن بين (٤٢٧) مشروعاً مشتركاً نجد أن (٢٣٧) منها مشروعات عربية مشتركة و(١٩٠) مشروعات عربية مع أطراف غير عربية .

ويرجع الفضل في إنشاء كثير من هذه المشروعات إما إلى المجلس الاقتصادي

العـربي ، أو لمبـادرات من الأفراد ، ونسبة صغيرة من إجمالي عدد المشروعات التي أنشئت تعد فعّالة ومثمرة في مجال التعاون أو التكامل الاقتصادي . وأكثر المؤسسات فعـالية هي الشركـات التي أسستهـا منـظمة الدول العربية المنتجة للنفط (أوابك) و (صندوق النقد العربي) . ويعود الفضل الأكبر لنجاحها إلى القيادات الخلاقة التي تحملت إدارة هذه المؤسسات في فترات حرجة . وتركزت هذه المشروعات في مجالات التمويل والسياحة والخدمات المرتبطة بها والتشييد والزراعة والصناعات الاستخراجية والنقـل والمـواصلات ، وصاحب إنشاء هذه المشروعات المشتركة تطور ملموس في المؤسسات المهنية كالاتحادات المهنية والتجارية ، مثل الاتحاد العام للغرف التجارية والصنـاعية والـزراعية في الـدول العربية . وتم تأسيس المجالس المتخصصة تحت إشراف المجلس الاقتصـادي والاجتـماعي العـربي ، وتخصصت هذه المجـالس في البحـوث والأعـمال الاستشارية وبعض المجهودات التخطيطية بالاضافة إلى تنسيق مجهـودات الـدول المنفـردة لتتمشى مع أهداف المؤسسات المشتركة . وهناك ثلاث مؤسسات وهيئات لعبت دوراً هاماً في هذا المجال ، وهي أولاً ، منظمة الأوبك التي أنشئت في عام ١٩٦٨ ، لخدمة أهداف الدول العربية المنتجة للنفط ، وقامت بإجراء عديد من الدراسات القيمة ، ونظمت المؤتمرات وبرامج التدريب من خلال معهد التـدريب التـابـع لها . ثانياً ، مؤسسـات مالية كصنـدوق النقد العربي ، وثالثاً ، صنـاديق للتنمية القـومية في الكويت وأبوظبي والعراق والسعودية ، ورغم امتلاك الدولة لهذه الصناديق ، إلا أن أنشطتها تتعدى حدود دولها لتشمل المجال القومي وفي بعض الأحيان في دول العالم الثالث . بالاضافة إلى ذلك فقد تميزت السنوات السبع الأولى من عصر النفط ـ أي ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ـ بحركة انتقال للعمالة من الدول العـربية غير النفطية إلى الدول المصدرة للنفط ، وتبع هذا التدفق تدفق في الاتجاه المعاكس إلى الدول المصدرة للعمالة في شكل تحويلات مالية لمدخرات العاملين في تلك الدول .

ورغم أن الهدف من الأنشطة الاقتصادية خلال هذه الفترة كان تحقيق التكامل الاقتصـادي أو التعـاون الاقتصادي بين الدول العربية ، إلا أن تجربة المشروعات

المشتركة لم تحقق النتائج المطلوبة ، والأهداف المحددة . فعند إنشاء جامعة الدول العربية وضع هدف التعاون الاقتصادي في المرتبة الأولى لاهتمامات الأعضاء كأساس يحقق الأمن القومي للدول العربية ، وتم عام ١٩٥٠ عقد اتفاقية سميت بمعاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك لضمان الارتباط بين التنمية القومية والأمن القومي . ولم تستطع المشروعات المشتركة تحقيق القدر الكافي من الاسهام في قضية الأمن القومي ، فغالبية هذه المشروعات لم تأت في إطار خطة متكاملة تربط الاعتبارات الاقتصادية باعتبارات الأمن القومي . وإذا قيّمنا تجارب الثلاثين عاماً الماضية في مجال التعاون أو التكامل الاقتصادي ، لاحظنا ما يلي :

١ ـ إن صعوبة تحقيق التكامل الاقتصادي نبعت من التركيز الذي حدث على فكرة التجارة الداخلية بين الدول العربية ، وميزت الجهود العربية خلال الخمسينات ، وجاءت سابقة لأوانها . فقد كانت الطاقة الانتاجية للدول العربية ضعيفة وتميزت بانتاج عدد محدود من السلع ، مما أدى إلى صعوبة ازدياد حجم التبادل التجاري بين الدول العربية ، وخاصة أن عديداً منها لجأ إلى إنتاج سلع متشابهة ، كما أن الطراز الأوروبي الموروث من الاعتماد على الصناعات الأجنبية أدى إلى استمرار تدفق كثير من المنتجات والخدمات للدول العربية ، وبالتالي تدفق عكسي للمواد الأولية أو السلع نصف المصنوعة إلى الغرب .

٢ ـ إن ضعف التنسيق بين إقتصاديات الدول العربية ، يرجع أيضاً إلى تحول التركيز من فكرة التجارة الداخلية وتنميتها بين الأطراف المتعددة إلى فكرة التكامل ، وهي فكرة معروفة لها بريقها ، ونتج عنها مشروعات وشركات مشتركة ، ولكن هناك عقبات وقفت أمام النجاح ، ومنها :

* إن صفة الاشتراك كانت من الناحية المالية فقط ، وليس من حيث العمالة مثلاً .

* غياب مبدأ التخطيط لهذه المشروعات المشتركة على أساس من دراسة وافية للأولويات والأهداف طويلة الأجل .

٣ ـ أعاق ضيق مجال المشروعات المشتركة فرصة النجاح بسبب الفشل في تشكيل

مدى واسع للمشروعات المشتركة بهدف تنمية كل القطاعات الاقتصادية في ضوء تحقيق فكرة التكامل .

٤ ـ إن المؤسسات التي أنشئت تحت رعاية الجامعة العربية أو غيرها كان أغلبها محدود الانتاجية والكفاءة لعدة أسباب ترجع إلى عدم الاهتمام أو كفاية التمويل أو الدعم الذي خصص لها ، وكذلك عدم كفاءة المديرين المسؤولين عن إدارتها .

٥ ـ أما المظهر الأخير للفشل فيظهر في حقيقة عملية توجيه عوائد البترول إلى الدول العربية ذات الندرة في رأس المال . فقد تم ذلك بشكل لا يقوم على الاعتبارات الاقتصادية ، أو بناء على دراسات الجدوى المشتركة . وإنما قامت بعض المشروعات على اعتبارات سياسية أو مبادرات شخصية .

ويمكن إرجاع عدم نجاح المجهودات العربية في هذا المجال إلى عدم المعرفة الكافية بالمزايا التي يمكن أن يحققها التكامل الاقتصادي ، بالاضافة إلى التنازع على الزعامة السياسية وعدم الثقة المتبادلة بين النظم العربية ، والتذبذب وعدم إستقرار الأوضاع السياسية ، مما أثر على العلاقات الاقتصادية ، مع تقييد الحريات وغياب الديمقراطية والضغوط المباشرة وغير المباشرة من القوى الخارجية . وأدت مظاهر الفشل إلى التفكير في إطار جديد ، من الممكن أن يخدم فكرة التكامل وذلك مع ازدياد الاحساس بأهمية التكامل أمام الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن تواجهها الأمة العربية ، إذا لم تعمل بشكل وحدوي وتدافع مجتمعة عن مصالحها . والحجر الأساسي في هذا الاطار الجديد ، هو تصميم استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ، أو المواجهة الاقتصادية المشتركة لمشاكل المنطقة . ومن هذا المنطلق ظهرت فكرة التكامل على أساس يقوم على مراعاة الحقائق الاقتصادية الواقعية الجديدة للمنطقة العربية ، وضرورة خلق روابط هيكلية جديدة بين الطاقات المنتجة في الاقتصاديات العربية ، وتدعيم الروابط الموجودة أصلاً إلى جانب تدعيم وتطوير فكرة التنمية القومية والأمن القومي للمنطقة . ويضم الاطار الجديد عدة أفكار تتضمن أهمية وإمكانية المواجهة الاقتصادية المشتركة . وأساس هذه الفكرة هو البناء التاريخي والثقافي والاقتصادي الذي يربط الدول العربية ، والخطر المشترك والمصلحة المشتركة بينها .

ويقوم الاطار الجديد على أساس الربط الموضوعي بين التنمية الاقتصادية والأمن القومي . فالتنمية الاقتصادية تخلق قاعدة اقتصادية يمكن أن يرتكز عليها أمن الدولة والمنطقة ، كما أن الأمن يوفر الحماية اللازمة للمصالح الاقتصادية . ويتطلب وضع هذا الاطار موضع التنفيذ تحديد الأولويات للقطاعات المختلفة التي تترجم إلى برامج . ويلاحظ أن مبدأ التخطيط للمواجهة العربية المشتركة ، لم يكن مبدأ معروفاً أو مقبولاً في السابق ، بل كان يستند الفكر السائد على الاكتفاء بالتنسيق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية . ويعد إدخال عنصر التخطيط في الاستراتيجية المقترحة تقدماً ملحوظاً ، وإن كان يفتقد عنصر الالزام نظراً لغياب إستراتيجية سياسية ، تضمن الالتزام بالخطط والبرامج وفقاً للأولويات المحددة للقطاعات المختلفة . وفيما يتعلق بميكانيكية التنفيذ فقد اقترح انشاء مجلس متخصص لمراقبة وإدارة السياسة الاقتصادية المشتركة على مستوى رئاسة الوزراء ، لضمان تنفيذ السياسة الاقتصادية على مستوى الوزارات المنفذة . كما يتة من الاطار الجديد ضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة . وقد اقترح مبلغ (١٥) مليار دولار خلال خمس سنوات ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . واعتبر هذا المبلغ حداً أدنى لما تتطلبه مقتضيات المواجهة العربية المشتركة . ولأن الاطار الجديد يهدف لتصحيح أخطاء الاطار القديم ، فقد اقترح أن يكون مبدأ تنويع الانتاج دعامة للتجارة الداخلية ، ولا يقتصر هذا التنويع على مستوى الدولة ، وإنما يتعداها إلى مستوى الاقليم .

فالإطار الجديد المقترح إذن يقوم على ثلاثة مبادىء : هي إنتاج أشمل وأوسع وأكثر تنوعاً ، وتكامل هيكلي ، وتخطيط للقطاعات المشتركة . وتعد هذه المبادىء بالاضافة إلى تحديد الأولويات هي أهم ما قدمه الاطار الجديد لخدمة هدفي التنمية والأمن . ولضمان التنسيق بين ما تقوم به الدولة فعلاً وبين ما هو مخطط لها ، فلا بد من تفادي السياسات المتعارضة بين الدول العربية . ويتم ذلك عن طريق الاقناع والاقتناع بمزايا الاطار الجديد القائم على ربط التنمية بالأمن القومي . وأدى إعتبار الثمانينات فترة التنمية إلى تطور وتحول في تركيز الاطار الجديد ؛ من المواجهة المشتركة المؤدية إلى

التكامل ، إلى مبدأ الدعم المالي للدول ذات الندرة في رأس المال . وساهمت الصناديق العربية في محاولة توزيع الأرصدة المخصصة لدعم التنمية ، إلا أن مجهوداتها لم تكلل بالنجاح المنشود ، مما أدى إلى التقليل من فعالية الاطار الجديد . ولا يعني ذلك أن ننظر نظرة تشاؤمية للاطار الجديد . فربط التنمية بالأمن القومي على درجة كبيرة من الأهمية للدول العربية ، كما أنه يقوم على أسس منطقية وعلمية . فقد أثبتت تجارب الدول العربية والتجارب الدولية أنه ليس بالامكان فصل الاعتبارات الاقتصادية عن اعتبارات الأمن القومي . كما أن مبدأ التكامل الهيكلي يمثل المنطلق الحقيقي للتنمية ، إذ أن التنمية تشمل تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والمؤسسات والهياكل الاجتماعية . وليست مجرد تحقيق الزيادة في الانتاج ، لذا فإن تحقيق التكامل يكون سطحياً إذا لم يقم على ربط هيكلي لاقتصاديات الدول العربية . كما أن تخطيط القطاعات المشتركة يؤدي إلى تفادي الأخطاء التي حدثت في الماضي ، نتيجة للاعتماد على المشروعات المشتركة ؛ والتي لم تكن تعمل بكفاءة أو فاعلية ، وثبت عدم صلاحيتها في غياب خطة متكاملة ، سواء في تحقيق النمو في الدول التي توجد فيها هذه المشروعات ، أو في خدمة هدف التكامل الاقتصادي العربي .

الفصل السابع

الفصل السابع

تخطيط التنمية في الدول العربية الخليجية

٧ - ١ مقدمة تاريخية ، ومفهوم التخطيط

إن فكرة التخطيط بمفهومها الحديث لا تقتصر على الدول الاشتراكية بل أنها أصبحت فكرة عامة تتبناها دول متعددة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية والسياسية . كما أنها لا تقتصر على دول العالم الثالث التي اعتمدت التخطيط كمخرج رئيسي من مشاكلها الاقتصادية المزمنة ، بل أصبحت فكرة التخطيط من الأهداف المتعارف عليها في اقتصاديات الدول المتقدمة بالرغم من الاختلاف في طبيعة المشاكل التي تواجهها الدول الصناعية ودول العالم الثالث .

فإذا نظرنا إلى الدول الغربية فان نشوء فكرة التخطيط بمفهومها الحديث يعود بصفة خاصة إلى فترة الكساد الكبير في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات . فالكساد والبطالة المتزايدة ، وتوقف عجلة النشاط الاقتصادي أدت في النهاية إلى الاقتناع بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . ولقد أدت الأفكار الكينزية إلى تقديم اطار نظري غير ماركسي يبرر تدخل الدولة عن طريق الانفاق العام والمشروعات العامة . ومن هنا كانت بداية فكرة التخطيط في الدول الغربية . ولكن بغرض مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية وتحقيق الاستمرار الاقتصادي . واستخدمت أدوات السياستين النقدية والمالية كأدوات تخطيطية . ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد دور الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تطلبت الحرب حشد كافة الموارد البشرية والمالية لضمان كسب الحرب التي تطلبت الصمود الاقتصادي في المقام الأول لكسب

الوقت حتى يمكن تحقيق النصر العسكري . ومن هنا لاقت فكرة التخطيط تدعيما جديدا كمنهج يستخدم لتحقيق أهداف محددة ذات طابع استراتيجي ككسب الحرب مثلا . وواجهت أوروبا بعد الحرب مشاكل إعادة البناء وخاصة أن الحرب قد أدت إلى تدمير شبه كامل للقواعد الانتاجية لدول أوروبا سواء الغربية أو الشرقية . وظهر واضحا أن إعادة البناء لا يمكن أن يترك للأسلوب التقليدي التدريجي ، وأن اعتبارات السوق لا تكفي لمواجهة المشاكل الكبيرة التي عاصرتها دول أوروبا وخاصة أن القطاع الرأسمالي خرج من الحرب في حالة لا تمكنه من القيام بالأعباء الضخمة لبناء القاعدة الاقتصادية للدول الأوروبية . ومن هنا بدأ الترويج لفكرة التخطيط ليس فقط بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو مواجهة أعباء الحرب وإنما بغرض تحقيق النمو وإعادة البناء كذلك ، ومع الترويج لهذه الفكرة بدأ الاتجاه نحو الاقتصاد المختلط ، حيث يشارك فيه القطاعان الخاص والعام لتحقيق النمو الاقتصادي .

أما دول العالم الثالث فقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بانتشار حركات التحرير الوطنية في آسيا وأفريقيا ونجاحها لتحقيق ضغط كاف أدى إلى النهاية التدريجية للاستعمار في صورته التقليدية الظاهرة المتمثلة في الاحتلال العسكري المدعم للسيطرة السياسية والتحكم شبه الكامل في القرار سياسيا كان أم اقتصاديا . ونجاح حركات التحرر ووصول حكومات وطنية للحكم واستردادها الظاهري لحرية القرار في بعض هذه الدول أدى إلى مواجهة حكومات هذه الدول لأول مرة لمشاكل التخلف بوجهيه الاقتصادي والاجتماعي . وكانت شعوب هذه الدول تترقب هذا التغيير بفارغ الصبر ، عاقدة الآمال في تمكن حكوماتها الوطنية من تحقيق انجازات سريعة وحل مشاكلها المزمنة ، كذلك كانت هذه الحكومات في حاجة ماسة لترسيخ قواعدها الشعبية عن طريق تحقيق انجازات سريعة لحل المشكلات الاقتصادية المزمنة . كل هذه الاعتبارات كانت تعني أن اتباع الأسلوب التقليدي التدريجي على النمط الذي اتبعته الدول الصناعية منذ الثورة الصناعية لن يمكن الحكومات الوطنية لدول العالم الثالث من تحقيق أهدافها وبسرعة . لذلك كانت فكرة التخطيط هي المخرج المتاح لهذه الحكومات . إلا أن مفهوم التخطيط المتعلق بالنمو الذي كان شائعا

في دول أوروبا لم يكن ملائما لظروف دول العالم الثالث . فهذه الدول كانت ولا زالت تواجه بالاضافة إلى المشكلات الاقتصادية المزمنة هياكل اجتماعية متوارثة تتسم بالجمود وعدم القدرة على التكيف مع الظروف شبه الثورية التي ميزت هذه الفترة . ومن ناحية أخرى فان هذه الدول كانت تفتقر إلى المؤسسات الاقتصادية القادرة على اتخاذ القرارات اللازمة وبالسرعة المطلوبة ، كما أن الجهاز الحكومي كان جهازا متوارثا يغلب عليه الروتين والبيروقراطية والفساد الاداري . لذلك فان مفهوم تخطيط النمو لم يكن كافيا ، بل كان المطلوب هو تحقيق تغيير جوهري في البنية الاجتماعية وفي المؤسسات الاقتصادية والادارية والسياسية وجهاز الحكم ، تغيير يصاحب عملية النمو الاقتصادي المتمثلة في زيادة الدخل القومي زيادة كبيرة ومضطردة مع تحقيق التوازن في هيكل البنية الاقتصادية ، وتخفيف الاعتماد على الخارج ومواجهة التقلبات غير المرغوب فيها في النشاط الاقتصادي . ومن ثم كان مفهوم تخطيط التنمية بشقيه الرئيسيين النمو من ناحية ، التغيير الشامل والجوهري للمؤسسات والهياكل من ناحية أخرى .

ويكمن جوهر تخطيط التنمية في الاعتراف بأهمية التخطيط في الوقت الذي تطبق فيه سياسة النمو . وعنصر التغير هو الذي يفرق بين تخطيط التنمية والتخطيط الذي يعني بمواجهة التقلبات الاقتصادية ، حيث الهدف الأساسي هو زيادة مستوى الطلب الكلي ولكن في الاطار التنظيمي الاجتماعي والاقتصادي السائد . في حين أن تخطيط التنمية يسعى إلى تغيير الاطار مع الاسراع في الوقت نفسه بمعدل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . والعملية التخطيطية في جوهرها (محاولة منظمة وواعية ومستمرة لاختيار أفضل الأساليب المتوفرة لتحقيق أهداف محددة ، وهي تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد النادرة لتحقيق أهداف متباينة من مجتمعات مختلفة وبأساليب متنوعة)[1] . وعلى هذا يعتبر التخطيط عملية ضرورية لجميع الدول بغض النظر عن الاتجاه العقائدي ، وهو يعني - على جميع المستويات ومن حيث المبدأ - كيفية اختيار واستخدام مجموعة من أدوات السياسة العامة (Public policy instruments) تسهم بقدر الامكان في انجاز أهداف معينة . وهناك منهجان في تخطيط التنمية : منهج رسمي

يعتمد أسلوب النماذج المصاغة (Formalized planning) ، وهو يقف على النقيض من المنهج التقليدي الذي يستند على فكرة التغيرات المتتابعة المتبادلة بين اقتراحات معينة واقتراحات مضادة ، والتي تطرأ على العلاقة بين هيئة أو هيئات التخطيط من ناحية والوزارات والادارات والمؤسسات الصناعية من ناحية أخرى . ويتمتع المنهج الأول في الوقت الحالي بالتأييد شبه الكامل ويرجع ذلك أساسا إلى المصاعب الكامنة في المنهج التقليدي وهي مصاعب تجدر الاشارة إلى اثنتين منها . الأولى هي صعوبة التعرف على الافتراضات التي حددتها كل من الأجهزة المشاركة في فترة إعداد مقترحاتها فيما يتعلق مثلا بالتغيرات المقبلة في بقية قطاعات الاقتصاد فضلا عن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية ، وفي مثل هذه الظروف يستحيل تحاشي التفاخر والتضارب ، والصعوبة الثانية تكمن في أن من المشكوك فيه إن كانت الهيئات المشرفة على التخطيط قادرة ـ رغم انشغالها الشديد بالتغاير والمقترحات ـ على تحديد صورة واضحة للاختيارات المتاحة أمامها .

والتخطيط الذي يعتمد على نماذج مصاغة يبدأ عادة بمجموعة من الحسابات القومية العامة أو الموازنات التي تهدف على الأقل إلى ضمان التوافق بين الافتراضات المحددة بشأن الموارد المتاحة واستخدامها ، وإن كانت لا تضع في اعتبارها بوضوح أي علاقات هيكلية بين المتغيرات الاقتصادية . كما أن هذه الموازنات توفر أيضا اطارا منهجيا ملائما لتحديد الخطط وعرضها . وعادة ما يعقب هذه المرحلة محاولة لايضاح نوع علاقات بين المتغيرات التي تظهر في الحسابات العامة أو الموازنات من جهة وغير ذلك من المتغيرات في الاقتصاد من جهة أخرى . والاهتمام الرئيسي للجهة المشرفة على التخطيط ينصب عادة على تحديد الأهداف الاقتصادية ، أي تحديد ما يعرف بدالة الرفاهية (Welfare function) ، واختيار الوسائل السياسية والمعايير الثانوية لاتخاذ القرارات .

والتخطيط يتطلب لضمان نجاحه أن يكون متلائما مع ظروف الدولة الخاص بها ، أي أنه مفهوم لا يقوم على التقليد أو التطبيق الحرفي لتجارب الدول . ومن ثم فان المنطلق الرئيسي للعملية التخطيطية يبدأ من التشخيص الدقيق للمشكلات

الاقتصـادية الهيكلية التي تواجهها كل دولة . وهذا التشخيص يمثل الاطار الذي يستخدم في تحديد أهداف الخطة كما يحدد القيود والحدود التي يتحرك الاقتصاد في اطارها . والتخطيط في مفهومه الحديث لا يتبنى أهدافا اقتصادية فقط ، وانما يشمل أهدافا عليا اقتصادية واجتماعية وسياسية .

٧ - ٢ المشكلات الرئيسية للاقتصاديات الخليجية(٢)

المشكلة الأولى ذات الثقل الكبير هي تعرّض الاقتصاد لعدد من الأخطار (Economic vulnerability) . ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد في هذا الصدد . فهناك أولا مشكلة توليد الدخل . فالنفط يعتبر المصدر الرئيسي للدخل في الدول الخليجية . ولكن بالاضافة إلى امكان استنفاد هذا المصدر ، فان النفط مادة خام معرضة ـ شأن غيرها من المنتجات الأولية ـ إلى الكثير من عوامل عدم الاستقرار . كما أن العائدات المتولدة عنه تقع إلى حد كبير خارج سيطرة المسؤولين مسؤولية مباشرة عن انتاجه . فالمبيعـات يتحكم فيها الطلب العالمي ، في حين يتحدد السعر عموما إما من قبل منظمة أوبك ، كما هو الحال حتى عام ١٩٧٩ ، وإما بمقتضى اعتبارات السوق . وأمـا المصدر الثاني للدخل الذي بدأ ينمو في السنوات الأخيرة بسرعة كبيرة ، فهو الدخل المستمد من الاستثمارات في الخارج . وعلى الرغم من أن هذا المصدر مهم باعتبار أنه يشكل نسبة هامة من الواردات ، وقد يحل محل عائدات النفط ، إلا أنه معرض لقدر كبير من التقلبات ، خصوصا إذا اعتمد الاقتصاد على اقتصاد الريع (Rentier economy) . وهناك أيضا الأخطار المصاحبة لبنية التجارة : ففي حين نجد أن صادرات هذه الدول نفطية بالدرجة الأولى ، فانها تعتمد اعتمادا كبيرا جدا على الـواردات . كذلـك هناك خطر الاعتماد الكبير على القوى العاملة الأجنبية ، التي تشكل أكثر من ٧٠٪ من اجمالي الأيدي العاملة في بعض الدول الخليجية .

أما المشكلة الاقتصادية الخطيرة الثانية فهي أن عائدات النفط تزيد إلى حد كبير

جدا عن مقـدرة البلاد حاليا على الانفاق محليا . وتعرف هذه المشكلة في كثير من الأحيان باسم (المقدرة الاستيعابية) (Absorptive capacity) . وهذا مفهوم يصعب تحديده وقياسـه ، ولكنـه مرتبط تمامـا بقـاعدة الاقتصاد الانتاجية . فكلما اتسعت القـاعـدة الانتـاجية زادت المقدرة على الاستيعاب . ومن العوامل الرئيسية المقيّدة للمقدرة الاستيعابية حدوث اختلال في التوازن في عوامل الانتاج وقطاعاته وفي طريقة المـزج بين الاستثـمارات ، وعـدم كفـاءة النـظام المـالي ، وعدم ملاءمة استراتيجية التنمية[٣] . واختـلال التـوازن في عوامـل الانتـاج ، يتمثل في وفرة رأس المال من جانب ، وقلة الأراضي القـابلة للزراعـة والافتقـار الحاد إلى الأيدي العاملة الماهرة ورجال الادارة من جانب آخر . ولقد أدى اختلال التوازن في عوامل الانتاج إلى فرض الحدود على الاستثمار ، أما الاختلال في التوازن بين قطاعات الانتاج فيأخذ شكل تنمية نوع واحـد فقط من أنـواع الانتـاج الأولي . فما زالت الـزراعـة تكاد تكون منعدمة ، أما الصناعة فلا تسهم إلا بنصيب بسيط في اجمالي الناتج القومي .

وتوسيع مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب لا يتطلب وفرة الاستثمارات فقط ، فهناك عامل أشد حسما يتمثل في النمط المحدد للاستثمار . فما لم توجه رؤوس الأموال إلى استثـمارات انتـاجية أو صناعات حافزة على النمو ، فقد لا يترك الاستثمار أثرا على الاقتصاد . وقد لوحظ أن رجال الأعمال في دول الشرق الأوسط يركزون نشاطهم على استثمارات تغلّ أرباحا سريعة مثل العقارات والبناء ، وهي مشروعات لا تؤثر على نمو الاقتصاد مثلما تؤثر عليه الاستثمارات الصناعية . ويتأكد هذا الاتجاه بما نراه في الدول الخليجية حيث تشكل الاستثمارات في المشروعات العقارية والانشائية نسبة كبيرة من اجمالي الاستثمارات المحلية . ومع هذا فان اختلال التوازن بين عوامل الانتاج يقيد مدى الاستثمارات الانتاجية . على أنه يكفي أن نقول إنه كلما زاد نصيب الاستثمارات الصناعية في اجمالي الاستثمار ، اتسعت مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب .

وطبقا لما قاله جون بريدج[٤] ، فان توفر رأس المال لا يضمن وجود نظام مصرفي منـاسب أو مقتـدر ، كما لا يضمن سوقا لرأس المال يمكن فيها إقراض المدخرات بطريقـة منظمة لأغراض الاستثمار الداخلي . فمثل هذا الاستثمار لا بد أن يهتدي

بأشد الاتجاهات انتاجية وقدرة على توليد المزيد من النمو . ومن هنا فان العلاقة بين الادخار والاستثمار في سياق التنمية لا يمكن عزلها عن مسألة الحاجة إلى نظام مصرفي يعمل بكفاية . وفي النظريات الكلاسيكية ليس هناك تمييز بين الادخار المرغوب والاستثمار المخطط ، إذ أنه لا بد من استثمار جميع المدخرات . على أن الاقتصاديات الكينزية تقول إنه ليس هناك في اقتصادنا ما يضمن استثمار جميع الأموال المدخرة ، لأن المدخرات والاستثمارات جميعا تخضع لتأثير عوامل مختلفة .

وفي حين نجد أن دول الشرق الأوسط المصدّرة للنفط تتميز بارتفاع مستوى المدخرات بالنسبة للفرد ، فان المشكلة الأساسية ظلت تتمثل في تحويل هذه المدخرات إلى استثمارات محلية منتجة . فهناك افتقار إلى المؤسسات المالية العاملة بكفاية ، والتي تستطيع تقديم مجالات جذابة للاستثمار . فتولّى النظام المصرفي مهمة تسهيل تمويل الاستثمار يعدّ أمرا ضروريا . وتطور القطاع الخاص يعتمد إلى حد كبير على طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها النظام المصرفي .

وقد يتمثل القصور في النظام المصرفي في طبيعة سياسة الاقراض التي تتبعها المصارف . فإذا توفرت أرباح مالية على المدى القصير ، فقد لا تجد المصارف حافزا كبيرا على منح قروض على المدى البعيد . ونظرا لأن معظم الاستثمارات الصناعية تحتاج إلى تمويل طويل الأجل لا قصير الأجل ، فان سياسة الاقراض التي تتبعها المصارف لا بد أن تحد من مستوى الاستثمارات الصناعية . وبهذا قد يؤدي القصور في النظام المالي إلى إعاقة مقدرة الاقتصاد على الاستيعاب .

وهناك علاقة مؤكدة بين المقدرة على الاستيعاب واستراتيجية التنمية . والواقع أن استراتيجية التنمية قد تستخدم لتوسيع المقدرة على الاستيعاب في الاقتصاد . فقد تؤدي استراتيجية معينة إلى زيادة الأثر الضار للجمود والاختناقات التي تسيء إلى الاقتصاد ، في حين قد تسهلّ استراتيجية أخرى تكوين رأس المال عن طريق التوفير في عوامل معينة . والواضح أن أي تحسّن في الأساس الاقتصادي القاعدي (الهياكل الأساسية) كما وكيفا لا بد أن يرفع مستوى القاعدة الانتاجية في الاقتصاد ، ومن ثم يزيد من مقدرته على الاستيعاب .

ويظهر تحليل القيود المفروضة على المقدرة الاستيعابية ، أن هذه المقدرة ليست مفهوما جامدا ، بل هي مفهوم حي ، بمعنى أنه معرض للتغيرات إما بسبب عوامل خارجية المنشأ وإما نتيجة سياسة مقصودة . فزيادة الامدادات من وسائل الانتاج الضرورية أو تحسين نوعيتها أو الارتقاء بالأساليب التقنية ، كل ذلك قد يؤدي إلى زيادة في القدرة على الاستيعاب . وعلى هذا لا بد من وضع خطة ملائمة للتنمية .

وأما المشكلة الثالثة فتتعلق بعدم كفاية الأدوات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية . فانعدام الضرائب وجمود أسعار الفائدة وغياب الدين العام ، ونقص الأدوات المالية بوجه عام ، كل ذلك قيّد مقدرة الحكومة على التحكم في السيولة النقدية والتضخم النقدي . ومع أن هذه بالدرجة الأولى مشكلة استقرار على المدى القصير إلا أن لها مغزاها الخطير على المدى البعيد . ففي الدول الخليجية العربية نجد أن النواقص التي تعاني منها سياسة تحديد المخصصات المستمدة من العائدات النفطية وتوزيعها ، إنما تسبب عواقب خطيرة لانتاجية القطاعات غير النفطية ، ولنمو الاقتصاد بشكل عام . فسياسة الاستخدام التي تتبعها الحكومة في هذه البلاد ، والتي تتخذ وسيلة لتوزيع الدخل ، قد أدت إلى تشويه سعر الأيدي العاملة ، وإضعاف جاذبية العمل في الدوائر الصناعية ، وتثبيط همة الاستثمارات في الصناعة . كذلك أخفقت سياسة الحكومة في مجال شراء الأراضي في تحقيق هدفها الرئيسي ، ألا وهو تشجيع الاستثمارات الخاصة على الصعيد المحلي ، كما شوهت سعر الأرض ، وأدت إلى تحويل نسبة كبيرة من المدخرات الخاصة إلى خارج البلاد .

ولا حاجة إلى القول بأن الأمر يتطلب تغييرا جذريا في نظام المخصصات المقررة للقطاع الخاص وتوزيعها . فالمساعدات المالية من جانب الحكومة لا بد أن توجه بصورة خاصة إلى الاستثمارات الانتاجية ، فضلا عن ضرورة تقويم العلاقة الضعيفة بين الجهد المبذول والجزاء الممنوح .

وبالاضافة إلى ذلك يمكن تعداد مشكلات أخرى ، فمثلا هناك الشعور بعدم الاكتراث في مجالات التوظيف العامة ، واللجوء إلى المضاربة والسعي إلى الربح

السريع في القطاع الخاص ، ومخاطر ذوبان الشخصية العربية ، وعدم الكفاية في نظام الرعاية الاجتماعية للعدد المتزايد ، علاوة على تحديد أسعار غير ملائمة للنفط والغاز المخصصين للاستهلاك المحلي .

٧ - ٣ الاعتبارات النظرية والاطار العام[٢]

إن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهنا عند تحديد اطار نظري للتخطيط في دول الخليج المنتجة للنفط هي أن هذه الدول لا تندرج بسهولة في أي من المراتب العامة ـ للتقدم ـ و ـ التخلف ـ نظرا لأن بها سمات من هذه وتلك بنسب متفاوتة . وعلى هذا فان النظريات المكتملة القائمة التي شرح جوانبها كل من بيزكس وسينغر وهيرشمان وغيرهم لا تصلح للتطبيق في هذه البلدان . ولو ركزنا الأنظار على سمات ـ التخلف ـ في هذه الدول ، فان الكتابات النظرية والتطبيقية معا تبدو غير قابلة للتطبيق أيضا . ففي الكتابات النظرية يتعلق الافتراض الأساسي بنقص رأس المال والقوى العاملة الفائضة . أما الدراسات التطبيقية من ناحية أخرى فتتعلق ببلدان سلكت مجالات التطور المطروقة ، ابتداء من مستوى منخفض ، مع التدرج على مدى فترة من الزمن لزيادة مقدار رأس المال إما عن طريق الادخار أو الافتراض . ومع زيادة الدخل تتغير أنماط الاستهلاك لتلائم الدخل المتزايد ، في حين تتغير أنماط الانتاج لتتفق مع الأنماط المتغيرة للطلب . وفي اقتصاديات مثل هذه نجد أن أحد العوامل الرئيسية المحددّة يتمثل في السرعة التي يمكن بها تجميع رأس المال . أما الدول النفطية الخليجية فلا ينقصها رأس المال ، كما أنها لم تسلك الطريق التقليدي .

وإذا لم تكن امدادات رأس المال تمثل مشكلة فلا بد بالتأكيد أن يكون هناك حد لمقدرة اقتصاد ما على استيعاب رأس المال هذا . وبالنسبة لهذه الدول نجد أن أحد العوامل الرئيسية المقيّدة هو الحدود المفروضة على (القدرة الاستيعابية) . ويتمثل هذا عموما في العائدات النفطية التي تتجاوز كثيرا مقدرة البلاد الحالية على الانفاق محليا . ومع هذا فان مفهوم المقدرة الاستيعابية وقياسها ليس مسألة سهلة ، وبسبب هذه

الصعوبات يصبح من العسير اتباع نظرية (نقص رأس المال) . فالمشكلة هنا ليست بالتأكيد مشكلة (نقص الموارد) ، لأن الحدود المفروضة على القدرة الاستيعابية هي تجمّع لعدة عناصر ذات طبيعة غير متجانسة .

وقد طبق منهجان رئيسيان لمحاولة حل مشكلة ايجاد استراتيجية (مقبولة) للتنمية لاقتصاد فيه فائض لرأس المال ، ويعتمد على مورد وحيد قابل للنفاد ، المنهج الأول من وضع كليرون[٥] ، وهو منهج تم تطبيقه على المملكة العربية السعودية واستعان فيه بنموذج يعتمد أساسا على مبدأ (System dynamics) . ولم يكن هدفه وضع برنامج أمثل للتنمية الاقتصادية ، وإنما ايضاح الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد ، وكيفية تولد المشكلات ونشوء العلاقات بين بعضها البعض . وتعتمد طريقة التحليل على تحديد وتحليل العلاقات المتشابكة (Feed-back loops) التي تتحكم في حركة الاقتصاد القومي ديناميكيا في الأجل الطويل ، وذلك في اطار نموذج ديناميكي تجريبي (Dynamic Simulation Model) . لا يتضمن دالة موضوعية ، وإنما الغرض الأساسي منه القيام بعدد من التجارب تهدف إلى التعرف على طبيعة الاقتصاد وطريقة عمله .

أما المنهج الثاني فقد عرضته موتامن[٦] وطبقته على إيران ، وهو في الأساس منهج يعتمد على أسلوب النماذج الديناميكية المثلى (Optimal dynamic models) . والهدف منه هو تحديد المسار الأمثل للاستثمار في القطاع غير النفطي ، الذي ينتج عنه أكبر زيادة من رأس المال في القطاع المحلي غير النفطي ، قبل الاستنفاد النهائي لموارد النفط .

وفي الأوضاع التي تشتمل فيها مسألة التنمية على العديد من المشكلات الخطيرة ، تصبح النماذج التجريبية (Simulation models) غير حاسمة ، فضلا عن افتقارها لحسن التوجيه . وأمثلة التضارب في حالة هذه الدول خطيرة . فهناك التضارب بين المقدرة الاستيعابية والحاجة إلى تحقيق التنمية قبل انتشار المصادر البديلة للنفط الخام ، والتضارب بين مستوى الانتاج النفطي المتفق مع المتطلبات المالية للتنمية والمستوى المتمشي مع أسعار أوبك والطلب العالمي على النفط ، والتضارب بين تراكم الأرصدة المالية ومعدل التضخم النقدي محليا ودوليا ، والتضارب بين الطلب الشديد

على الأيدي العـاملة الأجنبية والحـدود الاجتـماعية والسياسية للوجـود الأجنبي ، والتضارب بين اقتصاد نام بسرعة ـ وينعشه الازدهار النفطي ـ من جهة ، والحدود الفعلية المفروضة لندرة الموارد من جهة أخرى . وفي هذه الظروف ينبغي على المرء اتباع عدد لا حصر له من أنواع التجارب ، حتى يتمكن من فهم طبيعة الاختيارات المتاحة ، ناهيك عن تحديد مقدارها .

ومن جهـة أخـرى نجـد أن منهـج (النـماذج المثلى) يرجح أن يكون أكثر حسما وتـوجيهـا . ولكن إذا قدّر لهذا المنهـج أن يطبق عمليا ، مع وضـع المتناقضات في الاعتبار ، فلا بد أن يكون النموذج شديد التفصيل وله دالة موضوعية متشعبة ، وهذا بكـل تأكيد عمل يتجاوز مقدرة فرد معين وموارده . على أنه يمكن أن يتصوّر المرء مرحلة تسبق خطط ـ التطبيق العملي ـ وهي مرحلة ينصب فيها الاهتمام على العلاقة بين ـ البـاحث والمخـطط[٧] ـ لا بين ـ المخطط وصاحب القرار ـ . وفي هذه الحالة يتعين على المرء أن يحدد في بادىء الأمر (نموذجا عاما للتخطيط) ، يوضح الأهداف والوسائل الأساسية ، ويدعم فهمنا لطريقة ادارة الاقتصاد . ولا بد أن يكون هذا (النمـوذج العام) حاسما وتوجيهيا ، فضلا عن كونه بعيدا عن التعقيد . وعلى هذا لا بد أن يكون نموذجا من نوع النماذج المثلى التي تتخذ أساسا للبحث .

ومن الناحية النظرية نجد أن السياسة المثلى بالنسبة للدول الخليجية النفطية لا بد أن تنـطوي على حشـد جميع المـوارد بطريقة تزيد إلى أقصى حد من مستوى النمو والدخل طيلة مرحلة النفط وما بعد استنفاده ، مع ضمان تحقيق المساواة بين العائدات الحـدية للاحتياطات النفطية ، ورأس المال المحلي والاستثمارات الخارجية ، أو كما أوضح خوجة/سادلر[٨] ، في دراسته عن الكويت وأنها بمجرد أن يتاح لها الاختيار بين استخراج النفط أو عدم استخراجه ـ تستطيع أن تختار الاحتفاظ برأس مالها ، على نحو ما ينظر أي رجل أعمال أو رجل صناعة إلى مجموعة من مجالات الاستثمار ، ويتخـذ قرارا بشـأنها . و نموذج خوجة وسادلر إنما ينظر إلى النفط كرصيد في مجال الاستثمار ، شأنه شأن أرصدة أخرى ، يستفاد منها في الاستثمارات الداخلية أو تستثمر في موجودات مالية أو غيرها في الخارج .

على أن النموذج السابق ذكره ـ وكما قال خوجة/سادلر ـ ينطبق في ظروف مثالية . فمثلا نجد أن المعدل الأمثل لاستخراج النفط صعب التحقيق ، إذا ما أخذنا في الاعتبار متطلبات الدول الصناعية والمقتضيات السياسية . ولا بد من أن ندرس مسائل مثل القدرة الاستيعابية وعدم استقرار أسعار التبادل الأجنبي وغير ذلك من الاعتبارات المقيّدة . اقترح خوجة/سادلر ـ مع افتراض ثبات الأسعار والحصول على عائد حقيقي من استثمار الأرصدة الأجنبية ـ نموذجا نظريا لتحديد (مستوى استخدام العائدات من العملات الأجنبية ، مع السماح في الوقت نفسه بتراكم الأرصدة الأجنبية ، في مواجهة موارد النفط القابلة للاستنفاد ، بحيث يمكن الابقاء على الدخل المتدفق من العائدات الأجنبية على مستوى متوافق مع حالة النمو الأمثل) . ويصوّر خوجة وسادلر هذا النموذج بالرسم البياني التالي :

شكل (٤)
نموذج خوجة/ وسادلر

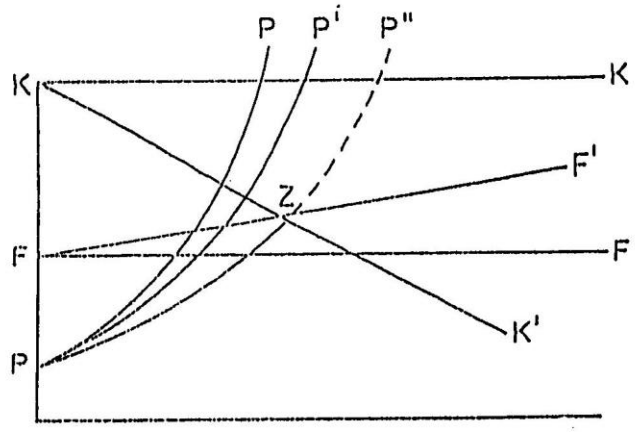

بلايين الدينارات الكويتية

الوقت

على أنه ـ وكما أقر خوجة/سادلر ـ (لا بد من الحصول على معلومات أكثر بشأن القيود الموجودة ، والدالّة الموضوعية ، إلى جانب المزيد من المعطيات التفصيلية ، قبل استنباط أي نتائج من التحليل الدقيق) . ومع اتباع منهج النموذج الأمثل فاننا سنقوم من الفصل التالي بمحاولة رسم نموذج عام للتخطيط (المستقبلي) الطويل الأجل .

٧ - ٤ نموذج الصباح

يتسم هذا النمـوذج بالتفصيل بالمقـارنة بنموذج (خوجة/سادلر) ، ويتكون من جزئـين : الجـزء الأول يتمثل في نموذج على المستوى التجميعي للاقتصاد الكويتي كمثل للاقتصاديات الخليجية ، يحدد القيود التي تؤثر على النمو . والجزء الثاني يحدد معادلة تفصيلية للأهداف التي تتبناها خطة التنمية طويلة الأجل . وفي هذا الاطار تم تقديم ثلاثة نماذج للتخطيط : النموذج الأول يفترض أن هناك أداتين للتخطيط وهما الاستثمار السنوي في القطاع الداخلي غير النفطي ، والزيادة أو النقص السنوي في العمالة الأجنبية . والنموذج الثاني يضيف أداة ثالثة هي مساهمة المرأة الكويتية في العمالة . في هذين النموذجين يفترض أن العائدات النفطية متغير خارجي يحدد خارج اطار النموذج ، ويتركز الأمر على استخدام الأدوات المتاحة لتحقيق الأهداف التي تدخل دالة الأهداف . أما النموذج التخطيطي الثالث فيعالج الايرادات النفطية على أنها متغـير داخلي سواء بالنسبة للانتاج النفطي مع افتراض سيناريو محدد للأسعار النفطية ، أو داخلي بالنسبة للسعر مع افتراض سيناريو محدد للانتاج النفطي . والواقع أن كلا من النموذجين الأول والثاني تحليلي يستخدم كأداة لتوضيح الفكرة بينما النموذج الثالث يمثل اطارا مبدئيا للتخطيط ، ومن ثم فسيكون التركيز على تحليل هذا النموذج .

إن الاطار الرئيسي لنموذج الاقتصاد الكويتي كمثل للاقتصاديات الخليجية يقوم على الأفكار الكينزية حيث ينظر إلى الاقتصاد القومي من جانب الانفاق ، وحيث يعـطي أهمية كبيرة للاستثمار بكافة أشكاله بما في ذلك الاستثمار في الانسان ، هذا

بالاضافة إلى الاتفاق مع كينز في عدم تلقائية التغير في الاقتصاد القومي في حالات عدم التوازن . ولقد أخضع الاطار الكينزي لعدة تعديلات لتتفق مع الظروف الخاصة للدول النفطية الخليجية . فالاطار الكينزي يعالج الجهاز الانتاجي في الاقتصاد القومي معالجة متجانسة ، بينما تتطلب الطبيعة الازدواجية لاقتصاديات الدول النفطية الخليجية تقسيم الجهاز الانتاجي إلى ثلاثة قطاعات على الأقل هي القطاع النفطي ، والقطاع غير النفطي الداخلي ، والقطاع الخارجي (الاستثمارات) . وتهمل نظرية كينز جانب العرض وتركّز على التوازن في الأجل القصير ، ومن ثم تقتصر السياسة على ادارة جانب الطلب . هذا الافتراض لا يتناسب مع أغراض التنمية . ومن ثم فمن المستحسن ادخال عامل العرض عن طريق افتراض دالة للانتاج في القطاع الداخلي غير النفطي . أما فيما يتعلق بالعمالة فان النظرية الكينزية لا تدخل في الاعتبار عرض العمل على الاطلاق باعتبار أن عرض العمل ثابت في الأجل القصير . غير أن هذا العامل له أهمية كبيرة في الدول الخليجية النفطية ، لأهمية العمالة الأجنبية ، لذا فان النموذج يفترض علاقات لعرض العمالة مع تقسيم العمالة إلى عمالة محلية وعمالة وافدة ، مع بيان الفرق بينهما ، وكذلك بين العمالة من حيث الجنس . وعلى أساس هذا الاطار الكينزي المعدل فان نموذج الاقتصاد الخليجي يتكون من مجموعات من العلاقات بعضها علاقات فنية وأخرى سلوكية .

يبدأ النموذج بتقسيم الدخل الكلي إلى دخل من النفط ودخل من القطاع الداخلي غير النفطي ، ودخل من الاستثمارات الخارجية . ويتحدد الدخل من القطاع الداخلي غير النفطي بدالة انتاج يفترض أنها من نوعية (كوب دوغلاس) وتتوقف على رأس المال في القطاع الداخلي غير النفطي ، والعمالة الكلية . أما الدخل من الاستثمارات الأجنبية فيتحدد بمعادلة غير خطية حيث يتوقف على حجم التكوين الرأسمالي في الخارج . وأما الدخل من النفط فيتحدد بمعادلة تعريفية تتوقف على سعر النفط وانتاجه مع افتراض ثبات معدل الصرف بين الدولار والعملة المحلية . والدخل النفطي تمت معالجته بأسلوب برمجاتي مبسّط ، وافترض لأغراض التبسيط عدم التعرض للعوامل المتشابكة والمعقدة التي تؤثر على سوق النفط على المستويين الدولي

والمحلي . يفترض النموذج أيضا معادلتين للحركة ، أولهما تشرح التكوين الرأسمالي في القطاع الداخلي غير النفطي الذي يتأثر بالاستثمار الصافي السنوي في هذا القطاع . وتشرح معادلة الحركة الأخرى التكوين الرأسمالي في الخارج الذي يتأثر بالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات ، والذي يمثل بدوره الفرق بين الدخل الكلي والاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي ، والانفاق الاستهلاكي ، والانفاق الحكومي . بينما يتوقف الانفاق الاستهلاكي على الدخل المتولد من القطاع الداخلي غير النفطي في معادلة متجانسة من الدرجة الأولى تمثل علاقة مستقرة بين الاستهلاك والدخل .

وتمثل العمالة الكلية بمعادلة تعريفية من مكونات العمالة المحلية والأجنبية . وتقسم العمالة المحلية حسب الجنس إلى ذكور وأناث . وتتوقف العمالة المحلية من الأناث على معدل المساهمة في سوق العمل . أما العمالة الأجنبية فتحكمها معادلة حركة يتأثر فيها المستوى في أي فترة زمنية بمعدل الزيادة الصافية التي تعتمد على تصاريح العمل . كما تتوقف لأغراض السياسة الاقتصادية الاجتماعية على معدل مساهمة المرأة الخليجية في سوق العمل . وتفترض معادلة الحركة هذه أن العمالة المحلية من الأناث تلعب دورا تعويضيا لأي نقص في العمالة الأجنبية/غير العربية . بالاضافة إلى ذلك فان نموذج الاقتصاد الخليجي يفترض قيدين : أولهما أن يبقى التكوين الرأسمالي في الخارج موجبا في نهاية الخطة ، ومن ثم تستبعد حالة الاقتراض من الخارج ، وأن تبقى الدولة في وضع دائن في نهاية فترة الخطة . أما القيد الثاني فهو قيد يجب استيفاؤه سنويا وهو أن يبقى الفرق بين العائدات من العملات الأجنبية والواردات سواء كانت استهلاكية أو انتاجية موجبا في كل سنة من سنوات الخطة .

أما دالة الأهداف فهي دالة ذات اطار زمني محدد بصورة مسبقة حيث يفترض أن المخطط قد حدد بصورة أو بأخرى بداية الخطة ونهايتها . ويفترض أن الخطة تهدف إلى تحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي عن طريق تكثيف الاستثمار في القطاع الداخلي غير النفطي ، حيث يستخدم الجزء الأكبر من عائدات النفط والعائدات من الاستثمارات الأجنبية في بناء قطاع داخلي غير نفطي مكمّل لقطاع النفط خلال فترة النفط ويكون قادرا على التعويض إذا ما شارف النفط على الانتهاء . ودالة الأهداف

أيضا تتطلب تحقيق هيكل متوازن للعمالة يقوم على التخفيض التدريجي والمنظم والانساني للعمالة الأجنبية ، وتعويض ذلك بزيادة الانتاجية للعمالة الكلية مع الزيادة التدريجية لمساهمة المرأة . ودالة الأهداف المختارة هي دالة تربيعية تفترض سيناريو مرغوبا فيه بالنسبة للمتغيرات التي تعدّ متغيرات هدف ، ومتغيرات أدوات السياسة التنموية . ومن ثم فالحل يتمثل في أي سنة من سنوات الخطة في تقليل الفجوة ما بين السيناريو المرغوب فيه للمتغيرات والتوقعات الكميّة لهذه المتغيرات لو افترضنا غياب التخطيط واستمرار الأمور على ما هي عليه . أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية للمتغيرات التي تدخل دالة الأهداف ، فقد تم اختيارها إما على أساس افتراضي ، أو على أساس رياضي .

ويعتمد النموذج أربع أدوات للسياسة التنموية : الأولى تؤثر في الدخل غير النفطي الداخلي وهي الاستثمار في هذا القطاع ، والثانية تؤثر في الدخل النفطي وتتمثل أما في الانتاج النفطي أو أسعاره . أما الأداتان الأخريتان فتؤثران في هيكل العمالة وهما الزيادة الصافية (أو النقص) في العمالة الأجنبية سنويا ، ومعدل مساهمة المرأة المحلية في سوق العمل . والنموذج ديناميكي يعطي حلا رقميا للمسار الكمّي خلال فترة الخطة لمتغيرات الهدف ومتغيرات أدوات السياسة التنموية .

٧ - ٥ التطورات المعاصرة

هذا القسم يركز على نموذج الصباح للتنمية على أساس أنه أكثر تفصيلا بالمقارنة بنموذج « خوجة/سادلر » بمعنى أنه يغطي المعالم الرئيسية لنموذج « خوجة/سادلر » . والسؤال المطروح في هذا الصدد هو ما إذا كان نموذج الصباح لا زال يمثل اطارا عاما للتنمية في الأجل الطويل في الدول النفطية الخليجية بصفة خاصة . والسبب الرئيسي وراء هذا التساؤل هو كما ذكرنا في المقدمة أنه قد حدثت تغيرات هامة في الجانب الاقتصادي وبصفة خاصة النفطي على المستويين الدولي والمحلي مما قد يؤثر على مدى انطباق هذا النموذج في الظروف الحالية والمتوقعة في المستقبل .

ولنبدأ باستعراض الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها نموذج الصباح ضمنيا ، ومدى مطابقته للظروف الحالية والمتوقعة .

٧ - ٥ - ١ وفرة رأس المال

الافتراض الأول والرئيسي : هو أن التكوين الرأسمالي في الدول النفطية الخليجية لا يمثل قيدا على التنمية إذ أن وفرة رأس المال أي تراكم فوائض مالية كبيرة وبصفة مستمرة يعني أن التنمية تتمثل في توجيه هذه الفوائض المتراكمة وليس في خلقها كما هي العادة في الأطر التنموية والتقليدية في الدول النامية والتي تعاني عادة من ندرة في رأس المال . فالقيد الرئيسي في الدول النفطية الخليجية يتمثل في محدودية الطاقة الاستيعابية لأسباب متعددة ، الأمر الذي يجعل توجيه الفوائض الرأسمالية للتنمية الداخلية أمرا يكاد يكون مستحيلا نظرا للندرة النسبية للموارد فيما عدا النفط أو صغر حجم السوق أو وجود اختناقات في قطاعات جوهرية في هذه الدول . في هذه الظروف لا مفر من توجيه جزء من الفوائض الرأسمالية للاستثمار في الخارج . فما هو الوضع الآن فيما يتعلق بالفوائض الرأسمالية ؟ وهل من الصواب الاستمرار في افتراض أن التراكم الرأسمالي لا يمثل قيدا على التنمية ؟

للاجابة على هذا لا بد من التعرض لتطور الميزان الخارجي لدول منظمة الأوبك منذ عام ١٩٧٣ . ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى فترتين الأولى ما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ ، والثانية ما بين عام ١٩٧٩ وحتى نهاية عام ١٩٨٤ .

تميزت فترة ما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٨ بحدوث تغيرات جذرية في الميزان الجاري لهذه الدول بعد عام ١٩٧٣ ، حيث تمكنت الدول المصدرة للنفط من تحقيق فائض كبير في الميزان الجاري على حساب الدول الصناعية المتقدمة . فدول منظمة الأوبك كانت في حالة فائض في عام ١٩٧٣ قدره (٧٢٢٢,٦٤) مليون دينار ، واستطاعت أن تزيد هذا الفائض حوالي عشرة أضعاف تقريبا في عام ١٩٧٤ إذ بلغ ما يزيد على ٦٧ مليار دولار كنتيجة للارتفاع الكبير الذي حدث في أسعار النفط في

عام ١٩٧٣ . ولقد أدّى وجود هذا الفائض إلى ازدياد المجهودات التنموية لدول منظمة الأوبك ، ومن ثم ازدياد الانفاق العام والخاص مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الواردات ، وهو ما نتج عنه انخفاض الفائض في الميزان الجاري لدول منظمة الأوبك في عام ١٩٧٥ إلى حوالي (٣٣) مليار دولار تقريبا . غير أن هذا الانخفاض في الفائض لا يعود فقط للزيادة في الواردات ، وإنما جاء جزئيا نتيجة لانخفاض الطلب على النفط ، والكساد الذي حدث في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام . ولقد حدث ارتفاع طفيف في فائض دول منظمة الأوبك في عام ١٩٧٦ ، إذ وصل هذا الفائض إلى حوالي (٣٦) مليار دولار ، غير أن استقرار أسعار النفط في عام ١٩٧٨ قد أدى إلى حدوث انخفاض كبير في فائض دول منظمة الأوبك حيث أصبح هذا الفائض حوالي (١٣) مليار دولار تقريبا في عام ١٩٧٨ . ومن الخصائص المميزة لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، ازدياد الاحتياطات النفطية لدول الفائض بينما لم تستخدم دول العجز احتياطاتها بل لجأت إلى تمويل هذا العجز عن طريق خلق احتياطات كبيرة جديدة من خلال سوق « اليورودولار » . ولقد أدى الانخفاض في الفائض عام ١٩٧٨ إلى حدوث انخفاض كبير في الاحتياطيات النقدية لدول منظمة الأوبك .

وفي عام ١٩٧٩ حدث تغيّر جذري في الميزان التجاري لدول منظمة الأوبك حيث وصل الفائض إلى ما يزيد عن (٦٦) مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٩ بالمقارنة بفائض عام ١٩٧٨ وقدره حوالي (١٣) مليار دولار . ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في إثر الثورة الايرانية ، بالاضافة إلى حدوث تغيرات في السياسة الداخلية لعديد من الدول النفطية بهدف تخفيض الواردات كردّ فعل لانخفاض الفائض في عام ١٩٧٨ . واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٨٠ حيث وصل الفائض في الميزان الجاري في دول منظمة الأوبك إلى حوالي (١١٢) مليار دولار في نهاية ١٩٨٠ . غير أن هذا الفائض بدأ في الانخفاض مرة أخرى فوصل حوالي (٧٣) مليار دولار تقريبا في عام ١٩٨١ ، و(٦٦) مليار دولار تقريبا في عام ١٩٨٢ ، واستمر الانخفاض في عام ١٩٨٣ حتى بلغ الفائض حوالي (٤٥) مليار دولار تقريبا .

وبالرغم من أن الأرقام النهائية لعام ١٩٨٤ لا زالت غير متوفرة إلا أن هناك دلائل تشير إلى انخفاض الفائض انخفاضا كبيرا بل يذهب البعض إلى توقع انعدام هذا الفائض أو حدوث عجز محدود في الميزان الجاري في دول منظمة الأوبك . ويجدر الاشارة إلى أن التيار الانخفاضي في الفائض منذ عام ١٩٨٠ يختلف عن الانخفاض الذي حدث بعد عام ١٩٧٤ وذلك من حيث المعدل ، إذ أن الانخفاض في الفترة الأخيرة جاء بمعدل أسرع وأكبر . كذلك فهو يعكس ظروفا وعوامل مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في الفترة ما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٨ . فلقد كان السبب الرئيسي لانخفاض الفائض في تلك الفترة هو الارتفاع الكبير في واردات دول منظمة الأوبك ، أما الانخفاض الكبير في الفائض بعد عام ١٩٨٠ فهو نتيجة للانخفاض الكبير في الصادرات النفطية وإلى حد ما لارتفاع طفيف في الواردات من السلع والخدمات . ولقد أدى الانخفاض في الفائض بعد عام ١٩٨٠ إلى حدوث تغيرات في حركة الأموال . فبعد أن كانت دول منظمة الأوبك المصدر الرئيسي للاقتراض أصبحت تعتمد على النظام المصرفي الدولي عن طريق تخفيض أرصدتها ، وبعضها اتجه إلى الاقتراض من سوق المال الدولي ، ويختلف الانخفاض في الفائض في الفترة الأخيرة من دولة إلى أخرى من دول المنظمة حيث تعاني بعض الدول من عجز في ميزانها الجاري مثل العراق ، ونيجيريا ، وأندونيسيا ، وأكوادور ، وإيران ، والجزائر ، بينما استمرت الدول ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة في تحقيق فائض في ميزانها الجاري وان كان هذا الفائض يتناقص منذ عام ١٩٨٠ ، مما أدى إلى حالة عجز في عام ١٩٨١ في الميزان الجاري لأحد دول المنظمة (ليبيا) بلغ حوالي (٣) مليار دولار . وتوضح الجداول المرفقة في ملحق (١) تطور الميزان الجاري لدول منظمة الأوبك منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٣ .

من هذا العرض يبدو واضحا أن فائض دول منظمة الأوبك بما فيها الدول النفطية الخليجية بدأ في الانخفاض منذ عام ١٩٨٠ ، وأن هذا الانخفاض من المتوقع له أن يستمر . وتعاني بعض الدول النفطية الخليجية من عجز في الميزان الجاري . وإذا استمرت الأوضاع في سوق النفط الدولي على ما هي عليه الآن فان العجز سيستمر .

لذا فان من الصعب افتراض استمرار الوفرة في رأس المال واعتبار التكوين الرأسمالي لا يمثل قيدا على التنمية ، بل أن الواقع في السنوات الأخيرة يوضح أن الدول النفطية الخليجية اضطرت إلى استخدام احتياطاتها المالية في تمويل العجز في ميزانية الدول سواء الميزانية الجارية أو التنموية . فلقد اضطرت مثلا المملكة العربية السعودية إلى سحب (١٠) مليار دولار في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ من اجمالي أرصدتها المالية في الخارج التي تقدر بحوالي [(١٥٠) مليار دولار تقريبا (بالمقارنة بالكويت) (٧٠) مليار دولار والامارات (٢٥) مليار دولار وقطر (١٥) مليار دولار] . وكان من المتوقع أن يزداد سحب المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ليزيد عن (١٠) مليار دولار ، ويتوقف مقدار السحب على ما يحدث في سوق النفط الدولي . ولا يختلف الوضع بالنسبة لباقي الدول النفطية الخليجية فأغلبها يعاني من عجز في ميزانية الدولة ، فقد بلغ عجز الميزانية في الكويت حوالي (٧٣٥) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، و(٢٥٨) مليون دينار في عام ١٩٨١ ، ثم ارتفع مرة أخرى إلى (٧٦٤) مليون دينار في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، وبقدر بـ(٧٠٤) مليون دينار في العام المالي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

وتتوقف توقعات الايرادات من النفط لدول منظمة الأوبك على التوقعات الخاصة بالطلب العالمي على النفط والطلب على نفط منظمة الأوبك خاصة ، كما تتوقف على التطورات المتوقعة في سعر النفط الخام حتى نهاية القرن الحالي . فإذا نظرنا إلى الطلب على النفط فاننا نجد أن الطلب خارج الدول الشيوعية قد انخفض إلى حوالي (٤٥) مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٣ ، أي (٦) مليون برميل يوميا أقل من مستوى عام ١٩٧٨ ، وحوالي (٢) مليون برميل يوميا أقل من مستوى عام ١٩٨١ . ويتوقف الطلب العالمي في الثمانينات على ثلاثة عوامل رئيسية « رد الفعل المستمر للارتفاع في الأسعار الذي حدث في الفترة خلال عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وعام ١٩٧٩ ، وردّ الفعل لأي تغير في الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض خلال الثمانينات ، وأخيرا معدل النمو الاقتصادي العالمي ، فازدياد معدل النمو يشجع الطلب على النفط وارتفاع الأسعار يقلّل من الطلب عليه . لذا فان تقدير الطلب خلال الثمانينات والتسعينات

يتوقف على السلوك المتوقع لهذه العوامل . ففي دراسة حديثة بينت أن الطلب على النفط من قبل دول منظمة التعاون الأوروبي (OECD) سيستمر في الانخفاض خلال الثمانينات ، ويبدأ في الارتفاع تدريجيا في التسعينات فيصل إلى حوالي (٣٧,٨) مليون برميل يوميا على أساس افتراض معدل للنمو قدره ٢,٥ في المائة سنويا وثبات الأسعار الحقيقية للنفط عند مستواه الذي كان سائدا في عام ١٩٨٢ .

ولما كان طلب منظمة التعاون الأوروبي يمثل ٨٥٪ من الطلب العالمي خارج الكتلة الشيوعية فان تقدير الطلب العالمي الاجمالي خارج الدول الشيوعية يتطلب تقدير الطلب من قبل الدول النامية . وتقدم نفس الدراسة تقديرا لتطور الطلب بالنسبة للدول النامية على أساس افتراض معدل نمو حوالي (٤٪) للدول النامية من غير دول الأوبك ، و (٥٪) بالنسبة لدول الأوبك مع افتراض ثبات الأسعار الحقيقية للنفط . على هذا الأساس فان الطلب العالمي الاجمالي خارج الدول الشيوعية يقدر بما بين (٥٣) مليون برميل يوميا و (٦٠) مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ . أما في عام ٢٠٠٠ فان تقديرات الطلب العالمي على النفط تتراوح بين (٦٢) مليون برميل يوميا و (٨٣) مليون برميل يوميا . والحد الأدنى يفترض معدلا منخفضا للنمو هو (٢,٥٪) لدول منظمة التعاون الأوروبي و (٤٪) للدول النامية من غير دول الأوبك و (٥٪) لدول الأوبك ، وافتراض ارتفاع الأسعار الحقيقية للنفط بمعدل (٢٪) سنويا . ويفترض الحد الأقصى للتوقعات معدلا مرتفعا للنمو قدره (٣,٥٪) لدول منظمة التعاون الأوروبي و (٥٪) الدول النامية من غير دول الأوبك و (٧٪) لدول الأوبك مع افتراض ثبات الأسعار الحقيقية للنفط الخام عند مستويات أسعار عام ١٩٨١ .

فإذا انتقلنا إلى توقعات العرض من قبل دول غير الأوبك باستثناء المكسيك وهي تشمل بصفة خاصة مصر وترينداد وتوباغو والبرازيل من الدول النامية ، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والنرويج من الدول المتقدمة ، فان العرض يتوقف على عدة عوامل اقتصادية منها الأسعار العالمية للنفط ، والاحتياطيات النفطية ، وحجم الاستثمارات الرأسمالية المتاحة . فكلما ارتفعت الأسعار وازداد حجم الاحتياطيات ازداد انتاج هذه الدول والعكس صحيح . وتقدم الدراسة السابقة تقديرات لعرض

النفط من قبل هذه الدول على أساس افتراض ثبات الأسعار الحقيقية للنفط وارتفاعها بمعدل (٢٪) سنويا ، كما تفترض احتياطيات نفطية تتراوح ما بين (٥٠٠) مليار برميل و (٨٠٠) مليار برميل قابلة للانتاج . وتعطي هذه الافتراضات حداً أدنى لانتاج دول غير الأوبك ، مقداره حوالي (٢١) مليون برميل يوميا عام ١٩٩٠ و (٢٧) مليون برميل يوميا كحد أقصى . هذا ما يتعلق بالتوقعات الخاصة بالطلب العالمي على النفط ، والعرض المتوقع من قبل دول غير الأوبك ، ويمثل الفرق الطلب المتوقع على نفط دول الأوبك ويقدر بحوالي (٣٢ - ٣٣) مليون برميل يوميا .

ولتقدير توقعات الايرادات النفطية بالنسبة لدول منظمة الأوبك فلا بد من تحديد السلوك المتوقع لأسعار النفط خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٠ . وتقدم الدراسة السابقة عدة احتمالات بما فيها حالات استمرار التخمة النفطية الحالية لفترات متعددة قصيرة وطويلة في المستقبل ، كما أنها تدخل في الاعتبار احتمال حدوث انهيار في الأسعار في نهاية عام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . وتصل إلى نتيجة هامة وهي احتمال استمرار الانخفاض في الأسعار حتى نهاية الثمانينات . ثم تبدأ الأسعار في الارتفاع بعد ذلك نتيجة لازدياد الطلب العالمي على النفط من ناحية ، وانخفاض الأهمية النسبية لدول غير الأوبك من ناحية أخرى . وانعكاس ذلك على الايرادات النفطية في عام ١٩٩٠ إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٨٠ على أن تبدأ في الارتفاع مرة أخرى في التسعينات .

٧ - ٥ - ٢ سعر النفط وانتاجه

أما الافتراض الثاني الذي يقوم عليه النموذج فهو يتعلق بالأوضاع النفطية ، وبصفة خاصة العوامل التي تؤثر على تحديد سعر النفط وانتاجه سواء على مستوى الدولة أو على مستوى السوق العالمي . ويفترض النموذج استمرار الأوضاع النفطية التي كانت منذ عام ١٩٧٣ دون تغيّر جذري . فهو يفترض استمرار منظمة الأوبك سواء في شكلها الاداري أو أهدافها أو أسلوبها على ما هي عليه بحيث تمثل تحالفا على مستوى مرن بين مجموعة مصدري النفط المكونة من ثلاثة عشر عضوا بهدف محاولة

زيادة العائدات النفطية لكافة الأعضاء في الظروف السوقية الملائمة ، ومنع انخفاض الايرادات النفطية لكافة الأعضاء في الظروف السوقية المعاكسة وذلك بغض النظر عن توزيع الايرادات بين الأعضاء . أما من ناحية الأسلوب فيفترض أن المنظمة ستستمر في الاعتماد على أداة واحدة في تنفيذ أهدافها ، وتتمثل في تحديد هيكل للأسعار قائم على تحديد سعـــر النفط القياسي الخفيف (API 34) مع تحديد الفـروق التي تعكس الدرجات المتعددة للأنواع المختلفة من النفط سواء من ناحية درجة الثقل أو نسبة الكبريت أو من حيث الموقع الجغرافي في السوق . ويفترض هنا سريان أسلوب ادارة الأسعار الذي يقوم أساسا على قدرة منظمة الأوبك في التحكم في السوق ومن ثم يفترض أن السوق الفوري يلعب دورا ثانويا . وفي هذا الاطار تحتل المملكة العربية السعودية دورا قياديا حيث أن في إمكانها تحقيق التعديلات اللازمة لضمان استمرار فعـالية نظام الأوبـك ، ويمكنّهـا من تحقيق هذا الـدور احتياطياتها الهائلة وقدرتها الانتاجية الكبيرة . كما أنه يفترض ضمنيا لسريان هذا النظام استمرار الندرة النسبية للنفط وتـوقعات استمرار هذا الوضع . وهذا يعني أن تظل البدائل غير قادرة على التهديد الفعال لمركز النفط القوي ، أو الحلول محله تجاريا . أما فيما يتعلق بالانتاج فيفترض اعتبار هذا الأمر كما كان الحال في السبعينات من أمور السيادة المطلقة ، ومن ثم فان تحديد الانتاج بالنسبة لكل دولة هو تحت السيطرة المطلقة للدولة دون تدخل من قبل منظمة الأوبك التي تقتصر مهمتها على تحديد الأسعار دون التدخل في شؤون الانتاج .

في هذا الاطـار فالعـائـدات النفـطية بالنسبة لأي دولة من دول الأوبك يمكن اعتبارها جزئيا داخلية التحديد (Endogenous) . فاذا رمزنا للدخل النفطي بالنسبة لأي دولة بالرمز Y_i ولسعر نفط هذه الدول بالرمز P_i ، وللانتاج النفطي لهذه الدولة بالرمز Q_i . فان المعادلة التالية سارية :

$$Y_i = P_i \cdot Q_i \qquad (١)$$

ولما كان السعر في أي فترة زمنية يحدد خارجيا من قبل منظمة الأوبك ، بينما إنتاج أي دولة يحدد داخليا من قبل هذه الدولة لذا فان العائد النفطي يصبح محددا داخليا . ومن ثم فلأغراض التنمية يصبح معدل الانتاج النفطي السنوي من أدوات السياسة التنموية ويقع تحت سيطرة واضعي السياسة دون تدخل من قبل منظمة الأوبك . وفي هذه الحالة فان الانتاج الكلي لمنظمة الأوبك يأتي نتيجة لتجميع الانتاج بالنسبة لكافة الأعضاء ، فإذا رمزنا إلى العرض الكلي لمنظمة الأوبك عند السعر المحدد من قبلها بالرمز S(P) فان هذا العرض يحدد بالمعادلة التالية :

$$S_i(\dot{P}) = \sum_{i=1}^{13} S_i \qquad (٢)$$

وهذا النموذج لا يضمن نظريا استقرار الأوضاع في السوق النفطي إذ أن وضع منحنى العرض الكلي للمنظمة لا يحدد من قبلها ، ومن ثم فقد يقع على يمين منحنى الطلب في نفط الأوبك ممثلا تخمة نفطية عند كافة الأسعار ، أو على يسار منحنى الطلب ممثلا ندرة عند كافة الأسعار ، وقد يتقاطع مع منحنى الطلب من على يمينه أو على يساره ممثلا فجوة انهيار في الحالة الأولى ، أي :

$$S(\dot{P}) > D(\dot{P})$$

أو فجوة استقرار في الحالة الثانية أي :

$$S(\dot{P}) < D(\dot{P})$$

ولما كانت منظمة الأوبك تلعب دورا تعويضيا لسد الفجوة ما بين الطلب العالمي الكلي والمعروض من قبل دول غير الأوبك ، ومع افتراض عدم قدرة دول غير الأوبك على زيادة انتاجها زيادة كبيرة ، ومع افتراض عدم توافر البدائل بكميات تجارية هائلة ، ومع استمرار السعودية في تدعيم منظمة الأوبك ، في ظل هذه الظروف يصبح في الامكان افتراض استمرار منظمة الأوبك في ادارة أسعار النفط من ناحية واستمرار الدول الأعضاء في تحديد معدلات انتاجهم ، واحتفاظ هذه الدول بحقها في ممارسة أمور تحديد الانتاج باعتبارها من أمور السيادة ، واعتبار هذه المعدلات من أدوات السياسة التنموية . على هذا الأساس فلقد اعتمد نموذج الصباح الانتاج النفطي باعتباره من أدوات السياسة التنموية بحيث يقوم النموذج بتحديد مساره الأمثل خلال فترة الخطة .

ولكن التغيرات في الظروف النفطية ، التي أدت إلى مؤتمر لندن في مارس ١٩٨٣ جعلت الافتراض السابق في النموذج من الأمور المشكوك فيها . لقد بدأت منظمة الأوبك لأول مرة تسلك سلوكا مشابها إلى حد كبير لسلوك منظمات الكارتل إذ لم يقتصر مؤتمر لندن على تحديد هيكل للأسعار وفقا للعرف المعتاد من قبل المنظمة في السابق ، بل حددت المنظمة الحجم الكلي للانتاج مع تحديد حصص الأعضاء . والهدف من ذلك هو محاولة تنميط الانتاج من أجل امتصاص التخمة النفطية ، والقضاء على التوقعات المعاكسة والقائمة على استمرار التخمة النفطية ، والتي حتمت تخفيض الأسعار . فمن الناحية النظرية فان العائد النفطي بالنسبة لأي دولة من الأعضاء أصبح يحدد خارجيا ، وذلك نتيجة لتحديد الأسعار والانتاج بالنسبة لكل دولة من قبل منظمة الأوبك :

$$Y_i = \dot{P}_i \cdot Q_i \qquad (٣)$$

ويتوقف استقرار السوق النفطي على مدى دقة منظمة الأوبك في تحديد الأسعار وتحديد وضع منحنى العرض الكلي بالنسبة للمنظمة ، ويفترض نظريا أن وضع منحنى العرض الكلي يكون على يسار منحنى الطلب على نفط منظمة الأوبك ، أو مطابق له على أسوأ الأحوال . فإذا أخطأت المنظمة في تحديد وضع منحنى العرض بحيث أصبح على يمين منحنى الطلب على نفط الأوبك فان النتيجة تكون استمرار التخمة النفطية ويصعب الدفاع عن هيكل الأسعار المحدد من قبل المنظمة ، وتكون النتيجة عدم قدرة الأعضاء على تصريف حصصهم عند الأسعار المحددة ، ومن ثم احتمال ظهور الخصومات على الأسعار وعدم الالتزام بالحصص المحددة من قبل المنظمة .

ولما كان مؤتمر لندن لم يحدد لجنة للتفتيش لمراقبة ومتابعة التزام الدول الأعضاء بحصصهم ، ظهر فيما بعد استمرار التخمة النفطية ، وأصبح في قدرة كل دولة من الناحية العملية أن تحدد انتاجها وأسعارها دون التقيد حرفيا بمقررات مؤتمر لندن . فمن الناحية العملية أصبح العائد النفطي بالنسبة لكل دولة محددا داخليا من الناحية الواقعية نتيجة لعدم الالتزام بمقررات مؤتمر لندن ، وأصبحت المعادلة التالية تحدد العائد النفطي واقعيا تحديدا داخليا :

$$Y_i (P_i) = P_i \cdot Q_i \qquad (٤)$$

وهي تختلف عن المعادلة رقم (٣) المفروض انطباقها نظريا وفقا لمقررات مؤتمر لندن . أما من الناحية التنموية فان العائد النفطي سواء من ناحية الانتاج أو الأسعار لم يعد منطبقا من الناحية النظرية كأداة من أدوات السياسة التنموية . ولكنه من الناحية العملية وفقا للمعادلة (٤) يعطي مرونة أكثر من الحالة الأولى من ناحية خضوع الأسعار والانتاج لسيطرة واضعي السياسة على مستوى الدولة .

فمؤتمر لندن لقى قدراً نسبياً من النجاح في تحقيق استقرار وقتي في الأسعار ومنع

حدوث انهيار يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها على المستوى الدولي . ومن أسباب هذا النجاح تعاون الدول الرئيسية من غير الأوبك وخاصة المملكة المتحدة والنرويج مع مقررات مؤتمر لندن لفترة تزيد عن عام . إلّا أن الظروف النفطية بدأت منذ منتصف عام ١٩٨٤ في التغيّر حيث استمرت التخمة النفطية نتيجة لعدة عوامل منها زيادة انتاج دول غير الأوبك ، وعدم التزام أعضاء المنظمة بالحصص المحددة في مؤتمر لندن ، واستمرار الشركات الكبرى في السحب من المخزون بمعدلات كبيرة ، مما اضطر مؤتمر الأوبك في صيف عام ١٩٨٤ إلى تخفيض حجم الانتاج الكلي للمنظمة إلى (١٦) مليون برميل يوميا مع تخفيض حصص الأعضاء . غير أن هذا الاجراء لم يؤدّ إلى تحسين الأوضاع ، واستمرت أسعار النفط الفوري في الانخفاض ، مما أدى إلى اتخاذ مؤتمر الأوبك الذي تلاه مجموعة من الاجراءات بهدف منع حدوث انهيار في الأسعار . وتشمل هذه الاجراءات عدم تغيّر سعر النفط القياسي واستمراره عند مستوى (٢٩) دولارا للبرميل ، وإحداث تعديلات طفيفة في الفروق بغرض تخفيض الفجوة بين أسعار النفط الخفيف وأسعار النفط المتوسط والثقيل وذلك بزيادة سعر النفط الثقيل (٥٠) سنتا للبرميل والنفط المتوسط (٢٥) سنتا للبرميل ، وتخفيض أسعار النفوط الخفيفة (٢٥) سنتا ، مع اعتبار هذه التعديلات مؤقتة تخضع للتغير إذا لزم الأمر في نهاية شهر يناير ١٩٨٥ . ولقد تقرر في مؤتمر جنيف ١٩ ديسمبر ١٩٨٤ تشكيل لجنة تنفيذية على مستوى الوزراء برئاسة وزير البترول السعودي وعضوية وزراء الطاقة في أندونيسيا ونيجيريا والامارات وفنزويلا لها صلاحية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للتأكد من التزام الدول الأعضاء بالحصص المقررة من قبل المنظمة ، ومن ثم ضمان انطباق معادلة رقم (٣) من الناحيتين النظرية والعملية ، بحيث لا يصبح هناك مجال أمام أي من الأعضاء لعدم الالتزام بالأسعار أو حصص الانتاج المقررة من قبل الأوبك .

استمر سوق النفط العالمي بعد قرارات مؤتمر جنيف في ديسمبر ١٩٨٤ في مواجهة حالة من عدم الاستقرار . ويبدو أن قرارات المؤتمر لم تكن كافية لتغيير الأوضاع ، واستمرت أسعار النفط في السوق الفوري دون مستويات الأسعار الرسمية ، واستمر

الاتجـاه الانخفـاضي ، رغم محاولات دول منظمة الأوبك وخاصة المملكة العربية السعودية لمنع هذا الاتجاه وتحقيق الاستقرار ، عن طريق تخفيض الانتاج الكلي من (١٧,٥) مليون برميل يوميا إلى (١٦) مليون برميل يوميا . والأهم من ذلك هو التغير الـذي حدث في طريقـة تحديد أسعـار نفط بحر الشمال ، مع تأكيد النرويج على استمـرارهـا في اتبـاع أسلوب يربط أسعـار نفطها بالسوق الفوري ربطا مباشرا ، وبصورة شهرية . كذلك فان بريطانيا تفكر بصورة جدية في اتباع أسلوب مماثل في تسعير نفطها ، إذ أن شركة النفط الوطنية البريطانية قد عانت ولا زالت تعاني خسائر كبيرة نتيجة للتمسك بأسلوب التسعير الرسمي المرتبط بصورة غير رسمية بهيكل أسعار الأوبك . وفي نفس الوقت فان السعر في السوق الفوري لنفط بحر الشمال يقل عن السعـر الرسمي بحد أدنى قيمته دولار ونصف للبرميل . وقد أدى هذا إلى تراكم الخسائر بمعدل يزيد عن مليون دولار يوميا ، حتى أن معونة الحكومة البريطانية في ذلك الوقت للشركة الوطنية قد استنفدت وازداد الضغط لتغيير نظام تسعير نفط بحر الشمال وربطه بأسعار السوق الفوري ، بصورة شهرية بعد أن كانت فصلية ، مما يعني أن منظمة الأوبك لا يمكن أن تعتمد في حساباتها في المستقبل على تأييد بريطانيا .

وفي ظل هذه الظروف أصبح من الصعب أن نتفهم موقف منظمة الأوبك ، الذي لا يتسم بالواقعية ، وأسلوب تسعيرها التقليدي يهمل التغيرات الجذرية التي حدثت في هيكل الصناعة النفطية ، وبصفة خاصة انخفاض النصيب النسبي لمنظمة الأوبك وازدياد الأهمية النسبية لدول غير الأوبك ، مع انخفاض في الطلب العالمي على النفط بصفـة عامـة وعلى نفط المنظمة بصفة خاصة ، بالاضافة إلى ازدياد الأهمية النسبية للسـوق الفـوري ، وانخفـاض الأهمية النسبية للعقـود طويلة الأجل ، مع ظهور الأسواق المستقبلية ، سواء في النفط الخام أو في المنتجات البترولية . هذه التغيرات تعني إلى حد ما أن دور المخزون لم يعد على نفس الدرجة من الأهمية ، كما كان في المـاضي عنـدما كان السوق يتسم بالندرة وكانت العقود طويلة الأجل تمثل الضمان الوحيد لاستمرارية العرض بالنسبة للشركات . ونظرا لهذه التغيرات فان الانخفاض

الذي يحدث الآن في مستويات المخزون عند مستويات تقل عما كانت عليه لا يعني بالضرورة أن الشركات ستضطر في المستقبل القريب إلى محاولة لبناء المخزون مرة أخرى مع احتمال ارتفاع الأسعار في السوق الفوري ، وانخفاض الفجوة بينها وبين مستويات الأسعار الرسمية . فزيادة المخزون مرة أخرى تتوقف على عدة عوامل : منها أن تحدث زيادة غير متوقعة في الطلب نتيجة لظروف طبيعية أو سياسية كشتاء قارص أو حرب اقليمية تؤدي إلى انقطاع العرض ولو لفترة محدودة . ومن العوامل الأخرى أن يحدث تغير في نوعية التغيرات بحيث يعم السوق توقعات باحتمال ارتفاع الأسعار مما يدفع الشركات إلى زيادة مخزونها في الحاضر بدلا من سد احتياجاتها في المستقبل بأسعار مرتفعة . إلا أنه لا يوجد أي دليل على حدوث ذلك ، وخاصة أن وجود الأسواق المستقبلية يعد بديلا جديا للمخزون كأسلوب لتقليل تأثير التقلبات على الانتاج والايرادات .

والخلاصة ، أن التيار الانخفاضي يبدو مستمرا وأن مستقبل منظمة الأوبك تحكمه الظروف المحيطة بالسوق النفطية كما حدث في مؤتمر جنيف الأخير في أغسطس ١٩٨٦ . ومن ثم فانه لا يستبعد أن يحدث تغير جذري في هيكل السوق النفطي في المستقبل القريب بحيث تصبح فيه الأسعار خاضعة لاعتبارات السوق في المقام الأول ، وأن تقل الأهمية النسبية لعوامل الادارة ، بحيث يصبح السوق الفوري هو الموقع الرئيسي لتحديد الأسعار . لذا فان أي خطط للتنمية في الدول النفطية الخليجية لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار احتمال حدوث هذا التغير وهي ترسم أهدافها التنموية وأدوات السياسة الاقتصادية .

٧ - ٥ - ٣ القطاع النفطي

الافتراض الثالث الذي قام عليه النموذج يعتمد صورة مبسطة للقطاع النفطي حيث يتركز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع على تحديد الانتاج من النفط الخام ، ووضع استراتيجية تسويقه في الخارج . ومن ثم فان تحديد معدل الانتاج عند الأسعار

المحددة من قبل منظمة الأوبك يعدّ من أهم أدوات السياسة الاقتصادية ، ويرتبط ارتبـاطا رئيسيا بالقدرة التصديرية للنفط الخام في الأسواق الخارجية ، واحتياجات الخطة من العملة الأجنبية لتمويل الواردات ودفع عجلة الاستثمار . أما فيما يتعلق بخـطة التسـويق ، فان الأمر يتركز على العديد من التوازنات لضمان عدم الاعتماد لدرجة كبيرة على سوق واحد ، أو قلة من الشركات أو نوع محدد من العقود ، وهدف خطة التسويق هو تحقيق توافق بين اعتبارات المرونة بحيث تكون الدولة في موقف يمكنهـا من التأقلم مع اعتبارات السوق ، وبين اعتبارات الانضباط بحيث تكون الدولة في مركز يمكنها من التحكم في نفطها ، والتأكد من عدم الاتجار في نفطها الخام من قبل الوسطاء أو الشركات التجارية ، وضمان استخدام النفط من قبل المستخدم النهائي له . هذه الصورة المبسطة للقطاع النفطي لا تعطي أهمية كبيرة لاحتياجات الاستهـلاك المحلي من النفط الخام باعتبار أنها تمثل نسبة ضئيلة للغاية لا تؤثر على معدل الانتاج الأمثل أو الطاقة التصديرية تأثيرا ملموسا ، كذلك فان هذه الصورة لا تعطي أهمية كبيرة لاحتمالات تصنيع النفط الخام أي تكريره محليا ، ثم تسويقه في صورة منتجـات نفـطية في الـداخـل والخـارج ، أو ربطه بالصناعات البتروكيماوية لأغراض التصدير .

ولقد تغيرت هذه الصوررة تغيرا ملموسا في الفترة الأخيرة ، فيما يتعلق بالاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية . فقد ازداد استهلاك الدول النفطية ازديادا كبيرا ، وأصبح يمثل عبئا لا يمكن اهماله سواء في تخطيط الانتاج أو تحديد الطاقة التصديرية . ففي المملكة العربية السعودية مثلا بلغ الاستهلاك المحلي للمنتجات المكررة في المملكة في عام ١٩٨١ حوالي (١٦٩) مليون برميل أي بمعدل (٤٦٣) ألف برميل يوميا ، وجاء ذلـك نتيجـة لاستقـرار الزيادة في الاستهلاك المحلي بمعدل بلغ في المتوسط حوالي (٢٥٪) سنويا . ولا يختلف الوضع بالنسبة لاستهلاك السوق المحلي في الكويت ، إذ يمثل كميات كبيرة من المنتجات المكررة بلغت في عام ١٩٨٢ ما يعادل حوالي (٧٥) ألف برميل يوميا دون الغـاز المسـال ، أي بزيادة (٢ , ٢٩٪) عن مستـوى العـام السابق . ويعود ذلك لأسباب أهمها زيادة عدد السكان ، وزيادة الدخل الفردي ،

وانخفاض أسعار المنتجات النفطية المباعة في السوق المحلي قياسا بأسعار المنتجات في الأسواق العالمية . فإذا نظرنا إلى هيكل الصناعة النفطية داخل الدول النفطية ، فان ما يلفت النظر هو ازدياد الأهمية النسبية لصناعة تكرير النفط . فقد بلغ عدد مصافي التكرير العاملة في السعودية حاليا ست مصاف تبلغ جملة طاقاتها الأساسية نحو (١,٢) مليون برميل يوميا . أما الكويت فتمتلك ثلاث مصاف بطاقة اجمالية تبلغ حوالي (٦١٤) ألف برميل يوميا . ولقد أدى ذلك إلى زيادة صادرات الدول النفطية من المنتجات المكررة زيادة كبيرة بلغت في المملكة العربية السعودية ما يعادل (٥٣٤) ألف برميل يوميا في ١٩٨١ . ووصلت صادرات الكويت من المنتجات النفطية ما يعادل حوالي (٣٠٠) ألف برميل يوميا . وتزداد هذه الطاقة التصديرية باستمرار مع احتمال المنافسة بين الدول الخليجية النفطية . . . وبينها وبين الشركات الكبرى في الأسواق العالمية . ومع نمو الاستهلاك المحلي وازدياد الطاقة التكريرية والتصديرية للمنتجات البترولية فان افتراض صورة مبسطة للقطاع أصبح لا يتسم بالواقعية .

٧ - ٦ استراتيجية التنمية في الدول النفطية على ضوء التطورات

إن التطورات الأخيرة التي استعرضتها بيّنت أن اقتصاديات الدول النفطية قد أصبحت تتسم بالتعقيد ولم يعد من السهل تبني أهداف مبسطة ومحددة ، واستخدام وسائل تقتصر أساسا على قطاع واحد من قطاعات الهيكل الاقتصادي . كذلك فان الاطار النظري الذي كان ملائما في ظل وفرة رأس المال والندرة النفطية واقتصار الانتاج النفطي على النفط الخام ، لم يعد يتناسب مع ظروف شبه الندرة في رأس المال والندرة في العمالة الماهرة والبطالة ، والتخمة النفطية وتنوع الانتاج النفطي ليشمل المنتجات النفطية في ظروف تتسم بالمنافسة بالاضافة إلى انخفاض الانتاج النفطي كنتيجة لتغير المناخ النفطي بصفة عامة وتدني الأسعار في الأسواق النفطية . لذا لا بد من إعادة النظر في فلسفة التنمية في الدول الخليجية النفطية في ظل هذه الظروف الجديدة ،

وهـو المـوضـوع الأساسي . وتجدر الاشارة إلى أنني لا أهدف هنا إلى تقديم نظرية تفصيلية متكاملة أو نموذج تفصيلي يحدد العلاقات التي تمثل الهيكل الاقتصادي الحالي لهذه الدول ، أو التطرق للتحليل التطبيقي بالقيام بمهام القياس أو التطبيق أو الحل الأمثل . إن التحليل سيقتصر على مناقشة الافتراضات البديلة وانعكاساتها على دالة أهداف التنمية وأدوات السياسة التنموية .

٧ - ٦ - ١ النمو المتوازن ، التكوين الرأسمالي وقنوات الاستثمار

لا بد من النـظر إلى رأس المال على أنه سلعة ثمينة وخاصة في الفترة حتى نهاية الثمانينات ، وهي فترة كما ذكرت ستتميز بالندرة في رأس المال نتيجة لاختفاء الفائض أو على أسوأ الظروف تحوله إلى عجز . واعتبار رأس المال سلعة ثمينة يتطلب سياسة محددة تعني بخلق رأس المال وتوزيعه وترشيده والحفاظ عليه ، فمن ناحية التكوين ، فأمـام واضعي السياسـة عدة اختيارات : الاختيار الأول : اللجـوء إلى السياسـة التقليدية التي تتمثـل في ضغط الاستهـلاك بهدف خلق فوائض ادخـارية تصبح استثمارات متى وجدت قنوات الاستثمار . وبالرغم من وجود مزايا لهذه السياسة ، ومع الاعتراف بأن هناك مجالا كبيرا لترشيد الاستهلاك سواء الاستهلاك الخاص أو العام في الدول النفطية الخليجية ، فإذا أخذنا في الاعتبار صغر حجم السوق في الدول النفطية الخليجية فان أي محاولة لاحداث ضغط كبير في الاستهلاك ستؤثر على الطلب وحجم السوق ومن ثم على احتمالات بناء الصناعة المحلية . الاختيار الثاني : يتمثل في محاولة تحويل الأرصدة النقدية المتراكمة في الخارج إلى استثمارات رأسمالية في الداخل وهنـا تقـوم السياسة التنموية باحداث تخفيض متعمد في القطاع المالي الخارجي في السنوات القادمة ، واستخدام ذلك في تغذية التكوين الرأسمالي في الداخل . ويتحتم على واضعي السياسة مراعاة الاحتياجات من النقد الأجنبي لتمويل الواردات سواء كانت استهلاكية أو استثمارية ، ومراعاة تأثير السحب من الأرصدة الخارجية أيضا على

تكوين المحفظة الاستثمارية في الخارج وخصائصها المتعلقة باعتبارات العائد والمخاطرة والسيولة والاستثمارات في الأجل القصير والمتوسط والطويل . . . الخ . ويبدو أنه لا مفر من الاعتماد أساسا على هذا الخيار في المرحلة القادمة وحتى نهاية الثمانينات ، إذا لم يكن مع بداية التسعينات . إذ من المحتمل أن تقل حدة الأزمة بل لا تستبعد العودة إلى بناء الأرصدة الخارجية من جديد . فلمواجهة الركود الاقتصادي الذي تمر فيه الدول الخليجية النفطية لا يوجد خيار أمامها إلا السحب من أرصدتها الخارجية لمواجهة متطلبات الاقتصاد القومي .

هذا من حيث التكوين الاستثماري ، فإذا نظرنا إلى توزيع الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المتعددة نجد أن التوزيع غير أمثل بالنسبة للقطاعات المختلفة . فإذا أخذنا في الاعتبار تعقد القطاع النفطي واحتمال مواجهته لظروف صعبة ومناخ تنافسي كبير ، فان خطة الاستثمار يجب مع ذلك أن لا تهمل القطاع النفطي وتركز فقط على القطاع الداخلي غير النفطي والذي كان موضوع تركيز دالة الأهداف في النموذج السابق . إن خطة التنمية يجب في الظروف الحالية أن تقوم على نظرية النمو المتوازن على أساس ازدياد أهمية الاقتصاديات الخارجية والمشروعات المتكاملة والاعتماد المتبادل في جانب الطلب لا العرض ، وهي نظرية تعد أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية ذات الأسواق الصغيرة ، حيث الحل كما يقول « نيركسه »[٩] يكمن في ايجاد « نمط متوازن للاستثمار في عدد من الصناعات أو (القطاعات) حيث أن الأفراد يعملون بطريقة منتجة أكثر وبمزيد من رأس المال والوسائل التقنية المحسنة فهم يصبحون زبائن لبعضهم بعضا » .

وتخطيط القطاع النفطي لا بد أن يأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في المناخ النفطي في الآونة الأخيرة ، والتوقعات المستقبلية ، فلا يجب التركيز على الانتاج النفطي كأداة وحيدة أو رئيسية في السياسة التنموية ، بل يجب أن يتضمن ذلك مجموعة من الأدوات لتشمل من ناحية الانتاج الخام والمنتجات للاستهلاك المحلي وللتصدير ، كما تشمل هيكلا متكاملا للأسعار لا يقتصر على سعر النفط الخام ، وإنما يتناول أسعار المنتجات النفطية ، وربط الأسعار لأغراض الاستهلاك المحلي بالأسعار

العالمية ، أو على الأقل قصر الاعانة على أوجه الاستخدام التي تتمتع بأولوية في خطة التنمية ، كقصرها مثلا على القطاع الصناعي أو الزراعي ، والغائها تدريجيا في القطاعات ذات الطابع الاستهلاكي أو الترفيهي .

والتنمية المتوازنة في ظل ظروف معاكسة ، ومع ضيق السوق لا بد أن تكون في اطار خليجي ، وليس على مستوى الدولة . فبالاضافة إلى الأهمية القصوى لبناء الهياكل المتكاملة ، التي تتطلب التنفيذ في اطار متكامل فان أخطار المنافسة بين الدول الخليجية في الأسواق الخارجية سواء فيما يتعلق بالنفط الخام وخاصة في ظل الاحتمالات المتوقعة ، والخاصة بانخفاض الأهمية النسبية لمنظمة الأوبك ، وادارة الأسعار أو فيما يتعلق بتسويق المنتجات البترولية أو المنتجات البتروكيماوية في الأسواق العربية ، أقول إن المنافسة بين الدول الخليجية في الأسواق النفطية بصفة عامة قد تؤدي إلى أضرار بليغة ومن ثم يصبح من الضروري تنسيق خطط التنمية بين هذه الدول .

ولكي يحقق الاستثمار ثماره ، ولكي يتحقق التوزيع الأمثل للاستثمارات وتحويل المدخرات إلى استثمارات مجدية ، لا بد من وجود قنوات للاستثمار تتسم بالفعالية والمرونة في جو من الثقة . ولخلق هذه القنوات يجب تدعيم النظام المصرفي وتطويره واتخاذ ما يجب من اجراءات للاصلاح . وهذا يعد من الأمور المهمة للغاية نظرا للهزات التي تعرضت لها الأسواق المالية والمصرفية في بعض الدول الخليجية النفطية ، والتي أدت إلى زعزعة الثقة لدى المدخر العادي في جدوى الاستثمار في الداخل الأمر الذي نتج عنه خروج نسبة كبيرة من رؤوس الأموال للخارج ، ولا شك ان مسؤولية خلق هذه القنوات وحمايتها تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات لكنها لا تقتصر عليها ، فالقطاع الخاص يتحمل مسؤولية كبيرة في هذا المجال .

٧ - ٦ - ٢ التنمية الاقتصادية ودول الخليج

والسؤال الـذي يستحق الاهتـمام يتعلق بمعدل النمو المرغوب فيه لدول النفط الخليجية ، في اطـار اسـتراتيجية منسقـة للتنمية . هناك رأي يقول إنه في مواجهة الـظروف الصعبـة التي تواجههـا هذه المنطقة وخاصة اختفاء الفوائض الناتجة عن الانخفاض الكبير في الايرادات النفطية ، فان النتيجة المنطقية أن تتبع هذه الدول استراتيجية للتنمية أقل طموحا ، قائمة على معدلات للتنمية أقل من المعدلات التي كانت سائدة في السبعينات وأقل من المعدلات التي كان يؤمل تحقيقها لو استمرت الايرادات النفطية في التزايد كما كان متوقعا . ويعني هذا أن تطول مدة الخطة نظرا لانخفاض معدلات النمو . والمنطق وراء هذا الرأي هو أن تتناسب معدلات النمو مع الموارد المتاحة فترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها . وإن محاولة السرعة في النمو عن طريق تحويل الأرصدة النقدية الموجودة في الخارج إلى استثمارات إضافية في الداخل يعـرض اقتصـاديات هذه الـدول لمخـاطـر ناتجـة عن انخفـاض الـدخـل المتعلق بالاستثمارات الخارجية ، مما قد يكون له آثار غير مرغوب فيها من الجانب الاقتصادي والاجتماعي .

ولا شك أن هذا الرأي له جوانبه الايجابية ، إلا أنه يهمل أهمية عامل الزمن ، ويفترض ضمنيا أن الظروف الصعبة التي يواجهها قطاع النفط هي ظروف وقتية ، تتطلب عدم السرعة في النمو حتى تزول هذه الظروف ، وتلعب خلال هذه الفترة الأرصدة النقدية في الخارج دورا يشبه إلى حد كبير بوليصة التأمين . إن معنى أهمية عامل الزمن وخطورة الانتظار أن هذه الدول يجب أن تكثف الجهود في الفترة الحالية أكثر من أي فترة أخرى لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي ، إذ أثبتت التجارب في الفترة الأخيرة خطورة الاعتماد على قطاع واحد ، فمن كان يتصور أن تنقلب الندرة النفطية إلى تخمة نفطية بين عشية وضحاها ؟ ومن كان يتصور أن يتحول الفائض إلى عجز وأن تصبح الدول النفطية في موقف دفاعي وصل إلى درجة حرجة ؟ كذلك فان الأزمة التي تواجهها الصناعة النفطية ليست أزمة وقتية ، فلا شك أن العالم سيشاهد

استمرار التخمة النفطية ولفترة طويلة . فهل ننتظر حتى يصل الوضع بالمورد النفطي إلى حد يصعب التنبوء فيه بالاستمرار التجاري المفيد ؟ وإلى متى نستطيع الاعتماد على ضمانات ورقية ليست مدعمة بقدرة على المقايضة فيما يتعلق بالاستثمارات المتراكمة خارج اطار السيادة لدول الخليج ؟ ولكن إذا أخذنا في الاعتبار العلاقة ما بين سوق النفط وسوق المال لأمكن التنبوء بالمخاطر التي قد تلحق بأموالنا في الخارج بعد أن أمكن تحييد امكانيات النفط . إن الظروف الحالية وتوقعات المستقبل تدعم وجهة النظر التي ترى ضرورة الاسراع في التنمية المتوازنة بدلا من التمهل فيها . فإذا تحسنت الأوضاع النفطية في التسعينات فسيكون ذلك بمثابة منحة إضافية وليست ضرورة معيشية .

٧ - ٦ - ٣ العمالة ومساهمة المرأة

إذا اتخذنا سياسة للتنمية قائمة على الاسراع بدلا من التمهل ، وفي ظروف شبه الندرة النسبية في رأس المال في الأجل القصير ، فقد تؤدي هذه السياسة إلى الزيادة في الطلب على العمالة . وفي ظروف تتميز بندرة الأيدي العاملة من تلك البلاد ، يصبح من الضروري الاعتماد على العمالة الأجنبية بشكل لا يتفق مع أهداف التناسق الاجتماعي والاستقرار السياسي . وهذا أمر لا يمكن انكاره ولكن يمكن الحد من آثاره الجانبية وتأثيره على البنية الاجتماعية بتشجيع دخول المرأة الكويتية مجال العمل والاستفادة منها كعنصر يزيد من مساهمة العمالة الكويتية من خطة التنمية المقترحة .

والواقع أن الظروف التي تمر بها دول الخليج الآن أعطت مزيدا من الأهمية لموضوع مساهمة المرأة الخليجية في العمل . وقد قدمت في مؤتمر أبو ظبي الذي انعقد في مارس ٨٤ بحثا عن المرأة العاملة في الخليج عالج بالتحليل والدراسة موضوع مساهمة المرأة في العمل والعوامل التي تؤثر على مشاركتها والتزامها بالعمل .

وقد اعتمدت في الدراسة على أسلوب البحث الميداني حيث تم تصميم استمارة بحث تتكون من ٤٥ سؤالا وثلاثة ملاحق ، إذ أن البحث النظري وحده لا يرجح ان

ينـطوي على الفائدة الكافية ، وخاصة أن معظم نظريات توفر الأيدي العاملة من النساء قد استنبطت واختبرت في المجتمعات الغربية . ومن جهة أخرى لا يرجح أن تكـون النتائج التجريبية المتوفرة حاليا ذات علاقة واقعية بموضوع مساهمة المرأة في الخليج ، إذ أن معظمها اعتمد على موضوعات خاصة بالولايات المتحدة الأميركية لا تضع في اعتبارها السمات الخاصة لمجتمع الخليج ، هذا علاوة على ضرورة اكتشاف العوامل المحددة « للالتزام بالعمل » في المجتمع الخليجي لأن لذلك علاقة بأهداف استراتيجية التنمية والتي تنظر إلى المرأة في الخليج على أساس أنها مصدر تعويض عن تناقص قوة العمل الوافدة وخاصة غير العربية ، وعلى اعتبار أن ظروفا خاصة بمنطقة الخليج مفادها ان الأوضاع المالية المتوقعة قد تكون داعيا إلى الانسحاب من ميدان العمـل . وباختصار فانه لا بد أن نعين العوامل المحددة لقرار المرأة في الخليج من حيث الرغبة في اتخاذ مهنة ما أو عدمها (Career-No-Career) حتى يصبح في الامكان تحديد دوافع من يدخلن إلى سوق العمل بهدف البقاء فيه (Remaining) ومن يرجح أن يكون وجودهن فيه عابرا (Transient) ، وفي هذه الظروف يصبح اتباع منهج ميداني أمرا حتميا لا خيار فيه .

وقد كانت مهمة اختيار العينة من أصعب المهام ، إذ أنه لا يخفى أن قيمة النتائج تعتمد أساساً على دقة اختيار العينة ومدى تمثيلها للمجتمع ، ونظرا لظروف الدول الخليجية كان من الضروري اختيار العينة على أساس شرائحي . فمن ناحية كان من الضروري الـتركيز على المـرأة الخليجية بصفـة خاصـة وذلك نظرا لاهتمام الدراسة « بالالتزام بالعمل والاستمرار فيه » . إذ يكون من المنطقي أن الاستمرار في العمل يكون ملازما لأهل البلاد الأصليين ، كذلك فان اعتبار مساهمة المرأة إنما هو في نطاق استراتيجية للتنمية تهدف إلى تخفيض العنصر الأجنبي واحلال المرأة الخليجية محله في سوق العمل . لذا كان هناك تشجيع اختيار عينة للمرأة العاملة في الخليج تتركز في القطاع الحكومي بحوالي ٩٠٪ ، ونسبة كبيرة منهن في قطاع التعليم .

وقد تضمنت الدراسة تحليلا احصائيا مبدئيا باستخدام طريقة الجداول المتقاطعة

مع التركيز على المتغيرات ذات الأهمية من وجهة نظر مساهمة المرأة في العمل والالتزام به والحوافز المؤثرة في قرار المساهمة . وبعد التحليل الاحصائي المبدئي ، تم التركيز على متغير « الالتزام بالعمل والاستمرار فيه من عدمه » ، حيث يعد هذا المتغير متغيرا تابعـا ، وعلى هذا الأساس تتم محاولة التعرف على خصائص العينة من زاوية هذا المتغير مع محاولة تحديد مجموعات يمكن أن توصف بالتجانس فيما يتعلق « بالالتزام بالعمـل والاستمـرار فيه » . وقـد استخـدم في هذا التحليل الأسلوب الاحصائي المعروف بطريقة استكشاف التفاعل التلقائي (A.I.D.) . وذلك بهدف تقدير دالات عرض العمل بالنسبة لكل مجموعة اضافة إلى دالة عرض العمل الاجمالي ، ويستخدم في هذا التقدير الأسلوب الاحصائي المعروف بأسلوب التحليل التراجعي والقائم على نظرية الارتباط . وتمثل نتائج هذا التحليل زاوية تحديد العوامل التي تؤثر على قرار الالتزام بالعمل والاستمرار فيه .

وقد أظهرت الدراسة مدى خطورة المشكلات التي تواجهها الدول الخليجية المنتجة للنفط من حيث اعتمادها الشديد على الخارج ليس فقط فيما يتعلق بمصادر الدخل والاستهـلاك بل أيضـا في الاعتـماد الشـديد على الأيدي العاملة الأجنبية المتعددة الجنسيات التي تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة ، وتمثل عنصر تهديد للتناسق الاجتماعي والاستفزاز الاقتصادي . وفي الوقت الذي تتزايد فيه نسبة العمالة الأجنبية في هذه الدول الخليجية . لوحظ أن نسبة مشاركة الأناث من أهل البلاد الأصليين في العمالة منخفضة ، وهذا يعني عدم الاستفادة من عنصر انتاجي هام (هو المرأة) في ظروف تتميز بندرة الأيدي العاملة في تلك البلاد .

ومما لا شك فيه أن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر والتي تعاني منها الدول الخليجية المنتجة للنفط على درجة كبيرة من التعقيد خاصة إذا أضيفت لها القـدرة الاستيعابية المحدودة لاقتصاديات هذه البلاد . وقد كان ادراك مدى تعقد وخـطورة هذه المشكـلات وراء الاهتـمام بضرورة اتخاذ سياسات واجراءات مخططة للتنمية بهدف اقامة قاعدة اقتصادية متوازنة عن طريق دعم وبناء القطاع الداخلي غير النفـطي وإقـامـة هيكـل متوازن لقوة العمل ضمانا للتناسق الاجتماعي والاستقرار

السياسي وذلك من خلال :

أ) الاقلال تدريجيا من العنصر الأجنبي في قوة العمل ولكن بشكل لا يضر بمصالح التنمية .

ب) تشجيع المرأة الخليجية على المشاركة في العمل .

وقد أثبت البحث المبدئي أن نسبة مساهمة المرأة الخليجية في العمل ليست مرتفعة ، والطريق الوحيد لزيادتها هو توفير الحوافز المطلوبة واثارة الهمم في القوى الاجتماعية على نحو يوسع من قطاع مساهمة المرأة الخليجية في العمل ، ونجاح مثل هذه السياسات يتوقف على مدى التزام الواقعية والوقوف على العوامل المحددة والفعلية لمشاركة الخليجيات في ميدان القوى العاملة . وقد استخدم البحث أسلوب العمل الميداني حيث أن البحث النظري لم يكن ليوفر الاجابات المطلوبة ، لا سيما وأن معظم النظريات التي تعالج مثل هذه المشكلة (مشاركة الأيدي العاملة من النساء) مستمدة من تجارب المجتمعات الغربية ، مما تطلب البحث الميداني الواقعي الذي يعكس السمات الخاصة باقتصاديات دول الخليج كما أشرنا فيما سبق .

وبوجه عام أظهرت الدراسة أن المجتمعات الخليجية وإن كانت مجتمعات اسلامية تقليدية إلا أنها تشجع فكرة عمل المرأة مما يشير إلى أن هناك فرصة مفتوحة لاستفادة دول الخليج من عنصر انتاجي هام يضمن الاعتماد الذاتي في عمليات التنمية الداخلية ويحقق التناسق الاجتماعي والاستقرار السياسي .

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية ، تم عرض عدة توصيات من شأنها تشجيع دخول المرأة الكويتية مجال العمل والاستفادة منها كعنصر فعال يساعد على دفع عجلة التنمية ويقلل من الاعتماد على العمالة الأجنبية ، ونذكر من هذه التوصيات :

- ضرورة المساواة بين المرأة الخليجية والرجل واعطائها كافة الحقوق السياسية التي تضمن لها شعورها بالاستقلال والمساواة وتزيد بالتالي من رغبتها في المشاركة في بناء مجتمعها . ومن الضروري أن يتم ذلك على مستوى الخليج كله وأن يصبح للمرأة الخليجية حق التصويت والانتخاب وشغل المراكز السياسية الهامة .

- تطبيق بعض الأنظمة الشبيهة بتلك المعمول بها في الخارج (أميركا) كخطوة على طريق افساح مجال واسع للعمل للمرأة . فبعض النظم بالخارج تنص على تحديد نسبة معينة للأقليات في المجتمع للعمل في المؤسسات والهيئات (مثل نسبة للمرأة ـ أو الملونين . . . الخ) . وتنص القوانين على تغريم مثل هذه المؤسسات والهيئات وفرض ضرائب عليها في حالة الاخلال بتلك النسبة مما يجبرها على افساح الطريق أمام مثل هذه الأقليات . قد يكون هذا عاملا مساعدا في البداية لافساح الطريق للمرأة العاملة وتوسيع نطاق فرص عملها والاستفادة منها كعنصر انتاجي هام .
- البدء في التفكير في انشاء منظمة للمرأة العاملة ليس فقط على مستوى دول الخليج وإنما في الدول العربية مجتمعة ، وتكون هذه المنظمة بمثابة الاطار العام الذي يوحد جهود المرأة العربية العاملة وينسق بين مقترحات ومطالب أعضائها . ويمكن أن تتكون المنظمة من ممثلين عن كل مهنة أو مجال عمل لابداء الرأي فيما يتعلق بأهم مشاكل المرأة العاملة في كل مهنة ، واقتراح ما يمكن أن يعد عاملا وحافزا للمرأة للاستمرار في هذه المهنة . هذا مع ضرورة مراعاة أهمية ايجاد نوع من التعاون (على الأقل في البداية) بين مثل هذه المنظمة العربية ومنظمات المرأة العاملة في الخارج سواء المنظمات العامة أو المتخصصة للاستفادة من تجاربها والوقوف على أحدث طرق العمل وتنسيقه بها . ومع التسليم بأن مثل هذه المنظمات قامت أصلا لحل مشاكل المرأة العاملة في أوروبا ، وهي مشاكل تختلف في نوعيتها ومضمونها عن مشاكل المرأة العربية أو الخليجية بوجه خاص إلا أن قواعد العمل في مثل هذه المنظمات يمكن أن تكون حجر الأساس في قيام منظمة المرأة العربية على أن يتم تشكيل وتعديل مثل هذه الأسس بما تتسم وروح المجتمعات العربية الاسلامية التي تعيش فيها المرأة العاملة العربية .
- ضرورة اتاحة فرصة التدريب ورفع المهارات والكفاءات سواء الادارية أو الفنية للعاملات الخليجيات وتشجيعهن على الاقبال على مثل هذه البرامج التدريبية حيث أظهرت الدراسة أهمية عامل الخبرة والمهارة ، كمؤثر على مدى الاقبال على العمل والاستمرار فيه .

- الاهتمام ببرامج التعليم ونوعيتها ، وعدم قصر التعليم على مستوى متوسط بل تشجيع الخليجيات على الحصول على درجات علمية عالية تمكنهن من توسيع دائرة العمل المتاح لهن .
- ظهر القطاع العام كمجال أساسي لعمل المرأة الخليجية ، مما يشير إلى مدى أهمية التنسيق بين سياسات التعليم والتدريب في دول الخليج والسياسات العامة للتصنيع والتنمية . فمن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات سياسات التصنيع والتنمية لكوادر ومهمات خاصة عند التخطيط لسياسة التعليم خاصة بالنسبة لتعليم المرأة الخليجية .

وأود في النهاية أن أكرر أن « عمل المرأة » في الخليج هو عنصر انتاجي هام يلزم الاستفادة به وعدم تعطيله في مجتمعات تسابق الزمن وتتحدى كل المعوقات في طريقها للتنمية والتطور ، وتحتاج لكل جهد في بناء وتطوير اقتصادياتها . إن زيادة الطلب على العمالة أمر لا يمكن تفاديه إذا كان الهدف تحقيق معدلات كبيرة للنمو في الظروف الحالية . ويجب أن يكون التركيز هنا على نوعية العمالة وليس على الكم ، فالحاجة إلى العمالة الماهرة ستكون كبيرة في ظروف التنمية المخططة . ومن ثم تزداد أهمية وضع خطة العمالة على أسس جديدة يكون التركيز فيها على الانتاجية والمهارة ومتطلبات خطة طموحة للتنمية . وقد يعني ذلك تحمل بعض الكلفة نتيجة للتأجيل الوقتي لمتطلبات التناسق الاجتماعي ، وطالما أن هذا التأجيل لمدة قصيرة فمن الممكن تحمل الكلفة الاجتماعية أو تفادي المخاطر .

والسؤال الأخير ، يتعلق بتحديد المسؤولية في التنمية . ولا مجال للجدل في أن حكومات الدول النفطية الخليجية تتحمل أعباء المرحلة الأولى ، وهي مرحلة تتطلب التعامل على مستوى الحكومات وتوحيد الاجراءات والقوانين واللوائح وخلق الخلفية المتناسقة والمناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الملائم لتنفيذ خطة طموحة للتنمية في وقت عصيب ، إلا أن هذا لا يعني أن يكون ثمن التنمية أن نعتنق دون أن ندري فلسفة اقتصادية لا تتفق مع ايماننا بالديمقراطية وقدسية الملكية الفردية . إن دور

الحكومات يجب أن ينظر إليه على أنه يمثل فترة انتقالية ومؤقتة ، ومنها ينتقل الدور الرئيسي إلى القطاع الخاص وهو قطاع قادر أثبتت الظروف الصعبة في الآونة الأخيرة قدرة شعب الخليج على القيام بمسؤولياته والصمود في مواجهة أزمات طارئة .

مراجع الفصل السابع

١ - Waterston A: "Development Planning: Lessons of Experience" John Hopkins", *University Press,* London 1974.

٢ - S. Al-Sabah: "Development Planning in an oil Economy and the Role of the Woman, The Case of Kuwait", *Eastlords Publishing Ltd.,* London 1983.

٣ - El Mallakh, R and Mc Guire, J. (Ed): "Energy and Development", *Publication of the International Research Centre for Engery and Development,* 1976.

٤ - Bridgel J. in El-Sheikh, R "Kuwait: Economic Growth, Problems and Policies", *Kuwait University Publications,* Kuwait, 1972.

٥ - Cleron J. P.: "Saudi Arabia 2000: A strategy for Groth", *Faculty of Petroleum,* Zahran, Kuwait 1977.

٦ - Motamem H. unpublished PHD thesis., *Cambridge University Dept. On Applied Economics,* 1978.

٧ - Blitzer C.R.: "The status of planning: An Overview", in Economy-wide Models and Development Planning, *Blitzer C.et al (Ed) Oxford University,* 1977.

٨ - Khouja M. W. and Sadler, P.G. "Econmic and Social Development of Kuwait", *Paper presented to the conference on Industrial strategies and policies for Kuwait,* Kuwait (March 1980).

٩ - Nurkse, R. "The conflict between Balanced Growth and International Specialization", Lecture on Economic Development, University of Istambul 1953. Reprinted in Moir. G. "Leading Issues in Economic Development", Oxfored University Press 1976.

الفصل الثامن

الفصل الثامن

٨ - ١ مستقبل الموارد في الاقتصاد العربي

استعرضنا في الفصول السابقة استغلال الموارد الاقتصادية في الوطن العربي ، وخلصنا إلى أن هذه الموارد تواجه أزمة ينتج عنها اختلال في الهياكل الاقتصادية للدول العربية ، وبطء في معدلات النمو ، وتزايد في المشاكل الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل . وأزمة هذه الموارد تعود إلى حد كبير إلى فشل كافة الجهود المتعلقة بامكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، ولو في أضعف صورة من التنسيق أو التعاون الاقتصادي بين الدول العربية . وإن الطريق إلى حل أزمة الموارد العربية ليتمثل في جهود مكثفة ، وفي إطار تخطيطي لتحقيق التكامل بين أزمة حادة حاليا نظراً للتغيرات الجوهرية التي حدثت في سوق النفط الدولي ، ونجاح الدول المتقدمة صناعياً في تنفيذ مخطط كيسنجر لتقليل الأهمية النسبية للنفط بصفة عامة والنفط العربي بصفة خاصة . لكل هذه الأسباب فان احتمال تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في ظل هذه المحدّدات يبدو احتمالا بعيد المنال ، ما لم تحدث تغيرات جذرية وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة الشعبية في صنع القرار السياسي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية . أما البديل فهو استمرار عدم الاستقرار السياسي واستمرار التدهور الاقتصادي قد يؤدي بدوره إلى نتائج سياسية ليست في الحسبان الاقتصاديات العربية . فما إمكانيات تحقيق مثل هذا التكامل ؟ وماذا عن مستقبل هذه الاقتصاديات ؟

تبدأ الاجابة على هذا من الاشارة إلى الملاحظات التالية :

١ - إن هدف التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لا يزال هدفا محببا ومرغوبا فيه ، رغم فشل الجهود في تحقيق هذا الهدف منذ انشاء جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥ حتى الآن . ولكن التكامل الاقتصادي لا يمثل أولوية بالنسبة

للساسة والحكام العرب . وليس هناك جدال في أن عمليات التقارب والتجمع بين الاقتصاديات العربية لعدد من الأقطار تحقق منفعة للاقتصاد العربي ولاقتصاديات الدول الأطراف ، وترجع هذه المنافع إلى ما يحققه التكامل الاقتصادي بين هذه الأطراف من تقسيم للعمل ، وتوزيع للتخصص في الفروع الانتاجية المتعددة ، واتساع حجم السوق أمام منتجات كل بلد ، وبالتالي قيام الانتاج الكبير بمزاياه العديدة والمعروفة ، وخاصة في ظل الظروف التكنولوجية السائدة حالياً ، والتي تتطلب وحدات انتاجية كبيرة نسبياً لانتاج السلع بأقل التكاليف ، ومن ثم زيادة القدرة على المنافسة . وإذا كان تقسيم العمل وتوزيع التخصص والانتاج الكبير ومزاياه هي الأساس الأول الذي تقوم عليه مزايا التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، فان الهدف الذي يجب السعي لتحقيقه انطلاقاً من هذا الأساس ، والذي يؤثر على صور التكامل الاقتصادي وأدواته واحتمالات نجاحه ، هو تطوير الجهاز الانتاجي في البلاد الأطراف في عملية التكامل لتنمية هذه العملية .

٢ - إن تحقيق هذا الهدف يعني أن تستهدي العملية التكاملية الاقتصادية باطار نظري يتناسب مع ظروف البلاد العربية وخصائصها المميزة وظروفها التاريخية وأهدافها المستقبلية والأخطار التي تواجهها الأمة العربية . وهذا يعني ضرورة الربط في اختيار هذا الاطار النظري بين الاعتبارات الاقتصادية واعتبارات الأمن القومي للأمة العربية . والمقصود بالتكامل الاقتصادي هنا ليس مجرد تعاون أو تنسيق أو مشروعات مشتركة وإنما عملية تجميع للاقتصاديات العربية تهدف إلى تحقيق تغيرات هيكلية عميقة في هذه الاقتصاديات ، يكون من شأنها تزايد درجة التشابك والارتباط الانتاجي والتبادلي بينها . واختيار الاطار النظري ليس من الأمور السهلة ، فمجال الاختيار محدود والخيارات المتاحة ليست مقبولة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف الخاصة للمنطقة العربية ، فالنظرية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين البلاد الغربية والمتمثلة في السوق الأوروبية المشتركة تقوم على فكرتين أساسيتين : أولهما يتعلق بالهدف حيث أن المقصود بالتكامل الاقتصادي ، هو تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الانتاج المتاحة في البلاد

الأطراف ككل ، مما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الرخاء الاقتصادي لمواطنيها . وثانيهما يتعلق بالأدوات والوسائل ، حيث يتم الاعتماد على اعتبارات السوق وحدها عن طريق إزالة الحواجز والعوائق لتسهيل حركة السلع والخدمات وتنقل الموارد مع حماية اقتصاديات الأطراف المشتركة في مواجهة العالم الخارجي عن طريق جدار جمركي موحد ، وعن طريق تنسيق الجوانب المتعددة والمرتبطة بالعملية الاقتصادية ومنها الاعتبارات السياسية والقانونية والمالية والنقدية . والواقع أن نظرية التكامل الاقتصادي هذه تعد امتداداً طبيعياً وتطبيقاً عملياً لنظرية التجارة الخارجية التي تعد جزءاً لا يتجزء من الفكر الاقتصادي الرأسمالي في البلاد الغربية ، ومن ثم فان ظروف انطباقها تشترط اقتصاديات على درجة من التقدم الصناعي والانتاجي ، لا تتوفر حاليا للدول العربية . ومع توفر هذه الطاقة الانتاجية الواسعة والقاعدة الصناعية القوية ، فان المهمة الأساسية للتكامل الاقتصادي ، وفقاً للفكر الرأسمالي ، تقتصر في المقام الأول على فتح الأسواق أمام هذه الطاقات الانتاجية الكبيرة . واقتصاديات الدول العربية لا تنتمي لهذا النوع نظراً لحداثة القاعدة الانتاجية وصغر حجمها ككل وافتقادها إلى درجة التنوع المطلوبة لتطبيق نظرية التجارة الخارجية القائمة على النمط الرأسمالي .

أما التجربة الاشتراكية في التكامل الاقتصادي فهي تختلف عن التجربة الغربية في عدم استنادها إلى نظرية مماثلة متكاملة عن التكامل الاقتصادي فيما بينها ، ولكنها تحاول إقامة هذا البناء النظري انطلاقاً من بعض الأسس الرئيسية للفكر الماركسي ومن خلال التجربة والتطبيق في ضوء الظروف والمشكلات التي تعاني منها اقتصادياتها الوطنية . والملامح الرئيسية للتجربة الاشتراكية في التكامل الاقتصادي ، تقوم على محورين : أولهما يرجع إلى أن اقتصاديات هذه الدول فيما عدا الاتحاد السوفييتي ، كانت اقتصاديات متخلفة لذا كان التركيز في العملية التكاملية على تحقيق التنمية القوية السريعة والمتوازنة لاقتصادياتها الوطنية واقتصاد الكتلة الاشتراكية ككل ، طبقا للأسس والمبادىء التي تتفق مع الاطار

الماركسي واعتماد التخطيط أساساً لتحقيق التكامل الاقتصادي . والمحور الثاني هو تحقيق أكبر درجة من التشابك والارتباط بين اقتصاديات هذه الدول عن طريق التنسيق بين خططها التنموية ، وتنسيق الاستثمارات وإقامة العديد من المشروعات المشتركة ، والتعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، وتدعيم العلاقات النقدية بينها ، وليس مجرد حركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج ، كما هو الحال في الاطار الرأسمالي .

وتفتقر الدول النامية بما فيها الدول العربية إلى وجود نظرية للتكامل الاقتصادي ، تتمشى مع ظروفها الخاصة وتمكنها من تحقيق التقدم المطلوب . وبدلا من بذل الجهود لمحاولة الوصول إلى إطار نظري يتمشى مع ظروفها الخاصة دخلت هذه الدول في تجارب متعددة قائمة على الاطار النظري الرأسمالي ، وهو يتطلب ظروفاً وافتراضات لا تتوفر في هذه البلاد . فلكي تستفيد من حرية التجارة مثلاً لا بد أن تتوافر لها القاعدة الانتاجية القومية والمتنوعة ، ومن ثم تحقق الفوائد الناتجة عن اتساع حركة التجارة ، وفي غياب هذه الظروف فان تطبيق الاطار الرأسمالي ، يعطي مجالاً في النهاية للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات لاستغلال موارد هذه البلاد ، وامتصاص الامتيازات في صورة أرباح متزايدة . كما أن محاولة تطبيق الاطار الاشتراكي ، القائم على الفكر الماركسي يتطلب ثمناً باهظاً ، وهو التضحية بالحريات وقبول المركزية المفرطة والخضوع للقيادة المركزية للتجمع الاقتصادي ، وعادة ما تكون هذه القيادة قائمة على اعتبارات الضغط السياسي والعسكري إذا تطلب الأمر . وتجارب المجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا أخيراً أظهرت أن التكامل الاقتصادي إنما هو لخدمة أهداف سياسية عليا لحلف وارسو ، والأحلاف الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي كقوة عظمى . والتجربة الاشتراكية المستندة إلى الماركسية تتنافى مع التراث ومع الفكر العربي القائم على الاسلام .

إن النظرية العربية للتكامل الاقتصادي يجب أن تقوم على عدم الفصل بين التكامل الاقتصادي التي حاولت الدول العربية تحقيقه في صور متعددة ، وبين عملية

التنمية فيها . فالتكامل فيما بينها لا يمكن أن يقتصر على مجرد التكامل التبادلي عن طريق تحرير التجارة ، ولكنه لا بد أن يكون تكاملاً إنمائياً ، أو انماءً تكاملياً[1] . وفي دراسة حديثة للوحدة « الاقتصادية العربية ـ تجاربها وتوقعاتها » للأستاذ الدكتور لبيب شقير : يرى الدكتور أن التكامل الانمائي يجب أن يقوم على أسس أربعة يتم السير فيها مجتمعة وهي : أولاً التصفية التدريجية لعلاقات التبعية المتعددة الجوانب نحو الخارج . ثانياً التوجه بالتنمية نحو إشباع الحاجات الأساسية للسكان باعتبارها بديلاً لاستراتيجيات التنمية للاحلال محل الواردات أو للتصدير وإقامة فروع انتاج السلع الانتاجية اللازمة لذلك . ثالثاً التكامل الاقتصادي مع مجموعة من الأقطار المتخلفة ذات الروابط الخاصة الاقليمية ، أو القومية ، تحقيقاً لمزايا تقسيم العمل والتخصص في العملية الانتاجية ، وتوفيراً لامكانات نجاحها من خلال التعاون العلمي التكنولوجي والبشري ، ومن خلال زيادة قوتها التفاوضية الكلية تجاه الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى ، ومن خلال توسيع السوق ، رابعاً الاعتماد الجماعي على الذات إلى أقصى قدر ممكن في توفير الامكانات المادية والبشرية والمالية والفنية لتحقيق العملية التنموية ونجاحها . . . ولا يعني (ذلك) انغلاق الأطراف المتخلفة على نفسها ، فالتعامل مع الخارج أمر ضروري ولا غنى عنه ، ولكنه يجب أن يقوم على أسس الندية المتكافئة وليس على أساس استمرار روابط التبعية القائمة حاليا . ويلخص الدكتور شقير تحليله لفكرة « التكامل الانمائي » أو « الانماء التكاملي » على أساس مفهوم التنمية . أي ما يجب أن تكون عليه متطلبات التكامل بين الأقطار المتخلفة ومداخله ، فيقول « فالتخطيط والتدخل الحكومي بغية التخفيف التدريجي للتبعية تمهيداً للقضاء عليها ولمواجهة الشركات متعددة الجنسية ، والمشاركة الشعبية الواعية والمؤثرة في رسم عملية الانماء التكاملي وتنفيذها ومتابعتها ، تشكل كلها متطلبات أساسية لا غنى عنها لنجاح هذه العملية . ومع توفير هذه المتطلبات يكون من الضروري توفير مداخل وأدوات عديدة لتحقيق التكامل ـ وليس مجرد تحرير التجارة وانتقال عناصر الانتاج فقط ـ الذي يعني في النهاية تحقيق أكبر قدر ممكن من الترابط العضوي الانتاجي والتبادلي بين الأقطار المتخلفة الأطراف » .

٣ ـ إن مجال التكامل الاقتصادي العربي المرتبط بالتنمية والأمن القومي هو مجال كبير ، وقد كان قطاع النفط هو أول بل أهم القطاعات التي شهدت محاولات التعاون كبداية للتكامل وتوحيد المواقف في مواجهة الأخطار ، فقد استطاعت الدول المنتجة للنفط انشاء عديد من المشروعات المشتركة من خلال منظمة الدول العربية المنتجة للنفط (أوبك) لادماجها في المراحل المتعددة للصناعة النفطية من استخراج ونقل وتسويق بهدف السيطرة على ثروتهم النفطية . ويعدّ مجال الصناعات ذات الكثافة العالية لرأس المال والطاقة مجالاً ثانياً من مجالات التعاون ، ويتضمن صناعة البتروكيماويات وصناعة التكرير والحديد والصلب والالمنيوم . وفي هذه الصناعات تعتبر الحاجة إلى التطور الفني والتكنولوجي المتقدم من المقومات الأساسية للتعاون بهدف التكامل . أما في المجال الزراعي فان التعاون تمثل في انشاء شركات مشتركة بين الأطراف العربية ، وأطراف أخرى إلى جانب تصدير العمالة من مصر إلى العراق مثلاً . والواقع أن مجال التعاون بين الدول العربية في الزراعة ، هو مجال كبير وان كان يواجه عقبات تتمثل في الافتقار إلى اخصائيين زراعيين ، وطول الفترة التمهيدية لأغلب المشروعات الزراعية . إلا أن التطلعات الزراعية في السودان ، وزيادة الطلب على الغذاء في الوطن العربي واحتمال ازدياد العجز في الموارد الغذائية يجعل احتمالات التعاون في طريق التكامل أمراً منطقياً . وباستثناء العراق وعمان فان القطاع الزراعي لا زال محدوداً وليس له أهمية في أغلب الدول العربية . ويقال مثل ذلك عن مجال الصيد والصناعات البحرية ، حيث لا زال التعاون بين الدول الخليجية محدوداً ، رغم المزايا التي يمكن تحقيقها من العمل المشترك في هذا القطاع .

ولعل أكثر القطاعات حيوية وديناميكية من حيث العمل المشترك في مجال العلاقات الاقتصادية العربية هو قطاع المال والتمويل . وقد أدت عوامل كثيرة لتوجيه النظر والاهتمام بهذا القطاع . ومن هذه العوامل وجود الفوائض المالية في الدول الخليجية العربية النفطية ، والتضخم العالمي في السبعينات والتذبذب في أسعار العملات

نتيجة للتحول من نظام أسعار الصرف الثابت إلى نظام أسعار الصرف الحر ، بالاضافة إلى موقف الدول الغربية الهادف إلى إضعاف موقف الدول الخليجية النفطية وتقليل الأهمية النسبية للنفط ، وبالاضافة إلى التوتر في العلاقات السياسية بين أقطار الوطن العربي والغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية لمواقفها العدائية الواضحة للقضايا العربية المصيرية . كل هذا أدى إلى ضرورة الاهتمام بتدعيم التعاون المالي ، وخلق سوق مالي عربي ، مما أدى إلى انشاء كثير من المؤسسات المالية وشركات الاستثمار العربية ، إلا أن أغلبها يعاني من عدم توافر الكفاءات وخاصة المتخصصين في الشؤون المالية ، إلى جانب التركيز على توجيه الأموال في مجالات الاقراض وعدم ربطها بتمويل المشروعات الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية . والواقع أن تكوين سوق عربي للمال يعتمد إلى حد كبير على توافر الأرصدة العربية ، والمؤسسات المصرفية العربية على أساس اقليمي ، وهو يعني ضرورة إعادة توجيه جزء من الأرصدة العربية إلى المؤسسات المالية العربية . وتكمن المساهمة الحقيقية والنجاح الحقيقي لهذه المؤسسات في توجيه الأموال المتاحة لمشروعات التنمية وعدم الاقتصار على المجالات المصرفية التقليدية . وتعد السياحة مجالاً آخر من المجالات المتاحة للتعاون العربي من خلال تدعيم فكرة التكامل السياحي وجذب أكبر عدد من السائحين للمنطقة باتباع برامج منسقة واتفاقيات جماعية وحملات سياحية . ولا يتقيد التعاون بين الدول العربية بهذه المجالات السابقة الذكر ، بل إن هناك مجالات أخرى مثل مجالات الانتاج الحربي والبرامج التعليمية المختلفة .

فإذا أخذنا هذه الملاحظات في الاعتبار فمن الواضح أن هناك مجالاً للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بمفهومه الانمائي الهيكلي الذي لا يقتصر على مجرد تحرير التجارة بين الدول العربية وفقاً للاطار النظري الرأسمالي . إذن فما هو مستقبل التكامل الاقتصادي العربي ؟ إن الاجابة المنطقية على هذا التساؤل تتطلب تحليل المحدّدات الرئيسية المؤثرة على التكامل الاقتصادي العربي ، الذي قد يصل إلى الوحدة الاقتصادية العربية في مراحلها النهائية . يرى الدكتور لبيب شقير في دراسته المشار إليها سابقاً ، أن هناك أربعة محددات حاكمة لحركة الوحدة الاقتصادية العربية

ومستقبلها « وهذه المحددات هي :
أ) غياب المشاركة الشعبية العربية في تشكيل الواقع العربي وحركة تطوره .
ب) التبعية للخارج .
جـ) التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية .
د) النفط العربي » .

وقد أورد هذه المحددات وفقاً لترتيب أهميتها من وجهة نظره مع الاعتراف بامكانية تباين الآراء حول الأهمية النسبية لكل منها ، والاعتراف أيضاً بوجود درجة من التشابك والعلاقات السببية التبادلية . وفي تحليله لهذه العوامل في وضعها الحالي وأبعادها المستقبلية يرى الكاتب أن الأقطار العربية تقريباً ، وباستثناء حالات أو فترات محدودة ليس للمواطن أي مساهمة في الأوضاع الحالية فيها بصفة عامة ، ولا يُعترف بحقه في القيام بدور حقيقي وفعال في عملية صنع القرارات السياسية ، التي تؤثر على تطور المجتمع الذي يعيش فيه . ويتفق في ذلك مع دراسة خالد الناصر في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي في أن « غياب المشاركة السياسية الحقيقية هو من أخطر المشكلات التي يعاني منها الوطن العربي في مجموعه وعلى مستوى أقطاره ، أيّا كانت المصطلحات التي نعبر بها عن ذلك ، وأزمة الديمقراطية أزمة المشاركة السياسية » . والتطورات الأخيرة في الوطن العربي تشير إلى ازدياد حدة عدم المشاركة الشعبية الحقيقية وتقليص دور المؤسسات الديمقراطية ، بل أن تجربة ديمقراطية كتجربة الكويت والتي تعد من التجارب الرائدة في المنطقة ، قد أجهضت .

أما عن التبعية للخارج فقد ازدادت تبعية الوطن العربي للخارج وخاصة للولايات المتحدة الأميركية ، وذلك لعدة اعتبارات منها تزايد الفجوة الغذائية في الوطن العربي في كل المجموعات الرئيسية للسلع الغذائية وفي القمح على وجه الخصوص ، وزيادة التبعية التجارية سواء في جانب الصادرات أو الواردات إلى الدول الصناعية الغربية ، فقد ارتفعت واردات الأمة العربية من هذه الدول من ٦٨٪ من وارداتها الكلية في عام ١٩٧١ إلى ما يقارب ٨٠٪ في عام ١٩٨٢ . وتراوحت نسبة صادراتها لهذه الدول ما بين ٦٤٪ ، ٧٥٪ خلال هذه الفترة ، واحتل النفط المركز الأول من حيث

الصادرات . ومن العوامل الهامة في زيادة تبعية الدول العربية اعتمادها شبه الكلي على الخارج في التسليح وخاصة من الدول الصناعية الغربية ، هذا بالاضافة إلى ازدياد التبعية المالية ، فالأقطار العربية النفطية ذات الثروات المالية تزداد تبعيتها المالية للدول الصناعية المتقدمة بسبب تركز استثمار وتوظيف فوائضها المالية بها . والتخلف هو أساس التبعية .

أما عن التركيبة الاجتماعية الداخلية في الأقطار العربية والتي تتمثل في سوء توزيع الدخل والثروة ، فان التركيبة الطبقية القائمة حالياً لن تشهد في المستقبل القريب أو المتوسط المدى تطوراً أو تغيراً ملحوظاً أو تلقائياً ، يكون من شأنه زيادة الأهمية الاقتصادية للطبقات الشعبية على حساب الطبقة التي تركزت لديها الثروة والدخل . أما فيما يتعلق بالنفط العربي فهو يواجه حالياً أزمة حادة نظراً للتغيرات الجوهرية التي حدثت في سوق النفط الدولي ، ونجاح الدول المتقدمة صناعياً في تنفيذ مخطط كيسنجر لتقليل الأهمية النسبية للنفط بصفة عامة والنفط العربي بصفة خاصة .

لكل هذه الأسباب فإن احتمالات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في ظل هذه المحددات يبدو احتمال بعيد المنال ، ما لم تحدث تغيرات جذرية وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة الشعبية في صنع القرار السياسي ، وبناء المؤسسات الديمقراطية الحقيقية . اما البديل فهو استمرار عدم الاستقرار السياسي ، واستمرار التدهور الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى نتائج سياسية ليست في الحسبان .

مراجع الفصل الثامن

١ ـ دكتور/محمد لبيب شقير « الوحدة الاقتصادية العربية ـ تجاربها وتوقعاتها .
مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ـ ١٩٨٦ .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٧	الإهداء
١٣	تمهيد ـ الفصل الأول
١٧	الفصل الثاني الأطر النظرية لحركة العمالة ورأس المال .
٨٩	الفصل الثالث إنتقال رؤوس الأموال وأزمة رأس المال في الوطن العربي .
١٥٩	الفصل الرابع . المورد النفطي بين الفورة والتراجع في الوطن العربي .
١٩٩	الفصل الخامس أزمة الإدارة والمناخ السياسي .
٢١٣	الفصل السادس التكامل الإقتصادي العربي والموارد المتاحة .
٢٢٢	الفصل السابع تخطيط التنمية في الدول العربية الخليجية .
٢٦٩	الفصل الثامن مستقبل الموارد في الإقتصاد العربي .

هذا الكتاب

تُعدُّ هذه الدراسة أول دراسة من نوعها تتعرَّض لأزمة الموارد الرئيسية في الوطن العربي، وتحديداً أزمات النفط، والعمالة، ورأس المال، وذلك من أجل تحديد الأسباب التاريخية، والموضوعية، لكلّ من هذه الأزمات الثلاث، وبغية البحث عن علاجٍ علمي لها في الأجلين المتوسط والطويل.

وتعتبر هذه الدراسة مرجعاً اساسياً للمهتمين بشؤون الشرق الاوسط، وخاصة في المجالين الاقتصادي والنفطي.

مؤسسة سُعاد الصَباح
للثقافة والنشر
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة : ١٣١٣٣
الكويت